نصر الله يوس
بالتعاون مع سليمة ملّاح

مَنْ قَتَل في بن طلحة

الجزائر: وقائع مجزرة معلنة

ترجمة
ميشيل خوري

مراجعة
رشا الصباغ

مَنْ قَتَل في بن طلحة

الجزائر: وقائع مجزرة معلنة

* نصر الله يوس
* مَنْ قَتَل في بن طلحة، الجزائر: وقائع مجزرة معلنة
* ترجمة ميشيل خوري
* مراجعة رشا الصباغ

* طُبِعَ هذا الكتاب بالاتفاق مع: ÉDITIONS LA DÉCOUVERTE
9 bis, rue Abel-Hovelacque - 75013 Paris - France
* Imprimé 2001
* الطبعة الأولى 2003
* موافقة وزارة الإعلام رقم 74141
* الناشـــــر : ورد للطباعـة والنشـر والتوزيـع
سوريـة ـ دمشق ☎ 3321053
* الإشراف الفني : د. مجد حيدر
* التـــــوزيع : دار ورد ☎ 3321053 ـ 5141441 ـ ص.ب 30249

العنوان الأصلي للكتاب:

QUI A TUÉ À BENTALHA?

Algérie: chronique d'un massacre annoncé

إلى آن

إلى أطفالي وجميع الأطفال الضحايا،
الذين آمل أن يتمكّنوا ذات يوم من أن يعيشوا أحراراً
وأن يغفروا.

«أريد أن أطوي الصفحة، لكنّني أريد أن أقرأها قبل ذلك».

إدريس بن ذكري

رئيس منتدى حقيقة وعدالة

في المغرب

مقدمة

بحثاً عن الحقيقة

26 أيلول 1997. أيامٌ ثلاثةٌ انقضت على المذبحة. وها أنا، وحدي، أقف متكئاً على عُكازيّ، وبندقيتي على كتفي، أمام المبنى الذي تسكن فيه أمّي، في برّاقي، بعد أن رافقني إليه ضابط الأمن العسكري بالسيارة. إنّه الملازم نفسه الذي قال لي، قبل أسبوع، لا أكثر، عندما ذهبت إلى ثكنة برّاقي برفقة اثنين من جيراني، نسأل للمرّة المئة عن أسلحتنا: «مَلَلْتُ من رؤيتكم هنا، لا تراجعوني بعد الآن، سأدعوكم في الوقت المناسب!» ثم التفت إلى رفيقيّ موجّهاً إليهما بضع شتائم... إنّه الآن أكثرحذراً.

أحسّ بجسمي ثقيلاً، ثقيلاً، كأنّ حملاً خفيّاً، غير منظور، يُسمّرني في مكاني. الكلمات التي وجّهها إليّ عسكر الثكنة، وهم يقدّمون لي بندقيتي البسيطة، ماتزال ترّن في رأسي كقَرع هاون نحاسيّ: «اذهب، اذهب لصيد الحلّوف. اذهب للقبض على الإرهابيين!»

لم أعد أشعر بشيء. الخواء من حولي، وفي داخلي.

وببطء، ببطء شديد، استعدت رشدي، أدرتُ عينيّ في ما حولي فرأيت الشبان المستندين إلى الجدران ينظرون إليّ. لم يقترب مني أحد، لم ينادني أحد، كأنّهم شعروا أنني لم أعد من هذا العالم... غرقت ثانية في هذياني.

«اذهب إلى حيث تحملك قدماك وانتقم»، قالوا لي! لكن إلى أين يمكن لهاتين القدمين المجرَّحتين السير بي، وكيف تستطيعان حمل هذا الجسم المنهك، المحطَّم؟ الأسلحة التي رفضوا إعطاءنا إياها قبل المذبحة، تلك الأسلحة التي كانت ستتيح لنا مقاومة السفّاحين وإنقاذ الأرواح، يقدّمونها الآن لنا، بعد ساعات فقط من تركنا للذبح في بن طلحة! لنا نحن، نحن الذين لم تَعُد تخالجنا غير رغبة واحدة: القتل.

المنطقة كلّها كانت في هيجان. منذ أسابيع، وهؤلاء الإرهابيون الذين لا أحد يعلم من أين يأتون ولا أين يختفون بعد إنهاء مهمتهم، يظهرون فجأة في أحيائنا، يذبحون المئات من الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال؛ يُقطّعونهم إرباً، يلقونهم من الشرفات، يحرقونهم في المواقد، ويصلبونهم على الجدران، دون أدنى شفقة أو رحمة.

ما هذا الجنون الهمجيّ الذي يتفجّر فوق رؤوسنا؟ ماذا فعلنا لنتعرض لمثل هذه الأعاصيرالشرسة؟ أليس ثمة من يُمكنه إيقاف هؤلاء المتوحشين؟

كنا نعلم بما سيصيبنا. نحسُّ به. لكن أين المفرّ؟ أين سنكون في مأمن؟ أنّى توجهنا في الجزائر العاصمة وضواحيها، نشعر بالخطر يترصّدنا؛ باستثناء حيدرة، ربما، حيّ الجنرالات الذين لا يمكن مسّهم.

لكن ليس صحيحاً أننا لم نَقُم بأيّة مبادرة. إذ أنّ واقع بقائنا في بن طلحة، ومجابهة هذا التحدّي، هو بحدّ ذاته عمل من أعمال البطولة والمقاومة. إنما كان يجب على السلطات أن تساندنا... فطوال كل تلك السنوات من الحرب، من النار والدم، من الرعب والقلق، تخلّت السلطات عنا، وسلّمتنا لقمة سائغة لسفّاكي الدماء...

في البداية، خلال العام 1992، وجد بعضٌ منا سبباً يمكن أن يبرّر تلك الحرب. لكنّنا فيما بعد، لم نَعُد نفهم شيئاً... إلاّ أن اللعبة

تتجاوزنا، وأننا لسنا سوى رهائن صراعات غامضة بين فرق ومراكز قوى، نحن فيها ضحايا بائسون، ممثلون صامتون لا دور لنا.

مع ذلك حاولنا أن يكون لنا دور. أردنا أن نتولّى زمام أمرنا، فحيل بيننا وبين ذلك. لم تؤمِّن لنا الحماية، ولم تُوفِّر لنا وسائل الدفاع عن أنفسنا. دفعنا الثمن غالياً: أكثر من 400 قتيل، و100 جريح في مجزرة بن طلحة وحدها.

أتكلّم اليوم عن الماضي، وكأن هذا الكابوس قد انتهى. للأسف، ففي صيف هذا العام 2000 (زمن إعداد هذا المؤلَّف) مازال هناك أبرياء مساكين يتعرضون في الجزائر للذبح؛ أطفال، ونساء، وعجائز تحت رحمة القتلة أنفسهم، قتلة تلك الليلة المشؤومة من 22 أيلول 1997.

كان لا بدّ أن أغادر بن طلحة. لا بدّ أن أغادر الجزائر. وجدت نفسي منفيّاً، آملاً إعادة بناء مستقبل، مع أنّي مسكونٌ بذلك الماضي، مسكونٌ بوجوه أولئك الأطفال الذين قضوا ذبحاً.

تركت الجزائر في شهر شباط 1998، وعاهدت نفسي على أن أساهم في تسليط الضوء على ما دار في حيّ بن طلحة، وفي أماكن أخرى أيضاً. صمّمت على أن أكافح ضد حجب المعلومات أو تزييفها، سواء هنا في فرنسا أو في الجزائر، المنظّم بالتعاون بين أوكار الخدمات الخاصّة في البلدين. سبق أن طالبنا في الجزائر بإجراء تحقيق وطنيّ حول المجزرة؛ فتلقينا الدفع بعدم جواز النظر في الطلب: «ألم تدعموا الإرهابيين؟ فلتتحمّلوا الآن المسؤولية!». جواباً على هذا الافتراء، وعلى هذا الازدراء، قرّرنا نحن، الناجين، عائلات الضحايا، أن «نتحمّل المسؤولية» على طريقتنا: سنسعى، رغم جميع الصعوبات والعقبات، لمعرفة مخطّطي المجزرة ومنفذيها.

إنّنا نرفض إيعازات أولئك الذي يدّعون الدفاع عن حقوق

الإنسان ويمنعون طَرْح سؤال: «من يقتل؟»، لقد خذلونا، بل إنَّهم تجرؤوا على المجيء إلى قرانا المنكوبة ليقتلونا مرّة ثانية.

ما ستقرؤونه هنا هو قصة ستّ سنوات من حياتي في حيّ بن طلحة، ووقائع الليلة التي شهدنا فيها أهوال الجحيم. ستّ سنوات وليلة قلبت حياتي رأساً على عقب. وها أنا أقدّم شهادتي المتواضعة، وسيروي آخرون غيري أيضاً ما حدث لهم، وسوف نتوصّل ذات يومٍ إلى معرفة الحقيقة، كل الحقيقة.

أريد أن أعبّر هنا عن شكري لجميع اللواتي أو الذين ساندوني منذ وصولي إلى فرنسا، وساعدوني على أن أتذوّق الحياة ثانية، وأن أحب وأبني من جديد. أعتقد أن ما أنقذني هو إدراكي بأن الناس البسطاء، الرائعين، الذين لاهمَّ لهم سوى أن يكافحوا الشرَّ بطيبتهم، ما زالوا موجودين. لهم كلّهم، أقول شكراً.

لا أتوقّف عن التفكير في أولئك الذين غدوت بعيداً عنهم، أولئك الملايين من مواطنيّ الذين استخفّت بهم السلطات وأهملتهم منذ بداية الأحداث، الذين قُسروا على أن يخوضوا حرباً ليست حربهم أو أن يكونوا شهوداً عليها. جميع أولئك الذين لم يحالفهم الحظّ، كما حالفني، في الحصول على تأشيرة خروج للهجرة إلى بلد آخر. وأتساءل كيف يحيون، أو كيف يكافحون للبقاء على قيد الحياة. ولا يغيب عن بالي أنّني غدوت، بالمقارنة معهم، إنساناً محظوظاً.

أتقدم أخيراً بأسمى آيات التقدير لجيراني، ولجميع من ضحّوا بأنفسهم لإنقاذ أرواح أناس آخرين، وأقول للضحايا أيّاً كانوا، ولعائلات المفقودين، بأنّي من أجلهم، أولاً، سأناضل حتى النهاية للتوصّل إلى المسؤولين عن تلك الجرائم، وتقديمهم، جنرالات كانوا أم إرهابيين، إلى محكمة عالمية.

باريس 30 تموز 2000

I

الحرب القذرة في الحياة اليومية

1

حلم الديمقراطية الكبير

السنوات الهوجاء

الخميس 26 كانون الأوّل 1991: جرت الجولة الأولى من الانتخابات النيابية. إنّها أول انتخابات حقيقية تعدّديّة في تاريخ الجزائر، ولم يسبق حتى الآن أن استطاع الناخبون الاختيار الحرّ بين الأحزاب المتعارضة تماماً. كان الانتظار طويلاً. مضت سنوات ثلاث والبلاد في غليان. منذ فِتَن شهر تشرين الأوّل 1988 التي قُمعت بسفك الدماء (أكثر من خمسمئة قتيل) وكانت إحدى نتائجها تأسيس أحزاب سياسية جديدة، وصُحفٍ، وجمعيات، دفع الحماس الناس للانخراط في الفعّاليات السياسية والاجتماعية، بعد مضيّ عقود لم يُطلَبْ منهم فيها إبداء أي رأي. أخذ الجميع الآن يتباحثون ويتناقشون في الموضوعات التي كانت في الماضي حكراً على الذين أطلقنا عليهم عموماً اسم السلطة العسكرية.

لا بدّ من القول إننا خلال سنوات الانفتاح تلك اطّلعنا على الكثير من حركات الجنرالات المشبوهة وغيرهم من رؤساء مراكز العصابات. أدركنا مدى ضعف النظام، وقوة الشبيبة؛ ولاحظنا خوف أصحاب القرار العسكريين من ثورة «العامة». لقد أردنا في النهاية أن نتخلّص من هذا النظام. واقتنعنا كلّنا، على اختلاف ميولنا السياسية، أنّ اللحظة الحاسمة، أخيراً، قد حلّت.

في برّاقي، الضاحية القريبة من الجزائر العاصمة حيث أسكن منذ العام 1984، تتمثّل جميع الأحزاب الهامّة. لكن يجب ألا نخدع أنفسنا، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS هي الأقوى بما لا يقاس، مع أن عدداً كبيراً من أنصار جبهة التحرير الوطني FLN يعيشون هنا أيضاً، كما أن الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية UNJA المنضم إلى جبهة التحرير، ممثّلٌ بشكل قوي في الحي. قبل العام 1986 كان الحزب الواحد قد أطلق عِدّة مشاريع ضمن خطة «شبيبة 2000»، لكن كل ذلك غدا برقاً خُلّباً بعد أن طغى الفساد وكثرت «الصفقات». ثم غزا نشاط الأوساط الدينية مختلف الأحياء والمساجد، مالئاً الفراغ الذي خلّفته الدولة.

كانت القوى الدينية في الواقع معبّأة من قبل، وقد استخدمتها السلطة كأداة لمكافحة الشيوعيين. غير أن تلك القوى وحّدت صفوفها بعد تشرين الأوّل 1988، وأنشأت حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS الذي أصبح له وجود حقيقي في الشارع. لم أتعاطف من جهتي مع الجبهة الإسلامية، وانتسبت، منذ نهاية العام 1990، إلى جبهة القوى الاشتراكية FFS.

لم يكن أعضاء جبهة القوى الاشتراكية عديدين، لكنهم متحمّسون، مؤمنون بقدرة الإرادة على التغيير. تجلّى نشاطنا الرئيسي في المداولة مع سكان الحيّ في الأوضاع التي وصلت إليها البلاد والحلول التي يمكن تصوّرها. واتخذنا مقرّاً في مقهى مواجهٍ لمفوّضية الشرطة كان صاحبه من المؤيدين لنا. لكننا لم نؤخذ في الحقيقة بعين الاعتبار، فقد كنّا أقلّية؛ ثمّ ماذا نستطيع أن نفعل، مهما بذلنا من جهد، في حيّ مأخوذ بأفكار الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟

قبل الموعد ببضعة أشهر أخذنا نعدّ العدّة للانتخابات التشريعية (في الجزائر نسميّها البرلمانية) المتوقّع إجراؤها في حزيران 1991: قمنا بتنظيم اجتماعات صغيرة، وبزيارات للمتعاطفين معنا الداعمين لنا، أو الذين نأمل في الحصول على

مساندتهم. تعرّضنا لبعض المضايقات من أشخاص أرادوا أن نُغلق مركز نشاطنا الانتخابي غير أنّها لم تكن ذات أهمية. ورغم تفوّق الجبهة الإسلامية للإنقاذ وضغطها، كنّا نعيش آنذاك وضعاً جديداً كليّاً، ونُجري مناقشات عديدة ومليئة بالحماس. كنّا نشعر أن المستقبل أمامنا، وأنّ بإمكاننا، أخيراً، تحديده.

في الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية في حزيران 1990، ثار جدل ضمن الفئات المسيّسة: هل يجب الاشتراك في هذا الاقتراع الذي وضع قواعده مجلسٌ مشكلٌ حصراً من نوّاب الحزب الواحد القديم؟ اقترح حزبنا المقاطعة، فقد كان يعتقد أن الوقت لمّا يَحِنْ لخوض المنافسات الانتخابية، ذلك أنّنا لم نتجاوز بَعدُ عقود التسلّط، وممثلو النظام البغيض مايزالون في مراكزهم نفسها، لا يدّخرون وسعاً للبقاء فيها. فكيف يمكن إدخال نظام تداول السلطة عندما تكون طرق التغيير ملأى بالشِراك؟

جرت الانتخابات البلدية والإقليمية (الولايات) في نشوة وبِشر، وفي انتظار طافحٍ بأملٍ في تغيير مرتجى، لكنه مشوّشٌ، مبهم. حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أكثر من 50% من المقاعد البلدية، وهي نتيجة لم يكن يتوقعها أحد، جعلت مؤيديها يطيرون فرحاً. غير أن العسكريين أحسّوا بالخطر الوشيك، وأعتقد أنهم قد تواطؤوا منذ تلك اللحظة على الحيلولة دون انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات القادمة. عندها تهيّأت بعض الكوادر التي أعرفها لمغادرة البلاد.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ سيّدة الموقف

في نهاية العام 1991، سيطرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أحببنا أم كرهنا، على مجمل الساحة السياسية. لكن يجب القول إن تصرفاتها لم تكن سلبيّة كلّها. فقد استنفرت الشبان من أجل قضايا عادلة؛ وبشّرت بنشر الفضيلة في المجتمع، والنزاهة في السياسة، ومنذ أن غدت البلديات المحليّة بين أيدي أعضائها، انصرفوا إلى

حلّ بعض المسائل الأساسية، ومنها توزيع المساكن الشعبية على المعوزين. حاول أصحاب القرار إضعاف نفوذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتقليص سلطات أعضاء المجالس البلدية والمحلية الذين وجدوا أنفسهم أمام صناديق أموال فارغة وقانون ميزانيات بلديّة معدّل، الأمر الذي حدّ من هامش المناورة لديهم على الصعيد المحلي. غير أن ذلك لم يقلّل من مصداقيتهم لدى مؤيديهم، لأنهم كشَفوا النقاب عن عدد لابأس به من القضايا المشبوهة المتعلقة بممثلي النظام القديم، وبيّنوا ما يمكن أن يعنيه التضامن الشعبي.

كثيرون قالوا آنذاك إنها شعبوية لا غير. هذا صحيح إلى حدّ ما، وهو ما ضايقني أيضاً. لكن الجبهة في الواقع استمالت آلاف الأشخاص المخلصين الذين لا يسعون إلى تحقيق مكاسب شخصية ولا يطمحون إلى الشهرة. وأحبّ أن أتذكّر تلك الفترة من المناقشات الحادّة التي كنّا كلّنا فيها نعقد الآمال على التغيير. كان كثير من مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ يتمنون قطع الصلة مع الماضي دون الرغبة بإشادة دولة إسلامية. إنّها فترة اكتشاف إمكانياتنا التي لاتنفذ: طاقة خصبة ثرّة كان يمكن أن توجّه نحو مشاريع مفيدة غير الصراعات الحزبية من أجل الفوز في الانتخابات.

لكن يمكن القول إن كلّ شيء جرى بسرعة فائقة: تظاهرات تشرين الأوّل 1988 الدامية، الخطوات الديمقراطية في العام 1989 المتمثّلة بتأسيس الأحزاب (أقرّت السلطة الموافقة على قيام الجبهة الإسلامية للإنقاذ في شباط 1989، كما اعترفت رسمياً بجبهة القوى الاشتراكية FFS التي كانت تعمل سرّاً منذ العام 1963)، والانتخابات البلدية في حزيران 1990، والإضراب العام الذي أعلنته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حزيران 1991 احتجاجاً على تقسيم الدوائر الانتخابية، وإعلان حالة الطوارئ بتلك المناسبة، وتوقيف زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتأجيل الانتخابات التشريعيّة المتوقّعة في حزيران 1990 إلى كانون الأوّل 1991. شيء يسبّب الدوار! وكل هذا بعد مئة وثلاثين عاماً من الاستعمار الفرنسي، وثلاثين سنة من

سيطرة الحزب الواحد تحت وصاية الجيش! في هذه الشروط، لم يكن الانتقال واضحاً، ولم يكن من السهل التفاهم على أهدافه. في الواقع، ولأكن صريحاً، لم تَعِ أكثريتنا ما كان يدور فعلاً في تلك الفترة، وأجروْ على الزعم بأنّ عدداً من السياسيين الفاعلين كانوا أيضاً غافلين عن اللعبة. وسندفع الثمن. الثمن الباهظ..

أعرف أشخاصاً من التيّار الإسلامي أقدّرهم وأكنُّ لهم كلّ احترام بالرغم من اختلافنا في الهدف السياسي. إنّهم يمارسون الدعوة (الإلتزام بمبادئ الإسلام) ويحاولون إثارة المشاعر حول المسائل الدينية والأخلاقية. وهم من المؤمنين الصادقين، وقد أُوقف عدد منهم في سنوات الثمانينيات، وعذّبوا، بالرغم من أنهم ليسوا من دعاة العنف والتخريب. بالمقابل، فأنا لا أثق بهؤلاء الشبان الذين انقلبوا من حال إلى حال بين ليلة وضحاها وأخذوا يفرضون على الناس سلوكاً معيّناً في الحياة. كثيرون أولئك الذين التحقوا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ عن تهوّر أو مصلحة، واعتقدوا، وسلاحهم لا يعدو معرفة بدائية جدّاً بأحكام القرآن، أنّ بإمكانهم فَرْض مفاهيمهم وهداية الناس؛ والحقيقة أنهم لم يكونوا يهدفون إلا للاستفادة من الوضع الراهن.

لقد أخطأ الإسلاميون الصادقون باستباق الأمور، وجرّوا معهم جمهوراً لم يكن قد تنظّم سياسياً، متهافتين للاستيلاء على السلطة: وهذا ما ألومهم عليه؛ تهافتٌ سهّل تسلّل عناصر مشبوهة إلى الحزب، وتغلغل عملاء الأمن العسكري في صفوفه (مخابرات الجيش، قلب السلطة النابض منذ الاستقلال، التي يدعوها الجميع Sécurité Militaire SM على الرغم من تغيير اسمها في العام 1990 إلى إدارة الاستخبارات والأمن DRS). استطاعت تلك العناصر التسرّب إلى الجبهة، لأن كلّ شيء كان يجري بسرعة قصوى والكثيرون أمسوا جاهزين للمطالبة بدولة إسلامية.

لو أن مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ منحوا أنفسهم الوقت الكافي لتهيئة الأُطر الجيّدة لحزبهم لما فقدوا السيطرة عليه فيما

بعد. صحيح أن السلطة قد تلاعبت بهم، غير أنّهم وقعوا في الفخّ (مما سيتيح للسفلة والأوغاد فيما بعد أن يصلوا إلى السلطة في قلب مناطق نفوذ الجبهة الإسلامية بعد اعتقال الشرفاء من كوادرها القيادية ومؤيديها وزجّهم في السجون عقب إيقاف الانتخابات في كانون الثاني 1992).

في نهاية العام 1991، لم نكن، في جبهة القوى الاشتراكية، نريد أن تفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد النيابية: فللأمر جانب مقلق، خطر. لكنّ أتباعها أخذوا يتصرّفون بغطرسة المنتصر، ويظهرون ثقة بالفوز محيّرة. كانوا متأكدين من الوصول إلى السلطة، وراحوا يستفزوننا. ثم إنَّ لهم ممارسات «مزعجة» مثل خُطب الجمعة الحادّة التي يفرضونها علينا بمكبرات الصوت، أو القرآن المرتل الذي تبثّه شاحنات صغيرة تعبر الشوارع، وعلينا سماعه، شئنا أم أبينا.

أنا أكره هذا. لا بأس في ذهاب الناس للصلاة في المسجد، لكن أن يغدو الأمر إجبارياً، وأن يفرضه فريق نصّب نفسه شرطة أخلاقية مهدِّداً بتكفير من لا يذعن له، ففيه مغالاة غير مقبولة. بالإضافة إلى أنّ أفعال أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أصبحت كثيرة التسييس: استبدلوا شعارات الحزب الواحد القديمة مثل «من الشعب وإلى الشعب» بصيغٍ إسلامية مثل: «لا ميثاق ولا دستور، بل كلام الله وسُنّة الرسول».

بين مؤيدي الجبهة من وظّفوا أنفسهم حُماةً للأخلاق، وليس في سلوكهم شيء من تعاليم الإسلام. كما اعتقدت بعض الجماعات المتطرفة أن بإمكانها فرض قوانينها، مثل الإلزام بالحجاب، أو منع لُعَب التسلية والرياضة. وبناء عليه، حُظّر في برّاقي، بين 1990 و1992، لعب الكرات الحديدية، وكرة القدم؛ بل إن هذه الجماعات أرادت فرض وجهة نظرها الضيّقة على المؤمنين في المساجد، مما أحدث نزاعاً وشجاراً بين الفصائل ذات الاتجاهات المتباينة.

لجأت هذه الزمر أحياناً إلى أنذال مشهورين بتنفيذ «مهمات» قذرة مقابل بضعة دنانير. وقد عرفنا مثالاً عن ذلك في حيّنا: ففي العام 1990 روّع الحيّ مجرم لقبه بلان ـ بلان، وقَتَل بتكليف منها عدداً من أفراد من الشرطة اغتيالاً بطلقة رصاص في الرأس من بندقية مجهّزة بكاتم صوت (قُتل بلان ـ بلان في حي برّاقي نهاية العام 1991). فضلاً عن أننا كنا نعرف أيضاً أن هؤلاء المتطرفين يمكن أن يهاجموا المطاعم التي تقدّم مشروبات كحولية، وحَدَث أن انهالوا على زبائن بالضرب المبرّح حتى أفقدوهم الوعي أثناء مغادرتهم تلك الأمكنة.

أثارت هذه التصرّفات العنيفة الذُعَر لديّ ولدى غيري، وخشينا أن تفرض تلك الزمر نفوذها على الجبهة الإسلامية. صحيح أن الجبهة لم تشجّع تلك التصرفات، ولكن ألا يمكن أن تصل هذه العناصر المتطرفة يوماً ما إلى مواقع القيادة؟ لقد سبق في الماضي أن حدثت بعض اعتداءات في الجامعة من طرف الإسلاميين (قبل أن ينتظموا في جبهة حزبيّة)، طالت الفتيات والشيوعيين. ففي بداية الثمانينات، قامت عصبة مسلحة، يتزعمُها مصطفى بويعلي، بحركة تمرّد على السلطة في ضواحي الجزائر العاصمة، دعمه فيها عدد من الأهالي، سبّبت لقوات الأمن متاعب جمّة (قبل التمكن من قتله في كمين نُصِبَ له في شهر شباط 1987 في منطقة الأربعاء).

ازدادت خشيتنا بعد ظهور عدة مقالات في الصحف تروي ما يجري في أفغانستان وإيران، حيث تمكّن الإسلاميون من فرض أحكامهم على الجميع باستخدام وسائل لا تخلو من العنف. هذه الأحداث كلّها كانت تختلط وتغذّي الخوف الذي أصبح ينتابنا من حين لآخر في تلك السنوات التي شهدت ازدياد قوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خوف دفعنا إلى أن نتداول فيما بيننا الرأي حول مغادرتنا البلاد.

كان هذا الوضع شاقاً، ولكن الجماعات المتشدّدة، لحسن الحظ، لم تكن كثيرة العدد. بيد أنّ الشبان اليائسين المُحبطين كانوا

كُثُراً، وهم على حقّ بعد كلّ تلك السنوات الطوال من لا مبالاة السلطة بهم أو بمستقبلهم. لذلك عندما توافرت لهؤلاء الشبان إمكانات الحركة، أظهروا لنا أنهّم قادرون على فعل الكثير. فخلال تلك السنوات برهنوا، في مهام تطوّعوا لها، عن قوة إرادة خارجة عن المألوف.

كان لزخم فعاليات سنوات 1989 ـ 1991 جانب ساحر، فقد شعرنا آنذاك أن باستطاعة الشبّان تحمُّل المسؤولية، وأنهم واعون لقوّتهم. اهتموا بالتنظيم الاجتماعي في الحيّ حيث قصّرت الدولة بواجبها، سواءً على الصعيد المدرسي أو الطبّي، أو على صعيد تقديم العون للمعوزين والمتقدمين في السنّ والعجزة، أو تنظيف الشوارع من الأقذار والقمامة. في كلّ مكان نظّم الشبّان فعّالياتهم وحقّقوا منجزات رائعة. ولكن، والحق يقال، إنّ حماسهم وحدّة اندفاعهم قد ولّدا في بعض الأحيان الخوف من انتصارهم.

وهكذا عندما شُنّت الحرب على العراق في بداية 1991، قام قدماء المجاهدين الجزائريين في أفغانستان، الموجودون في الجزائر العاصمة، بتنظيم صفوفهم وتظاهروا بالملابس العسكرية الأفغانية للمطالبة بالسلاح: كانوا يريدون القتال إلى جانب الجنود العراقيين ضد «الحلفاء». فخلال اجتماع للجبهة الإسلامية للإنقاذ في ملعب 5 تموز، تجمّع «الأفغان»، كما كانوا يسمّون عندئذ، بأعداد كبيرة، وسلكوا طريق الأوتوستراد القريب من حيّنا، غير أنّ الشرطة سدّت عليهم المنافذ. اعتصم المتظاهرون أمام حواجز الشرطة، ثم تفرّقوا سيراً على الأقدام. لم يُظهروا أي عنف، غير أنّ قوّتهم وتصميمهم كانا ملفتين. امتلأ الملعب على آخره، وكان هناك آلاف من المجاهدين ـ ليس من «الأفغان» فقط ـ لم يستطيعوا الدخول فتجمّعوا في الخارج حتى حلول الليل.

إنقاذ للديمقراطية أم تصفية لها؟

في اليوم التالي للدورة الأولى من الانتخابات التشريعية في كانون الأوّل 1991، كان جميع الناس ينتظرون الأخبار: إنهم في

الحقيقة يتوقّعون فوزاً للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن أي فوز؟ هل ستحظى بأغلبية نسبيّة من المقاعد تُلزمها بالتعايش مع أحزاب أخرى في مجلس نيابيّ تعدّدي، أو أنها ستحصل على أغلبية مطلقة تسمح لها، بشرط التفاهم مع رئيس الجمهورية، أن تملي سياستها؟ بالنسبة لمؤيديها، كان الأمر محسوماً، فانتصار الجبهة مضمون، أما معارضوها، فقد استولى عليهم الذعر، وكثيرون بدؤوا يفكّرون بمغادرة البلاد. أنا أيضاً أردت أن أغادر غير أنني لم أحصل على تأشيرة. ما كنّا نخشاه هو أننا بسعينا للخلاص من النظام القديم نفسح المجال أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ لإقامة دولة استبدادية.

لكن لم يكن انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحده سبب خشيتنا من المستقبل: فنحن لا نعلم كيف ستكون ردّة فعل الجيش. أجل، لقد قرر مسؤولوه التوقف عن التدّخل في السياسة؛ غير أننا كنّا نشك في قبولهم تغييراً يعرّض سلطتهم للخطر. ألم يخرج الجيش خلال إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في شهر حزيران 1991، من الثكنات ويطلق النار، عملاً بقانون الطوارئ، على المتظاهرين المسالمين؟ للمرة الثانية خلال بضع سنوات، قتَل العسكريون عشرات الشبان في الشوارع، وفعلوا كل ما باستطاعتهم لتجنّب انتصار الحزب الذي تحول في نظرهم إلى شيطان (خاصة اعتقال قادته البارزين قبل عدة أشهر). غير أن القوة الشعبيّة لهذا الحزب لم تكن متوقّعة، حتّى أن قادته عجزوا عن ضبطه تماماً (أثناء حرب الخليج، على سبيل المثال، ساند قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المملكة العربية السعودية التي كانت تمدّهم بالمساعدة المالية؛ غير أنّهم اضطروا إلى إعادة النظر في موقفهم لأن قاعدة الحزب أبدت تضامنها مع الشعب والنظام العراقيين).

ما أثار حنقي في ذلك الشتاء من العام 1991 هو أن السلطة بذلت قُصاراها لتحصر التنافس الانتخابي بين حزبين: الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS وجبهة التحرير الوطني FLN، متجاهلة أنّ هناك قوة ثالثة تريد أيضاً أن تكافح ضد هذا النظام المشرف على الموت،

وهي قوّة «الديمقراطيين»؛ وإن كان لابدّ من القول إنّها كانت في حالة يُرثى لها، منقسمة بين هؤلاء الذين يعارضون السلطة قبل كل شيء، وأولئك الذين يصوّبون سهامهم إلى صدورالإسلاميين بشكل خاص، معلنة عن مشروع مجتمع «ديمقراطي» يتميّز بشعاراته الطنّانة. علاوة على أن المفاهيم الديمقراطية كانت في نظر معظم الناخبين مرادفاً لنمط الحياة الغربيّة.

أخيراً اطّلعنا على نتائج الدورة الأولى من الانتخابات: حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس النيابي البالغة 430 مقعداً. إنّها النشوة الكبرى بالنسبة لمؤيديها، والصدمة المذهلة بالنسبة لنا. لم نكن نعلم ما سيحدث. بسرعة، وبمبادرة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD وشيوعيي حزب الطليعة الاشتراكية PAGS والاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA تشكّلت «لجنة وطنية لحماية الجزائر»، وطالبت بإيقاف الانتخابات «لإنقاذ الديمقراطية». في جبهة القوى الاشتراكية FFS طالبنا بتعبئة الديمقراطيين لدورة الانتخابات الثانية، للحيلولة دون حصول الإسلاميين على الأغلبية المطلقة: نحو 40% من الناخبين لم يقترعوا في الدورة الأولى، ولا بدّ من تحريضهم على الإدلاء بأصواتهم في 16 كانون الثاني 1992.

من هذا المنطلق نظّمت جبهة القوى الاشتراكية تظاهرة في 2 كانون الثاني. كانت المسيرة رائعة وقد رفعت شعار: «مِن أجل الديمقراطية، لا إسلاميين، ولا عسكريين». فيما بعد، أجرت بعض وسائل الإعلام، وكذلك أنصار الاستئصال المؤيّدون «لقمع كُلّي» للإسلاميين، حملة لإيقاف الانتخابات. كان هذا خطأ بيّناً: إنّنا نريد تلك الانتخابات، ودون أي توقف أو انقطاع؛ ونريد أيضاً أن نعمل بكل الوسائل كي تشكّل الجبهة الإسلامية للإنقاذ فريقاً سياسياً إلى جانب الحركات الأخرى المتمثّلة في المجلس التشريعي.

بعد فوات الأوان، قلت في نفسي إنّه كان من الوهم الاعتقاد بإمكان إنقاذ التعدديّة بذلك الاستنفار للدورة الثانية. فكّرت بأنه

ربما كان من الأجدى لو أُجِّلت الانتخابات إلى موعد لاحق لكسب مزيد من الوقت يسمح للديمقراطيين ببناء أنفسهم كقوة ثالثة، إذ أن صفوفهم كانت، في الواقع، مشتّتة؛ وجبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد السابق، يتعثر في فرض نفسه كحزب معارضة رغم جهود إدارته الجديدة المؤلّفة ممن يُسمَّون «الإصلاحيين»، وقد تركز عليه كُره الشعب كلّه.

كانت جبهة القوى الاشتراكية التي انتمى إليها حزباً ناضجاً، إنما بقي، رغم جميع مبادراته على الصعيد الوطني، منبوذاً في الأوساط القبائلية. كما أن وضعه كحزب علماني، جعله مشبوهاً بالنسبة لمعظم الجزائريات والجزائريين الذين تعني لهم العلمانية إلحاداً. أمّا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي انشقّ عن جبهة القوى الاشتراكية فلم يكن له أيّ خطّ سياسي واضح، سوى معارضته لتيّاره الأصلي ولزعيمه حسين آيت أحمد، وحقده العميق على الحركة الإسلامية الذي أتاح له أن يغدو أحد الأركان الرئيسية في إيديولوجيّة «الاستئصال». وقد أسبغت عليه وسائل الإعلام في فرنسا أهمية لم يحظَ بمثيل لها في الجزائر، حتى في منطقة القبائل.

في هذا اليوم من 2 كانون الثاني 1992 لم يكن من الوارد إثارة النزاعات بين التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية، بل بالعكس، كان علينا رصّ الصفوف مع جميع أولئك الذين لا يريدون أن تحصل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أكثرية مطلقة في المجلس التشريعي. لكن بينما كنا نحن، أنصار الشرعية، نفكّر بإنقاذ الديمقراطية، ونحسب الأصوات، ونجري التقديرات المتفائلة في الكواليس، كان أنصار الخيار العسكري يحضّرون خطة شيطانية: سيناريو سيتيح للعسكر أن يصوّروا أنفسهم منقذين للديمقراطية، بينما هم في الحقيقة قد سارعوا إلى اجتثاثها ولمّا تتفتح أزاهيرها بعد، وذلك بمباركة ممثلين مزعومين «لمجتمع مدني» أنشئ لضرورة المصلحة، وغربٍ مُكيّفٍ وموجّه بأجهزة الدعاية الجزائرية والفرنسية.

كانون الثاني 1992، وَهْمٌ ينهار

بعد 2 كانون الثاني، تاريخ مظاهرتنا الكبرى، ساد جوّ مشحون بالترقّب، على الأقل بالنسبة لي ولأصدقائي. ذلك أن أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانوا قد بدؤوا يتلذذون بطعم نجاحهم: إنهم على وشك الفوز، بل إنّهم قريبون من كسب ثلثي مقاعد المجلس. كنّا نشعر ببعض التوتّر، فلا أحد يعلم ما سيجري، والصحف الناطقة بالفرنسية على أهبة الاستعداد للحرب. القلق يتزايد، ونحن نجهل فعلاً كيف ستكون ردّة فعل الجيش: لم يكن هناك في الحقيقة من يشكّ في أنه سيتدخل، فجنرالاته هم الذين يقرّرون دائماً في اللحظة الأخيرة. كان رجل الساعة القوي يومها، وزير الدفاع، خالد نزار.

أخيراً، في 11 كانون الثاني 1992، وبعد أسبوع من انتظار محموم، ألقى رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد خطاباً أعلن فيه إيقاف المسار الانتخابيّ، واستقالته، وحلّ المجلس النيابي، وقد حمل القرار تاريخ الرابع من كانون الثاني. يا لها من صدمة! إيقاف الانتخابات من جهة، ومن جهةٍ أخرى تعليقُ جميع المؤسّسات الممثّلة للسلطة: الرئيس مستقيل، المجلس النيابي منحلّ، الدستور معلّق بقوانين مستحدثة غير متوقّعة، ونحن نشهد انتشاراً عسكرياً له جميع مظاهر الانقلاب.

بينما كان أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ يحتفلون بانتصارهم، جاءت استقالة الشاذلي لتصعقهم وتسمّرهم. فكيف سيتصرّفون تجاه هذا الانتصار المجهَض؟ دعا مسؤولو الحزب إلى الهدوء، ونصحوا أتباعهم والمتعاطفين معهم بعدم الخوف من تزايد انتشار قوى الأمن في الشوارع. راجت شائعات حول حظر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير أن مؤيديها رفضوا تصديق الخبر. ظلّوا على ثقتهم واطمئنانهم، ولم يحسبوا أي حساب لإجراءات القمع التي ستطال كلّ من يشتبه بأنه على علاقة مع الحزب المتّهم.

علمنا بعد ذلك أن لجنة عليا لإدارة شؤون الدولة مؤلفة من

خمس شخصيات قد شكلّت للتوّ: وهي برئاسة مجاهد حرب التحرير الأسطوري القديم، محمد بوضياف، المقيم منفيّاً في المغرب منذ العام 1963. تضايقتُ، مثل كثيرين غيري، من فكرة قبول ذاك المجاهد القديم القيام بدور الإطفائي، والسماح باستخدامه كأداة لإضفاء الصبغة الشرعية على هذا التدخل العسكري، بالرغم من أنه كان قد صرَّح قبل ذلك بوقت قصير بأنّه لن يعود إلى الجزائر قبل أن تسود فيها الديمقراطية، وأن من الواجب القبول بحُكم صناديق الاقتراع. غير أنني شعرت بمنتهى الاحترام والتقدير للمجاهد الشيخ قائلاً في نفسي إنّه ربما استطاع أن يساعد البلاد على الاهتداء إلى طريق الديمقراطية.

خلال ذلك الوقت تمركزت الدبابات في شوارع الجزائر العاصمة، وأقيمت الحواجز العسكرية في كل مكان تقريباً، وبدأت ملاحقة الناس. دعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى تظاهرة يوم 14 كانون الثاني، ثم ألغت الدعوة خشية مجابهة مباشرة ودامية مع الجيش، خاصة وقد حدثت صدامات بين بعض أعضائها وقوات الأمن المحتشدة أمام المساجد التابعة للجبهة، خلّفت بعض القتلى والجرحى. كما جرت تظاهرات تلقائية في جميع أنحاء البلاد. وسرعان ما تحوّلت الأماكن المجاورة لمقرّات العبادة أيام الجمعة إلى ميادين معارك. كان المصلّون يقومون، لدى خروجهم من المساجد عقب صلاة الجمعة، بمظاهرات سلميّة ضد إيقاف الانتخابات، فيطوّقهم الجيش، ولا يتردّد في إطلاق العيارات الناريّة. لوحق قادة الجبهة الإسلامية في أماكن عملهم ومنازلهم، وفي مقرّات الحزب، وأوقفوا. فُتشت المراكز الحزبيّة والمساجد، وصودرت السجلات المتضمنة قوائم الأعضاء العاملين في الجبهة، مما أتاح القيام باعتقالات جديدة.

أُعلنت حالة الطوارئ في 9 شباط (وسيفرض منع التجول في بداية كانون الأوّل). ولكن شوارع الأحياء الشعبيّة كانت، منذ شهر كانون الثاني، تخلو من الناس مع حلول الظلام، وينتشر فيها

العسكريون الذين يلاحقون المارّة، وخاصة الشبان الذين يُشتَبَه بتعاطفهم مع الجبهة، استناداً إلى مظهرهم الخارجي: فعدد كبير من أعضاء الجبهة أرخوا لحاهم وارتدوا القميص، ذلك الجلباب الطويل الذي يستهوي الإسلاميين. ومع ذلك لم يتوانَ كثيرون عن تحدّي قوات الأمن والتجمّع تلقائياً في الأحياء هاتفين بشعاراتهم، قاذفين بما يقع تحت أيديهم، الخ. لقد سلبوهم انتصارهم، ولا أحد يعلم كيف سيتطورّ الوضع. إضافة إلى أننا كنّا في فراغ دستوري، فكيف تُرى سيُملأ؟

في برّاقي أيضاً كان السكان ناقمين، وكان أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومناصروهم، يتجمعون ويتظاهرون. يلتقون في مجمّع «المساكن 2004» ويسيرون مباشرة إلى دار البلدية، أو مركز الشرطة. كانت مظاهراتهم سلميّة بشكل عام، مما يجعل الشرطة تقف حائرة، لا تدري ما يجب عليها القيام به، حتّى يتدخل الجيش في النهاية مطلقاً النار في الفضاء لتفريق جموع المتظاهرين. بعد أسبوع من إيقاف الانتخابات، قامت تظاهرة كبرى في برّاقي؛ ويبدو أنه قد حدث فيها تهييج وتحريض، فأطلق بعض المتظاهرين النار على قوات الأمن التي ردّت بدورها بالمثل. كنّا قد عرفنا مثل هذه الأوضاع في العام 1988، ثم في العام 1991، حيث قام عملاء المخابرات السرية بإطلاق النار على قوّات الأمن من سيارات مموّهة لإثارة الظن بأن المتظاهرين يلجؤون إلى العنف مستهدفين قوات الأمن. إنّما في العام 1992، سعى بعض الإسلاميين، بالتأكيد، إلى المجابهة راغبين بإثارة الفتنة. في يوم تلك التظاهرة بالذات، جرى اجتماع في حوش ميهوب بإشراف رجل معروف جداً في الأوساط الإسلامية يدعى الأندلس، وقد جمع من اعتقد أنهم مستعدون لحمل السلاح. وهكذا تكوّنت أول جماعة مسلحة في برّاقي. (كانت جماعة غير متجانسة، دون تجربة ودون سلاح. حاول أوّلاً خلال أشهر أن يقوّي عزائم أفرادها ويؤمن الأسلحة وأماكن الاختباء الضرورية للعمل في الخفاء؛ قبل أن ينتقل فيما بعد إلى النشاط الفعلي. غير أن

قوات الأمن تمكنت بسرعة من القضاء على أعضاء تلك الجماعة).

رفض السكان، منذ البداية، تأييد تلك المحاولة الانقلابية: كانوا يخرجون كل يوم نحو الساعة الحادية عشرة ليلاً إلى الشرفات أو يقفون في النوافذ، يقرعون المدقّات في الهواوين النحاسية (في استعادة لتقليد قديم كان متّبعاً خلال حرب التحرير) ويطلقون الزغاريد. يبدأ ذلك في أحد البيوت، ثم يسري كالنار في الهشيم من مجمّع لآخر، ومن حيّ لآخر، حتى يعمّ المنطقة بكاملها. كان مثيراً ومخيفاً في آن. ينتشر العسكرعندها في الحيّ يطلقون النار باتجاه الشرفات والنوافذ ذات المصاريع الخشبية المغلقة، ويعمدون في كلّ مرّة إلى إيقاف الكثير من الشبان. تعرضت أحياؤنا، طيلة أيام، لمثل تلك الغزوات الوحشية.

في نهاية شهر كانون الثاني اعتُقل عبد القادر حشاني، زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كان قد وجّه نداءً إلى الجنود بعدم إطلاق النار على السكان المدنيين، واتُخذت دعوته لهم إلى التمرد على أوامر الرؤساء، ذريعة لاعتقاله (سيبقى في السجن ما يقرب من خمس سنوات قبل أن يحاكم ويُدان). ثم تطوّرت الأحداث بسرعة. أُعلنت حالة الطوارئ، وفُتحت معسكرات الاعتقال في الجنوب لتستقبل آلافاً من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هُدّد جميع قادة الحزب، وأُلقي القبض على العديد منهم وسُجنوا في الحال. وَجدت الجبهة الإسلامية نفسها دون قيادة، فانفرط عقدها في جميع الاتجاهات، وأخذت الحيرة والارتباك ينتشران في صفوف مؤيديها. استمرت التظاهرات والاحتجاجات أيام الجُمعة، غير أن أعمال القمع كانت تزداد قسوةً وضراوة. وفي 4 آذار اعتُبرت الجبهةَ الإسلامية للإنقاذ FIS حزباً محظوراً، وأُغلقت مكاتبها في العاصمة والمدن الأخرى. وفي شهر نيسان حُلّت المجالس المحليّة ومجالس الولايات ذات الأكثرية الإسلامية، واستُبدل بأعضائها موظفون معيّنون.

في القُبّة وبرّاقي اتخذت الشرطة ترتيبات أمنية وأُحدثت مخافر

دائمة. استقرّ العسكر في الـ ENEMA (المؤسسة الوطنية للأرصاد الجوية التي تعمل مع شركة الطيران الجزائرية) الواقعة على طريق سيدي موسى، على مسافة قريبة من حوش ميهوب باتجاه برّاقي. وأقام الجيش حاجزاً دائماً قرب تلك المؤسسة لإيقاف الأشخاص المشبوهين من الملتحين ولابسي الجلابيب، وتدقيق الهويّات، الخ. شكّل هذا الحاجز الوجود العسكري الوحيد المستمرّ في جوار حي بن طلحة، إلى أن تمّ إنشاء مخفر عسكري متقدّم في العام 1996. وخلال كلّ تلك السنوات عمد العسكر إلى إقامة حواجز متنقلة في أماكن متفرقة، غير أنهم كانوا يعودون إلى ثكناتهم مع هبوط الليل، ويتركوننا عرضة للعسف؛ مع أنّنا موجودون في المنطقة العسكرية الأولى التي تضمُّ عشرات الآلاف من الجنود.

تابعتُ، بعد إيقاف المسار الانتخابي، الذهاب إلى شعبة جبهة القوى الاشتراكية، وكان الأعضاء القاطنون في حيّ برّاقي قد بدؤوا يتلقون التهديدات الأولى، غير أنهم كانوا ما يزالون محميين لوجود الشعبة في مواجهة مفوّضية الشرطة. لكن تلك الشعبة لن تلبث أن تغلق أبوابها، وسنتوّقف عن اللقاء والنقاش في أواخر 1992 وحتى 1995. لن نستأنف اجتماعاتنا كأعضاء قدامى في جبهة القوى الاشتراكية إلا في نهاية 1995. وقد تعرض بعض التجار المتعاطفين مع التجمّع لأجل الثقافة والديمقراطية إلى اعتداءات لم تطَلْ لحسن الحظ الاشتراكيين. أمّا أنا فقد توقّفت مذ ذاك عن ممارسة أي نشاط سياسي.

بن طلحة قرية على هامش العاصمة

في بداية العام 1992 كنت ماأزال أسكن في برّاقي ضمن كتلة مشروع المساكن 2004 مع أمي وأخوتي. حصلت منذ العام 1987 على قطعة أرض مفرزة للبناء في بن طلحة، مُنحت لي مجاناً لأنني كنت أعمل في البلدية (موظفاً فنيّاً في المؤسسة المحلية للأشغال العامة في برّاقي). وبدأتُ البناء في أول كانون الثاني 1988 مع بقية

جيراني. بن طلحة محلة تقع على بُعد نحو ستة عشر كيلومتراً من الجزائر العاصمة، وهي قسم من ناحية برّاقي وتشكّل امتداداً لها. في الحقبة الاستعمارية كانت برّاقي قرية كجميع القرى الزراعية، شُيّدت منازلها حول ساحة مركزية تحيط بها الأشجار ويقع في محيطها دار البلدية والمقهى. وقد أُنشئ فيما بعد تجمّع ديار البركة الذي هجره أهلوه إلى بن طلحة بعد أن ضاقت بهم بيوته القديمة المتداعية.

فقدت برّاقي منذ مدة طويلة طابعها القروي لتغدو أشبه بضاحية من العاصمة؛ ماتزال تحوي بعض البساتين، وعدداً كبيراً من البيوت الفردية، ولكنّ الأبنية الطابقية المقامة لتلبية الحاجة المتزايدة للاستيعاب السكّاني في عاصمة متنامية، راحت تطغى عليها بالتدريج. وهي تقع في سهل ميتيجة الشهير، المنطقة الأكثر خصباً في الجزائر (كانت محلة بن طلحة خلال الاحتلال الفرنسي تتألّف من عدة مزارع للمستعمرين أقيمت وسط البساتين وأكواخ الخص التي يسكنها العمال الزراعيون الجزائريون، ومعظمهم من القبائل). في السبعينات بدأ بناء المقاسم التي ستسمّى فيما بعد «حيّ بن طلحة القديم». وفي بداية العام 1986، سيُشرع ببناء تجمّع الـ 200 مسكن، لإيواء العائلات المبعدة من الحرّاش. كثير من أبناء منطقة القبائل كانوا يسكنون في برّاقي أو بن طلحة، في أحياء خاصة بهم، كما كانت توجد أحياء خاصة بالجيجليين والسطيفيين الذين وفدوا في السنوات التالية.

بازدياد الكثافة السكانية في برّاقي خُصّصت المقاسم الجديدة في بن طلحة، وخاصة في حيّ الجلالي حيث يوجد مَقْسَمي، لسكانها. وبما أن مَنحْ الأراضي كان يتم وفق معيار توسيع قاعدة الولاء للحزب، فقد خُصّص 20% تقريباً من تلك الأراضي للعسكر والشرطة، وبعضهم من غير المقيمين في برّاقي، وبشيء من دعم ذوي النفوذ تمكن عدد منهم من الحصول على مقسمين أو ثلاثة مقاسم. الواقع أنهم لم يخطّطوا لبنائها والسكنى فيها، بل أرادوها بهدف التجارة:

فبيع تلك المقاسم التي حصلوا عليها مجاناً يحقق لهم أرباحاً جيدة؛ كان الشرط الوحيد للاحتفاظ بها هو تشييد أساسات بناء قبل انقضاء سنة على التملّك.

قام مندوبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المجالس المحلية، بعد نجاحهم في الانتخابات، بإيقاف تخصيص المقاسم ومنع رُخَص البناء، لأنهم لاحظوا أنّ هناك الكثير من أشكال التلاعب، وأنّ العائلات المحتاجة حقاً لم ينُبها شيء. وبالفعل كان الحاصلون على مقاسم قبل العام 1990، أي قبل الانتخابات المحلّية، هم ذوو الصلات الوثيقة بالمحافظ، أو أحد النوّاب، أو الضابط العسكري المحلّي، أو مفوّض الشرطة، أو مسؤول الحزب الواحد. كما كانت الفوضى سائدة في تلك الفترة، وكثيراً ما يُمنح المقسم الواحد لعدة أشخاص، وقد تعرّضت أنا نفسي لهذه المشكلة: فعندما بدأت بحفر الأرض لتهيئة الأساسات، اتصل بي أمين عام الإدارة المحلية هاتفياً ليعلمني بأن المقسم المخصّص لي قد مُنح لشخص آخر، وأنه يتوقّع تخصيص مقسم آخر لي. رفضت بشكل قاطع، وتمكّنت في النهاية من تسوية المشكلة.

ولكن سرعان ما استأنف منتخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ تلك الممارسات: فلإرضاء أتباعهم وزيادة حماسهم، سمحوا لهم ببناء بيوت مؤقتة من القوالب الإسمنتية، بطريقة عشوائية مع وعد بتسوية وضعها لاحقاً وفق أسس التنظيم، وهكذا شُيدت مئات من المساكن الصغيرة المتواضعة في برّاقي وغيرها.

مذ شرعت في بناء منزلي الخاص، بتُّ أقضي وقتي بين برّاقي وبن طلحة. برّاقي هي مركز روابطي العائلية والاجتماعية ونشاطي السياسي، وبن طلحة حيث سأغامر وأسرتي بمستقبلنا. لم أكن راضياً عن هذا الانتقال كلّ الرضا، واستغرب جميع أصدقائي ذهابي للإنزواء في تلك البقعة المنعزلة. لكنني كنت بحاجة إلى منزل مستقل بعد زواج أشقائي. انتقلت إلى حيّ بن طلحة في نيسان - أيار 1992، بعد ثلاثة أشهر من إيقاف الانتخابات، مع زوجتي



في مصلحة الطرق. بينما استعان آخرون بقروض حكومية وأنشؤوا متاجر صغيرة: مخبزاً أو بقالية، أو مؤسسة صغيرة لصنع الغراء والمواد الصمغية، الخ. لم يكن قدماء الأهالي في بن طلحة ينظرون إلينا بارتياح، فنحن بالنسبة إليهم وصوليون حصلنا على مقاسم البناء في المنطقة بالرشوى. والواقع أن بعض التجار الميسورين والعسكريين والشرطة قد استقروا فعلاً في الحي (لكنّ عديدين منهم، مع تعاقب الأحداث، سيضطرون إلى مغادرته، وتأجير مساكنهم أو تركها خالية؛ وسيبيع رجال الشرطة منازلهم أو المقاسم المخصّصة لهم).

يجب الاعتراف بأننا حصلنا على مقاسم أبنيتنا بفضل بعض التسهيلات الحكومية. لكن الكثيرين منا اضطروا إلى القيام بأعمال إضافية، أو أنهم لجؤوا إلى «الترابندو»(*)، أو السوق السوداء لتأمين مواد البناء، والقرميد، والإسمنت والحديد. لم يكن هناك أمامهم في الحقيقة من وسيلة أخرى غير الترابندو.

على مدخل بن طلحة تقع المنطقة الصناعية المسماة الحمّة. وقد استقر فيها الحرفيون والتجّار وصغار الصناعيين بعد أن اضطروا إلى مغادرة حيّهم الأصلي، بلكور، في وسط الجزائر العاصمة. يوجد هناك نجّار، وخرّاط، وفرّاز، ومعامل صغيرة، للمنسوجات خاصة، ومتاجر، منها متجر كبير بخدمة ذاتية، سيستخدمها العسكريون فيما بعد كمخافر. واعتباراً من العام 1994 ستُهجر المنطقة الصناعية لمدة تزيد عن السنة.

يُعدّ بن طلحة حيّاً غير متجانس، يعود سكانه في الأصل إلى مناطق مختلفة. وإن كان لبعضهم صلات ببرّاقي، فإنّ الآخرين وفدوا من وادي سمّار أو من الكاليتوس أو من مناطق أكثر بعداً. كنا متحفّظين تجاه بعضنا البعض، وخاصة في تلك الأوقات من عدم

(*) كلمة مستعملة في الجزائر، محرّفة عن الكلمة الفرنسية (contrebande) أو الإيطالية (contrabbando) التي تعني تهريب، أو متاجرة بالبضائع المحظورة. م.

الأمان والارتياب المتفشي. لن تتمتّن الروابط إلا ببطء عندما سيعمد بعضهم إلى الإتيان بأقاربه أو جيرانه من قريته الأصلية؛ ولن يحدث هذا إلا ابتداءً من العام 1996، وسط الفجيعة والألم.

في تلك الفترة كانت عائلات حيّ الجلالي في معظمها عائلات شابّة. كثير من الآباء في الأربعين من العمر، وقلة هم المسنّون. لم يكن الفتيان يشعرون بالارتياح، لأنهم لم ينشؤوا في ذلك الحيّ، وقد بقي أصدقاؤهم في أحيائهم الأصليّة. لذلك لم يكونوا، بصورة عامة، يقضون فيه إلا الليل، وإذا لم يكن لديهم عمل يذهبون إليه في النهار فإنهم يتسكّعون في برّاقي، أو أماكن أخرى. غير أن الضرورة ستضطر هؤلاء الشبان فيما بعد إلى البقاء في الحي، بعد أن غدا أي ابتعاد عن مكان السكنى مجازفةً لا تُحمد عقباها. كان معظم سكان أحيائنا من المؤيدين للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكنهم لم يكونوا من الأعضاء العاملين، وقلائل جداً، بل نادرون أولئك الذين التحقوا بالمقاومة السريّة من أبناء حي الجلالي.

تعدّ على الديمقراطية أم إنقاذ لها؟

لنعد إلى بداية العام 1992. لقد وأدوا ديمقراطيتنا الوليدة وهم يردّدون عبر مقالات طويلة في الصحف أنّ هذا الانقلاب ضروري لإنقاذ الديمقراطية. في الواقع كان موقفي خلال الفترة ما قبل الانتخابية مبهماً: كنت أدعو إلى انتخابات تساهم فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكنني لا أعتبر تلك الجبهة حزباً ديمقراطياً.

كنت مقتنعاً بأن انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ سيقودنا إلى الديكتاتورية، حتى ولو وُجد في داخلها أشخاصٌ عقلاء واتجاهٌ معتدل. لكن ركيزتها، خاصّة هناك حيث أعيش، هؤلاء الشبان الناقمين، المتعطشين إلى العدالة والإنصاف، كانت ضدّ الاتفاقات السلميّة. وفي الحقيقة، لا نستطيع أن نلومهم. إذ لم نتمتع يوماً بحق المشاركة السياسيّة، وعندما سُمح لنا للمرّة الأولى أن ننظر في أمر مستقبلنا، لم نُسئ في المحصّلة التصرف. وإذا كانت الجبهة

الإسلامية للإنقاذ قد رجحت كفّتها في تلك الانتخابات فلا يعود الأمر إلى أهميتها فقط، وهي أهمية حقيقية تماماً، إنما أيضاً إلى توافق ظروف عارضة. يجب ألا ننسى أن ثلاثة ملايين مقترع فقط من أصل ثلاثة عشر مليون ناخب أعطوا في النهاية أصواتهم لذلك الحزب، ولا يُعَدّ هذا طغياناً لل «المدّ الإسلامي» الذي أثقلوا آذاننا به. لكننا في بداية كانون الثاني 1992، وقعنا جميعاً ضحيّة عقوبة عسكرية بذريعة أن «الشعب قد أساء الاختيار».

بعد مرور الصدمة، وجدت نفسي متحيّراً. لست راضياً عن هذا الانقلاب، غير أنني لا أنكر أن له بُعداً مطمئناً. كنت ماأزال أعتقد جازماً أن ائتلاف الديمقراطيين كان يمكن أن يصمد أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لقد فكرت في الواقع، ككثير من «الديمقراطيين» الآخرين، أننا بتجمّعنا يمكن أن نتجنّب استيلاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السلطة. إنّها وجهة نظر ساذجة بشكل مضاعف، لأننا مانزال نفكر في احتواء تهديد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ونرغب في الإيمان بجيش «جمهوري»، بينما اللعبة قد تمّت بالفعل، واستولى الجيش على السلطة بالقوة ليحتفظ بها. تبرئة لذمّتي، لا بدّ لي من القول إنني لم أكن قادراً في تلك الفترة على تخمين ما يمكن أن يجري في الأشهر والسنوات التالية، ولا توقُّع انحراف بعض «الديمقراطيين».

ولكن عليّ أن أعترف أنني لم أكن، في البداية، معارضاً لمعسكرات الاعتقال. فقد كنت أعتقد بفائدة اعتقال موّقت للعناصر الأكثر عنفاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لتهدئة الجوّ فقط. كنا نعلم أن بعضاً منهم قد نظّموا أنفسهم لحمل السلاح، وأنّ هناك آخرين سائرون حتماً على خطاهم مادام العسكر يلاحقونهم؛ وكنت أخشى المجابهة المسلّحة. إنّه وضع مزعج للغاية: فمن جهة، ثمة هذا الظلم الكبير الذي يعصف بخصومي السياسيين؛ ومن جهة أخرى، أولاء الأقرب إليّ سياسياً أو ثقافياً الذين يدافعون عن هذا الظلم. كتلك الصحف التي تدعم مشروعية هذا الإجراء غير الدستوري، أو جميع

أولئك «الديمقراطيين» الذين لم يجدوا غضاضة في ذلك الانقلاب، ولم يسمّوه باسمه الحقيقي؛ وأيضاً بوضياف الوقور، الرائع، الذي وعد بإحلال الأمن والنظام وترسيخ الديمقراطية. ثم يجب ألا ننسى أولئك الأعضاء المتطرفين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين هدّدوا بتغيير أشياء كثيرة حتى طراز الملابس. كان في تهديدهم ما يثير الذعر؛ وإلزامهم بألا يتجاوزوا حدوداً معيّنة، لم يكن يكدّرني. أعترف بذلك صادقاً وبصراحة.

باعتقال كوادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو قسرهم على الاغتراب، تُرِك مؤيدوها وحدهم يتخبّطون. وبعد أن أوقف المسؤولون (عبد القادر حشاني، وعلي جدّي، وعبد القادر بو خمخم، الخ.) استُهدِفَ الناجحون في الدور الأوّل من الانتخابات المتوقّفة والمسؤولون الإداريون المحلّيون. وما يثير الدهشة، بالرجوع إلى تلك الأحداث، ملاحظة أن الحزب لم يكن قد هيّأ نفسه لمثل هذا النوع من الإجراءات، ولم يتخذ أيّة احتياطات لضمان أمن مسؤوليه وأعضائه. ومما لاشك فيه أن بعض الجماعات المقرّبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ وربما من داخلها ـ التي خبرت الغدر في أعمال القمع خلال إضراب حزيران 1991، وكذلك في تأجيل الانتخابات، كانت قد أعدت العدّة للتحوّل إلى المقاومة السرّية قبل إيقاف المسار الانتخابي، وقرّرت عدم المشاركة في اللعبة الديموقراطية البرلمانية. غير أن الغالبية العظمى من الجماهير أرادت تغييراً سلمياً هادئاً، وأعتقد أن قسماً هاماً قد اقترع لمصلحة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كي يتخلص من النظام القديم المتجسّد بجبهة التحرير الوطني.

ينبغي القول إنّ بوضياف لم يكن محبوباً من قِبَل سكان أحيائنا. كان في الواقع رمزاً لحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإقامة معسكرات الاعتقال. كنّا قد بدأنا نسمع أحاديث عن ممارسة التعذيب ولكنّي قلت آنذاك في نفسي، إن الأمر يتعلّق بالتأكيد بأشخاص ارتكبوا جرائم معينة، وإن المتعاطفين مع الجبهة

الإسلامية للإنقاذ يبالغون في الأخبار، ولم أعلق على ذلك كثيراً من الأهمية. لكن شيئاً فشيئاً، بدأت أعلم بوقوع ضحايا، ومنهم شبان أعرفهم، ماتوا تحت التعذيب ودفنوا سرّاً دون الإعلان عن أسمائهم. الوكيل الإداري المشرف على المركز الرياضي في نادي برّاقي، وهو شاب رزين مؤيد للجبهة الإسلامية، أُوقف في العام 1993، ومات تحت التعذيب. دُفن دون تبليغ عائلته. ثرت عند سماع النبأ. لم تكن حادثة الوفاة الأولى، لكنّه كان أول من عرفته شخصياً من الضحايا، وكنت أقدره كثيراً.

كان لقب الطاغوت (الاسم الذي يُطلق على «أصحاب القرار» في الجيش)، في نظر جيراني في بن طلحة وبرّاقي، يصلح تماماً لبوضياف، الذي قَبِل باستخدامه كوسيلة لتشريع الانقلاب العسكري وما تلاه من قمع. لم يُثر مقتله في حزيران 1992، بعد ستة أشهر من توليه الحكم، أي احتجاج أو أسف في أحيائنا؛ بالعكس، أبدى الناس ارتياحهم للخلاص منه، خاصة وأن وسائل الإعلام أشاعت أن قاتله هو أحد الإسلاميين. لم يتمّ التساؤل، إلا فيما بعد، عن الشركاء الدافعين أو المحرّضين. من جهتي، ازددت تشاؤماً: لقد أُغرق طوق النجاة بدوره.

غير أنّه كان من السذاجة الإيمان بأن بوضياف هو المنقِذ المرتجى. فمن الجليّ أن هامش مناورته كان محدوداً للغاية. لقد فكّر بمكافحة الفساد وجعلها مهمته الرئيسية، وبدا أنه قد قرّر إجراء عملية تنظيف كبرى. لكن الذين استدعوه لم يعودوا يريدونه، فتخلّصوا منه بطريقة تخلو من الرقة. كان مقتله أيضاً تحذيراً لكل من يجروؤ على معارضة أصحاب القرار الحقيقيين في الجيش: لم يترددوا في اغتياله على مرأى ومسمع من العالم كلّه، مباشرة، وعلى شاشة التلفاز. إنّه درس لا يُنسى!

2

البلاد تدخل في دوّامة العنف

مطاردة «الملتحي»

بسرعة فائقة، اتسعت الاعتقالات والتوقيفات لتشمل الشعب كلّه، وخاصّة في المناطق التي أُطلق عليها اسم الأحياء الساخنة، تلك التي صوّتت بأغلبية كبيرة للجبهة الإسلامية للإنقاذ. انصبت إجراءات القمع علينا وعلى حيّنا، وكذلك على سائر ضواحي الجزائر العاصمة. دمّر العسكريون قاعة الصلاة بالجرّافات، وأوقفوا عشرات الشبان وحتّى من تجاوزوا سنّ الشباب، ومنهم الإمام، وأودعوهم السجن، أو أرسلوهم إلى معسكرات الاعتقال في الصحراء. كانت مناسبة لبعض أفراد الشرطة والعسكر للانتقام من الشباب الذين تباهَوا بقوّتهم في تشرين الأوّل 1988.

لم أشهد عمليات التمشيط الأولى في حي الجلالي، لأنني لم أكن قد انتقلت بعد للسكن فيه، لكنّي رأيت في برّاقي كيف حوصر حيّ بكامله من قبل أفراد قوات الأمن ـ وهي غالباً «مشتركة»: شرطة، ودَرَك، وعسكر ـ الذين يوقفون المشبوهين وفقاً لقوائم تتضمن الأسماء والعناوين. كانوا يصلون عادة في الساعة الثالثة أو الرابعة فجراً ويطوّقون الحيّ؛ ثمّ يفتّشون عن الملاحقين بشكل يثير الهلع: نستيقظ في الصباح لنخرج من منازلنا، فيمنعوننا. إنّهم لا يتحدثون إلى السكان، يصدرون أوامر عامة لا أكثر. على الجميع ملازمة

المنازل إلى أن تأتي الدوريات المكلّفة بالتفتيش. يطلبون الدفتر العائلي، ينادون كل شخص باسمه ليمثُل أمامهم، ثم يفتشون جميع الغرف، لينصرفوا بعد أن ينهبوا ما يقع تحت أيديهم من أموال أو حليّ. تُطبّق هذه الإجراءات على جميع سكان الحيّ، ويُعتقل المشبوهون الواردة أسماؤهم في القوائم. لا أحد يمكنه الذهاب إلى العمل أو المدرسة أو المتجر. كلّها مغلقة. إنّها حالة حصار لنهار بأكمله.

مع حلول الظلام، كنّا نسارع في العودة إلى منازلنا. فالعسكر يمكن أن يظهروا على حين غرّة، موجّهين لنا الشتائم، مطلقين الأعيرة النارية في الفضاء؛ وقد كانت تصيب أحياناً بعض المارّة العائدين في وقت متأخر. ذات يوم، كنت أتنزّه وابنتي في برّاقي عند ظهور بعض العسكريين، صاح بي أحد الأصدقاء: «عُد إلى بيتك، بسرعة» فأجبته: «سأفعل، لكن لا داعي للاستعجال، فلست أخاف هؤلاء العسكر.» فجأة بدؤوا بإطلاق النار على المتأخرين في الشارع، فانبطحت أرضاً وأنا أضمّ ابنتي. وقد قُتل يومها شخصان وجُرح ثالث. في بن طلحة كانوا يأتون بطريقة غير منتظمة، أحياناً لاعتقال شخص محدّد، أو لإظهار نفوذهم وترويع الحي؛ يطلقون النار في الهواء، ويطلبون إطفاء الأنوار، أو إغلاق مصاريع النوافذ الخشبية الخارجية. إنّه وضع خطر، لكن كان بالإمكان، في بن طلحة، التحسّب له واتخاذ الاحتياط بشأنه. فالقرية تقع على مسافة من الطريق العام، وباستطاعتنا رؤية الشاحنات وسيارات الأمن الوافدة من بعيد.

كانت قوات الأمن، في الواقع، تحاول استباق أيّ نزاعٍ بلجوئها إلى القمع المباشر البالغ القسوة. وقد عملت على كبح كلّ احتجاج وخنقه في مهده على الفور، وذلك بالتخلّص من كوادر الحزب والسيطرة بشكل سريع على الحركة. بصورة عامة، لم يتّجه من لم يلاحَق من أعضاء الحزب بشكل منهجي إلى المقاومة المسلحة، بل إنهم عمدوا إلى الترقّب، والمقاومة السلبية الصامتة. لكن هذا

الاضطهاد، غير المتكافئ وغير المبرّر، دفع بعضهم، وخاصة من هم في مطلع الشباب، إلى مواجهة العسكر بالسلاح. رغم الضربات العنيفة خلال أعمال التمشيط، وإقامة الحواجز، والاعتقالات المستهدفة، شعرنا خلال الأشهر الأولى أن قوات الأمن ليست في مستوى هذا النوع من الأوضاع الطارئة. لم تَظهر القوات المختصّة بمكافحة الإرهاب إلاّ في العام 1993. في البدء كان العسكريون يأتون إلى الأحياء الشعبيّة، التي اشتهرت بكونها معاقل للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وَجِلين، يستمدون الشجاعة من إطلاق الأعيرة النارية في الهواء، وقد أوقعت هذه الرصاصات «الطائشة» ضحايا عدة.

رغم الخطر لم أكن خائفاً. بديهي أن هناك أوقاتاً مرّت خشيتُ فيها أجهزة القمع، لكننا لم نكن نشعر بذلك القلق العميق، الدفين، الذي سيحاصرنا فيما بعد، والذي سنرزح تحت وطأته سنين عديدة، حتى ليصبح جزءاً من تكويننا. خلال العام 1992، كان القمع اعتباطياً، لكنه كان يبدو لي، مع ذلك، محدّد الهدف، أو على الأقل كنت أشعر أنّ بالإمكان حصره، مع قلّة تهديدات الإسلاميين.

في فترة إيقاف الانتخابات، كنت في برّاقي، وكانت رشقات رصاص الشرطة شبه يومية. أذكر حادثة أثارت ضحكنا بعد مرورها بسلام. ففي إحدى تلك المداهمات كان أحد الجيران هارباً ومختبئاً في عمارتنا، خائفاً من أن يُكشف أمره بسبب لحيته الكثّة الطويلة؛ والملتحون في ذلك الوقت موضع شبهة. عرضت عليه الدخول إلى منزلي فرفض في البدء حرصاً على عدم إحراجي أو إيقاعي في متاعب مع قوات الأمن. ألححت عليه وأنا أنصحه بحلق لحيته في الحال. اقتنع وتبعني، فقدّمتُ له على الفور معجوناً وشفرة حلاقة. تخلّص من لحيته خلال لحظات. عندما رأيته، ورغم الخطر المحدق به، لم أستطع أن أتمالك عن الضحك، إذ أن ذقنه الحليقة بدت ببياض يفضح أمره أكثر من ذي قبل! ردّ لي هذه الخدمة

لاحقاً، بعد مذبحة 1997، عندما أقلّني بسيارته الأجرة من بن طلحة، في وقت لم يجرؤ فيه أحد على الخروج.

بين نيسان وأيار 1992، انتقلت مع عائلتي إلى حي الجلالي في بن طلحة. كانت قوات الأمن قد قامت بأول عملية «تنظيف»، وكل من اشتُبه بهم، أو عرف أنّهم من نشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو المؤيدين لها، أودعوا السجن. أَجريتُ مناقشات حامية مع الجيران القلائل الذين يتحدثون معي. إنّهم يدعمون الإسلاميين ويدينون ممارسات الشرطة، وأنا أدافع عن بوضياف وأجتهد في تبرير الإجراءات التي يتخذها. لم يكن من السهل دوماً أن أدخل في جدال كهذا، فأنا أحد السكان النادرين في حي الجلالي الذين يحملون مثل هذه الأفكار ويصرحون بها. لذلك كنت في السنوات الأولى مهمّشاً تقريباً.

الحياة في الحيّ الجديد

كان لحيّ برّاقي طابع مدينيّ، وهو يجمع أناساً من أصول اجتماعية وسياسية مختلفة. وقد هيّأ لي هذا الخليط الفرصة للتعرّف على أصدقاء لهم الميول السياسية ذاتها. أما بن طلحة، وخاصة حي الجلالي، فشيء آخر. لم يكن هناك في تلك الفترة بنى تحتية، ولا أمكنة تساعد على اللقاء باستثناء الشارع. فكيف يمكن التقارب والتعارف للتخلّص من الأحكام المسبقة، خاصة في جو من الخوف والارتياب؟ الجيران الآخرون عاشوا، منذ زمن، جنباً إلى جنب، ولهم الاتجاه السياسي نفسه. بينما كانت لي حياتي المختلفة بشكل كلّي عن حياتهم؛ فأنا أستمع إلى الموسيقى الغربيّة، ولا أذهب إلى المسجد، ولا أصوم رمضان. ومع ذلك كنت أميل إلى البعض من جيراننا، في البدء أقربهم إلينا: محمدٍ وزوجته سَليمة اللذين نتقاسم معهما السطيحة ذاتها. محمد يعمل ممرضاً ويتصرّف مع امرأته بطريقة متسلطة، فلا يسمح لها بالخروج خشية التقائها بشبان الحيّ. لهما أربعة أولاد، لكن الزوجة ماتزال في ريعان الشباب لأنّها

تزوّجت في سن مبكّرة جداً. اتصالاتها الوحيدة في الحيّ كانت مع زوجتي، ومع نسيّة التي ساعدتنا كثيراً في بداية إقامتنا.

مرّت سنة أو أكثر قبل أن نستقر نهائياً، بالرغم من أن المقسم الذي تقع فيه شقتنا كان مسكوناً. لم تجهّز شقتنا بالماء الجاري، ولم تهيّأ فيها تمديدات الصرف الصحي، فقمت بإجراء تلك التمديدات بنفسي. أمّا بالنسبة لمياه الشرب فقد تقدّمت بطلب إلى البلدية، وكان عليّ الانتظار. سمحت لنا نسيّة بأن نتزوّد بالماء من منزلها لمدة تقرب من شهرين. إنّها تعيش وحيدة مع أولادها الستة في منزل قربنا مؤلّف من ثلاث غرف، لم تستطع بناءه إلا بعد الاستعانة بقرض من المصرف. ولمّا كانت لا تملك مالاً، فقد كان عليها القيام بثلاثة أعمال مختلفة لتتمكن من القيام بأود عائلتها.

يوجد أيضاً مسعود وهو ممن نشؤوا في بن طلحة. يعمل نجاراً، وقد ارتبطنا بصداقة حميمة مع مرور السنوات. كان يعرف المكان جيّداً وقد شرَح لي أشياء كثيرة. محمد ابراهيمي، الملقب «توردو» تاجر ميسور مؤيد للجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ وسوف يتورّط في مشاكل مع القضاء عندما ستسرق جماعة مسلحة سيارته، بل وسيدخل السجن. هو بدوره يعرف المنطقة جيّداً، وقد عرّفني مع مسعود على عدد من السكان الآخرين. لم أعجبه في البداية، فقد اعتبرني شيوعياً، لكنه سيساندني بعد ذلك وخاصة لدى رجال الميليشيات الذين يحترمونه.

عيطر يعمل بلاّطاً بالمقطوعية في مقرّ الجمعية الشعبيّة المحلية APC، أصله من جيجل، وله أبناء في سن الشباب. كنت أتفاهم كذلك جيّداً مع مصطفى «جارو» قريب عيطر، وهو معلوماتي، كان يدرّس في معهد البريد والاتصالات الهاتفية الواقع في حيّ الكاليتوس. سيتغيّب مدة طويلة عن حي بن طلحة، بدءاً من العام 1995، ليعد دبلوم دراسة معمّقة DEA في فرنسا. وهناك أرزقي فارس، من مجمع «كليما دو فرانس» في الجزائر العاصمة، وعائلة زوجته تنتمي في الأصل إلى باب الواد، وأخو زوجته يسكن برّاقي،

لم يكن مؤيداً للجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ وكان يعرف مفوّضاً مسؤولاً في مركز قيادة عمليات الشرطة PCO يطلعه على ما يجري بانتظام.

تقاربنا إذاً، شيئاً فشيئاً، مع الجيران، وخاصة زوجتي التي تكيّفت تماماً مع الحياة في الحيّ الجديد، وارتبطت بصداقة مع جاراتها المباشرات: نسيّة، وسليمة، وزوجة شوش وزوجة موسى. في الفترات الأولى كانت النسوة يلتقين في المركز الصحي، أو يتبادلن الزيارات فيما بينهن. غير أنّهن قلّلن الخروج لاحقاً، إذ أنّ النساء في الواقع هنّ أوّل من عانى من عواقب الأزمة والوضع الأمني المتردّي. فمنذ التهديدات الأولى تكبّدن في اتصالاتهن الاجتماعية مشقّة كبيرة، وتقلّصت زياراتهن العائلية بشكل معتبر، رغم أهميتها بالنسبة لهن. لم تَعُد إلى سابق عهدها إلا بدءاً من العام 1996، فقد اعتدن بالفعل على تحمّل كل شيء، حتى أنّهن أقمن بعض الاحتفالات بمناسبة الأعياد.

ظهرت الصدامات الأيديولوجية في قلب العائلات نفسها، أو بين العائلات التي كانت تجمعها بحكم التقاليد روابط قوية. في هذه العائلة عسكريّ أو موظّف حكوميّ، وفي تلك إسلاميّ. طالت تلك النزاعات حتى النساء، وهن اللواتي لا يعبأن في العادة كثيراً بالسياسة، أصبحت اللاتي يلتقين معاً، هنَّ المشتركات في الموقف الواحد. كنَّ يجتمعن ليتداولن في الأحداث الجارية خلال تلك الفترة. جارتنا سليمة لشّاني، مثلاً، لا تخرج من منزلها أبداً، غير أنها على اطّلاع بكل ما يجري في الجزائر العاصمة والمنطقة. فقد كان لزوجها محمد بعض أقرباء أعضاء في جهاز الأمن العام، يطلعونها على الأخبار أوّلاً بأوّل.

في تلك الفترة كنت أعمل مقاول بناء لدى شركة كبرى يعود 90% من مشاريعها إلى عقود مع العسكريين. خلال 1992 و 1993 كانت هذه العقود مع دوائر الأمن، فقد أرادوا كلّهم تحصين أبنيتهم وإحاطتها بأسوار حجريّة. وكانت فرصة لي للإطلاع على تطوّر الأحداث في المنطقة. كنت مكلّفاً بالإشراف على عدة ورشات

عمل فيها، وخاصة في محلّة مفتاح حيث كنا نبني مقرّ البلدية ومدرسة تضمّ اثني عشر صفّاً. كما أنّ إحدى ورشنا تعمل في ثكنة فوق مصحّ حيث ستستقر فيما بعد مفرزة مغاوير خاصة. لم نبق هناك طويلاً، لأن وجودنا أزعج العسكريين. كان العمل معهم يزداد خطورة يوماً بعد يوم، وأصبح المرء مضطراً إلى اتّخاذ سلسلة من الاحتياطات.

في نهاية العام 1993 قُتل بعض المدنيين العاملين لمصلحة العسكريين. تلقيت أول إنذار في العام 1994، بشكل رسالة تطالبني بمبلغ من المال. وتضمّنت الرسالة الثانية تهديداً بالقتل. تركت الورشة التي كنت أشرف عليها في تلك الفترة بعد أن انهالت التهديدات على شركتنا، واضطررنا إلى إيقاف العمل في بعض الورشات وتسريح العمال. فُرض علينا العمل أحياناً رغم التهديدات، واعتُبر عدم استمرارنا في الحضور تقصيراً وإهمالاً ومخالفة للتعاقد. نجحت في الاحتفاظ ببعض العمال، بتشغيلهم في الثكنة الكبرى العائدة للأمن العسكري SM في رغاية وبودواو، وفيما بعد أيضاً في الحرّاش.

ظهور الجماعات المسلحة

لماذا لم تحدث ثورة شعبية منذ العام 1992؟ أيكون السبب هو الذكريات المؤلمة لأعمال القمع التي حدثت في تشرين الأول 1988 والتي راح ضحيتها أكثر من 500 شاب؟ أم هو الانتشار العسكري الذي خُشي معه ما هو أسوأ؟ أم لأن الناس ليسوا مقتنعين بدور الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى حد التضحية بأرواحهم من أجل الحزب، أو من أجل الديمقراطية؟

اختار بعضهم، كما سبق أن قلت، الكفاح المسلح، وقد تشكّلت بعض الجماعات المسلّحة في وقت مبكّر جدّاً: بعضها حتى قبل حدوث الانقلاب العسكري. وأنا على يقين أنهم لم يكونوا كُثُراً، وإلا لتمكّنوا من الضرب بشدة. فلو أن المعارضة المسلحة كانت فعّالة

لاستطاعت ربما تعريض هذا النظام الضعيف للخطر. إذ يروى أن بعض الجنرالات كانوا قد أعدّوا حقائبهم! كانت الجماعات المسلّحة التي تشكّلت سابقاً، أو التي بدأت تتشكّل منذ انطلاق عمليات القمع، تتمتع بمصداقية كبيرة داخل منطقة النفوذ الإسلامي. وأخذت الحركة الإسلامية المسلحة MIA منذ مطلع التسعينيات تعيد بناء صفوفها بعد أن قُوّضت في العام 1987. كان مؤيدو الإسلاميين يكنّون كثيراً من الاحترام لهذه الجماعة التي تستمد شرعيتها من تجربة طويلة في الكفاح المسلّح، فضلاً عن التقدير الكبير الذي يحظى به رئيسها العسكري القديم شبوطي. وقد التحق كثير من الشبان الذين كانوا ضحايا لأجهزة الأمن بصفوف تلك الحركة، غير أن بعضهم سيكوّنون أيضاً تشكيلاتهم الخاصّة دون ولاء محدّد؛ على الأقلّ خلال الأشهر الأولى.

كان سكان الحيّ يعرفون أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولا يخشونهم. وقد استمر أولئك الذين نجوا من موجات الاعتقالات في العيش بيننا: يعملون، ويلعبون كرة القدم، ويحرصون على ألا يُكتشف أمرهم. واستمر بعضهم حتى في عامي 1992 و 1993 في إطلاق لحاهم، وارتداء *القميص*. وخلال الأشهر التي أعقبت الانقلاب العسكري، جرت مناقشات كبرى بين الأكثر تسيّساً منهم. أيّد بعضهم الاستمرار في المقاومة والعمل السرّي، بينما انسحب بعضهم الآخر وتوقّفوا عن الذهاب إلى المساجد التي كانت تحت سيطرة أعضاء في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. بل واستنكفوا ببساطة أحياناً حتى عن الذهاب للصلاة في المسجد بعد أن أصبح من يؤدي الصلاة في أماكن العبادة مشبوهاً. أمّا الرجال الذين اختاروا المقاومة في تلك الفترة فقد حملوا السلاح بعد ذلك، وهم في الأصل من برّاقي ومُجمّع الـ 200 مسكن في بن طلحة، في حين آثر سكان حي الجلالي التحفظ والابتعاد.

لم أكن شخصياً كثير الاختلاط بالأوساط الإسلامية، وأولئك المنضّمون إلى المقاومة السريّة كانوا ينشطون بتكتم وحذر. لذلك لم

أعرف من هم المنظَّمون في جماعات، غير أنني لاحظت أن ثمّة أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ يلتحقون بالمقاومة السريّة في الجبال بينما ينتظم آخرون محليّاً. لم يكن أفراد الجماعات المحلية يقومون باعتداءات، وكانوا لا يزالون في معظمهم ملتزمين بحدود القانون، في طور الإعداد والبناء.

منذ إيقاف المسار الانتخابي واعتبار الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزباً محظوراً، بدأت تظهر شعارات مكتوبة على الجدران. وفي الليل يُعبّر الشبان عن معارضتهم للنظام العسكري بترتيل الآيات القرآنية، وهتافات التعظيم والتمجيد للحزب والدولة الإسلامية، الخ. لا يجسر العسكر على الخروج من مراكزهم في الليل، لكنهم يأخذون بثأرهم في اليوم التالي، فيعتقلون كل من يجدونه في طريقهم. كان رجال الدرك يقومون في الغالب بتطويق المنازل التي تُكتشف الكتابات على جدرانها، ويجبرون السكان على التصريح بأسماء كاتبيها؛ كانت تلك الاستجوابات تتم بحضور العسكر، وكثيراً ما حصلت توقيفات في بن طلحة على أثرها. بصورة عامة كان يلقى القبض على المشبوهين ويقادون إلى المخفر حيث يُجرى لهم «ما يلزم» من باب الترهيب، قبل أن يطلق سراحهم. غير أن الأمر لم يكن يتمّ دائماً بهذه الطريقة. أعرف فتى في الرابعة عشرة من عمره، يقظاً جداً، يسكن برّاقي، كان والده من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد قام بإيواء رجال من الجماعات المسلحة. أوقف درك برّاقي الفتى وعذّبوه: كسروا ذراعه، وثقبوا جمجمته وهم يضربونه بخشبة في رأسها مسمار. أخلوا سبيله لأنه قاصر. ولا أعلم ماذا حلّ به بعد ذلك.

نحو نهاية العام 1992 وخلال العام 1993 خاصة، بدأت تظهر منشورات على الجدران بتوقيع الجماعات المسلّحة، وهي تروي إنجازات مقاومتهم: وخاصة مهاجمتهم للشرطة أو العسكر، أو الثكنات، أو مفارز الدرك، للحصول على الأسلحة. ظهرت منشورات أيضاً تدعو إلى عدم مشاهدة التلفاز، والامتناع عن التدخين،

وارتداء الحجاب، ومقاطعة دوائر الشرطة، الخ. ولكنها لم تكن قد اتّخذت بعد طابع التحريم، كانت مجرّد أوامرَ ونواهٍ لا تتضمن تهديداً بالزجر أوالعقاب.

اعتباراً من ذلك التاريخ بدأت أسمع بأذنيّ الحديث عن الجماعات المسلّحة، غير أن المحلية منها في منطقتنا لم تكن قد بدأت بعد نشاطها بصورة فعّالة. بين وقت وآخر يحدث سطو على أحد المنازل، فلا نعلم أهو من فعل الشرطة، أم من فعل الجماعات. يجب القول صراحة إن قوات الأمن، في تلك الحالة من الفوضى والحصانة المتزايدة التي أصبحت تتمتع بها، كانت تبيح لنفسها ارتكاب مختلف أنواع الجرائم؛ فتمارس، دون رادع، السرقة وابتزاز المال بالإكراه، وهي تعلم جيّداً أنها لن تُحاسب.

في برّاقي وبن طلحة أيضاً استمرّ أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في اللقاء لتبادل الرأي ودعم الشبكات التي تساند عائلات ضحايا قمع الدولة. كانوا يتحركون بحرية تامة، كالأسماك في الماء، معتمدين على دعم الشعب المادي والمعنوي. كان التّجار يقدمون لهم تبرعات سخية، فلم يضطروا لابتزازهم (غير أن الوضع سيتغيّر بعد أن اختلف تركيب الجماعات، وحلّ محل رجالَها شُبان غير معروفين، مارسوا الضغط على التجّار للحصول على مزيد من الأموال) وكانت الأموال تستخدم لشراء السلاح ومساعدة العائلات المحتاجة. صاحب المكتبة في برّاقي لم يكن يخفي ذلك، كان يعلن صراحة وفي كل مكان: «سنصل إلى السلطة يوماً ما!» وقد قضى سنة في السجن لدعمه الجماعات المسلحة. أمّا بقية المتبرعين فكانوا أكثر حيطة وحذراً.

في سنة 1992 وقسم من سنة 1993 لم تناصب الجماعات المسلّحة الأهالي العداء. أعضاؤها معروفون، وهم غالباً رجال ورعون، حازمون، يعملون على تنظيم المقاومة. يجابهون قوات الأمن ونظام القمع، إنّما بعنف كان مايزال محسوباً، ومحدّد الأهداف. رويداً رويداً بدأت تركيبة تلك الجماعات تختلف ويتغير طابعها. ومع

ازدياد القمع الموجّه ضدها شراسة، زادت من وتيرة عملياتها وضاعفت كمائنها للعسكريين، غير أن الضغط راح يشتدّ علينا، نحن سكان الضواحي الموجودين بين فكيّ الكماشة.

قوانين الجماعات

شيئاً فشيئاً أخذت الجماعات المسلحة تفرض القواعد التي استنتّها. غدت تعليماتها محظورات. يُمنَع الاتصال بالسلطات ولا يُنصَح بزيارة مفوضية الشرطة، أو العمل مع إدارة المحلّة. وبدءاً من العام 1993 منع التدخين، ثم طال المنع قراءة الصحف ومشاهدة التلفاز، ووجب على النساء الالتزام بوضع الحجاب. كانت نساء أحيائنا، في معظمهن، يضعنه دون قسر، ولكن في حين كنا نشاهد قبل العام 1992، كثيراً من النساء دون غطاء رأس، بدأ عددهن يتضاءل شيئاً فشيئاً إلى أن غطّى الحجاب عملياً رأس كلّ امرأة تظهر خارج منزلها، وبدأ ينتشر حتى بين الفتيات. كنا مانزال في فترة لم يشعر فيها الأهالي بعد بوطأة هذه المحظورات، وكانوا يمتثلون طواعية للتعليمات. إنّها طريقة، في نظرهم، للتميّز عن أولئك الذين تساهلوا مع الانقلاب العسكري، وللتعبير عن معارضتهم للنظام القائم. ولا يخفى على أحد أن إطالة اللحية كانت بادرة شجاعة. فإجراءات القمع شديدة، والملتحون يوقَفون غالباً على الحواجز، وتنزع لحاهم بطرق همجية: تُشعل فيها النار، أو تقتلع بملاقط، أو تُشمَط بعد طليها بمواد لاصقة. فقد غدا الملتحي مرادفاً للهمجيّ البدائي، وبات هو العدو اللدود.

لم ينصَعْ كل الناس بالطبع لهذه الأوامر المتشددة، وبعضهم رفضوا الإملاءات أو غادروا الحيّ. إذ كيف يمكن الامتناع عن التحدّث مع شرطي أو عدم دخول مخفر؟ مع ذلك، يمكننا التأكيد بأن الأحياء الشعبية في ضواحي الجزائر العاصمة قد التزمت بتعليمات الجماعات المسلحة خلال السنتين الأولَيين، ولم تظهر فيها أيّة معارضة. بل بالعكس اعتُبر هذا الالتزام واجباً تجاه أولئك

المقاتلين ضد نظام يُعَدُّ ملحداً وظالماً. لم تكن الرغبة في إقامة دولة إسلامية هي دافع الناس، بل دعم حركة مضطهدين اضطروا إلى المقاومة السرية وحمل السلاح دفعاً للجور الذي يقع عليهم يومياً. كثير من القرويين كانوا مستعدين لتقديم الطعام للمقاتلين، وتسليمهم بنادق الصيد الخاصة بهم. في بن طلحة بدأت الجماعات الأولى تستقر في البساتين، تبني فيها معاقل محصنة لها، وتطوّق الوادي الكبير في الغرب من حيّنا.

منذ العام 1992، أخذت بعض الجماعات الإسلامية تدعو إلى الفرار من الجيش. لبّى كثير من الشبان النداء وهربوا، ورفض كثير من المطلوبين لأداء الخدمة العسكرية الامتثال للطلب؛ يختبئون في المنازل أحياناً أو يهربون إلى خارج البلاد: ربّما كان ذلك تعاطفاً مع الحركة الإسلامية، لكنه بشكل خاص محاولة لتجنّب تجنيدهم في صراع ضد الإرهاب يُضحى فيه بالآلاف منهم. كنا نسمع غالباً إشاعات تدور حول حركات تطهير في الجيش. فقد كان للجبهة الإسلامية للإنقاذ مؤيدون كُثر في صفوف الجيش العامل، وليس فقط بين المجنّدين. علمتُ من بعض الأصدقاء العسكريين أنّ زملاء أتقياء لهم يلتزمون بإقامة صلواتهم غدوا متّهمين بتعاطفهم مع الحزب المنّحل، ويمكن أن يعاقبوا. أيّ مدى يمكن أن تبلغه روح محاكم التفتيش! عندما تعدَّدت حوادث قتل المجنّدين، سمعنا المتعاطفين مع الإسلاميين يقولون إنّ أجهزة الأمن هي التي تقتلهم، لأنهم نشؤوا في الأحياء «الساخنة»، ويُخشى أن ينضموا إلى الجماعات المسلّحة. وبالإضافة إلى أنها طريقة جيّدة لتجريم الجماعات، فإنّها وسيلة فعّالة لدفع الشبان للانخراط في الجيش. وستغدو هذه الاستراتيجية حافزاً للكثيرين على التطوّع في القوات المسلحة للنجاة من الموت.

بدأت أشعر بعدم الإرتياح. فأنا أعيش في منطقة تقع تحت سيطرة الجماعات وتتعرض شروط الحياة فيها للتغيير الكلي. غير أن الحياة الاجتماعية في السنة التي تلت إيقاف الانتخابات لم تكن

قد اختنقت بعد كلياً. كنت أخرج مع أولادي لمشاهدة الرجال يتسلّون بلعبة الكرات الحديدية في مواجهة منزلي، أو للتفرج على الشبان يلعبون كرة القدم في ملعب الحيّ. وبين وقت وآخر يمكنني الذهاب للتنزّه بين بساتين أشجار البرتقال، أو في المشتل، حيث أغتنم الفرصة لجمع الحلزون، وهو كثير في تلك الأماكن، وأَكَلته نادرون. في بعض أوقات بعد الظهر أسير عبر الوادي حيث يتجمّع كثير من الشبان مع أقفاص حساسينهم ـ وهي نزهات جميلة يستمتع بها الأولاد وهم ينطلقون بين البساتين ويكتشفون الطبيعة.

يوماً بعد يوم صرت ألاحظ ندرة المتوجِّهين نحو الوادي. امتنعت بدوري عن نزهتي في ذلك المكان عندما نبّهني جيراني إلى المخاطر الكامنة فيه: لقد استقرّت الجماعات المسلّحة في تلك المنطقة، وأفرادها لا يرغبون برؤية المتطفلين. لم يَعُد لدينا متنفس في أوقات الفراغ غير القيام ببعض الأعمال اليدوية والتصليحات في منازلنا، أو الاعتناء بحديقة صغيرة. أخذت أشعر بنوع من ثقل لا أدري كنهه يطبق على صدري، غير أنّني كنت ماأزال قادراً على دفعه بعيداً. مع ازدياد التوترّ فيما بعد سيغدو من الصعب علينا ممارسة حياة طبيعية. وكيف تكون طبيعية والضغط والقلق يخاتلاننا وينسلاّن من حيث لا ندري إلى نفوسنا، ويزدادان وطأة يوماً بعد يوم؟

غريب يغامر بمشاركتنا كابوسنا

خلال صيف 1993 احتفل أخي بزواجه في منزل والدتي العائلي في برّاقي. قررت أختي نصيرة وزوجها الفرنسي الحضور لمشاركتنا تلك المناسبة السعيدة. إنّها المرة الأولى التي يزور فيها صهري الجزائر. وأعترف أنّه ليس الوقت الأمثل لتعرّف نسيب غريب على البلد، غير أننا كنا قد ألفنا الوضع حتى لم نعد نحسّ بجسامة التغيّرات التي طرأت خلال سنة ونصف. أما هو فلن يخامره

الشكّ بما يجري في الحقيقة، لأن ما يُنشر في الصحف يبقى مجرداً إذا لم يعشه المرء بنفسه. وعندما يعاني الإنسان هذا الوضع يومياً ينتهي إلى اعتياده، بل وجهل ما عداه.

الواقع أنّ الحياة في الجزائر في تلك الفترة كانت ماتزال مقبولة. فالمحيط مرحِّب ودود، والوسط العائلي يتيح لنا نسيان ما يحدث في أحيائنا. وكنّا نجرؤ على الخروج من المدينة، والذهاب إلى عين بنيان وإلى لمدراق حيث ماتزال هناك مطاعم مفتوحة وحيث يحلو للناس التسكّع. ولن تحدث أولى الاعتداءات على أشخاص أجانب إلا في أواخر أيلول. إلاّ أنّنا كنا نتوخّى الحذر: نتجنّب بعض الطرقات، ونعود إلى المنزل قبل هبوط الليل. رغم ذلك أحسّ صهري بأن الجوّ خانق: حواجز رجال الأمن الثابتة ازدادت خلال النهار بين العاصمة وبرّاقي، حيث لا يتردّد رجال الشرطة في تفتيشنا، وقذفنا ببعض ملاحظات مستفزّة.

إنّ ليالي الصيف حارّة دائماً، ولكن في ذلك المساء، كان جو برّاقي شديد الثقل رغم مصاريع الشبابيك الخشبيّة المغلقة، والنوافذ الزجاجية المفتوحة في انتظار نسيمات منعشة. كان صهري يلعب الدومينو مع شبان العائلة، وكما العادة في مثل تلك المناسبات، غصّ المنزل بالأقارب؛ ووالدتي تضع المروحة في مواجهتها وهي تُعِدّ بعض الحلويات، بمساعدة جارتين لها، تهيئةً لحفل الزفاف.

حوالى الساعة التاسعة مساءً فوجئنا بسماع دويّ سلاح ناري. لم نهتم كثيراً، نحن الذين اعتدنا على هذا النوع من الأصوات، لكن صهري ارتعد خوفاً. تشنّج وجهه، وتغيّر لونه. حاولت طمأنته بالتقليل من أهمية الحدث، وما كاد يتمالك روعه حتى هبطت خالتي من الطابق الأعلى لتعلمنا، وهي التي تقضي معظم وقتها بالإطلال من النافذة، أن جماعة مسلّحة قتلت حميسة الشهير، وهو وغد رهيب، يرتكب أبشع المخالفات في الحي، مطمئناً إلى حماية صهره لباس الشرطي في برّاقي.

كانت هي المرة الأولى التي يشهد فيها صهري، بشكل مباشر تقريباً، حادثة قتل، وهذا ما سبّب له توتّراً كبيراً. نهض قافزاً إلى النافذة؛ في الخارج، حيث كان الظلام مخيّماً، لاحظنا بصعوبة بعض أشخاص كالأشباح ينسلّون من الشارع وهم يحتمون بالجدران. صرّح لي صهري بأنّها الليلة الأخيرة التي سيقضيها في برّاقي. وبالفعل، فقد انتقل في اليوم التالي مع أختي إلى أحد فنادق العاصمة.

انتشر خبر الجريمة بسرعة في الحي، وخلت الشوارع من المارّة. خشي الناس من نزول قوات الأمن وخاصة لياس المشهور بعنفه، الذي كان قد جاء مع رفاقه عند إبلاغهم النبأ وهم يوجّهون الشتائم والكلام البذيء لسكان الحيّ ويطلقون النار في جميع الاتجاهات، مصوّبين نحو نوافذ الأبنية. وقد جَرَت العادة ألا تحضر الشرطة إلى مجمع المساكن 2004 إلا في حالات نادرة. وإذا كانوا قد دخلوا إليه فلأنهم تلقوا أمراً بذلك، وقد وصلوا بلمح البصر، وبأعداد كبيرة، على متن عرباتهم المصفّحة.

في المبنى الذي تقطنه والدتي، وغير بعيد عن مكان المأساة تعيش عائلة، سبق لابنها الأصغر حسام أن تطوّع للجهاد في أفغانستان، كما أنه حارب في البوسنة. اشتُهِر بجرأته واستقامته؛ كان يحضر من وقت لآخر لزيارة عائلته، رغم أنه ملاحق، وكان شبان الحي يراقبون له، عند زيارته، الجوار، لأنه لم يشارك يوماً في اعتداء أو جريمة في المنطقة، ولم يزعج أيّاً من جيرانه، بل بالعكس كان يحميهم من هجمات الجماعات المسلحة الأخرى، التي كان لكلٍّ منها قواعدها وإجراءاتها الخاصة.

في اليوم التالي، بينما كانت عائلة حميسة مشغولة بمأتمه، اتُّخذت إجراءات أمنية هامة في المكان وأحاطت الشرطة بالحي، كما تجمهر العسكر والدرك رفاق الشرطي، صهر القتيل، للمشاركة في الجنازة ولحماية بعضِهم البعض. استغلّ لياس الفرصة مع بعض زملائه لمهاجمة عائلة حسام بقصد الانتقام. سمعنا عدة طلقات

ناريّة صادرة من منزل العائلة إنّما، لحسن الحظ، لم يقع قتلى أو جرحى. في النهاية اقتادت الشرطة والدة حسام وأخته وأخاه الأكبر إلى المفوضية، بينما لحق لياس، رجل الشرطة، موكب مشيّعي نسيبه الذي كان يستعدّ للانطلاق إلى مقبرة سيدي رزين.

خلال عِدّة أيام، كان لياس وزملاؤه يفدون إلى الحي في ساعة متأخرّة ليلاً، وهم سكارى غالباً، ليضايقوا أقرباء حسام. وهو ما سيتكرر عقب موته، بعد ثمانية عشر شهراً. (حسام الذي روّع قوى الأمن، قُتل في العام 1995 خلال اشتباك في سيدي موسى. رُبطت جثته إلى إحدى عربات الجيش وسُحلت مسافة طويلة ليراها الجميع قبل أن يقطع رأسه. ولم يسلم جثمانه إلى عائلته، التي لجأت خلال عدة أشهر إلى فيلا في حي الجلالي يملكها حسان جاري النقيب في الأمن العسكري آنذاك).

مهملون من السلطات

يجب القول إن قوات الأمن، كانت خلال السنوات الأولى، تكاد لا تظهر على الساحة. الشيء الوحيد الذي عانينا منه هو الحواجز والتمشيط، التي لم يكن لها أية فاعلية في الواقع لأن الأعضاء الناشطين من الجماعات كانوا مستّعدّين لتلك الأوضاع، ويعرفون كيف يتجنبونها. بينما يشعر السكان المدنيون، بالمقابل، بألم شديد لأنهم هم وحدهم كانوا ضحايا تلك الممارسات القمعيّة التي تؤذيهم دون أن توّفر لهم أيّة حماية. دوائر الشرطة ومخافر الدرك تقفل أبوابها مع هبوط الليل، ويتمترس عناصرها خلف النوافذ والأبواب المصفَحة. وما من وسيلة للاتصال بهم حتى بالمراجعة الشخصية، كما أنّ لا أحد يجيب على جهاز الهاتف مهما تكرّر الاتصال! خلال الليل لم يكن يبقى أي حاجز عسكريّ. كلّها كانت تُرفع في بن طلحة، ليتحصّن رجال الدرك والعسكر في مكامنهم الآمنة، ويبدو أن مهمتهم الوحيدة هي العمل على إرهابنا. خلال ذلك الوقت كانت الجماعات المسلّحة تنتشر بسهولة محيّرة في مناطقنا، وبعض تلك

المناطق غدت، اعتباراً من أواخر 1993، في قبضتها بكلّيتها. لم أفهم مطلقاً غياب أجهزة الأمن هذا. لكأن هناك تصميماً على السير بالوضع إلى التدهور.

كانت قوات الأمن تعوّض عن غيابها ليلاً بتصرفاتها العنيفة الأقرب إلى الوحشية خلال عمليات التمشيط والرقابة على الحواجز. قوات مشتركة من العسكر والدرك والشرطة تقوم بتطويق الحيّ، ثم تُخرج الناس من منازلهم وتسوقهم معها، فلا نعود نراهم في غالب الأحيان.

في العام 1993، ظهرت في الجزائر العاصمة، الوحدات الخاصة الأولى لمكافحة الإرهاب المسماة «نينجا». رجال شرسون في ثياب الميدان الزرقاء القاتمة، مجهّزون برشّاشات، ووجوههم مغطاة بأقنعة، يظهرون في سيارات نيسان أو تويوتا ويرهبون الجميع أثناء مرورهم. يقودون ضحاياهم إلى مراكز خاصة بهم حيث يُستَجوبون تحت التعذيب. ظهرت هذه الوحدات أولاً في الجزائر العاصمة، ثم انتقلت سريعاً إلى الأحياء الواقعة في الأطراف مثل القبّة وجسر قسنطينة وبوروبة وبرّاقي. أحد مراكزهم الأكثر ترويعاً سيكون في شاتونوف، وسوف يُقاد إليه كثير من الموقوفين حيث يتعرضون للتعذيب، أو يُغيَّبون في سجونه.

ما جعل حياتنا قاسية بالفعل بدءاً من العام 1993، هو التوقّف عن إكمال الطريق، وإلغاء سيارات النقل العام بين برّاقي وبن طلحة. كنا نضطر للسير مسافة كيلومترين على الأقدام، في الظلام والبرد والمطر، للوصول إلى الطريق العام رقم 115 حيث تمر الحافلات على خط سيدي موسى ـ الجزائر العاصمة. أكثر من عانى من هذا الوضع كانوا تلاميذ المدارس والنساء. في الصباح الباكر يخرج مئات الأشخاص من الأزقة الضيقة ليسلكوا الشارع الكبير، مشكّلين سلسلة بشرية طويلة ممتدة على طول 1.5 كم. بعد هذا المسير، ينبغي عليهم انتظار الحافلات القليلة أو إكمال الطريق مشياً على الأقدام. لم تكن

الحافلات تتوقف إلاّ عندما تتوافر فيها أمكنة فارغة، وهذا نادراً ما يحصل. وما أن يفتح الباب حتى يبدأ التزاحم والتدافع ليدخل منه الأكثر مهارة أو قوّة، أو الأوفر حظّاً.

بيد أن هذا كله ليس سوى بداية رحلة العذاب؛ فالحافلة تمرّ على عدة حواجز عسكرية، أولَها لا يبعد أكثر من كيلومتر عن بن طلحة. هذا أمر لا مفرّ منه. فور وصولها إلى أوّل نقطة مراقبة عسكرية تتوقّف كافّة المركبات وتشعل مصابيحها الومّاضة، ثم ينزل الركاب جميعهم لتبدأ عملية تفتيش ضخمة. كان الكلّ يعرفون أنّ عليهم، بمجرد نزولهم، إخراج بطاقة الهوية، والابتعاد عن المركبة، والانتظار والذراعان مرفوعتان في الهواء، بينما تصعد مفرزة أمن إلى الحافلة لتفتيشها. وعندما تنتهي تلك العملية تتوجّه المفرزة ذاتها لتفتيش الركاب.

كنا نضيع وقتاً بغير حساب. وكان علينا فوق ذلك تركيز انتباهنا، والظهور بمظهر الرصانة والجدية. إذ كنّا أحياناً ننسى الحاجز ونحن راكبون في الحافلة. رأيت جنوداً يصفعون فتيات لأنّهن كنّ يضحكن، ساهيات عنه. كأنّ حالة الطوارئ تمنع من الضحك! كم رأيت أشخاصاً يُهانون أمام الحواجز! لقد تدخّلت غير مرّة لأنني لم أحتمل معاملة الناس بهذه الطريقة. وحدث أن تلقيت ضربات بأعقاب البنادق، لأن الجنود اعترضوا على دفاعي عن هؤلاء «الجبناء». كنت أصيح وأهدّد بتبليغ قائد الموقع عن هذه التصرفات، وغالباً ما يُسوّى الأمر. وهكذا نرى أنه يمكن للعمل مع العسكريين أن يؤدّي خدمة ما!

توجد ثمانية حواجز بين الجزائر العاصمة ومفتاح وثمانية بينها وبين برّاقي، في الفترات الأولى مات الكثيرون على تلك الحواجز: لم يعتد سائقو السيارات على التمهّل عندها، فكانوا يتابعون السير بسرعة، أو ينسون إشعال المصابيح الداخلية عند اجتيازها. قُتل عدد كبير منهم عند نقاط المراقبة الجديدة، أو عند الحواجز المتحرّكة. إذ يتقدّم السائق غير منتبه إلى العائق

الذي أُقيم فجأة، ليلقى حتفه على الفور. كان لا بدّ من مرور أشهرعدة قبل أن يتكيّف الناس مع تلك الإجراءات، ويصبح لديهم ردود فعل جديدة.

أريد أن أروي هنا قصّة أرزقي فارس، جاري، وأصله من باب الواد. حدثت هذه القصة في العام 1996، عندما بدأ العسكر يحاصرون المكان. ذهب الشيخ العربي، وهو عسكري متقاعد يسكن المنزل (الواقع مباشرة خلف منزلي) وتعود ملكيته إلى حسان الذي غدا برتبة رائد في الجيش في نهاية العام 1995، ذهب إلى أرزقي يرجوه إيصال زوجته وردة، التي بدأ لديها المخاض، إلى المشفى. كانت الساعة الرابعة صباحاً، ومنع التجول مستمر حتى الخامسة، لكن وضع وردة لم يعد يسمح بالانتظار. يجب السير في الحال. أقلَّ أرزقي في سيارته الشيخ العربي وزوجته وجارنا محمد الممرض وانطلق إلى المشفى؛ عند وصوله إلى مستوى الحاجز، أشعل ضوء السيارة الداخلي، وأطفأ المصابيح الخارجية، وتقدم ببطء وفقاً للتعليمات المعطاة.

فجأة برز جندي وبدأ بإطلاق النار فجرح أرزقي. خرجت وردة من السيارة صائحة: «توقفوا، إنني ذاهبة إلى المشفى للولادة!» بعد حديث طويل اقتنع العسكر، وسمحوا للسيارة بالمرور، وجلس محمد الممرض خلف المقود لنقل وردة والسائق الجريح على وجه السرعة إلى المستشفى. توقفت السيارة أمام الحاجز التالي في الحرّاش، وكاد العسكريون يُجهزون على أرزقي، إذ حسبوه إرهابياً جريحاً. ووجب على وردة ومحمد أن يستخدما كلّ ما يملكان من منطق الإقناع كي يُسمح للسيارة وركابها بالمرور والتوجّه أخيراً إلى المشفى ليسعف أرزقي المصاب بجرح في وركه ظلّ يعاني من عقابيله، ولتلد وردة ـ لحسن الحظّ ـ بسلام ودون مشقّة.

كان الحاجز الأقرب إلينا يقع عند الخروج من حوش ميهوب (انظر المخطط صفحة 332) وهو الأكثر سخفاً ولا معقولية. بقي

العسكر القائمون عليه خلال سنوات يعترضون سكان مناطقنا، وهم يعلمون جيّداً أنّ الجماعات المسلحة لا تستخدم الحافلات العمومية للتنقّل، ولا تمرّ من ذاك الطريق. إنّها منذ العام 1993، تلتفّ على نقطة المراقبة تلك، سالكة درباً خلفياً يمرُّ من غرورة لينتهي إلى برّاقي. الجميع يعرفون هذا الدرب، ونحن بدورنا كنا نسلكه عندما نريد تجنّب مضايقات العسكر الذين لم يحاولوا قطّ أن يغلقوه في وجه تلك الجماعات.

إعدامات من دون محاكمة

خلال ذلك الوقت، بدأت الحركة المسلّحة توطّد بنيانها أكثر فأكثر، وأخذت تتجذر في البساتين؛ وهكذا، واعتباراً من العام 1994 غدت عمليات التمشيط في بن طلحة نادرة. بالمقابل، فإن مداهمات رجال الأمن لمنازل المطلوبين أصبحت متكررة، وكثيراً ما يُعتقل أفراد عائلة المُلاحَق للاشتباه بمساندتهم للإرهاب. وفي الحقيقة فإن رشقات الرصاص، في الشوارع أو في المنازل ازدادت تواتراً، لأن الأشخاص الموقوفين كانوا يعترفون تحت وطأة التعذيب بأسماء رفاقٍ لهم، فيُوقَف هؤلاء بدورهم، وهكذا دواليك. لقد أَمِل العسكر تفكيك شبكات الدعم بهذه الطريقة.

لأن الأمور كانت تجري على هذا النحو: لم نشعر بأنهم يريدون فعلاً مجابهة الجماعات المسلحة، بل بأنّهم يَسعون إلى ملاحقة الأشخاص الذين يساعدونها ويمدّونها بالمعلومات. في برّاقي بشكل خاص كنا نعاني من تلك المداهمات المزعجة التي تجثم على صدورنا كالكوابيس. فهذه الحملات الإرهابية يمكن أن تطال أي شخص: نساءٌ وشيوخٌ وأولاد اعتقلوا خلالها، ثم اختفوا. إنّما باستثناء تلك الحملات من التمشيط وتلك الرشقات من الرصاص، كان العسكر، عملياً، غائبين. لم يتزايد ظهورهم إلا بدءاً من العام 1996.

شَهِدتْ تلك الفترة أيضاً إعدامات دون محاكمة في الشوارع. شبان عديدون تمّت تصفيتهم مع الفجر، واكتشف جيرانهم أو

ذووهم جثثهم مثقّبة بالرصاص. غَدَت تلك الممارسات منهجيّة بدءاً من 1994. في تلك السنة علمنا أن خمسين من المطلوبين للخدمة الإلزامية في شرارية قد قتلوا. بينما كان الجيش يُجبر السكان على مغادرة مساكنهم للاشتباه بإيوائهم للجماعات المسلحة، كان المقدّم قائد الحملة يسوق كل مساء عشرة من الشبان ليأمر بقتلهم رمياً بالرصاص.

أنكر عملية بمثل تلك الوحشية تمت في برّاقي، في بداية العام 1994، عندما داهمت القوات المشتركة جاراً لوالدتي ـ وكنا في زيارة لها لأسبوع أو أسبوعين. بعدد كبير من العناصر وجلبة هائلة، طوّقت قوات الأمن المبنى وراحت تتصرّف بمنتهى الوحشية. كان للجار المحاصر أخ غير شقيق، لصّ ووغد، ليست له أيّة علاقة بالإسلاميين، وكانت تلك القوات تفتش عنه بصحبة اثنين من البوشكارة(*) (اللذين غطّيا رأسيهما بكيس لئلا يعرفا). اقتحم المهاجمون المنزل وقادوا الجار إلى الشارع، وأمروه بأن يرشدهم إلى مكان أخيه، وعندما رفض التعاون معهم أوسعوه ضرباً، لكنه صمد أمامهم. أخيراً سمحوا له بالصعود إلى منزله، واعتقدنا أن القضية انتهت. بعد قليل شاهدنا العسكر عبر شقوق الشباك الخشبي الخارجي يقتادون شخصين، حُجب رأسُ كلّ منهما، وقُيّد معصماه، إلى أن وصلوا إلى خلف المبنى، حيث سمعنا رشقات رصاص الرشاشات. من المكان الذي كنا فيه، شاهدت بوضوح العسكر يطلقون النار، غير أنني لم أستطع تمييز الضحيّتين، لأنهما كانا بملاصقة الحائط. لم يغمض لي جفن طوال تلك الليلة. بقيت الجثتان في موضعهما حتى الفجر، عندما نزلنا للتعرف عليهما. لم نتمكن من ذلك، فآثار التعذيب شوّهت معالمهما.

كانت هذه أولى حوادث القتل التي شهدناها بأمّ أعيننا، لكن

(*) الشكارة: كيس كبير يستعمل لوضع الحبوب أو الطحين. وبوشكارة هو الذي يخفي وجهه بكيس. قد يكون من التائبين أو من المجاهدين الذين أرغموا على التعاون مع العسكر بعد تعرضهم للتعذيب. م.

بدءاً من العام 1994 أخذنا نشهد ما يماثلها بشكل منتظم. قبل ذلك كنا نعتقد أن الأشخاص الذين يقبض عليهم يُقادون إلى السجن، أو إلى معسكرات الاعتقال. لم يكن الموتى الذين نعثر عليهم في الشوارع ممن نعرفهم، وبما أنّ الجماعات المسلحة تقتل بدورها أيضاً، لم نكن نعرف من الذي قتلهم، ولماذا.

بين شهري آذار ونيسان 1994، وفي فترة الاعتداءات على الشركة الوطنية للمنتجات الغذائية ONACO، وسوق الفلاّح (المجمّع التجاري الحكومي)، ومؤسّسة الهندسة المدنية لمحلة برّاقي EGUCOB، قام العسكريون بملاحقة خمسة عشر شخصاً، كلّهم من الشباب، داهموهم في منازلهم، وفي اليوم التالي عُثِر على جثثهم في أماكن مختلفة. في تلكِ الفترة، كنت أعمل في ورشة صغيرة في بنغازي، أتوجّه إليها باكراً عند الفجر؛ على الطريق، اكتشفت خمس جثث مخترقة برصاصات عديدة، يدا كل منها ماتزالان في القيد خلف ظهرها. تحدّث الناس مطوّلاً عن ذلك الحادث الفظيع، وقيل إنّ ثلاث جثث أخرى اكتشفت في الحرّاش، واثنتين على طريق حيدرة.

علمنا فيما بعد أن هؤلاء الشبان القتلى كانوا أبرياء من الحرائق التي أُضرمت في المؤسسات السابقة، وأن الشرطة أعطت هذه الأسماء للعسكر الذين قاموا بتلك العملية الوسخة دون أن يكلّفوا أنفسهم عناء إجراء أي تحقيق. وجّه عناصر الشرطة تلك الضربة الماكرة لينتقموا من آباء أولئك الفتيان، وهم من التجار الذين قرروا عدم الإذعان لابتزاز رجال الشرطة بعد أن تجاوزت طلباتهم الحدّ. لكن من هم مسبّبو تلك الحرائق الحقيقيون؟ إنهم أعضاء الجماعة المسلّحة المحلية التي يقودها جحا بن عمران، وهو شخص رذيل، عاث فساداً في منطقتنا خلال سنوات عدة، وكان في تلك الفترة مايزال يعمل في الشركة الوطنية للمنتجات الغذائية ONACO.

عانى الجيش، وكان مايزال ضعيفاً في بداية المجابهات مع الجماعات المسلحة، من العديد من حالات الارتداد ونقض الولاء.

مجندون وجنودٌ نظاميون فرّوا من الثكنات مع أسلحتهم، وآخرون باحوا بمعلومات عن أوضاعه الداخلية الخاصة. وقد احتاج بالتأكيد إلى فترة من الوقت غير قليلة ليتماسك ويواجه هذا التحدّي الجديد. غير أننا، نحن الذين كنّا ضحايا تجاوزات الجماعات المسلّحة، لم نفهم أسباب امتناع الجيش عن التدخّل في معظم الأحيان مع أن الإمكانات كانت متوافرة لديه. عندما أرادت قوات الأمن مطاردة عضوين من الجماعات المسلحة في حيّنا في العام 1994، استعانت بوسائل ضخمة منها المظليون والمروحيات. لماذا لم تنظّف البساتين آنذاك نهائياً؟

في العام 1995 فقط، لاحظنا استخدام المروحيات الفرنسية الجديدة من نوع Écureuil (سنجاب) المجهزة بالصواريخ، والتي بدؤوا يدكّون بها معاقل الجماعات في البساتين. دامت هذه العمليات أياماً عدة، لكنها لم تُرفَق بقوات بريّة من الجيش لمساعدتها. أعتقد أن العملية اقتصرت على تجريب الأسلحة الجديدة. كان ضجيج المروحيات المتواصل وصوت انفجار القنابل الملقاة جهنمياً. تساءلنا بعد ذلك عن فائدة هذا القصف، إذ لم يطرأ أي تغيّر ملحوظ ضمن محيطنا: فقد استمرت الجماعات المسلحة في نشاطها.

حرب البلاغات

خلال سنوات كانت ردود فعلنا تتأثّر بالشائعات؛ هذه التي تطلقها دوائر الأمن العسكري SM، وتلك التي يروّجها الإسلاميون. لم أكن أهتم كثيراً بما يقوله الناس في الوسط الذي أعيش به، لأن لي وجهة نظر أخرى لا تتفق مع تحليلاتهم. غير أنني كنت أستمع إلى شروح جيراني وأطّلع على المنشورات التي كانت تعلّقها الجماعات على الجدران؛ وهي تتناقض غالباً مع ما أقرؤه في الصحف. كانت تدّعي هجمات على الثكنات ومفوضيات الشرطة لا تذكر عنها وسائل الإعلام شيئاً، أو تُكذّب عمليات نُسبت إليها. ففي دباح شريف، وبتاريخ 9 شباط 1992، اعتُدي على سيارة شرطة تقلّ خمسة أفراد،

ولم تكن تسلك الطريق المعتاد. رسمياً، أُعلن أن الإرهابيين كانوا ينتظرونهم؛ بينما زعمت الجماعات أن عناصر الشرطة قتلوا زملاءهم.

في بداية الحرب كانت إحدى القضايا الكبرى التي شغلت الرأي العام، تلك التي حدثت في مطار الجزائر العاصمة. فبتاريخ 26 آب 1992 جرى اعتداء سقط على أثره تسعة قتلى وأكثر من مئة جريح. بعض طياري شركة الطيران الجزائرية، الذين ليست لهم أية علاقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، قالوا لي إنه من المحتمل أن تكون عناصر من الجبهة هي التي وضعت القنبلة، لكن أياً كان الفاعلون، فإنّ إدارة المطار قد أُخطِرت بهذا الاعتداء. بدا لي هذا الكلام معقولاً، خصوصاً وأنني شهدت في اليوم نفسه اعتداء على وكالة الخطوط الجوية الفرنسية في عمارة «موريتانيا»، قرب مفوضية الشرطة المركزية في مدينة الجزائر، أُنذِر فيه الموظّفون بوجود قنبلة، وبوجوب إخلاء المكان بالسرعة الكليّة (بالفعل حدث الانفجار خلال خمس دقائق بعد الإنذار). ذكر بعضهم أن الأمن العسكري ارتكب تلك الجريمة كي تفقد الجبهة الإسلامية للإنقاذ مصداقيتها التي تتمتع بها لدى المتعاطفين معها. هذا المثال يُظهر بجلاءٍ على كل حال مدى الالتباس الموجود في الأخبار على جميع المستويات، وحرص الدولة على الحفاظ على هذا الالتباس للتلاعب بالرأي العام. شيء وحيد مؤكّد: بعد نحو شهر من تلك الجريمة النكراء، صدر قرار مكافحة الإرهاب رسمياً؛ وكنا نحن من عانى من تبعاته.

مع تحرير الإعلام بدءاً من العام 1990، اعتدنا خلال سنتين أو ثلاث على حرية صحافية مشجّعة جدّاً. ولكن بالتدريج، بدأت قبضة السلطة على الإعلام تشتد (علمنا فيما بعد أن قراراً سريّاً صدر في حزيران 1994، فرض على إدارات تحرير الصحف ألاّ تنشر سوى البلاغات الرسمية المتعلقة بالإعلام المصنّف «أمنياً» والتي تصدرها «دائرة إعلامية» في وزارة الداخلية)، يضاف إلى ذلك خضوع

الصحف لهذا الحزب أو ذاك الاتجاه في السلطة. أخذ ضغط العسكر يقوى ويزداد حدّة، وأصبحت مقالات الصحف تتدرج بالفعل في استراتيجية «الحرب الشاملة».

اعتباراً من العام 1992، بلغت الحرب النفسية ذروتها باستخدام الصحافة الموجّهة، لكنني لم أنتبه لهذا الأمر وظللت مؤمناً باستقلاليتها. وبما أن الصحافيين يبدون في مظهر معارض للسلطة، لم ألاحظ بأنهم كانوا يشنّون حرباً على الإسلاميين، ويدعمون في الواقع خيار «الاستئصال» الذي يسعى إليه النظام العسكري. عندما جرت الاغتيالات الأولى بين الصحافيين في العام 1993، قلت في نفسي إن استمرارهم في عملهم، رغم التهديدات المسلّطة فوق رؤوسهم، برهان على شجاعتهم. غير أن أبناء حارتي كانوا يكرّرون على مسامعي بأن ما تنشره الصحف أكاذيب في أكاذيب. وبالفعل، كان التلاعب بالأخبار في ازدياد، وقد أمكنني أن أتحقق من ذلك بنفسي.

شيئاً فشيئاً فقدت ثقتي بالصحافة المسماة «مستقلّة». بداية عندما قُتِل صحافيون في ظروف ضبابية تماماً، وتلكّأت التحقيقات وطال أمدها، دون أن تصل إلى نتيجة، أو ليُعرَض لنا في النهاية قَتَلةٌ بدا بوضوح تعرّضهم للتعذيب، وقد تساءلت، وقتها، إن لم يكن من الأجدى التحري عن المتواطئين الحقيقيين في صفوف أجهزة المخابرات. الأمر الأشدّ غرابة هو أن المغدورين كانوا على الأغلب من الصحافيين المعروفين بمواقفهم الناقدة للسلطة، مثل طاهر جاعوط وسعيد مقبل، فرغم أنّ هذين الأخيرين من المعادين للإسلاميين إلا أنهما كانا يزعجان السرايا بشكل خاص، وكانت شهرتهما تتجاوز الحدود الجزائرية. ثم ما مصلحة الإسلاميين في قتل صحافي يندد بتجاوزات الجنرالات؟

تَطلّبَ فهم كل ذلك مزيداً من الوقت. إمعان فكر دام أشهراً إن لم نقل سنوات. كنت أعرف جيّداً أن هناك أشخاصاً أوقفوا، وعُذّبوا، وأُرسلوا إلى معسكرات اعتقال في الصحراء، ولكنه تحوّل إلى أمرٍ

يفوق الاحتمال بالنسبة لي عندما استمعت بأذنيّ إلى شهادات مباشرة من الضحايا أو من ذويهم. لا شيء من هذا في الصحف. عندما أشهد مقتل مواطنين بسطاء، وأقرأ في اليوم التالي أنّهم من الإرهابيين الفارّين الذين قُضي عليهم، فإن الصحيفة تفقد قدراً كبيراً من مصداقيتها.

بعد إعدام حسين عبد الرحيم، في نهاية شهر آب 1993، بدأت أرتاب جدّياً في ما أقرأ. لقد أظهره الإعلام كأحد المحرّضين على اعتداء المطار. لكن بدلاً من إجراء تحقيق دقيق، أو التساؤل عن مدى صحة المعلومات الرسمية، تبارت الصحف في تحقيره وإدانته والمبالغة في إشاعة الأكاذيب عنه. ذُكر عنه أنه مغربيّ لدعم الفرضية القائلة بوجود مؤامرة خارجية ضد الدولة الجزائرية. والحال أنّني كنت أعرفه جيّداً؛ لم نلتقِ منذ مدة طويلة، لكنه كان يقيم في مجمّع المساكن 2004، وكانت أخباره تصلني عن طريق معارف مشتركين (عضو في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غدا في العام 1989 مدير مكتب رئيس الحزب، عباسي مدني). ولد في المغرب من أبوين جزائريين، لا أكثر ولا أقل. عُذّب حسين عبد الرحيم بقسوة بالغة. وكان من صفاقة الأجهزة الأمنية أن أظهرته لنا على شاشة التلفاز في حالة يرثى لها، حتى أن أحداً من أصحاب الحسّ السليم لم يقتنع بصحّة اعترافاته. في النهاية حُكم عليه بالإعدام في العام 1993، ونُفّذ الحكم في السنة ذاتها، به وبستة أشخاص آخرين أدينوا في تلك القضية.

أحداث أخرى جعلتني أرتاب في دور صحافتنا المسماة «مستقلّة». ففي عملية تمشيط في حيّ الجلالي، في العام 1994، شارك العسكر بمظليين هبطوا من مروحية. كان قد بلغهم وصول اثنين من «الإرهابيين»، أراد أحدهما زيارة أمه المقيمة في مجمع الـ 200 مسكن في بن طلحة، فحاصروا المنزل، وقتلوه. هرب الآخر باتجاه الوادي، حيث قُتل بدوره. خلال تلك العملية كان أحد الجيران

المسمى ديلمي، يعمل أمام منزله، فأصيب برصاصة طائشة أطلقها أحد العسكر. في اليوم التالي ظهر اسمه في الصحف، وغدا إرهابياً قُتل عند هروبه. باعت عائلته المنزل واستقرّت في برّاقي.

كانت هذه هي الفترة التي بدأت أعاني فيها من مشاكل مع «الديمقراطيين». لاحظت رغم أحاديثهم عن الديمقراطية أن كفاحهم موجّه في الدرجة الأولى ضد الإسلاميين، وليس ضد النظام العسكري. أنا أيضاً كنت ضد الإسلاميين، ليس كأفراد، وإنّما كحزب سياسي أو حركة تريد إقامة الدولة الإسلامية. لكن كيف يمكن إغلاق الأعين أمام هذا القمع الرهيب؟ كيف يمكن الصمت عن هذا التعذيب المنهجي في مفوضيات الشرطة، وتلك الإعدامات العرفية؟ لا أحد يمكنه الادّعاء بأنه يجهل ما يحدث! فهذا لا يعني إلا منح الشرعية لنظام الإرهاب هذا بذريعة أن الإسلاميين أسوأ منه. أنا بالذات كنت مستعداً للتغاضي عن التوقيفات والاعتقالات، وحتى عن التعذيب، وميّالاً إلى تجاهلها أو إلى تبريرها. لكن مع مرور الوقت غدا من الصعب عليّ قبول هذا العَسَف النظامي. وبدءاً من العام 1994، ومع شبح الرعب المهيمن على أحيائنا، لم يَعُد السكوت ممكناً.

لقد ذهب «الديمقراطيون» حتى إلى حدّ نَحْت الكلمات والمفاهيم الخاصة بإيديولوجيا استئصالية: كنّا نزداد تكيّفاً مع مفردات صيغت بهدف خدمة الكفاح ضدّ الإسلاميين. اقتصر الكلام فقط على «الإرهابيين». كل إسلاميّ «إرهابي» بطبيعته، وسرعان ما سيصبح كل مسلم «إرهابياً» كامناً. طُبّقت عملية غسيل الأدمغة التي أدّت إلى إطلاق هذا التعبير على أولئك الذين يدعمون، أو لا يستنكرون تصرفات الإسلاميين. وفي النهاية، لم يعد هناك من حديث سوى عن «الإرهابيين».

إنّ الصحافيين يتحمّلون مسؤولية في غاية الخطورة. فبتضخيمهم جرائم الإسلاميين، وبصمتهم عن تلك التي ترتكبها قوات الأمن، ونسبها منهجياً إلى الإسلاميين، ورفضهم التساؤل حول الشركاء في الاغتيالات، تحوّلوا إلى متواطئين مع العسكر. هذا

ما فكّرت به، وما اقتضى مني وقتاً للاقتناع بحدوثه. في البداية اعتقدت، رغم إيقاف الانتخابات، أن العنف الأوّلي قد جاء من طرف الإسلاميين، لأن ثمة مخزوناً كبيراً من العنف كامن في أصل تلك الحركة، وبالتالي فمكافحة الإسلاميين مشروعة. مرّ وقت طويل قبل أن أدرك أن الغاية لا تبرر الوسيلة، وأن هناك حدوداً لا ينبغي تجاوزها. على مدى تلك السنوات الدامية، سيتداعى قسم من بناء قناعاتي مع استمرار الهزّات والصدمات التي نحياها، محصورين ضمن نطاق أزمة سوف تغدو، شيئاً فشيئاً، الهواء الذي نتنفسه كلّ يوم.

3

بين الجماعات المسلّحة والعسكر

القبضة تشتد

بالتدريج، بدأت الجماعات التي كانت حريصة على العمل في الخفاء، أو على الأقل على عدم الانكشاف لنظر أشخاص مثلي، لا علاقة لهم بها، في إظهار نشاطها. يجب القول إنني لم أكن أعرف مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين ظلوا ناشطين في السرّ؛ كنت أعرف، بالتأكيد، أن بين جيراني، في بن طلحة كما في برّاقي، أكثرية تتعاطف معها، إنّما دون أن أتمكن من التمييز بين المنظّمين في شبكات الدعم، وبين من هم مستعدون لخوض الصراع المسلّح. كان بعض الشبان يختفون من الحيّ، وخاصة من مجمع الـ 200 مسكن، وكنت أعتقد أنهم يهربون من القمع، ولم أعلم إلا في وقت متأخر أنّهم التحقوا بالمقاومة السرّية، أو انضموا إلى الجماعات الناشطة في أحيائنا. والواقع أن كثيرين كانوا يهربون من الاضطهاد، ويلتحقون، مضطرين، بالجماعات المسلحة.

علمت في المناسبة ذاتها أن الجماعات مشكّلة من مجموعات محلّية، وأنها تتنافس فيما بينها، ولكل منها اختصاص معين. جماعة بئرخادم تختص باغتيال الأجانب، بينما تهتّم جماعة برّاقي بأفراد الأمن العسكري. عرفت أيضاً أن الجماعات، منذ العام 1993، تعتمد على المخبرين، أو «ساندي الحيطان» (شُبان عاطلون عن

العمل، ليس لديهم ما يفعلونه غير الاستناد إلى الجدران ومراقبة الرائح والغادي طوال النهار)، أو الباعة المتجولين، الذين يتكفّلون، على سبيل المثال، بمراقبة العسكريين، أو الأشخاص المشبوهين في الحي. إنّهم يتحرّون عن الأشخاص المستهدَفين، يعرفون من يعمل في دوائر الحكومة، ومن هو عضو في قوات الأمن؛ يراقبون حركاتهم في الذهاب والإياب، ومواعيد عملهم، والأماكن التي يؤمُّونها، والطرقات التي يسلكونها. لم أكن من الأشخاص المستهدفين، غير أنني كنت أعلم بوجوب اليقظة وعدم إثارة الانتباه إلى أنني أعمل مع العسكر. فالعمل مع الدولة غدا أكثر خطراً، وخاصة مع الجيش.

منذ شهر تشرين الأول 1993، أقيمت الحواجز المتحركة بين برّاقي وبن طلحة. حُدِّدت مراكزها لدينا على مدخل القرية، أو أمام المدرسة، أو في مواجهة الملعب الرياضي. كان الرجال العاملون عليها يرتدون ثياب الميدان، التي تشبه كثيراً بزّات «النينجا»، ويحاولون الظهور بمظهر الإسلاميين. إنّما بالرجوع إلى الوراء قليلاً، وجدت أنهم أقرب إلى عناصر الأمن العسكري SM، فهم يستخدمون عربات جديدة من طراز دايو Daewoo، وهذا الطراز لم يكن متوفراً إلا لدى العسكر وعناصر الأمن في تلك الفترة، كما أنّهم مقنّعون ويبدون في منتهى الراحة ببزّاتهم الرسمية ووظيفتهم. يراقبون رواح الناس ومجيئهم، ويتأكّدون من عدم وجود أغراب في الحيّ.

حَدَث أن أوقفوني أحياناً. ولفت نظري مظهرهم العسكري، فهم يحملون رشاشات من نوع كلاشينكوف، ونراهم بين وقت وآخر، مساءً، يجوبون الحيّ في سيارة، مدقّقين في بطاقات الهويّة. يسألوننا عن سبب وجودنا في ذلك المكان، ويأمروننا بالعودة إلى منازلنا. يفتشون حوائجنا، ويتأكّدون من خلو جيوبنا من السجائر. يَزعم مسعود أنه تعرّف على بوشكور وجحا، وهما اثنان من «إرهابيينا المحليين»، بينهم. ما هو مستغرب فعلاً، أن تُستبدل

حواجز هؤلاء الذين يشبهون العسكر إلى حدّ بعيد، بعد ثلاثة أشهر من إقامتها، بحواجز جماعات مسلّحة غير مقنّعة، يقوم أفرادها، وبعضهم معروفون من سكان المنطقة، بالمهام السابقة نفسها: مع هبوط الليل يتمركزون في نقاط مختلفة من المحلّة، يدقّقون في ما يحمله سكان بن طلحة، ويتأكدون من عدم تناولهم المشروبات الكحولية، ومن عدم وجود سجائر معهم، الخ.

تعرّفت إذاً جيّداً، منذ بداية العام 1994، على المنتسبين إلى المقاومة السريّة. منهم أولئك الذين يقيمون الحواجز لمراقبة الأهالي، دون مهاجمتهم، غير أنّهم ينظمون كمائن ضد العسكريين؛ ومنهم أعضاء الجماعات الأخرى المقيمون في البساتين، في جنوب غرب برّاقي، أو جنوب بن طلحة، أو أيضاً في قايد ـ قاسم، وهو مجمّع شبيه بمجمّعنا إلاّ أنّه أكثر عزلة؛ لم يغامر الجيش بالدخول إليه خلال سنوات 1992 ـ 1996. كنت ألاحظ مجموعاتٍ صغيرة من أربعة أو ستة أشخاص يخرجون من البساتين بعد حلول الظلام سيراً على الأقدام، ليتجمّعوا في مركز بن طلحة. يسيرون في رتلين، اثنين اثنين. في البداية لم أرَ منهم إلا زيّهم القاتم دون أن أستطيع تمييزهم تماماً، بعد ذلك رأيتهم بوضوح بعد طلوع الفجر.

تتألّف هذه الجماعات جزئياً من شبان منطقتنا المعروفين من الأهالي والمتمتّعين بدعمهم بشكل ما. الأكثر قِدَماً يُجنّدون أشخاصاً جُدُداً، ويعدونهم بمكافأة كبيرة لقاء خدمة صغيرة. إنّها طريقة لإدخال هؤلاء الشبان في دوّامة من التبعية، حيث ينزلقون شيئاً فشيئاً متورّطين في نشاطات هدّامة لا يستطيعون بعدها التراجع. يُقاد الأغرار إلى البساتين، حيث يُجرون بعض التدريبات قبل أن ينخرطوا في عمليات ليلية. يرتدون بزّة شنغهاي (بزّة صينية الطراز زرقاء اللون) أثناء قيامهم بالعمليات، وقد تجرؤوا على الظهور نهاراً منذ مطلع العام 1994، ولكن في حيّ الجلالي نادراً ما فعلوا. بالمقابل كانوا معروفين في برّاقي ويظهرون بأسلحتهم. والجميع هناك يعرفون الناشطين في المقاومة السرية المنتشرة في

بساتين المنطقة: سمير د.، حسام، سائق سيارة أجرة قُتل فيما بعد في ساحة الشهداء في العاصمة الجزائرية، الخ.

كثيرون من شبان برّاقي والقطّار كانوا أعضاء في الجماعات المسلحة، وظلّوا، ماداموا غير ملاحقين، يعيشون مع عائلاتهم، ويمارسون نشاطهم السري ليلاً. كنّا نتعرف على هؤلاء الشبان من طراز أحذيتهم الرياضية (نايكي)، وسراويل الجينز الفاخرة التي لا يستطيعون شراءها بإمكانياتهم الخاصة المحدودة. في مجمّع المساكن 2004، كان القسم الأكبر من السكان مؤيّداً للصراع المسلّح، على الأقل في السنوات الأولى؛ وكثيرون منهم كانوا ينظرون بعين الرضا إلى عمليات الاعتداء على أفراد الشرطة. قُتل جميع أعضاء هذه الجماعات تقريباً خلال السنوات الأولى من الحرب.

الهروب من تازولت

في آذار 1994، جرت حادثة الهروب المعروفة لنحو ألف معتقل من سجن تازولت (لامبيز سابقاً)، قرب باتنة في الشرق الجزائري. إنّها حادثة تثير العجب. فقد اشتهرت منطقة باتنة بأنّها «منطقة أمنية»، إذ أن معظم المسؤولين العسكريين في الأصل منها، وأساليب الرقابة فيها عديدة، كما أن محاولات الاعتداء قليلة. كان سجن تازولت يغصّ بأعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومؤيديهم. ولنا أن نتصوّر أي حصن هو ذلك السجن! فكيف أمكن لمئات من السجناء الهرب منه؟ يبقى السؤال دون جواب. لقد ذكرت جميع الصحف نبأ ذلك الفرار، وأعلنت بعد بضعة أشهر إقالة مدير السجن وعدد من موظفيه، إنّما لم يجرِ أي تحقيق جديّ دقيق بهذا الشأن.

أنبأني بعض العمال الذين يشتغلون في الورشات التي أُشرف عليها، ومعظمهم يعودون في أصولهم إلى الشرق الجزائري، أخباراً لم تنشرها الصحف. لقد لفتت أنظار السكان قبل حادثة الهروب حركات مريبة. شاحنات من طراز ماجيروس وكثير من الغرباء عن المنطقة يروحون ويجيئون في مدينة باتنة. وهذه الشاحنات بالذات

هي التي أقلّتْ عدداً من الهاربين. أمّا المساجين الأُخر، ومعظمهم أعضاء في الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو في جماعات أخرى من المعارضين الأول، فقد سلكوا الطريق المؤدي إلى مناطق المقاومة، سيراً على الأقدام. قيل إن هذا الهروب قد أُعدّ لإجبارهم على اللجوء إلى الجبال حيث قام إسلاميون مزيّفون، كان من المتوقّع أن يتكفّلوا بهم، بتصفيتهم. كان معارفي وجيراني مقتنعين بأن المساجين الذين فرّوا بالشاحنات هم من عناصر المخابرات السرية، اندسّوا بين السجناء لمراقبة الإسلاميين الحقيقيين، أولئك الذين التحقوا بالجبال عند خروجهم. باختصار، كان الهروب عملية تصفية سرّية ضخمة للمعارضين المزعجين، وتغلغلاً بين الجماعات المسلحة العاملة في مناطق المقاومة.

ثم إن الصحف ذكرت وقتها، أنه قد عُثر على جثث عديدة مطروحة على الطرق الجبلية، وزعمت أنها لرجال قُتلوا في «حرب الجماعات». لكن كيف يمكن الحديث عن حرب بين جماعات، عندما تهاجم جماعة مسلحة أشخاصاً عُزّلاً هاربين من السجن؟ تبقى قصّة الهروب تلك كلّها من أغرب الغرائب. لكن يجب ألا ننسى قضية غريبة أخرى حدثت أيضاً بعد ذلك بعدة أشهر، وهي محاولة هروب مزعومة في البرواقية قُمعت بشدة دون معرفة عدد الضحايا. كما حصل، في بداية العام 1995، تمرّدٌ في سجن سركاجي، شهد بدوره نهاية دامية أسفرت عن موت مئة سجين على الأقل. وفي كل مرة كان أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ هم «المستهدفون».

دون أن نعلم ما جرى حقاً في تازولت، لاحظنا وصول بعض الهاربين إلى محلتنا، ومن بينهم رجال يعودون في الأصل إلى منطقة ما حول العاصمة، لكن بينهم آخرين لا نعرفهم. بعضهم مرتزقة حقيقيون حاربوا في أفغانستان والبوسنة، ويتميّزون بتدريبهم الجيّد. شيئاً فشيئاً أخذ الوضع يزداد ضراوة، ونشاط الجماعات المسلحة يغدو أكثر استبداداً ودموية. في تلك الفترة راجت شائعة عن اندماج بين مختلف الجماعات المسلحة، وبعد عدة

أشهر سمعنا أخباراً عن تشكُّل الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS، وهو الجناح المسلّح للجبهة الإسلامية للإنقاذ المعارض لممارسات الجماعات الإسلامية المسلحة GIA الهادفة إلى إغراق الجزائر بالدم. غير أن هذا الجيش لم يكن له وجود في بن طلحة، والجماعات العاملة في المحلّة كانت، اعتباراً من العام 1994، تنتمي حصراً إلى الجماعات الإسلامية المسلحة GIA. بدا الأمر وكأن كل الجماعات المحلية قد انضمت إلى الجماعات الإسلامية المسلحة.

فَرَمان الجماعات الإسلامية المسلحة GIA

شخصيّاً، لم أسمع حديثاً عن الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقتنا قبل قضية الهروب من تازولت. وقد تعرّفت وقتها أيضاً على حركة الدولة الإسلامية MEI، غير أنّها لم تنتشر في مناطقنا، كما أعتقد أن الجيش الإسلامي للإنقاذ لم يصل بدوره إلى جوارنا. بالمقابل، وعلى بعد نحو 100 كم، في محيط الأربعاء وفي تابلاط والأماكن الأكثر بعداً حتى المدية، وقبل الاتحاد تحت راية الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، كان يوجد مقاومة سرية تابعة للحركة الإسلامية للإنقاذ MIA ولجماعات مستقلة أخرى. أمّا لدينا، وبدءاً من 1994، فلم يكن هناك سوى الجماعات الإسلامية المسلحة GIA.

اندمجت الجماعات المحلية في الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، أو أنّها أعلنت موالاتها لها، غير أنّه بقي لكل منها منطقة نفوذها التي يُفرض فيها قانونها الخاص. شيئاً فشيئاً، بدأ التوتر ينتشر بين السكان، بعد أن علمنا أنّ بعض العناصر المسلحة باشرت القيام بنشاطها. راجت شائعات عن مقتل بعض المدنيين، لأنهم ضُبِطوا وهم يدّخنون، أو لأنهم يعملون لمصلحة الدوائر الحكوميّة. في برّاقي لم تصل الأمور أبداً إلى هذا الحدّ، حتى أن أحد المدمنين على المسكرات هناك لم يتعرّض لأيّة مشاكل. لكن سريان خبر سيطرة الجماعات، في البليدة مثلاً، على بعض الأحياء، وإغلاقها المقاهي، والأكشاك، وصالونات الحلاقة، والحمّامات،

ومهاجمتها للأشخاص الذين لا يتقيّدون بتعليماتها، أخذ يقلق الناس في التجمعات السكنية الأخرى.

حتى ذلك الحين، وفي ما عدا بعض الاستثناءات، قامت الجماعات الإسلامية المسلحة GIA باغتيالات فردية. عدد كبير من الصحافيين، والمثقفين، والأجانب، قُتلوا بدءاً من العام 1993، وكانت أخبارهم تحتّل الصفحات الأولى من الجرائد. غير أن عدداً كبيراً جداً أيضاً من أفراد الشرطة، وصغار الموظفين، والمعلمين، والتجار راحوا أيضاً ضحايا لتلك «الآلة» القاتلة التي ابتدأ تشغيلها منذ العام 1993، لتصل إلى الذروة في العام 1995.

بدءاً من العام 1994، كانت الطرقات بين بن طلحة وبرّاقي ممتلئة بالفجوات والحفر الناتجة عن اعتداءات على القوافل العسكرية. كان يبدو أن الجماعات المسلّحة جيّدة التنظيم. الإسلاميون أنفسهم قالوا إنهم يملكون مواد ومعدات متطورة الصنع، وأجهزة لاسلكي وعربات نقل وشاحنات. ويبدو أنّهم كانوا يستفيدون من تواطؤ بعض ذوي النفوذ؛ فلديهم الرموز الضرورية للاتصال بالشرطة والعسكر لتحدّيهم والاستهزاء بهم قائلين: «هيّا هلمّوا، هلمّوا إلىالقتال، أيّها الجبناء». ثم كأنهم كانوا دائماً يعلمون، وبطريق المصادفة، بمواعيد حملات التمشيط ليختفوا في الوقت المناسب، وكثيراً ما كنّا نراهم يغادرون البساتين في سيارات عشيّة عملية إنزال عسكري.

صوت عويل امرأة لا يكفّ عن ملاحقتي. فذات مساء من العام 1994، سمعناها تستنجد بأصدقائها أولاً، ثم بجيرانها، ثم بالله العلي القدير ليمدّها بالعون. لم تلقَ مجيباً، رغم صيحات الألم التي تحوّلت إلى شتائم موجهة إلى سكان برّاقي المختبئين خلف نوافذهم المغلقة في مجمع المساكن 2004. ولدها مطروح أرضاً، إنّه يحتضر، والدم يتدفق من جراحه؛ وهي وحدها إلى جانبه غير قادرة على إنقاذه. ابنها شاب لطيف؛ شرطي، لكنه عطوف ومحبوب، يقدّم كل عون يستطيعه لجيرانه، وكان يعتقد، ككثيرين غيره، أن المقاتلين لا

يهاجمون إلا الأشخاص المشبوهين، وقد وثق، وهو المسالم، بأنه غير معرّض لعدوانهم.

غير أن شخصين مسلّحين كان لهما رأي آخر. كما يفعل كلّ مساء، جلس يتحدّث بهدوء مع جيرانه أمام مخزن أحمد الملقب بـ «مارتو» عند مدخل المجمّع، على بُعد ثلاثين متراً من منزل والدتي التي كنتُ في زيارتها ذلك اليوم. في ظلمة ما بعد الغروب الخفيفة، تقدّم منه شابان وأخرج أحدهما بندقية مخبوءة تحت معطفه الطويل. لم يتسنّ له القيام بأي ردّ فعل، إذ هشّم الرصاص جمجمته في الحال.

قُتل كثير من أفراد الشرطة بهذه الطريقة. اعتقدَ «المجاهدون» أنّهم يهاجمون السلطة، لكنهم كانوا يخطؤون غالباً الهدف، لأنهم يختارون شرطة الحيّ الموجودين دون حماية، والمطمئنين عامّة لحسن تعاملهم مع السكّان. غير أن التفسير بسيط. فلكي يُقبل أحد الأغرار الجُدُد في جماعة مسلّحة يجب أن يبرهِن على قدرته على القتل، وغالباً ما يختار هؤلاء الجُدُد فريسة سهلة، خاصة وأن المكلّفين بالدعاية يقومون بكل ما يلزم لإقناع السكان بمبرّرات جرائمهم.

كما استطعنا أن نلاحظ بالنسبة لجميع الاغتيالات الفردية التي استهدفت الفئات الاجتماعية والمهنية كلّها، الواحدة تلو الآخرى، وكأن مخططاً دقيقاً قد وضع قيد التنفيذ، فإن المنطق نفسه قد أملى، على ما يبدو، الاعتداءات وأعمال التخريب. فبعد مهاجمة القوافل العسكرية، تعرّضنا إلى تخريب أعمدة الخطوط الهاتفية، ثم إلى إشعال النار في المعامل والبنى التحتية العامة، وإلى وضع القنابل على الطرقات وفي القطارات، وأخيراً إلى مهاجمة مفوضيات الشرطة ومخافر الدرك. وجد السكان المحليون المدنيون أنفسهم في عزلة موحشة، وبدوًا يدفعون ثمن مساندتهم. مابدا لنا غريباً، هو أن الجماعات المسلحة، عدا بعض الاستثناءات، لم تهاجم ذوي الشأن، أو «الأسماك الكبيرة». مثال على ذلك الجنرال المتقاعد

عطايلية، المسؤول السابق عن المنطقة العسكرية الأولى، الذي عرف بـ «صفقاته»، وبقمعه الدموي خلال انقلاب حزيران 1965 وتمرّد الشباب في تشرين الأوّل 1988: كان يمرّ يومياً على الطريق العام، وفي حدود علمي، لم تجرِ أية محاولة للاعتداء عليه. وقد فاقم هذا الشكوكَ حول مدبّري الاعتداءات على الشخصيات.

حصانة

لم يكن ضغط الجماعات المسلّحة وحده هو السبب في توتّر أعصابنا الدائم، فالعسكر أيضاً كانوا يرهقوننا وهم يغيرون على الحيّ بأعداد كبيرة لينتزعوا منشوراً عُلّق على شجرة تتباهى فيه الجماعات بمنجزاتها، وتكذّب بعض المعلومات المتعلّقة باعتداءات ناسبة إياها إلى قوات الأمن، وتندّد ببعض الأشخاص واصفة إياهم بعملاء للأمن العسكري تسلّلوا إلى الجماعات المسلّحة، وتصرّح بأنها زارت فلاناً لابتزاز المال، أو تعلن تصفية أحد الأشخاص الذي تبيّنت خيانته، الخ. لم يكن العسكر يعقّدون الأمور، كانوا يقودون كل من يجدونهم في الجوار لينتزعوا منهم، بالإكراه، اعترافات تتعلّق بأولئك الذين ألصقوا المنشور.

مباشرة بعد الهجمات الأولى ضد العسكر تمّ إغلاق الطريق بين مدخل قايد ـ قاسم وسيدي موسى، وسيبقى مغلقاً خلال سنوات، كما قُطع الهاتف. لم يعد بإمكاننا الاتصال بأحد في العالم الخارجي إلا بالتوجه إليه شخصياً. وأخيراً فإن التفجيرات في المدارس والمراكز الصحيّة المجاورة أجبرتنا على قطع مسافات طويلة، دون أن نتمكن من استعمال وسائل المواصلات العامة التي توقّفت منذ نهاية العام 1993.

كان من نتائج هذا العزل المتزايد أننا عانينا أكثر فأكثر من انتشار الجماعات، دون أن نستطيع طلب المساعدة من أيّ كان. أهلنا وأصدقاؤنا يتجنّبون المجيء إلى أحيائنا ونحن لا نخرج إلا نادراً، اللهمّ إلا في حال نوينا قضاء بضعة أيام خارج الحيّ، وهذا

ما كانت تفعله عائلتنا غالباً. كما أن مقتل عناصر عدة من قوى الأمن دفعت الشرطة والعسكر المقيمين في بن طلحة إلى الهرب والتخلّي عن منازلهم لأقارب لهم، أو تركها فارغة. تجّار، ومدرّسون، وأصحاب مهن مختلفة سارعوا إلى مغادرة أحيائنا التي أخذت تفرغ تدريجياً؛ بينما الجماعات المسلحة تفرض وجودها في وضح النهار وتستولي على سيارات سكان الحيّ مهدّدةً بالانتقام ممن يفكّر بتقديم شكوى.

في المرة الأولى التي رأيت فيها داخل حي الجلالي بعض الرجال المسلحين نهاراً وأنا واثق أنهم من الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، كان نهار جمعة. كنت حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر أقوم ببعض الأعمال في الطابق الأوّل من منزلي وقد فتحت النوافذ على مصاريعها. استرعى انتباهي صوت بوق شاحنة صغيرة من طراز بيجو. نظرت خارجاً فرأيت موسى، الجار المقابل لي، يستقبل ابن عمه المقيم في تابلاط. حيّيت موسى الواقف على الباب ورأيت، في اللحظة نفسها، شخصين يقتربان منه بخطوات سريعة حازمة. لم أعلق أهمية على الأمر، رغم مظهرهما الغريب. نقن غير حليقة، ولباس متماثل أزرق اللون (بزّة شنغهاي)، مع حذاء رياضي أبيض. انصرفت إلى عملي، وفجأة علت أصوات الأشخاص الأربعة. اقتربت من النافذة فشاهدتهم يتجادلون وسط الشارع، قرب الشاحنة. كان الغريبان يديران لي ظهريهما فاستفهمت من موسى بإشارة من رأسي عمّا يحدث. فأجابني، بإيماءة من رأسه كذلك، بأن ليس هناك ما يدعو للقلق، لكن وجهه كان شاحباً ومتشنّجاً.

في تلك اللحظة تبينّ لي السبب الذي استوقفني في هيئة الشخصين. كانت اليدُ اليمنى لكل منهما في جيبه، والسترة تُبرز شكلاً مستتراً تحت ذراعيهما. إنّه شكل بندقية. صعد الرجلان إلى الشاحنة وانطلقا بأقصى سرعة، بينما دخل موسى وابن عمه إلى المنزل. ذكر لي موسى عصر ذلك اليوم أن الرجلين إرهابيان، وأنهما هرعا عند رؤية الشاحنة الصغيرة تقف قرب المنزل لأخذها،

مدّعيين أنهما يحتاجانها لأمر عاجل. اضطر ابن عم موسى للإذعان لهما عندما كشفا عن فوّهة ماسورة «الكلاش» تحت السترة، مؤكّدين أن لاجدوى من التبليغ عنهما. موسى يعمل موظفاً مدنياً في إحدى دوائر وزارة الدفاع، وقد بيّن لي أنّه حرِص قبل كل شيء على عدم إثارة انتباه الجماعة المسلحة حول وضعه، لكنه عرّض نفسه للخطر كذلك. فلو حدث أن أُوقفت السيارة، لخضع مع ابن عمّه لمساءلة السلطات. غير أن الدخيلين كانا عند وعدهما، واستطاع مالك الشاحنة استردادها في الساعة الخامسة بعد الظهر في مكان قريب من برّاقي.

من عادة القرويين اقتناء بنادق صيد، وهم كُثُر في أحيائنا. ومنذ العام 1993، قرّرت السلطات جمع الأسلحة، فقد خشيت انقلاب حامليها على الدولة، أو تقديمها للجماعات الإسلامية المتمرّدة. سلّم بعض السكان بنادقهم لمخافر الدرك، واحتفظ آخرون بها. عمدت الجماعات المسلّحة فيما بعد إلى الحصول على هذه البنادق، وصادرتها من منازل أصحابها وفقاً للوائح لا ندري كيف تمكّنت من الوصول إليها! مرة أخرى أيضاً نكتشف وجود متواطئين داخل الإدارة الحكومية مع تلك الجماعات. في العام 1995 صدر قرار حكومي بإعادة بنادق الصيد إلى أصحابها، غير أن هذا القرار لم يُطبَّق في مناطقنا.

ابتداء من العام 1994، وخلال العام 1995 خاصة، أصبحنا نرى بعض الجثث على طرقات أحيائنا. بوجه عام، لم نكن نعلم من أين أتت. فهي ليست لأحد من سكان منطقتنا، وقد حُظر علينا طلب المساعدة لرفعها من الشوارع. في البدء هدّدت الجماعات بالانتقام ممن يعمد إلى هذا، ثمّ منَعَنا العسكر كذلك. بعض الجثث كانت تبقى ملقاة في أماكن مزدحمة بالناس طوال الليل وحتى الصباح، وأحياناً لعدة أيام، وكأنّها إنذار. المارّة يضطرون إلى القفز فوقها أو التحوّل عنها، وعائلات الضحايا لا تتمكن من دفنهم في اليوم التالي للوفاة كما تقتضي الأعراف والتقاليد. كنا مانزال في مرحلة تحظى

فيها الجماعات المسلّحة ببعض الدعم الشعبي، ويحاول السكان تبرير جرائمها؛ يزعمون أن هذا القتيل أو ذاك لا بدّ قد خان القضية واستحق الموت. ذلك أن المجاهدين بالنسبة لهم، لا يعتدون على الأشخاص المستقيمين الشرفاء. صحيح أن المجاهدين المعروفين لم يعتدوا في البداية إلا على بعض الأوغاد، يعاقبونهم ببعض جَلدات سوط، ولا يلجؤون لقتلهم إلا في حالات نادرة من تكرار جرائمهم، لكننا الآن لم نعد نفهم المعايير التي يختارون بموجبها ضحاياهم.

خلال اجتماع مع مسؤولين عسكريين مكلّفين بتخطيط إحدى الورش علمت من رائد ثكنة درك الحراش، محمد، أن لبعض الجماعات قواعد تحت الأرض. ففي رغاية، وخلال ملاحقة جماعة مسلحة، صادف العسكر مغارة مغطّاة بأغصان الشجر، سقط ملازم فيها فأُمطر بوابل من الرصاص. عندما وصلت الإمدادات إلى العسكر هاجموا ذلك الكهف الأرضي بالقنابل، وتمكّنوا من القضاء على الجماعة بكاملها. فيما بعد وجدنا معاقل فارغة في البساتين حول بن طلحة، وبعد اكتشافها تباعدت عمليات تمشيط العسكر في حيّنا. في السابق كانوا يزعمون أننا نؤوي الجماعات المسلّحة.

قضية ابني أخي

في نيسان 1994 اضطرت أمي إلى السفر للاستشفاء لفترة من الوقت، وبقي ابنا أخي وحدهما في المنزل. رأينا أنه من الأفضل لهما أن يأتيا للإقامة لدينا في بن طلحة، على الأقل خلال الليل، ويمكنهما قضاء ساعات النهار في برّاقي مع أصدقائهما. حرصنا في تلك الفترة على مراقبتهما لأنهما كانا متأثّرين بإيديولوجية الجبهة الإسلامية وخشينا أن يُدفَعا إلى الانخراط في الجماعات المسلحة التي تستغل هؤلاء الفتيان التوّاقين إلى المغامرة، غير المقدِّرين للعواقب. كنت أخاف خاصة على مروان المقرّب إلى إسلاميين لا يوحون لي بالثقة، خاصة ذاك المسمّى حسين بو غندور، الذي أشيع عنه أنه يعمل مع أجهزة المخابرات، ويشجّع

الشبان على الانتساب إلى الجماعات الإسلامية. في الواقع، كان تعامله مع الجماعات المسلحة وإيواء أعضاء منها وتمويلهم، على مرأى ومسمع من جميع الناس، ودون أن يخشى الملاحقة، أمراً مستغرباً. سيوقف فيما بعد، وبينما يحكم على أعوانه بعدّة سنوات سجن، سيطلق سراحه، وهو المسؤول الرئيسي، بسرعة تثير التساؤل.

ذات مساء، نحو الساعة الثامنة مساءً، كنا نتناول العشاء، وأنا أشعر بالقلق من غياب مروان الذي لم يعد إلى البيت مع أخيه رضا. فجأة وصل مروان وبرفقته منير، وهو قريب لنا لم يَزُر منزلي منذ سنتين. دهشت لمجيئه، وخامرني إحساس بحدوث أمر ما، لأنني كنت أرتاب بمنير هذا الذي يتردّد على الأوساط المقرّبة من الجماعات الإسلامية المسلّحة. تناقشنا قليلاً، لكنني لم أُرِد، والأولاد الصغار بيننا، أن أطرح عليه كثيراً من الأسئلة حول سبب مجيئه.

في الساعة الرابعة صباحاً أيقظتني ضربات عنيفة على الباب. نهضت وفتحت، فاندفع رجال الأمن إلى داخل المنزل. كانوا حوالى الأربعين، وقد وفدوا بأربع سيارات جيب نيسان، وثلاث عربات عسكرية مصفّحة وعربة درك، أي ما مجموعه ثماني سيارات؛ وطوّقوا المنازل المجاورة. اقتحموا الطابق الأرضي حاملين أسلحتهم وهم يصيحون «أين هو»؟ دخلوا الغرفة الأولى حيث ينام الفتيان: تأمّلوا الوجوه المذعورة وصُوَر منير بين أيديهم. صاح أحد العسكر: «هذا هو». رفسوه بأرجلهم، وضربوه بأعقاب البنادق، وهم يوجهون إليه أسئلة لم أستوعبها لأنهم كانوا كلّهم يزعقون في وقت واحد. قبضوا عليه وهم يوسعونه ضرباً بقبضات أيديهم وبأقدامهم؛ ثم قرروا أن يأخذوا مروان أيضاً. بالكاد تمكّن المطلوبان من ارتداء ملابسهما. اقتادوهما حافيين. تركوا رضا، ربما لأنه ما زال صغيراً.

نظروا إلي وسألوني: «أين سلال المشتريات التي أتى بها؟» لم أدرك ماذا يقصدون. أخذ الدرك يفتّشون الطابق الأرضي، وأمرني أحد الجنود بمرافقته إلى الطابق الأوّل. نظرتُ إلى زوجتي الواقفة

على باب الصالون. لم أشأ أن أتركها وحدها فقد سمعت قصصاً كثيرة عن حوادث اغتصاب وسرقات في ظروف مماثلة! لكن لم يكن أمامي خيار. صعدت، وتبعتني ثُلّة من الجنود. مررت معهم من غرفة إلى أخرى وهم يمعنون فيها التفتيش بكل دقة. ثم طلبوا دفتر العائلة، وطرحوا عليّ أسئلة عن ابني أخي، وهويتيهما، ومنذ متى حضرا إلى منزلي، الخ. أخذوا بطاقتي الشخصية، وطلبوا مني مراجعة مخفر الشرطة في اليوم التالي. أوحت لي نظرات بعض العسكر وتصرّفاتهم بأنهم جلاّدون، بالمقابل كان رجال الدرك أكثر انضباطاً ووجودهم يبعث على الإطمئنان (فيما بعد، علمت من مروان أن أحد العسكر الذين حضروا قد قام، بالفعل، بتعذيب منير).

حاولت النوم بعد رحيلهم، غير أن الكرى جفا عينيّ. كنت مشتت الذهن مضطرباً. ففي حالات عديدة مشابهة يلاحق الجيش فيها متطرّفين حقيقيين أو مشبوهين، يُفجّر البيت بالديناميت... خشيت على أولادي وزوجتي وعلى نفسي ومنزلي. استعصى عليّ الرقاد، فنهضت وسرت في الطريق. وقبل أن أواجه العائلة، ذهبت في حافلة المواصلات العامة حتى الحرّاش. فمع كلّ ما سبق لنا رؤيته من أشياء مرعبة، خشيت أن ألقى ابن أخي وقريبي قتيلين مرميين على قارعة الطريق. فمرأى الجثث التي صادفتها سابقاً متناثرة في الشوارع مَثُل في خاطري، وبتُّ على شبه يقين من أنني سألقاهما صريعين. لشدة ما شعرت بالارتياح عندما لم أعثر على شيء، قررت أن أشتري عدداً من الصيصان لأربّيها. ذهبت إلى السوق واخترت منها نحو مئة، سيَنفق معظمها للأسف، إذ يبدو أن شروط تدجين هذه الطيور الواهنة غير متوافرة لديّ. سنأكل بعضها على أية حال!

أخيراً تجرّأت على مقابلة أم منير التي قصّت عليّ كيف داهمت قوى الأمن المشتركة منزلها عند منتصف الليل برفقة بوشكارة، وهو عميل مغطّى الرأس بكيس، وكيف قبض الجنود على أولادها الثلاثة وهدّدوا بإطلاق النار عليهم أمام المنزل إن لم ترشدهم إلى مكان

وجود منير. خلال الليل، لم ألحظ أن كريم، شقيق منير الصغير، كان مقيَّداً ومرمياً منبطحاً على بطنه يقاسي العذاب في إحدى السيارات المصفحّة عندما دخل هؤلاء الأفظاظ إلى منزلي. كانت الأم تردّد دون توقّف: «أمري لله في مُنير، فقد ارتكب بعض الحماقات ونال ما يستحق. كم مرّة رجوته أن يعود إلى الصواب. لكن كريم لم يفعل شيئاً. أخذوه فقط ليرشدهم إلى المنزل!» احتفظوا بكريم أسبوعاً. ضربوه، لكنهم لم يعذّبوه، أمّا منير فقد تعرّض للتعذيب بلهب الحملاج في مخفر شرطة برّاقي. شوّهوه بعد أن وضعوا عصبة على وجهه وأمعنوا فيه ضرباً ولسعاً بلهبة من نار، بينما وجب على مروان أن يتحمّل صراخه وهو في زنزانة مجاورة.

كانت الأم في أسوأ حالاتها، وهي تبكي وتلوم نفسها لأنها ذكرت للعسكر مكان وجود الشابّين، لكن لم يكن لديها خيار. راجعت مخفر الدرك، فاستقبلها الدركي المناوب بعبارات ملأى بالتشفّي: «أنتِ فخورة بأولادك، تبتهجين عندما يذبحون أفراد الشرطة أو يقتلون العسكر؛ الآن جاء دورنا في الابتهاج. لن ترَيْ ابنك بعد الآن مطلقاً». حاولتْ أن تشرح له أنّها جاءت من أجل الصغير، كريم، الذي لا مأخذ عليه. فأجابها: «كلكم متواطئون»، وطردها. قرّرتُ بدوري أن أذهب إلى مخفر الدرك. نجوت البارحة من غضبهم، لأنني كنت أعمل معهم في مجال البناء، وهم يعرفونني. لكنني أدرك أيضاً أنّهم أناس لا يؤمن جانبهم. انتظرت طوال النهار رئيس المفرزة، الذي حضر أخيراً حوالى الساعة السادسة مساءً. نظر إليّ نظرة متمعّنة وتابع طريقه إلى مكتبه. وجب أن أنتظر ثلاثة أرباع الساعة قبل أن يسمح لي بمقابلته. طلب مني الجلوس، وطرح عليّ بعض الأسئلة الروتينية. يبدو أنه قد أُعلم بالقضية إذ قال لي إنه لمن حسن حظي أنه يعرفني، وإلاّ لما بقي أيّ أثر لي أو لعائلتي. طلب مني انتظاره خارج المكتب، وسلّمني دفتر العائلة. بعد ساعة عاد ومعه ابن أخي مروان. نصحني أن أنتبه إليه وطلب صورة له، مما يعني أن بطاقةً قد سُجّلت له وغدا في عداد المشبوهين.

في اليوم ذاته نجحت أم منير وكريم في حمل طعام لولديها. تشجعتْ وسألت عن مصير كريم؛ وُعِدَت بإخلاء سبيله في مساء ذلك اليوم بعد عودة رئيس المفرزة. حلّ اليوم التالي ولم يُطلق سراح كريم. حملت سلّة طعام أخرى لابنيها وذهبت إلى المخفر، مع أن مروان ذكر لها أنه لم يصلهما شيء مما أتت به ليلة البارحة. انتابها القلق وأخذت، ولمدة أسبوع، تتردّد على المخفر يومياً سائلة عن ولديها. فجأة، وبعد التساهل السابق، تغيّر موقف الدرك، طردوها، وطلبوا منها أن لا تعاود الحضور أو حمل الطعام. إلى أن جاء يوم أطلقوا فيه سراح كريم وقالوا للأم بما يشبه الشتيمة: «تأتين الآن باكية على ابنك، هذا المجرم، لكنك لم تبكي عندما ذَبح رفاقنا. آه، نعم، كنت تريدين قيام دولة إسلامية!»، وادّعوا أن منير نُقل إلى مكان آخر، والواقع أنّه كان مايزال لديهم. بقي منير مختفياً مدة أسبوعين، لا تعلم عائلته عنه شيئاً. (بعد تدخُّل محام، علمنا أخيراً أنّه أُودع سجن الحرّاش؛ وسيبقى فيه ما يقرب من ثلاث سنوات بموجب مذكّرة حبس قبل أن يُحاكَم ويُحكم بست سنوات سجن. وقد استأنف الحكم وأُخلي سبيله في العام 1999).

عند خروجي من مخفر الدرك مع مروان توجّهنا إلى منزله لإحضار بعض الثياب. وبوصولنا قرب مشرب الشاي «تكفريناس» لاحظت جماعة من الإسلاميين يجلسون إلى إحدى الطاولات. أحاطوا بمروان وسألوه عن صحّة خبر توقيف منير، وعمّا أدلى به من اعترافات. حاول مروان أن يخبرهم بما حصل، لكنني أمرته باللحاق بي سريعاً؛ خشيت أن يورّطنا الكلام مع هؤلاء الأشخاص من جديد، وقد غدونا موضع شُبهة. إنّهم هنا ليتحرّوا إن كان منير قد صرّح بأسماء؛ وبالتالي إن كان عليهم أن يلوذوا بالفرار. ذكر لي مروان أنّ هؤلاء شبان يناضلون ضمن شبكات، غير أنهم ليسوا معروفين لدى قوى الأمن، ويجب عليهم، بمجرّد افتضاح أمرهم، الالتحاق بالمقاومة السرّية في الجبال.

هذه الشبكة التي انضمّ إليها منير كبيرة وناشطة من برّاقي

وحتى رغاية (في الضاحية الشرقية من مدينة الجزائر)، وهي في الأساس جمعية خيرية تجمع المؤن لفقراء مجمّع المساكن 2004. إنّها طريقة لمساعدة الأعضاء في المقاومة السريّة، والسجناء الذين تبقى عائلاتهم دون مورد. جمع أعضاء هذه الشبكة خلال فترة من الوقت الهبات العينيّة أو النقدية من التجار. وعندما امتنع هؤلاء عن إعطاء المزيد لجؤوا إلى إرهاب العاملين في المؤسسات التموينية الحكومية. ألزموهم بتسريب مؤن لهم؛ هذه ليست سرقة في نظرهم، إنّما غنيمة حرب مادامت تؤخذ من أرزاق الدولة. وقد حصلت سرقات كبرى بالتواطؤ مع بعض العاملين في تلك المؤسسات. ولكن لم يلبث هذا المورد أن نضب، فانتقلوا منه إلى أعمال السلب بالقوة.

اتّجهت إليهم أخيراً أنظار المحققين بعد اختلاس مبلغ 100.000 دينار من سوق الفلاّح في باب الزوّار. حققت الشرطة في هذه السرقة، ووجدت أن نور الدين، وهو أحد العاملين في السوق متورّط فيها. هذا الأخير تابع لحسين بوغندور، الذي يتعاون مع الجماعات المسلّحة دون أن تطاله أية عقوبة. في أحد الأيام، وبينما كان متوجهاً على رأس أربعة أو خمسة رجال «للتموّن» من سوق الفلاّح، فوجئوا بمداهمة الشرطة لهم. أُوقف نور الدين، واستطاع بوغندور الهرب وإنذار بقية الجماعة ليلوذوا بالفرار، ومنهم منير الذي لم يتمكن من الذهاب بعيداً حيث أُلقي عليه القبض في منزلي. بوغندور هو الذي احتفظ بغنيمة السطو المسلّح على أحد مصارف برّاقي، والتي بحث عنها العسكر في منزلي. هذا السطو هو الذي أدين به منير وحكم عليه بست سنوات سجن. أمّا بو غندور الذي أوقف بعد فترة قصيرة، فقد أُطلق سراحه خلال عدة أيام!

أثارت هذه القضيّة مخاوفي؛ خشيت أن يشكّ بي العسكر، ولم أكفّ عن تصوّر بيتي وهو يُهدم. فقد شاهدت مراراً هذا النوع من العمليات، وخاصة في الكاليتوس وفي المرجة، حيث أوقف من اشتبه بمساعدتهم للجماعات المسلحة في منازلهم وفجّرت تلك

المنازل بالديناميت. منزل العذراوي في بن طلحة دُمّر بالجرافات بعد أن أُوقف صاحبه لتعاونه مع الجماعات.

فيما بعد تكفَّلت الميليشيات الداعمة للدرك، التي ظهرت في العام 1995 وسُميّت فرق الـ «باتريوت» أو «الوطنيين» بهذا النوع من التدمير. كانوا يشعلون النار في منازل العائلات المشبوهة، دون خوف من عقاب. وهذا ما حصل على سبيل المثال في العام 1996 للعائلة الملقَّبة بـ «المغاربة» التي التحق أصغر أبنائها بالجماعات المسلحة. كان أهله معارضين تماماً لسلوكه، بل إن والده تبرّأ منه، غير أن الوطنيين الوافدين من برّاقي انتقموا من العائلة بحرق منزلها، مما اضطرها إلى مغادرة الحيّ لبعض الوقت. لكنها رجعت بعد ذلك وأعادت بناءه.

عملية واسعة النطاق

في أيلول 1994، راجت معلومات تفيد بأن الجماعات المسلّحة في عدة قرى، من ناحية بومرداس والأربعاء، تسلب المواطنين بطاقاتهم الشخصية، ومن لا يذعن لها، تنهال عليه ضرباً حتى الموت. انتشر الخبر سريعاً في المنطقة المحيطة بالجزائر العاصمة، ودبّ الذعر بين الناس، فهم يعلمون علم اليقين بأنه ليس هناك من يأبه لهم أو يحميهم. تناقل الجميع الأخبار، حتى في مجمع المساكن 2004 حيث تقيم والدتي وأبناء أختي. قصّ علي أمين، وهو واحد منهم، أنه كان يجلس بعد ظهر أحد الأيام أمام البناء مع اثنين من أصدقائه، عندما اتجه إليه ثلاثة شبان، وكشفوا لهم عن الرشاشات المخبوءة تحت جلابيبهم، وطلبوا منهم هوياتهم. ذعر ابن أختي، فهويته ليست في حوزته. التمس منهم الإذن للصعود إلى المنزل وإحضارها. فوجّه إليه أحد الشبان صفعة، ومنحه دقيقتين للذهاب والعودة. اندفع أمين كالإعصار، ينهب الدرجات نهباً إلى الطابق الثالث ليتناول محفظة أوراقه ويعود خلال 49 ثانية!

انتشرت في كل مكان جماعات صغيرة تعترض المارة لتنتزع منهم هويّاتهم. بدا لنا أنّه إجراء منهجي عمّ منطقتنا بكاملها. وعلمنا أن تلك الجماعات قد مرّت للتوّ من قايد ـ قاسم. سرت شائعة تفيد أن زيارتهم لحيّ بن طلحة محتّمة ووشيكة، وبما أنني لا أعرف قائد ثكنة برّاقي لم أرد التوجّه إليه مباشرة خشية تسرّب الخبر وانتقام الجماعات. بالمقابل فأنا أعرف جيّداً المسؤولين العسكريين في مفتاح والدار البيضاء، وقد قمت بزيارتهم لإطلاعهم على ما يجري، ورجوتهم أن ينبّهوا العسكر في محلّتنا. في حيّنا، حيّ الجلالي، كنا نناقش المسألة بحماس ونتساءل عن كيفية تصرّفنا إذا ما داهمتنا الجماعات. قال بعضهم إنّهم في غنىً عن المشاكل، وسيذعنون، بينما أعلن آخرون رفضهم واستعدادهم للمقاومة. أما أنا، فذكرت مازحاً ـ إذ لا بدّ من المزاح أحياناً للترويح عن النفس ـ أنني في حال تجرّؤوا على الاقتراب من منزلي، فسأرميهم بحجر إسمنتي من الشرفة. ولكنني في الحقيقة كنت في داخلي موقناً من أن العسكر سيتدخلّون بعد أن بلّغتهم.

كنّا في تشرين الأول 1994، وقد جلست على السطيحة مع محمد جاري متوقعين، ككلّ مساء، زيارة الجماعات. كانت الليلة هادئة، لطيفة، ومصابيح الطريق قد أطفئ العديد منها، غير أن ضوء القمر كان يمكّننا من رؤية الأشياء على بعد عشرات الأمتار. عند الساعة العاشرة ليلاً سمعنا ضجّة قرع عنيف على باب معدني، وأصوات تصيح «افتحوا، افتحوا، نحن الجماعات الإسلامية المسلحة». كانت الأصوات تفد من ناحية منزل زيّان، الذي يقع على بعد عمارتين من منزلي.

فجأة لاحظنا أشخاصاً يتقدمون وينتشرون في حارات المجمّع الضيّقة، وضجيج الطَرَقَات التي تقرع البوّابات المعدنية يقترب. ضربات جديدة على باب زيّان. إنه نائم أو لا يجسر على فتح الباب. سمعنا ركلات أقدام وشتائم وتهديدات. أخيراً استجاب، وبعد تبادل بضع كلمات، انتهى إلى القبول وطلب التمهّل قليلاً. فُتح الباب وسمعنا

صوت صفعة، دخل الرجال المنزل وهم يدفعون زيّان أمامهم. في الزقاق الضيق حيث أسكن، بدأت الأبواب تنفتح الواحد تلو الآخر. كنت أراقب المشهد، وقد راعني عدد المهاجمين.

نزلت عن السطيحة دون أن أتفوّه بكلمة لجاري، وتوجّهت إلى غرفتي لأخبئ جواز سفري ورخصة القيادة، وهيّأت بطاقة هويّتي وهي في حالة بائسة. كنت بحاجة إلى جواز سفري، لأنني لا أعلم ما سيحدث، فيجب أن نكون دوماً على استعداد لرحيل غير متوقّع؛ خاصة وأن السلطات لا تمنح، في حال ضياعه أو سرقته، بدلاً عنه إلا بعد سنتين أو أكثر. كما أن رخصة القيادة كانت ضرورية جداً لي في عملي. كانت زوجتي وولداي ينامون بسلام واطمئنان. عدت إلى السطيحة لأشاهد ما يحدث. انقسمت الجماعة من ناحية الوادي الصغير إلى زمرتين، واقتربت إحداهما من كتلة أبنيتنا وهي تتحرى جميع المنازل، وبعضها بالطبع فارغة. غير أن المهاجمين كانوا يتحقّقون من خلوّها بسؤال الجيران أو بالقفز من فوق السياج. كان محمد مايزال في مكانه. تابعنا تقدُّمهم دون إفساح المجال لهم لرؤيتنا.

فجأة تحوّلت زمرة إلى الزقاق المؤدّي إلى منزلي. تمكّنا جيّداً من تمييزها، لأن المكان جيّد الإنارة من تلك الناحية (هناك كشّافات ضوئية مثبتة أمام الباب. طلب المسلّحون إطفاءها بعد وصولهم إلينا). كانوا يرتدون أزياء مختلفة، بعضهم بملابس الأفغان وعمامة على الرأس، وآخرون ببنطال جينز وكنزة وحذاء رياضي؛ وفئة ثالثة بالقَشّابيّة (رداء مغربي تقليدي من الصوف). وجوه بعضهم محتجبة خلف أقنعة تبرز منها لحى طويلة؛ وكلّهم مسلحون. ذكر لي محمد أن عددهم يتراوح بين مئتين ومئتين وخمسين؛ أعتقد أنه رقم مبالغ فيه. ولكنهم كانوا على كل حال كثيري العدد. لم أتمكّن من التعرّف على أحد منهم. فمعظمهم من الشبان، وإن كان بينهم العديد من الرجال في الثلاثين أو الأربعين.

كانت الساعة تقارب الحادية عشرة والنصف عندما قرعوا باب

منزلي. نزلت عن السطيحة راكضاً لأفتح لهم، واستيقظتْ زوجتي وهي تسألني عمّا يحدث. أشرت إليها بعدم الظهور وفتحت باب المدخل. وقف شابان بوجه مكشوف وبنطال جينز، كلّ في جهة من المدخل، يحمل أحدهما رشّاش كلاشينكوف، والآخر رشاشاً من طراز عوزي. تقدّم ثالث يرتدي القَشّابيّة ووجهه مغطى بقناع، بلحية طويلة بالطبع. كان يحمل كيساً كبيراً تكدّست فيه عشرات من محافظ الوثائق والأوراق الثبوتية الأخرى. ودون كلمة واحدة، أدركت أن عليّ وضع هويّتي في الكيس. دُهش حامل الكيس، وتوجّه إليّ قائلاً بلهجة المنطقة المجاورة للعاصمة: «أهذا كل شيء؟ هيّا، أحضر الأوراق الأخرى!».

أجبته بأنّها الوثيقة الوحيدة التي أملكها. أردف: «وعائلتك؟ أتسكن وحدك؟». فذكرت له أني أعيش مع زوجتي وطفليّ. زوجتي المحجّبة لم ترد أخذ صورة لها وهي دون غطاء رأس، لذلك لم تستطع الحصول على بطاقة هويّة. في الخدعة مخاطرة، لكنه اكتفى في تلك اللحظة بهذه الذريعة مهدّداً بالعودة للتحقّق من صحّة أقوالي. وجدت، وأنا أنظر إليهم أمامي، بأنهم ليسوا من الإيديولوجية الإسلامية في شيء. الشبان خاصّة بدوا معتادين تماماً على ارتداء الجينز، وقد قصّوا شعورهم على الموضة، وبدوا مرفّهين مرتاحين. لا أعلم ما الذي دفعني إلى التفكير بأنهم ليسوا من الجبهة الإسلامية، غير أنه انطباع لم أكن الوحيد الذي شعر به. لقد سنحت لي الفرصة لرؤية رجال المقاومة السرية: كان لهم مظهر آخر وسلوك مختلف، إنّهم صارمون، متحفظون، تظهر غالباً على جبينهم علامة (ناتجة عن إسناده إلى حجر أثناء الصلاة)، لغتهم تداخلها عبارات دينية، وهم يذكرون اسم الله في كل مناسبة. هؤلاء الذين طرقوا أبوابنا بعيدون كلّ البعد عن هذا. بدا لي بعضهم وكأنهم آتون لتوّهم من ملهى فور - دو - لو في برج الكيفان، وهو حيّ التسلية واللهو على شاطئ البحر! غير أن الأمر الغريب، هو أن بعضهم كانوا معروفين بالنسبة لسكان حيّنا.

لم يحاولوا الدخول إلى بيتي، ولم ينبس الشابان ببنت شفة. نظر الملتحي إليّ للمرة الأخيرة كأنه يريد أن يستشفّ صدق كلامي، فصمدت أمام نظرته المتفحصّة. الحقيقة أنه من غير المألوف في الحي أن تسكن عائلةٌ صغيرة في مثل هذه المنازل. فعادة ما يتقاسم غرفَ المنزل عدةُ أخوة.

أخيراً انصرفوا وهم يحيونني. تابعتهم بنظراتي من فوق حائط السياج، فلاحظتُ جماعة أخرى أمام المنزل الواقع في الزقاق المواجه لمنزلي، حيث جميع الأنوار مطفأة. قرعوا الباب ولم يفتح أحد. انتبهوا لوجودي، فسألني أحدهم عن ساكني المنزل. محمد وعائلته رحلوا عنه منذ مدة قريبة. لم يخالطوا أحداً في الحيّ وانزووا في ذلك المنزل فترة من الوقت، ويبدو أنهم وجدوا صعوبة في الاستقرار نهائياً، خاصة وأولادهم اليافعون ليس لهم أصدقاء هنا وهم يُلحّون على العودة إلى حيّهم القديم. ذلك المساء كانوا هناك، غير أنّي أجبت السائل بأن العائلة تتغيب غالباً، وأنّي لم أر أحداً منهم في هذا الأسبوع. أثناء إجابتي، لاحظت أن الشيخ ابراهيم، والد فوضيل، يتحدث مع فريق آخر بعد أن قدّم لهم كلّ ما بحوزته من أوراق لجميع أفراد عائلته، ورافقهم إلى مسافة أمتار وهو يرفع يده بالتحية قائلاً: «الله معكم: أرجو لكم من كل قلبي أن تحققوا النصر في مسعاكم!»

رغم أن كذبتي المضاعفة أربكتني قليلاً، فقد شعرت ببعض الاعتزاز لأنني لم أذعن لهم كليّاً. إنّما حان الوقت لأتوارى عن أنظارهم دون أي تأخير. أقفلت باب منزلي جيّداً، وشرحت لزوجتي التي تنتظرني في البهو ما حدث، وهرعت إلى السطيحة لأرى ما يجري. كان محمد بدوره على مصطبته المجاورة ينتظرني. ذكر لي أنه سلّمهم جميع أوراقه الثبوتيّة، وهو يخشى على جارنا موسى الموظف في وزارة الدفاع. وقف على طرف السطيحة المجاور لمنزله (المنزل رقم 29)(*) يتابع ما يحدث إلى أن دخل موسى إلى بيته

(*) انظر صفحة 330 المخطط التفصيلي لحينا مع قائمة بالمنازل وقاطنيها.

بسلام، وأغلق بابه. كنت في الجهة المقابلة أراقب كيف استعصى على مصطفى جارو (صاحب المنزل رقم 54) فتح باب منزله، والجماعة تهدّد بكسر الباب، ومصطفى يتلعثم وهو يكلّمهم من الفناء الصغير قائلاً إنّه لم يجد المفاتيح، ويرجوهم التحلّي ببعض الصبر والأناة؛ فيجيبونه بأن ليس لديهم وقت يضيعونه، وأن امتناعه عن فتح الباب يعني أن لديه ما يخفيه. أخيراً توصّل إلى فتح الأقفال، وظهر على المدخل وزوجته تتبعه، وقدّم لمنتظريه كيسين صغيرين في أحدهما أوراقه وفي الآخر الوثائق المتعلقة بزوجته. دقّق الدخلاء الأوراق المقدّمة إليهم قبل أن يأخذوها وينصرفوا.

لاحظت من ناحية منزل مصطفى ثلاثة من عناصر الجماعة يسوقون رجلاً متقدماً في العمر، عرفته من صوته، إنه ضابط الصفّ المتقاعد في الحرس الجمهوري الذي وفد مع عائلته منذ ما يقرب من شهرين. بمرورهم أمام منزلي سمعت أعضاء الجماعة يطمئنونه بأن لا داعي لخوفه، فهم يريدون فقط أن يقدموه للأمير رئيس جماعتهم.

كنت أنتظر بقلق تدخّل العسكر، وكلما مرّ الوقت ازداد قلقي، تجاوزت الساعة منتصف الليل، وعناصر الجماعة المسلحة يتجمّعون في الشارع الكبير، وهم يقودون معهم عدداً من الأشخاص لا أعرفهم. سمعت أحدهم يتضرع إليهم للسماح له بالعودة إلى منزله. كان ينتحب وهو يقول: «نعم، أديت الخدمة العسكرية ولكن ذلك قد مضى عليه زمن طويل.» فيجيبه الآخرون، وهم يدفعونه أمامهم ليتابع السير: «أنت معنيّ بالإرهاب.» في الساعة الثانية صباحاً نزلت عن السطيحة لأنام، وأنا أعلم أنه لن يغمض لي جفن. طفلاي في غرفتهما لم يشعرا بشيء لحسن الحظ، وهما ينعمان بإغفاءة عميقة. تلكّأت قليلاً في الظلمة وأنا أسمع صياحاً وقرعاً على باب مجاور. صعدتُ هذه المرة إلى الطابق الأول. من شقوق النافذة الخشبية لاحظت جماعة تتهيأ لتحطيم بوابة مسعود (المنزل رقم 65) الذي يسكن فيه مع زوجته وطفله ذي

الأعوام الخمسة. إنّه يعيش في هلع دائم بالرغم من أنه، في الأساس، من حيّ بن طلحة، ويعرف جيّداً «إرهابيي المنطقة»، لكنه لا يثق بهم. كان نائماً واستيقظ على وقع هذه الجلبة؛ تملّكه الذعر، ورفض أن يفتح. أخيراً أذعن عندما أدرك أن المهاجمين لن يلبثوا أن يقتحموا منزله بالقوّة. لاحظت عند ذلك أن لهجة هؤلاء الذين يطرقون الباب بهذه الضراوة، تعود إلى منطقة شرق البلاد.

دخلوا المنزل. ومن مخبئي كنت أراقب ما يجري داخل الغرفة المنارة. مسعود بينهم عاري الجذع، وزوجته في قميص نوم. أمرهما أحد أفراد الجماعة بالذهاب لارتداء ملابسهما. لبس مسعود على عجل سترة رياضية، وعاد ليقف في مواجهة من يبدو أنه رئيس الجماعة، وهو يعرض عليه أوراقه. تجادلا طويلاً. سأله المهاجمون عن سبب امتناعه عن فتح الباب، وقاده اثنان منهم إلى الخارج حيث ينتظر رجل طويل القامة يرتدي قَشَابيّة ويخفي وجهه بقناع. طرح عليه هذا الأخير عدة أسئلة، وتمكن مسعود بعد ذلك أن يعود أدراجه إلى منزله وهو يتنفس الصعداء. نجا لأن الرجل يعرفه، فهو شاب من الحيّ، واسمه بوشكور، سيزرع عمّا قريب الرعب في المنطقة كلّها. ساعد الحظ مسعود أيضاً، لأن لزوجته أخوين ملتحقين بالمقاومة السرية، وسيُقتلان بعد فترة وجيزة من تلك الأحداث.

مشاهد رعب

أُخبرت بهذه الأمور في اليوم التالي، كما علمت أن الجماعة لم تقتصر على محاصرة مجمعنا وحده، وإنّما حاصرت حيّ بن طلحة كله. بدأت العملية قرابة الساعة الثامنة مساءً، ودامت حتى الساعة الثالثة صباحاً. المهاجمون الذين أظهروا أنفسهم كأعضاء في الجماعات الإسلامية المسلحة عادوا في الليلة نفسها، بعد أن تبيّن لهم أن قسماً من منازل المجمّع قد فاتهم تفتيشه. مُشِّط الحي بدقة فائقة. تساءلت إن لم تكن لديهم قائمة مفصلة عن سكان الحي، وإلا فكيف عرفوا أسماء الغائبين؟ تعرّف السكان على نحو عشرة

عناصر منهم وعلى أميرين، وخاصة عمر شقيق جحا، العضو في الجماعة المسلحة، وابن تاجر يسكن قرب حي القبائل وعلى شاب آخر من مجمع الـ 200 مسكن. أما المهاجمون الآخرون فمجهولون. لكن ما أثار استغرابنا بشكل خاص هو أهمية هذه الجماعة، ووجود عدد كبير من أفرادها ينتمون في أصولهم إلى المنطقة الشرقية. بدوا على قدَر كبير من التنظيم، ونفّذوا عمليتهم بطريقة منهجية، فما أن انتهوا منها حتى تجمّعوا ثانية في الشارع الكبير قبل أن ينسحبوا للاختفاء في البساتين المجاورة.

لم تعرف عيناي الرقاد تلك الليلة، ومع إشراقة الصباح الأولى خرجت متوجّهاً إلى عملي. وما أن اجتزت الزقاق الضيق المجاور لمنزلي حتى لاحظت حشداً من الناس متجمّعين. توجّهتُ نحوي امرأة مع ولديها وهم يبكون. إنهم أفراد عائلة ضابط الصفّ المتقاعد في الحرس الجمهوري. أدركتُ ما حدث غير أنني لم أجرؤ على سؤالهم، وتابعت السير نحو جمهور الناس المتجمعين عن بعد. عند وصولي إلى مفترق الشارع الكبير، أمام أول منزل من مجمع الـ 200 مسكن، رأيت كتلة كبيرة مغطاة بشرشف أبيض ملطّخ بالدماء. هرع بعض الوافدين الجُدُد ورفعوا الغطاء عن الكتلة. تمالكت نفسي كي لا أتقيّأ وأنا أرى ثلاث جثث مكوّمة إحداها فوق الأخرى؛ العليا منها دون رأس.

كان هناك رجلٌ قد خرج عن طوره، يركض كالمجنون من جهة لأخرى باحثاً عن ابنه الذي اختطف في العشية، وهو الشاب الذي سمعته يتضرّع إلى خاطفيه. نَصحه بعضهم بأن يذهب ليرى كومة أخرى غير بعيدة حيث اكتُشفت جثث أخرى. غير أن الرجل التعس فتّش في حيّ بن طلحة كلّه دون جدوى. أخيراً اكتشف جثة ابنه مقطوعة الرأس في عين النعجة. أكملت أنا طريقي. في منتصف الشارع الكبير رأيت المشهد ذاته، لكن الجثث مكشوفة. كان من الصعب التعرُّف على أصحابها، لأن وجوههم وأجسامهم مغطاة بالدم الجاف. على بُعد أمتار من المكان، وخلف المشتل؛ رأيت

صحناً لاقطاً موضوعاً على الأرض وفوقه دُرج خشبي وضع فيه رأس. إنه رأس ضابط الصف في الحرس الجمهوري. كان المشهد فظيعاً إلى درجة بدا معها سرياليّاً. لم أستطع تحمّل المزيد؛ شعرت بالدم يتجمد في عروقي، بأنّ جزءاً من روحي يُنتزع مني. عدت سريعاً إلى المنزل لأجنّب عائلتي رؤية هذا المشهد المروّع. ثلاثة عشر شخصاً قُتلوا في ذاك اليوم بينهم بعض العسكريين، وعلمت فيما بعد أن شقيق سعيد، النقيب في الجيش، قد قُتل في ذلك اليوم أيضاً. سيغدو سعيد، فيما بعد، عضواً في فرق الوطنيين. أهو إنذار مضاعف؟ للعسكر ولأولئك الذين يمتلكون طبق استقبال أو جهاز تلفزيون؟

لم يحضر العسكر إلا في الساعة العاشرة صباحاً ومعهم سيارات إسعاف. كانوا يطلقون النار في جميع الاتجاهات لإرهاب السكان، لأنهم استكانوا لإجراءات الجماعات المسلّحة. خلت الشوارع تقريباً، ولم يجرؤ أحد على الخروج خوفاً من الانتقام. رحل العسكر بسرعة بعد أن حَمَلت سيارات الاسعاف جثث القتلى. عندها بدأ السكان يخرجون واحداً بعد الآخر. كان الموت مخيّماً على مجمّعنا. لو أن هذا كان كابوساً فقط، حلماً بشعاً! لكن للأسف، إنه اعتداء وحشي حدث أثناء الليل فعلاً، والأموات أشخاص حقيقيون. يجب التوجّه الآن إلى مخفر الدرك في برّاقي لتقديم شكوى والتصريح عن سرقة الوثائق. ذهبت وجيراني في شاحنة صغيرة؛ على جانب الطريق، مايزال طبق الاستقبال ممتلئاً بالدماء. بقي ملقىً هناك مدة خمسة عشر يوماً إلى أن رفعه العسكر. شاهدنا عائلات عديدة تهرُب حاملة معها بعض متاعها.

في محاذاة مخفر الدرك تجمع جمهور غفير أمام البوابة. بعضهم لم يجرؤ على الاقتراب. خرج دركيان يشتمان الناس المنتظرين، ويعيّرونهم بأنهم أذعنوا للجماعات: «أعطيتموهم بطاقاتكم الشخصية، في المرة القادمة ستعطونهم نساءكم، أيّها الخونة». شعرت بالقرف، فابتعدت. رفض رجال الدرك تسجيل

الشكاوى. ووجب تدخّل السلطات لتُحّل المشكلة بعد قرابة ثلاثة أشهر. مع مرور الزمن، اعتُبر كل شخص دون بطاقة هوية مشبوهاً!

هذه المداهمة ألقت الذعر في قلوب الناس. فقد أخذت في بن طلحة طابعاً خاصاً مختلفاً عن أماكن أخرى. هناك، اقتصر نشاط الجماعات على زُمَر لا تتعدى أربعة أو خمسة عناصر، جمعت من السكان هوياتهم بشكل إفرادي. أما لدينا، وفي الأربعاء كذلك، فكان لها مظهر شبه عسكري! عقب تلك المذبحة، هرب كثير من السكان مبتعدين عن الحيّ، متخلّين عن مساكنهم. نحن أيضاً هجرنا منزلنا ولجأنا إلى منزل أمي في برّاقي.

4

انحرافات، وفوضى، وأحداث غير مفهومة

تدمير البنى التحتيّة

ازدادت الأعمال التخريبيّة خلال العام 1994، وبلغت ذروتها خلال العام 1995. لم تقتصر الجماعات المسلحة على مهاجمة مفوضيات الشرطة والثكنات فقط، لكنها قامت باعتداءات عديدة على المؤسسات العامة والمعامل والقطّاع التجاري الحكومي، والأبنية الإدارية العائدة للشركات الوطنية، والمصارف الخ... في برّاقي ارتكبت اعتداءات مروّعة على فرع مصرف التسليف الشعبي الجزائري CPA وعلى مصرف برّاقي، والشركة الوطنية للمنتجات الغذائية ONACO، وأحرقت الحافلات العامة، ثم قطعت الخطوط الهاتفية نتيجة لنشر الأعمدة الحاملة لها بين برّاقي وسيدي موسى.

توقفت حركة النقل العام منذ نهاية العام 1993، واقتضى الانتظار أكثر من سنة قبل أن تباشر شاحنات صغيرة رحلاتها المكوكية بين مختلف الأحياء المحيطة بالجزائر العاصمة. الحقيقة أن تلاشي قطاعات اقتصادية حكوميّة كاملة أتاح للقطّاع الخاص أن يرسّخ أقدامه، بل أن يمارس الاحتكار. لاحظنا هذه الظاهرة في نقل الركاب والبضائع، والتموّن بمواد البناء، بل وإنتاج هذه المواد، بعد أن دُمّرت مصانع الإسمنت والقرميد. قام صناعيو القطاع الخاص بدفع أتاوات للجماعات المسلّحة؛ واستطاعوا بفضلها أن يستمرّوا،

وعندما توقفوا عن الدفع أو عجزوا عنه قامت تلك الجماعات بتدمير منشآتهم.

كان لهذه السرقة المنظّمة نتائج خطيرة على ضحاياها. إذ غدا التجار وغيرهم من الصناعيين الصغار تحت رحمة الجماعات المسلحة التي يتفاقم جشعها يوماً بعد يوم. وزاد الطين بلّة ملاحقة الدرك لضحايا الابتزاز هؤلاء بتهمة التعاون مع الجماعات المسلّحة وتمويلها. من المسلّم به أن عدداً لابأس به من التجار دعموا في الفترات الأولى الجماعات المسلّحة طواعية، غير أنّه بمرور الأيام والأشهر، اكتنف أنشطة الجماعات الغموض، وساد جوّ من عدم الفهم، وأخذ الضغط يشتّد، حتى أن قسماً كبيراً من تجار برّاقي وبن طلحة كانوا يدفعون للجماعات مرغَمين، ليتمكنوا من البقاء على قيد الحياة.

طفح الكيل بهؤلاء التجّار ولم يعودوا يستطيعون التحمّل، وأستطيع أن أشهد على شجاعة عدد منهم عرّضوا حياتهم وحياة عائلاتهم للخطر، بل ومنهم من دفع روحه ثمناً لتمرّده على تسلّط الجماعات. أعرف متعهدين في بودواو رفضوا الخضوع للابتزاز وغيّروا مكان إقامتهم وقد قُتل بعضهم. رأيت بنفسي في رغاية خلال يومين متتالين عدداً من الشاحنات المحروقة، تبينّ أنّ أصحابها استُهدفوا لأنّهم امتنعوا عن تقديم الأتاوات المفروضة عليهم للجماعات المسلّحة: دُمّرت شاحناتهم بكل بساطة. أما مالك الكشك في حيّ الجلالي، فقد تعرّض لضغوط شديدة، وبعد أن دفع للجماعات مبالغ ضخمة عدة مرات، لم يجد بدّاً من إغلاق محله. لكن التهديدات لم تكفّ عن ملاحقته، وفي إحدى المناسبات النادرة التي زار فيها حيّ بن طلحة تمّ اغتياله.

ما يثير الحنق والغيظ هو أن هؤلاء التجار وغيرهم من ضحايا الابتزاز، قد لوحقوا من قبل العدالة وأُوقفوا متهمين بدعم الإرهاب. سنحت لي فرصة تحدّثت فيها عن هذا الأمر مع أحد رجال الدرك، الذي بينّ لي أنّ قوات الأمن عرفت أمر هؤلاء الأشخاص

والتجار عقب وشايات من الجماعات المسلّحة نفسها، بل وصلتها قوائم بأسمائهم والمبالغ التي دفعها كل منهم. لم يكن السبب الذي نكره لي مقنعاً: أثارت الجماعات المسلّحة الشبهة حولهم لدفعهم إلى اللحاق بالمقاومة السرّية. وقد عُرضت علينا على شاشة التلفاز شهادات تجار موقوفين اعترفوا بالجرم المنسوب إليهم. وكثيراً ما رأينا عضواً في جماعة مسلحة استسلم نادماً على فعلته، ووشى بتاجر تم ابتزازه؛ فأخلي سبيل العضو النادم، وحُكم على التاجر بالسجن عدة سنوات بتهمة دعم الإرهاب. غير أنّ التجار المساكين لم يسلموا أيضاً من ابتزاز عناصر الأمن أنفسهم. ففي العام 1995، رأيت شخصياً رجال شرطة في بزّاتهم الرسميّة يفرغون مخزن مواد غذائية من محتوياته، وبلغت بهم الوقاحة أن أوقفوا الشاحنة على الباب ونقلوا إليها كامل البضاعة. إلى من سيشكو صاحب المتجر في هذه الحالة؟ لا أسهل من اتهامه بمساندة الإرهاب وإيداعه السجن على الفور!

وفي الواقع فإن هذه الحالة الشاذة تناسب السلطة. فهي تتيح تصفية عشرات المؤسسات العامّة الخاسرة، وتسريح آلاف العمال بسبب «البطالة الفنيّة»، والتوقف عن دفع أجورهم. ويمكن لأرباب العمل الجدد بدورهم أن يستغلوا هذه الحالة من عدم الاستقرار لتنظيم عقود استخدام جديدة لا تضمن أي حقّ للعمال. كل شيء مسموح. فالوضع الأمني يُستخدم ذريعة لكل شيء. وبينما يجابه موظفو القطّاع العام أشكالاً من المضايقات لا تني تتزايد، تزدهر فعاليات خاصة جديدة، مثل استيراد المواد الاستهلاكية، تتيح للانتهازيين الإثراء في وقت قياسي.

فيما بعد سيأتي دور المدارس والمراكز الصحيّة. ففي العام 1995، وُضعت قنبلة لدينا في المركز الصحي الواقع في الشارع الكبير، وأخرى في المدرسة الابتدائية؛ مما خلق، بالنسبة للأطفال وذويهم، وضعاً يصعب الاستمرار فيه. فعلى الأولاد الالتحاق بالمدارس التي يتوافر لهم فيها أمكنة في برّاقي، وعلى

الأهل تأمين إيصالهم إليها. بدوري وجب عليّ، يومياً، أن أقوم بإيصال ابنتي إلى المدرسة صباحاً والعودة بها عصراً. وبعد مرور عدة أسابيع رأينا أنه من الأفضل أن تقيم لدى جدّتها في برّاقي، إذ لم أتمكن من ملاءمة أوقات عملي مع أوقات الدوام المدرسي.

انعكست تصرّفات العسكريين في مواجهة هذه الأعمال التخريبيّة، إجراءات قمع ضد السكان، فهم في نظرهم متواطئون. يصل العسكر كعادتهم متأخرين ويقتادون الناس عشوائياً للتحقيق. عندما أُحرق مستودع معدات شركة سونلغاز الواقع خلف المدرسة (التي ستغدو لاحقاً مقراً للحرس البلدي) في بن طلحة، جلّلت المنطقة بكاملها سحابةٌ كثيفةٌ من دخان أسود. أعمدة خشبية، ورافعات وآليات أخرى أُضرمت فيها النار. ولم يصل العسكر، كالعادة، إلا في اليوم التالي، ليجوبوا بسياراتهم أزقّة حيّ بن طلحة مستهدفين الأشخاص الذين سبق لهم أن أُدرجوا في سجّلات المشبوهين لاعتقالهم. لكننا كنّا نرى جيّداً تصرفات أشخاص آخرين غيرهم، ونستغرب عدم التعرّض لهم. يبدو أنه كان من المقصود التغاضي عنهم إلى أن يحين الوقت للاستفادة من تصريحهم بما لديهم من معلومات، حيث يتمّ اعتقالهم.

غدت الحياة اليومية بالنسبة لسكان مناطق مثل منطقتنا، أشغالاً شاقة بحقّ. لم تكن مشاكل المواصلات العامة والتوقّف عند الحواجز والتفتيش أقلها شأناً، لأننا كنا نعانيها يوميّاً. وحتّى امتلاك سيّارة خاصة لم يكن يسّهل الأمور دوماً؛ فعدا عن التفتيش المستمر على الطرقات، كان هناك حظر الدخول بالسيارة بعد ساعة معينة إلى بعض النواحي مثل سيدي موسى بالإضافة إلى أنه لا يمكن ترك السيّارة خارج المنطقة الممنوعة إذ من المؤكّد أن الجماعات المسلّحة ستعمد إلى سرقتها. وإذا تمّ استخدامها للقيام بعمل إرهابي، فعلى صاحبها السلام.

أمّا بالنسبة لسائق سيارة أو شاحنة إحدى الشركات، فعليه أن يحول، بأية وسيلة، دون سرقة آليته أو إحراقها. فالتهديد بالبطالة

التقنية مخيّم فوق رأسه كسيف ديموقليس، عدا عن حرمانه من إمكانية التكليف بساعات عمل بعد الدوام المقرّر، أو إرساله في مهمات، وغيرها من «مصادر الدخل الإضافية» التي تساعد السائقين على تسديد نفقات الشهر. فإذا أُحرقت السيّارة يُحال السائق إلى مجلس تأديب، وأقلّ ما يلقاه، عندما يدان بتهمة الإهمال، هو حرمانه من العمل في الحاضر والمستقبل. تطبّق الإجراءات ذاتها على حرّاس الأبنية ومرائب السيارات؛ وكثيرة هي الملاحقات الجرمية التي تنتهي إلى حكم قطعي بالسجن. غير أن عدم تخلّيه عن آليته عند اعتراض جماعة مسلحة له يعني تعرّضه للقتل، لذلك فإن السائقين العموميين كانوا يتحرّون دائماً المعلومات عن حواجز الجماعات المسلّحة وعن الطرقات التي تمكنهم من تجنّب المناطق غير الآمنة.

محمد «توردو» ومحمد تابلاطي، وهما جاران لي في حي الجلالي، تعرّضا لهذه المشكلة. رئيس المرآب الذي يعمل فيه محمد تابلاطي والتابع لديوان المحاسبة ألزمه بأن يأخذ معه السيارة يومياً بعد انتهاء العمل كي يتمكن من الحضور في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي، مع أنّه يعرف جيّداً أن حيّ بن طلحة معرّض لنشاط الجماعات المسلّحة. في أحد الأيام من نهاية العام 1995، أُحرقت السيارة. استدعت الإدارة تابلاطي، وأوقفته عن العمل ثم قدّمت شكوى ضده. حُكِم عليه بشهري سجن. بعد انقضاء العقوبة وإخلاء سبيله، لم يُعَد إلى عمله. إنّ الرؤساء، كي لا يعرضوا أنفسهم للمسؤولية، يوجّهون الأوامر شفهياً؛ فإذا وقع حادث فالسائق هو المسؤول. وهذا ما حدث لتابلاطي، إذ أدين لأنه احتفظ بالسيارة خارج وقت الدوام.

بالنسبة لتوردو، القضية مختلفة. في بداية العام 1995 حضر أعضاء الجماعة المسلّحة «لاستعارة» سيّارته الخاصّة. أخذوها عنوة بعد تهديده بالقتل إن وشى بهم لدوائر الأمن. قاموا باعتداء في مقلع رمل قرب بن طلحة، وسرقوا إطارات سيارات في مكان آخر.

أوقفَ رجال الدرك «توردو» بعد أن ثَبُت استخدام سيارته في العمل التخريبي. أدين وحُكِم عليه بالسجن شهرين.

أمراء غريبو الأطوار

الأشخاص الذين رأيتهم ينشطون في منطقة بن طلحة جهاراً نهاراً سيغدون أصحاب الأمر والنهي في العام 1994. بَرَز بوشكُور خلال أكثر من سنتين أميراً للجماعة المسلحة في منطقتنا. يعود هذا الرجل في الأصل إلى مزرعة قرب بن طلحة، اشتهر عنه أنه حَدَثٌ جانح، لم يكن يتردد إلى المساجد قبل ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ. حمل السلاح سريعاً بعد إيقاف الانتخابات، ثمّ أَلِفنا رؤيته بعد ذلك على الحواجز. شارك، وفقاً لشهادة بعض السكان، في عملية مصادرة بطاقات الهويّة، وهو يتباهى بأنّه ذبح بيديه مئتي شخص.

يروي إمام بن طلحة العجوز أنّه في أحد أيام 1995، وقبل أسبوع من الانتخابات الرئاسية، أُوقف على حاجز لبوشكور وجماعته حيث شهد حادثاً تقشعرّ لهوله الأبدان. كانت الجماعة تفتش عن شاب أنهى خدمته العسكرية وهو في طريقه إلى منزل ذويه، تريد تصفيته. قال أحد عناصر الجماعة لبوشكور: «علمت أن أخاك قد أدى الخدمة العسكرية أيضاً، لذلك، فالأولى، وقبل معاقبة هذا الشاب، أن تبدأ بأخيك!» لم يجب بوشكور، بل أخرج مسدسه، وبكلّ بساطة سدّد فوهته إلى رأس مخاطبه، وأطلق رصاصة واحدة فجرت جمجمته. توجّه الإمام إلى بوشكور قائلاً: «هل تقدّر ما تفعل؟ هذا ظلم لا يمتّ إلى الإسلام بصلة.» أجاب بوشكّور بأنّه تلقى أوامر ولا يحق لأحد الاعتراض على قراراته. لا أعلم ممن تلقّى هذه الأوامر. غير أنّه قُتل بعد ثلاثة أيام في كمين عسكري نصب له.

ثم هناك شرقي، وَغْدٌ في الثلاثين من العمر أُعلن عن موته مرتين. الأولى في نهاية العام 1996، خلال اشتباك مع العسكريين، والثانية خلال المجزرة الكبرى في بن طلحة خلال شهر أيلول 1997.

والعذراوي، وهو في الثالثة والثلاثين من العمر تقريباً، يسكن مع عائلته في مدخل بن طلحة؛ شخص متحفّظ، ورع، يتردّد إلى المساجد. كان بائع خضار وفواكه متجوّل. يقول عنه عارفوه إنّه لم يكن عدوانياً ولا عنيفاً. حمل السلاح فيما بعد، وخَلَف بوشكور بعد مقتله. هو بدوره أُعلن، ثلاث مرات على الأقل، عن مقتله: المرة الأولى برفقة شرقي في نهاية العام 1996، والثانية خلال الهجوم العسكري الكبير على قايد ـ قاسم في صيف 1997، والثالثة خلال الهجوم على أولاد علاّل في بداية تشرين الأوّل 1997.

رُويت حكايات عن هؤلاء الأشخاص صوّرتهم جبابرة لا يُقهرون. لم يكن الرواة من سكان الحيّ الذين يخشونهم فقط، بل من العسكر أيضاً. أنكر جيّداً ما قاله مريزق، النقيب المسؤول عن مخفر بن طلحة، لرجل من الوطنيين تبجّح بعدم خوفه من العذراوي: «كيف تظنّ أنّك قادر على قتل العذراوي، وقد أطلقت عليه، أنا نفسي، ثماني رصاصات اخترقت جسمه ولم يَمُت؟».

غدت الحياة في جميع مناطق البليدة والمدية، ومفتاح، والضواحي الجنوبية والشرقية من الجزائر العاصمة، ومنها برّاقي وبن طلحة، جحيماً لا يطاق. فبعد مداهمة الجماعات لنا في تشرين الأوّل 1994، ومصادرة أوراقنا الثبوتيّة، وقتل جيراننا، ازداد سجننا ضيقاً. كنا في السابق مهمّشين جغرافياً، أما الآن فقد غدونا، والخوف وسيطرة الجماعات يحدقان بنا، في عزلة كاملة. ركبّنا كشّافات ضوئية فرديّة في الشوارع، لأن البلدية تخلّت عن كل تنظيم أوخدمة، ومنها إنارة الشوارع. وبدءاً من صيف 1995، أخذت بعض العائلات تطفئ ضوءها الكشّاف دون أن أعلم السبب. قيل لي بعد ذلك إنّها تعليمات الجماعات. كنت ضد هذا الإجراء، وسأبقى آخر من يطفئ.

تمّ ذلك وفق كُتَل المنازل بدءاً من منطقة سيد علي قرب الشارع الكبير، ثم في مجمّع الـ 200 مسكن؛ وأخيراً زارنا محمد بن سيد علي وأنذرنا بأنّ الجماعات الإسلامية المسلحة تأمر جميع الأهالي

بإطفاء الأنوار. في ضواحٍ عديدة، ومع هبوط الليل، كانت الشوارعُ تغرقُ في الظلام. دام الأمر هكذا سنتين. قبل حلول العتمة يمكننا التلاقي، ثمّ ينزوي كل واحد في بيته. أحياناً ألتقي مع محمد على سطيحتنا المشتركة، لكن لم يعد هناك أيّة وسيلة للتسلية. لا أحد يلعب في الخارج بكرة القدم، أو بالكرات الحديدية، ولا أحد حتى يُخرج الطيور لتغرد في أقفاصها. بعض الرجال كانوا يبقون قليلاً أمام منازلهم. أمّا الأولاد فقد حُرموا تماماً من اللعب خارجاً.

كنّا كمن أصيب بالكزاز، إن صحّ القول. فنحن نعيش وفق قوانين تفرضها الجماعات المسلّحة؛ مع البقاء دائماً متنبّهين خشية صدور إشارات تنذر بخطر أكبر. الإسلاميون الأوائل الذين انضموا إلى الكفاح المسلّح قُتلوا أو سُجنوا. وجماعاتنا المحلية انضمّت سريعاً إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، وبدءاً من العام 1994، أُبعد الأمراء المحلّيون المعروفون من قبل السكان؛ أولئك الذين يتمتّعون بماضٍ سياسي ومصداقية معينة، أزيحوا عن مواقعهم وحلّ محلّهم الأرذال. هؤلاء الجُدُد الذين يسيطرون حتى في أحيائنا، لا يكافحون من أجل قضية. ماتزال كلمتهم مسموعة بين السكان، غير أن أنشطتهم توجّهت أكثر فأكثر ضد هؤلاء السكان أنفسهم، وأصبح لجوؤهم إلى العنف هو وحده الذي يؤمّن لهم الولاء. أما مؤيدو الإسلاميين القدامى فقد وهى التزامهم الطوعي، غير أن دعمهم الأوّلي السابق كان يمنعهم من التراجع. والتداعي دوامةٌ جهنميةٌ: إنهم مرغمون على تقديم خدمات للجماعات، وهم متواطئون في أعين العسكريين.

هذا الوضع غير المريح سيتفاقم ويزداد حدّة خلال العام 1995. والمصيبة هي أننا طوال هذه المرحلة التي سيطرت فيها الجماعات المسلّحة على مناطقنا، لم نأمل في أيّة مساعدة من السلطات. لم يقتصر الأمر على تخلّيها عنّا، ولكنها وضعتنا فعلاً بين نارين. فضلاً عن ذلك راجت شائعات عن تصفيات وتوقيفات أشخاص لا يمكن أن تكون إلا نتيجة وشايات من الشرطة والجيش: ازدادت

الشكاوى المقدمة إلى الشرطة بخصوص تصرفات الجماعات المسلحة؛ وما هي إلا فترة وجيزة حتى تمّت تصفية المشتكين.

موكب الموتى

لم نَعُد ندرك ما يحدث. بدءاً من منتصف العام 1994 سيطرت الجماعات الإسلامية المسلحة GIA دون احترام لأي قانون. إنّها تهاجم العائلات، تهاجم الشبان، وتفرض أوامر ونواهي تولّد تصرّفات منحرفة شاذة. الأمراء وعدد من معاونيهم كانوا يتصرفون كملوكٍ صغار متغطرسين ومتطلّبين. بعض المناطق مثل الأربعاء، ومفتاح، وخميس الخشنة، أُطلق عليها في بعض الأوقات اسم «المناطق المحرّرة»، لأن الجماعات سيطرت فيها بشكل كلّي. كان الوضع يختلف قليلاً لدينا. لا يمكن التحدّث عن «منطقة محرّرة» لأن الجماعات لا تسيطر بشكل مطلق على أحيائنا. لكنّ الجنون الأرعن كان يكتسح المنطقة بأسرها. لا ينقضي يومان إلا ونكتشف جثثاً جديدة، بينها جثث فتيات؛ تكون أحياناً معلّقة على عمود، أو مربوطة بسلك معدني، أو مقطعة أشلاء، أو مفصولة الرأس. الرعب لم يعد يعرف حدوداً، وتفجُّر هذه الوحشية يتعذّر استيعابه.

يلقى الناس حتفهم لأنّهم يرفضون الابتزاز، أو لأنهم موظفون حكوميون، أو يمارسون أعمالاً حرّمتها الجماعات المسلحة. يُعتبرون عندئذ خونة، أو عملاء للسلطة «فاسدين وكَفَرة». جثث الذين خطفوا في بن طلحة وُجدت مشوّهة ومرمية في «العميرة» أو «قايد ـ قاسم» أو حتى في «عين النعجة»؛ وعُثِر على أولئك الذين اعتقلوا في برّاقي، على سبيل المثال، مرميين في أزقة بن طلحة.

أوّل جثة لامرأة رأيتها، في بداية شهر آذار 1994؛ كانت موضوعة على مدخل بن طلحة، وسط الطريق العام. لم يجرؤ أحد على رفعها، لأن أشخاصاً عدّة قُتلوا بسبب إسعافهم للجرحى، أو اهتمامهم بالأموات، أو سيرهم في جنازة قتيل. في مفتاح مثلاً، حدث اعتداء على شاحنة صهريج خارجة من الثكنة. قُتل عسكري،

وجُرح السائق غير أنّه توصّل إلى الهرب حتى المسجد، وعبثاً طلب المساعدة، أخيراً أسعفه أحد الأشخاص. قتلت الجماعات المسلحة GIA المُسعِفَ في اليوم التالي.

أنا لا أملك من الجسارة ما يجعلني أُعرِّض نفسي للموت من أجل المساعدة، ولا أملك إلا أن أثور وأنا أرى شباناً يُقتلون دون أن يجرؤ أحد على التدخل. كنا نغلق مصاريع النوافذ الخشبية، ونقبع في منازلنا. هكذا شهدت مرتين أو ثلاثاً أحداث قتل في برّاقي وحيّ الجلالي دون أن تواتيني الشجاعة على التدخل. الحاج، وهو رقيب أوّل متقاعد في الجيش يعمل موظفاً مدنياً في وزارة الدفاع، قُتل عن قرب أمام منزله في حي الجلالي. «الوفي» وشريكه في الجريمة، وهمّا عضوان في الجماعة المسلّحة في برّاقي، كمنا له. سمعت إطلاق النار وأنا في منزلي فأسرعت إلى الخارج. في البدء، أحجم الجميع عن الاقتراب منه، ثم تجرأ اسياخم على ذلك. غير أنّه ترك الحيّ بعد وقت قصير خوفاً من انتقام الجماعات المسلّحة. صاحب الكشك الذي اضطر إلى إغلاقه بسبب الضغوط التي مارستها الجماعات عليه، قُتل في الشارع، كما سبق أن أشرت، في العام 1995؛ وبقيت جثته مطروحة أرضاً إلى أن حضرت قوات الأمن ورفعتها.

كلّما حاول السكان الابتعاد عن الجماعات ازداد الضغط عليهم عنفاً. في أعوام 1992 ـ 1994، كان لأعضاء الجماعات سياراتهم الخاصة. وعندما بدأت قوات الأمن، خلال العام 1995 تتفوق عليهم، عمدوا إلى مصادرة سيارات السكان. فجأة أخذت السيارات الخاصّة تقلّ في حي الجلالي: فقد لجأ بعض الناس إلى إيقافها في مرائب مغلقة، وقام آخرون ببيعها.

عندما بدأت الجماعة المسلحة تتجوّل في الحيّ بحريّة، لزمتُ الحذر ولم أغامر بالظهور في تلك النواحي. أخرج في الصباح الباكر إلى عملي، وأعود عند العصر، قبل إقامة الحاجز. لم أشأ أن يُكتشف أمري، فقد كنت أخشى أن يعلم عناصر الجماعة بأنني أعمل

مع العسكر. كنت أتسوّق في برّاقي، ولا أختلط بسكان بن طلحة إلا في القليل النادر، كما أننا كنا نقضي معظم أوقاتنا في برّاقي لدى أمي، ولدى أختي في برج الكيفان. حتى أن منزلنا سُرق مرتين خلال غيابنا.

خلال صيف 1995، ظهر أشخاص لم يسبق لنا رؤيتهم من قبل. رجال شديدو البأس، أقوياء البنية، يماثلون أولئك الذين يعرضونهم علينا على شاشة التلفاز: ثياب أفغانية، ولحى طويلة، ورؤوس حليقة. يحملون أسلحة ضخمة، رشاشات FMPK. يخرجون في وضح النهار ويأتون لشراء تموينهم لدى شوش، المخزن الصغير المختص بالمواد الغذائية، ومن متجر آخر في شارع خلف منزلي؛ ويعودون باتجاه الوادي الكبير ليختفوا بين البساتين دون أن يختلطوا بالسكان. رأيت ثلاثة منهم أو أربعة، غير أنني أعتقد أنهم أكثر عدداً. لم يتوقّفوا كثيراً في المنطقة، بضعة أيام على الأرجح، الوقت اللازم لتموّنهم.

بعد مجيء هؤلاء المقاومين، لاحظنا تجدّد نشاط رجال جماعاتنا المحلية. رأيتهم مرتين أو ثلاثاً في حيّ الجلالي، ومراراً في حيّ بن طلحة القديم. كانوا يجوبون الأحياء بصورة عامة في السيارة، إنّما بعد أن أقام العسكر أخيراً مخفرهم في مدخل بن طلحة، في بداية العام 1996، لم نعد نشاهدهم في السيارات، لكنهم تابعوا نشاطهم على الأقدام. يذهبون إلى سيدي موسى أو إلى برّاقي، أو يستمرون في ممارسة تعدّياتهم على الناس، أو على البنى التحتية. علماً أنهم يسيرون ضمن الأقنية الخاصة المعدّة لتصريف مياه الوادي. ما أن تنتهي عمليتهم حتى يتجمّعوا في الصباح عند مدخل حي الجلالي لينكفئوا نحو البساتين باتجاه قايد ـ قاسم. كان من السهل، في رأيي، ملاحقتهم لأن خط سيرهم لم يكن يخفى على أحد.

أعتقد أن الجماعة المسلحة العاملة في برّاقي قد توّحدت مع تلك العائدة إلى سيدي ـ موسى في ذلك الوقت، وأخذتا تعملان في المنطقة معاً. كان أفرادهما يقيمون الحواجز عند قايد ـ قاسم، حيث

هاجموا الشاحنات العسكرية عدّة مرّات، ليختفوا فجأة في البراري. تبينّ بعد ذلك أنّهم كانوا يخبّئون سياراتهم في «مأوى عجزة» قايد ـ قاسم، الذي حوّلوه منذ العام 1994، إلى مقرّ عام لهم؛ وقد كنّا دائماً نستغرب عدم تعرّض هذا المأوى لأية مشاكل، رغم أنّه من المؤسسات العامّة. في نهاية العام 1994 وبسبب المداهمات العديدة، أغلق العسكريون الطريق بين سيدي ـ موسى وبن طلحة إلا أمام النقل العسكري، وفي بعض الأحيان أمام النقل العام. ومنذ ذلك الحين وجب علينا التحوّل إلى طريق فرعي يمر من الأربعاء.

مع تزايد الوجود العسكري منذ بداية العام 1996، تعرّضت الجماعات المسلحة لصعوبة في التموين، وتحوّلت نحو السكان حتى من أجل الحصول على بضعة ليترات من البنزين. في فترة إنشاء المساكن مسبقة الصنع إلى الشرق من مجمّعنا خلال صيف 1996، وظّفت شركة البناء خمسة شبان للاهتمام بحراسة تلك الورشة. كان متوقعاً أنّ تعرّضهم تلك المهمة لمداهمات الجماعات المسلّحة ليلاً؛ يجب عليهم إذن التوصّل إلى تفاهم معها. لم يرضَ البعضُ بذلك وغادروا الحيّ. بينما قدّم لها آخرون، مثل فوضيل الذي يسكن على نفس صفّ بيت نسيّة (المنزل رقم 4)، بعض خدمات صغيرة كتأمين البنزين مثلاً. أوقفت قوات الأمن فيما بعد فوضيل و«اختفى».

خلف شوش تماماً، وفي الصفّ نفسه، يوجد مخبز (رقم 13)، يديره صهر المالك وهو أحد موظفي البلدية المتقاعدين. عمل ابن بوبكر لديه صانعاً متدرّباً. كان هذا الصانع يؤمن طلبات الجماعات التي تأتي للتموّن خلال الليل، ولم يكن في الحقيقة يستطيع ألاّ يفعل. أعتقدُ أن مدير المخبز وشى به في العام 1996: هاجم الدرك والعسكريون، برفقة ميليشيا الوطنيين حيّ الجلالي لإيقاف الصانع؛ وقتله أحد أفراد الميليشيا. غادر صاحب المخبز الحيّ في بداية العام 1997، عندما هرب عدد كبير من السكان.

في العام 1996 أُعفي مدير «مأوى العجزة» وكذلك المسؤول عنه

من وظيفتيهما. كان من الصعب تصوّر عدم اطّلاع العسكريين على وجود الجماعات المسلحة في ذلك المكان طوال سنوات. فالملجأ منعزل حقاً، غير أنه مع ذلك يقع على بعد أقلّ من خمسة كيلومترات من ثكنة برّاقي، على جانب طريق عام، وفي منطقة طبيعية مكشوفة. يقود إليه ممرّ تحف به الأشجار لا يبعد سوى بضع مئات من الأمتار عن مجمّع مساكن قايد ـ قاسم الذي بني خلال العام 1986.

مقاومة مزيّفة

أنشئ الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS خلال صيف 1994 غير أنه لم ينتشر في منطقتنا، بل بقي محصوراً في غرب البلاد وشرقها. أمّا في منطقة ضواحي الجزائر العاصمة، تابلاط، والمدية، والأربعاء، ومفتاح، فقد استوطنت الحركة الإسلامية للإنقاذ MIA، ولكن الجيش كافحها بشدّة خلال سنتيّ 1992 ـ 1993. بدا، لبعض الوقت، أن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA هي المسيطرة على الساحة، إلى أن حدثت، بدءاً من العام 1995، ارتدادات لجماعات تعارض ممارساتها. الظاهر أن السكان المحليين لم يتعرضوا لمشاكل مع نشطاء الحزب القدامى المنتمين إلى تلك المنطقة والذين التحقوا بالمقاومة في الجبال. كنا قد سمعنا أن أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ السابقين كانوا هدفاً مفضلاً لهجمات الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، وسرعان ما عرفنا أن هؤلاء الأخيرين ازدادوا ضراوة وضيّقوا الخناق على سائر الجماعات المعارضة، وخاصة على الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS.

إنّما يبدو أن هذا الجيش لم ينشط مدة طويلة، إذ انتشرت معلومات منذ 1995 تفيد بأنه أجرى مفاوضات مع السلطة بشأن الاتفاق على هدنة. خلال ذلك الوقت أخذت ضربات الجماعات المسلحة تزداد شدّة على السكان المحليين الذين بدؤوا يهربون من القرى. أمّا نحن، فلم نفهم سبب هذه المنافسات بين مختلف الفصائل الإسلامية، لكن كلّما تضاعفت حملات الرعب والتهديدات ضد السكان

المخلصين للمبادئ الأيديولوجية الإسلامية، ازدادت تساؤلاتنا حول هويّة هذه الجماعات الإسلامية المسلحة GIA.

أقام بعض لاجئي المناطق المُهاجَمة بين ظهرانينا، فخشي كثير من الجيران أن تجتاح موجة ذلك الإرهاب بن طلحة. لكن ما صدمني وأثار قلقي في آن، هو تزايد الشهادات التي تؤكّد وجود عمليات يقوم بها عسكر تنكّروا بمظهر إسلاميين.

حصلنا على معلومات مباشرة من منطقة تابلاط، لأن كثيرين من جيراننا يعودون في الأصل إلى تلك المنطقة، ولهم أقارب يزورونهم. ابن حسن وابن عم موسى، مثلاً، ذكرا تعرّفهما على عسكر متنكّرين كإسلاميين، كانوا قد ذبحوا، أيام وجود الحواجز، ركاب عدة حافلات صغيرة على بكرة أبيهم. روى عبد الرازق جار موسى وابن أخيه أنّه رأى رجالاً يرتدون ثياباً إسلامية الطراز يهبطون من مروحيات ويهاجمون القرى. بالتدريج، تولّدت لدينا قناعة بأن فرق مغاوير خاصّة من الجيش تقوم بهذه الأعمال الإرهابية لترويع السكان وجعلهم يفقدون الثقة بمقاتلي المقاومة السريّة، وينقلبون ضدهم. كان الهدف أيضاً بالتأكيد إضعاف الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS في موقفه التفاوضي وتمسّكه بمطالبه. غير أنني منذ العام 1996 سمعت أن الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ قد وُقّعت ودخلت حيّز التنفيذ، وإن لم يُعلن عنها رسمياً بعد. لكن الصحف لم تكتب سطراً واحداً عن موضوع تلك المذابح.

في العام 1996، غدوت على يقين أن إدارات الأمن المختصة يسّرت الفُرَص المناسبة لبعض الجماعات الإسلامية المسلّحة لممارسة أنشطتها، وهي على دراية تامّة بأمرها. بل إنني التقيت بعسكريين يتساءلون عن هذا الموضوع، وعبّروا لي عن شكوكهم حول طبيعة بعض «الإرهابيين» المزعومين؛ وكأنّ هناك تصميماً على السير بالوضع إلى مزيد من التدهور.

هكذا، مثلاً، تمّ قتل عدد من المجنّدين: صحيح أن الجماعات المسلّحة هدّدت المجندين، لكنّ بعض التصفيات لا يمكن تفسيرها إلا بالوشايات؛ ذلك أنّ المجنّد عندما يحصل على إجازة، يُحظّر عليه حمل تصريح إجازته وأوراقه الثبوتية (اعتُرض سبيل كثير من المجنّدين في القطارات والحافلات العامّة وقُتلوا). والآن، صدر أمر للمجنّدين بمغادرة الثكنة بالثياب المدنية، ومنعوا من أن يحملوا معهم ملابسهم العسكرية أو أوراقهم، أو أن يعلموا عائلاتهم. وبالرغم من ذلك يستقبلهم «إرهابيون» بالرصاص لدى وصولهم إلى ذويهم، وفي يوم وصولهم بالذات. كيف علم «الإرهابيون» بوصولهم؟ أمهات زرن أولادهن في مراكز خدمتهم، زعمن أنّهن تعرّفن على عسكر من الثكنة في الحيّ.

أعرف نقيباً في الجيش يعمل في ثكنة الأمن العسكري SM في بوزريعة. كان كثير الكلام، ثرثاراً، ولعل هذا هو سبب التخلّص منه بينما كان يرافق زوجته إلى المطار. لقد ذكر لي بعض المعلومات، منها أن العسكر كانوا يخشون أن يلتحق المجندون بالمقاومة السريّة بعد تدرّبهم مدة سنتين في الجيش؛ وبالتلويح لهم بخطر تصفيتهم من قبل الجماعات المسلّحة يُجبرون على التطوّع والبقاء في الجيش.

كان العسكر في تلك الفترة يعانون من نقص في القوة العددية، وكذلك الشرطة. إن مدّة الخدمة العسكرية ثمانية عشر شهراً، غير أن الجيش يحتفظ بالمجنّدين ستة أشهر أخرى تدفع لهم رواتب خلالها (فيما بعد، أُلحق كثير منهم بصفوف الحرس البلدي). لكن عندما بدأت المذابح على نطاق واسع في العام 1997، رأيت أمام الثكنات ومركز القيادة البحرية صفوفاً طويلةً من الشبان الذين حضروا للتطوع، وبينما كان الجيش في السابق يشكو من قلّة الجنود، لم يعد يعرف ماذا يفعل بجميع هؤلاء المتطوعين.

كنّا نزداد حيرة وتساؤلاً حول هويّة الجماعات وشركائهم. فكثير من الأشياء الغريبة كانت تجري أمام أعيننا وتستعصي على

فهمنا، ولا بدّ من الوقوف أحياناً على مسافة منها لإدراك كنهها. فعندما يكون المرء منغمساً في الأحداث، يمرّ به عدد من العناصر المشوّشة، العاتمة، دون أن يوليها اهتماماً كبيراً؛ ولكن بالنظر عن بُعد، يمكن لبعض الحوادث أن تتوضّح وتأخذ دلالة أخرى، مختلفة تماماً.

لنأخذ على سبيل المثال اجتذاب الشبان عند خروجهم من السجن، أو من مراكز التعذيب. إنّه لمن المنطقي، في رأيي، أن يلتحقوا بالمقاومة السريّة بعد أن عانوا هذا القدر من الظلم: إذ كيف يمكن الاستمرار في تحمّل أذى صغار عملاء القمع الوضيعين وهم يصبّون جام حقدهم، دون خوف من قصاص، على فتيان في مقتبل العمر أيّاً كانت جريرتهم؟ أعتقد أن هذا العنف كان يدفع الشبان إلى الالتحاق بالمقاومة السرية، حيث يتعهدهم أعضاء محنّكون؛ فضلاً عن أنّ بين الفارّين من الخدمة العديد من أولئك الذين سبق لهم تقديم بعض الخدمات الصغيرة للجماعات. لم أتذكر إلا لاحقاً بعض الحكايات التي لم تدفعني في حينها إلى افتراض وجود مقاومة مزيّفة.

حسين شاب حيوي في الثامنة عشرة من العمر يسكن مجمّع المساكن 2004 في برّاقي. اتّبع، مثل آلاف الشبان، الحركة الإسلامية في التسعينيات، وكان يتردّد على المسجد بانتظام. حُكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر في مسألة شجار بين العائلات في العام 1994، وقامت جماعة من الإسلاميين برعايته خلال فترة توقيفه. أقنعه رفاق السجن بوجوب الالتحاق بالمقاومة للدفاع عن قضية الإسلام، وعند خروجه مباشرة اعترضه في برّاقي رجال اقترحوا عليه الانضمام إلى الجماعات المسلحة. ولمّا رفض التعاون معهم، انهالوا عليه أمام الناس، أوّل مرّة، بالضرب في سوق ديار البركة، ثم كسروا له أنفه بعدما ضربوه بعنف بدفة خشب.

لمّا كان دون عمل، فقد تعاون والده وأخوته في تأمين رأسمال صغير له لشراء عُلَب سجائر يبيعها على طاولة صغيرة. كانت

دوريات الشرطة تمر به بين وقت وآخر، ويأخذ أفرادها منه علباً يدخنونها أمامه دون أن يدفعوا ثمنها؛ كانوا يتوقّفون طويلاً أمام بسطته ويجرون مختلف الأحاديث معه. خطّة تقليدية معروفة تلجأ إليها الشرطة «لحرق» الشبان في أعين الإسلاميين: فالاتّصال بعناصر الأمن يجعلهم موضع شبهة. كان هذا الوضع يشعر حسين بعدم الارتياح، ولكنه لم يكن يستطيع الامتناع عن الحديث مع الشرطة، فهذا يعني أنّه من أنصار الطرف الآخر.

لم تمرّ إلا أيام حتى فاجأته جماعة إسلامية تلّوح بالبلطات والسكاكين، وتصيح «الله أكبر»، فأطلق ساقيه للريح متخلياً عن بسطة سجائره، ونجا بأعجوبة بعد أن اختفى من الحي لعدة أيام. في المرة الثالثة لم يستطع الهرب. ففي منتصف الليل، تسللّت إلى منزله فرقة من أحد عشر رجلاً من المغاوير جيّدي التدريب، يرتدون بزّات «نينجا» ويحملون رشاشات، واقتادوه رغم توسّلات أمّه. هدّدها المهاجمون بالقتل، وجرّوا حُسين مسافة 200 متر بعيداً عن المنزل، ثم طرحوه أرضاً، وأطلقوا على رأسه رصاصات عدة.

كنت قد صادفته قبل ذلك بفترة قصيرة. روى لي أنه صمّم خلال توقيفه في السجن على الالتحاق بالجماعات المسلّحة عقب إخلاء سبيله، غير أنه تراجع لأنه تعرّف بين أعضاء الجماعة التي انتظرته عند خروجه على عسكريّ من ثكنة الحرّاش، ففضّل ألا يجازف بالانطلاق في تلك المغامرة؛ لكنه دفع الثمن. الإسلاميون في الحي كانوا مقتنعين بأنّ «الأخوة» قد قتلوه، وأنه لا بدّ يستحق ذلك.

في تلك الفترة تداخلت الأشياء ودبّت الفوضى. ففي العام 1994 كان هناك رجال شرطة يتنكّرون بلباس الإسلاميين لمراقبة حافلات النقل العام والكشف عن الإرهابيين، وإسلاميّون يرتدون بزّات عسكرية ليشعروا ضحاياهم بالأمان. تُهنا في هذا الوضع الذي خرج شيئاً فشيئاً عن حدود إدراكنا، وأصبحنا بالتدريج حبيسي منطق الذعر الذي تعذّر علينا فيه التواصل مع الآخرين ممن يحيون خارج كوابيسنا. لقد استمرّينا في العيش، في الكلام وفي

الضحك، ولكن يبدو أنّنا كنا نعيش في عالم آخر، مختلف، عالم من الرعب والدمّ.

قرية مفتاح بين فرق المغاوير الخاصة ورجال المقاومة السرّية الحقيقيين والمزيفين

كنت في العام 1992 أدير عدة ورشات في مفتاح، وأعرف جيّداً تلك القرية الواقعة على بعد أكثر من 30 كم من مدينة الجزائر و13 كم من بن طلحة. إحدى تلك الورشات تقع أمام مقرّ البلدية في مركز القرية الرئيسي، والثانية ورشة بناء مدرسة في جبل الصفصاف ضمن بساتين انتشار المقاومة المسلّحة، أمّا الثالثة فتوجد في ثكنة المظليين في أعلى الجبل فوق المستوصف، على الطريق المؤدي إلى تابلاط. هي منطقة وعرة ومنعزلة إلى حدّ ما، تنتشر فيها قوات الأمن بكثافة. فعدا تلك الثكنة من المغاوير المظليين، توجد قاعدة «نينجا»، ومفوّضية شرطة، ومخفر درك، ووحدة عسكرية، كل ذلك ضمن دائرة لا يتجاوز نصف قطرها 10 كم. وهي أيضاً منطقة مليئة بالمقاومين في الوقت نفسه. لم تكن «منطقة محرّرة»، إنما باعتبار زْبَرْبَرْ أوّل منطقة جبلية تصادف الوافد من مدينة الجزائر، فإن الجماعات المسلّحة تلجأ إليها.

مارست الجماعات المسلّحة سياسة الأرض المحروقة. كانت تحرق الشاحنات التي توجد على الطريق، وتدمّر المعدّات التي تجدها في مراكز العمل. ففي العام 1993 أحرقت للشركة التي أعمل بها أربع شاحنات. أمر «الإرهابيون» الحارسينَ بعدم الحركة، وأشعلوا النيران فيها. عند اكتشافي الحادثة التخريبيّة في اليوم التالي، توجهّت إلى مخفر الدرك مع أحد الحارسين لتسجيل شكوى. لم يصدّق رجال الدرك في مفتاح رواية الحارس، وضربوه قائلين: «لماذا لم تحضر مساء البارحة لتقديم الشكوى؟» مع أنهم يعرفون جيّداً أنّه من المتعذّر التجوّل ليلاً، وأنّه حتى لو تمكّن من الوصول إلى المخفر لما فتحوا له الباب. إذ أنّهم يوصدون، مع حلول الظلام،

أبوابهم المدرّعة غير مبالين بأي أمر يحدث. هدّدوا الحارس المسكين بالسجن، وتمكنت لحسن الحظ أن أحول دون ذلك وأخلّص ذلك البائس من مخالبهم.

في بداية العام 1995، قرّرنا إيقاف مشروع بناء المدرسة في مفتاح. تعذّر علينا الاستمرار في العمل بعد أن سُرقت معظم معداتنا أو أحرقت. استدعيت عند ذلك متعهد نقل خاص لترحيل المعدّات الباقية. اعترضتْ جماعة مسلحة الشاحنة الحاملة لتلك المعدّات وأخذتها مع كامل حمولتها. اضطر السائق للاختباء خلال ما ينوف عن ستة أشهر خوفاً من انتقام أجهزة الأمن، وكذلك خوفاً من الجماعات المسلحة لأنّه تجرأ وتقدّم بشكوى. بل إن منكّرة توقيف صدرت بحق مالك الشاحنة. غير أنّ المعدات وُجدت أخيراً لحسن الحظ، وهي بقيمة نحو 400.000 دينار. لكن العاملَين اللذين أرسلتهما في البدء لتحميل المعدّات على الشاحنة الناقلة أُدينا وحُكم عليهما بالسجن ثلاثة أشهر لكل منهما، رغم أنّه لا علاقة لهما بتلك القضية، فقد غادرا المكان عقب تحميل المعدات. وجدتُ بعد ذلك صعوبة في إقناع شركتنا بتسديد أجرتيهما.

أعتقد أنني مازلت حيّاً حتى الآن بفضل بعض العمال الذين اشتغلوا معي ونلت تقديرهم. التحق بعضهم بالمقاومة السريّة بعد أن قبضت عليهم قوّات الأمن مرّات عديدة وعذّبتهم. إنّهم زمرة من أولئك الشبان الذين لم يفكروا يوماً بحمل السلاح، لكنهم كانوا ضحايا مداهمات متتابعة، لأن مظهرهم، والشقاء يضني سحناتهم، لم يعجب تلك القوات التي أوسعتهم ضرباً، وعذّبتهم، وسجّلتهم في عداد المشبوهين. فما أن يُخلى سبيلهم حتى يُوقفوا مجدداً، ليتعرّضوا للتعذيب مرة أخرى، مما يدفعهم في النهاية إلى الهربَ واللجوء إلى الجبال. عددٌ غير قليل منهم أُوقفوا بتلك الطريقة، ثلاث، أربع، أو خمس مرات، لأنّهم بكل بساطة فتيةٌ فقراء ليس لهم من يدافع عنهم ويحول دون انصباب انتقام العسكر والدرك عليهم.

في تلك الفترة، كان جميع الناس يقولون إنّ مراكز تشجيع

الشبان على الالتحاق بالجماعات المسلحة هي مفوّضيات الشرطة ومخافر الدرك وثكنات العسكر. كنت أشرف على نحو خمسين عاملاً، وبين وقت وآخر يتغيّب أحدهم دون إذن مُسبق. ثم أعلم أنّ العسكر قد قبضوا عليه. وضعُ أحدهم ضايقني بشكل خاص. إنّه شاب يقود إحدى الآليات؛ عاد إلينا بعد أن أُوقف وعُذّب، وآثار الحروق بادية في أنحاء عديدة من جسده، حليق الرأس، زائغ النظرات، يتكلم كأنه إنسان آلي. لم أجسر على سؤاله عما حدث له فمظهره ينطق بما عاناه. طلب مني أن أرسل أجره المتأخّر إلى عائلته، قبل أن يرحل للالتحاق بالمقاومة. لقد أقسم لي إنه لم يفعل شيئاً، وكشف لي عن جروح ماتزال متقرّحة على ظهره وبطنه. أصابني هذا المنظر بالهلع.

في البدايات كنت أذهب بانتظام إلى الثكنة العسكرية في أعالي مفتاح. خيل إليّ بعد فترة أن العسكريين لا يحبّذون دخول الغرباء إلى منطقتهم المحظورة فلم أعد إلى هناك إلا نادراً. إجراءات الأمن في تلك الثكنة عالية جداً، والرقابة عند الدخول صارمة، شديدة الدقة. في منتصف العام 1994، وجب عليّ أن أتوجه إليها لاستلام بعض المعدات التي تركها زملاء لي كانوا يعملون هناك. وجدت باحة الثكنة ممتلئة بالجنود الذين وصلوا حديثاً. عددهم يربو على بضع مئات، وهم يفرغون من الشاحنات معداتهم ومتاعهم. الشدّة والخشونة ظاهرتان في قسماتهم. يحملون شارات المظليين، ويتحدّثون بلهجة شرقيّ البلاد، وتشير سمرة بشرتهم البرونزية إلى أنّهم وافدون من ثكنات الجنوب.

بعد فترة من الوقت، رأينا هؤلاء العسكريين ينتشرون على طرقات منطقة مفتاح وفي بساتينها. يبدو أنّهم يستكشفون المكان. كانوا يرتدون بزات الميدان الخضراء، غير أن شارات المظليين قد اختفت. يظهر أنّهم جابوا الجبال أياماً حتى طالت لحاهم، واتسخت ثيابهم. يتنقّلون وهم يحملون على ظهورهم أكياس النوم ومعدات أخرى. ما يثير الاستغراب، هو عصبة سوداء أو حمراء على جبين

كل منهم عليها كتابة مذهبة: الله أكبر، أو بسم الله الرحمن الرحيم، صيغتان دينيتان يريدون بهما، ربما، الظهور بهوية إسلامية مزعومة.

لم يمضِ إلا زمن قصير حتى شاهدنا هؤلاء الأشخاص ذاتهم يقيمون الحواجز المتحرّكة في حمادي وخميس الخشنة اللتين تبعدان 8 كم و16 كم على التوالي عن مفتاح. تمركزوا خارج حمادي، في البساتين، يعترضون السيارات. للوصول إلى ورشة في رويبة، وجب عليّ أن أمرّ في حمّادي، وهناك، أوقفوني مرتين. كنت خائفاً جدّاً لأنني لا أعلم إن كان هؤلاء من العسكريين أو من الإرهابيين، غير أنني أبرزت لهم أمر مهمتي فأذنوا لي بالمرور. كان بعضهم يضعون العصبة. مرةً رأيت شاحنة تنتظر وفيها نحو عشرة مدنيين موقوفين. ومنذ أن أقام هؤلاء العسكريون الإرهابيون الحواجز، ذاعت أخبار إساءاتهم وأذاهم في جميع أرجاء منطقة مفتاح. إنّهم وحوش يهاجمون المنازل ويُخرجون سكانها منها، يضربونهم، ويطلقون النار عليهم، أو يذبحونهم. الاعتقالات غير واردة لديهم. وقع سكان تلك النواحي في ارتباك كبير، إذ لم يعودوا يعلمون حقاً مع من يتعاملون.

مُراد سلطاني سائق شاحنات ثقيلة يعمل في ذات الشركة التي أعمل بها. مخالفاته عديدة، فهو يتغيّب لزراعة أرضه، أو يقوم بأعمال خاصة مستخدماً شاحنته. يسكن في قرية قرب حمادي اسمها بن وضّاح. كما في القبائل، هذه القرية عبارة عن ثلاث أو أربع عائلات مقيمة على أرض زراعية تعتمد عليها في القسم الرئيسي من مدخولها. معظم منازلها غير مرخّصة، وقد وُضعت ملفّاتها في مديرية المحافظة للمصادقة عليها، لكن لم تتمّ تسويتها. الجماعات الإسلامية ناشطة جدّاً في تلك المنطقة، وكثير من الشبان اختاروا المعارضة المسلحة وانضموا إلى المقاومة السريّة. بعض هؤلاء الشبان يؤججون نزاعات عائلية قديمة، أو يذهبون إلى القرى المجاورة ليمارسوا سيطرتهم.

في أحد الأيام رأيت مراد سلطاني مضطرباً، فاستدعيته لأعرف السبب. ذكر لي أنّه يتعرّض لمشاكل كبيرة، فهو يخاف على ابنته المراهقة ذات الأربعة عشر عاماً بعد أن أنذره بعض أعضاء الجماعة المسلحة الذين يراقبون المنطقة بضرورة الانتباه إليها، لأنها تخالط رفاق السوء. لم يجد أفضل من منعها من الذهاب إلى المدرسة، فقد خشي أن تُختطف، وتُغتصب أو تُقتل. نصحته بأن يأخذ إجازة لعدة أسابيع يختفي فيها عن الأنظار إلى أن تسوّى تلك المشكلة العائلية، بل أن يغادر المنطقة نهائياً. لكنه لم يشأ أن يُعرّض بقية أفراد عائلته للخطر، وأمِل أن يستطيع إنهاء تلك المشكلة على طريقته. ثم إنّه إذا ترك بيته، فإلى أين سيذهب؟

لم يأخذ إجازة، وحاول الاستمرار في عمله بشكل منتظم. بعد أسبوع من محادثتنا تغيب دون إعلامي. فطلبت من أحد جيرانه، وهو يعمل معي أيضاً، أن يتقصّى لي أخباره، وسألته في صباح اليوم التالي إن كان قد عرف شيئاً عنه. تردّد في البدء، غير أنني بيّنت له أن مراد وثق بي وأنني مطّلع على المسألة؛ وعندها أخبرني الجار بأن الجماعة المسلحة قد اختطفت الفتاة المراهقة من منزل ذويها، في وضح النهار، بينما كان والدها في عمله. بقيت ثلاثة أيام لا يعرف أحد مكان وجودها، قبل أن تعود ووجهها مجرّح، مضرّج بالدماء، مغتصبة، ومصابة بصدمة عصبية عجزت معها عن الكلام. أصيب الأب بالجنون، ولم يحضر مجلس العائلة الذي التأم ذلك المساء. قامت جماعة مسلّحة، بعضها يرتدي ملابس عسكرية وبعضها الآخر ملابس الإسلاميين، بانتهاز فرصة تجمّع هؤلاء الرجال فداهمت المكان، وقتلت عدة أشخاص، واختطفت نحو عشرة شبان. لاحظتُ أن الذعر قد اعترى الرجل وهو يروي لي خبر هذه الحادثة المأساوية: إنّه يَعبرُ مجالاً خطراً. استجمع شجاعته أخيراً وأسرّ إليّ بأنّ الكوماندوس هم في الحقيقة مجموعة من العسكر الذين وصلوا حديثاً إلى ثكنة مفتاح، وأنهم يعصبون رؤوسهم برباط أحمر كُتب عليه الله أكبر.

بعد ثلاثة أشهر تقريباً من وصول المغاوير واستقرارهم في ثكنة مفتاح، صادفتُ بعض عناصرهم في المدينة بالذات. كنت واثقاً أنهم ينتمون إلى الوحدات التي رأيتها في الثكنة، لأنهم يرتدون الزي العسكري نفسه، ولهم المظهر ذاته، غير أنهم لا يضعون تلك العضبات. وقد حاصروا و«نظّفوا» في ذلك الوقت قسماً كبيراً من المنطقة. كان أعضاء فرقة المغاوير الخاصة هؤلاء يتصرفون كوحوش حقيقيين. يسيرون وسط المدينة يرهبون المارّة، يضايقونهم، يقبضون عليهم ويقتلونهم على مرأى من جميع الناس، ذبحاً. رأيتهم يلعبون كرة القدم برأس أحد الضحايا أمام أعين رجال الشرطة الذين راحوا يراقبون اللعبة بجذل. ورُويَ لي أن هؤلاء العسكريين، الذين رأيتهم يدخلون إلى أحد المقاهي وهم يضحكون ويغنّون بصوت عال، قد أخذوا رأس رجل مذبوح وطلبوا كأساً من شراب الليمون ثم صبوه في فم ذلك الرأس، شيء يفوق الوصف ويتجاوز الخيال. إنّهم أولئك الأفظاظ الذين رأيتهم في ثكنة المظليين التي اتخذوها مقرّاً عاماً لهم؛ ومنذ وصولهم، عاد أفراد شرطة مفتاح للظهور بعد أن انزووا في مخافرهم خلال أشهر سيطر فيها الإسلاميون على المدينة. وهم الآن يتجولون في الشوارع والسلاح في أيديهم، بل إنهم أقاموا حواجز ثابتة كحواجز الدرك.

طوال الفترة التي سيطرت فيها الجماعات الإسلامية المسلحة على بلدة مفتاح، كان أمين عام الدائرة، وحاجبه، تابعه الذي يستخدمه في كلّ شيء، يسرحان ويمرحان في البلدة، ويمارسان دسائسهما القذرة. للأول أقرباء في المقاومة السريّة، وللثاني ابن في الجماعة المسلّحة وآخر في السجن. لم تزعجهما الجماعات المسلّحة، مع أنها عَمَدت إلى قتل أحد رؤساء الدوائر في المنطقة، ولم يضايقهما العسكريون، رغم أن للاثنين أفراداً من عائلتيهما في المقاومة السرية. أمور غريبة تَحْدث، لم نتوصل إلى تعليلها أو جلاء غموضها.

يجب الاعتراف بأنني عند رؤيتي في البداية لهؤلاء المغاوير،

اعتقدت حقّاً أنهم عسكريون وفدوا في مهمة لمكافحة الجماعات الإسلامية المسلّحة. والعصائب التي أحاطوا بها جباههم، أرادوا منها، في رأيي، الظهور بأنهم لا يقلّون تمسّكاً بالإسلام عن الإيديولوجيين الإسلاميين. ثم ارتبت في تصرفاتهم، ووجدت أنهم يستخفون بالدين. وشيئاً فشيئاً وباطّلاعي على الجرائم التي ارتكبوها وهم يتظاهرون بأنهم من الجماعات الإسلامية المسلّحة، تملكني الحنق والاشمئزاز عندما وجدت أنّهم لم يهاجموا فقط الرجال المسلحين، وإنما اعتدوا أيضاً على السكان المدنيين الذين دعموا المقاومة السرّية، طوعاً أو كرهاً.

5

الجيش يحرز الغلبة

الانتخابات الرئاسية وإعادة انتشار قوات الأمن

دفعت عملية مصادرة بطاقات الهوية في تشرين الأول 1994 كثيراً من جيراني إلى الهرب. بدا حيّ الجلالي مقفراً. نحن أيضاً كنا نقضي أغلب أوقاتنا في برّاقي: فمع تدمير البنى التحتية، المدرسية منها بصورة خاصة، وضعنا ولدينا في إحدى مدارس البلدة وأصبح هذا سبباً إضافياً لنقضي فيها وقتاً أكبر.

في تشرين الثاني 1995، تقرّر إجراء الانتخابات الرئاسية. كان العسكر «أصحاب القرار» قد سمّوا اليمين زروال، الجنرال المتقاعد، رئيساً للجمهورية منذ كانون الثاني 1994. لكن غياب الشرعية كان يُثقل على الرئيس فأرادوا معالجة الأمر بانتخابات تؤكد نتيجتُها حُسنَ اختيارهم، وتَظهَر في الوقت نفسه بمثابة اقتراع تعدّدي. سمح الجيش لأربعة مرشحين بالتنافس على منصب الرئاسة، وكأن لديه خبرة ديمقراطية. بل لقد ذهب المتنفّذون فيه إلى أبعد من ذلك ـ إذا لم تستحِ فافعل ماشئت ـ وأعلنوا على الملأ بإنّها انتخابات «لا سابقة لها» في العالم العربي!

إذاً في 16 تشرين الثاني 1995، وبعد ثلاث سنوات من إيقاف مسار انتخابات كانون الثاني 1992، سيجري الاقتراع. لم يغدُ للناس من حديث في تلك الأيام إلاّ حول هذا الأمر: هل يجب الذهاب

للاقتراع أم لا؟ فهناك تهديدات الجماعات الإسلامية بالحكم على كل مقترع بالموت، لكن ثمة أيضاً الإعياء العام والأمل العريض بعد سنوات الدم هذه، بأنه إذا تمكّن الجيش أخيراً من تولية مرشحه، فسوف يتركنا نعيش بسلام. لقد بلغ السيل الزبى بالنسبة لنا؛ وأرهقنا كوننا رهائن للجماعات التي تضاعف أعمالها الهمجيّة، وأهدافاً لحملات إرهاب قوات الأمن في آن.

في اليوم الموعود نهضت باكراً، ورأيت تدفّق الناخبين نحو مكاتب الاقتراع. كنت في مجمّع المساكن 2004 في برّاقي، ومنذ الساعة السابعة صباحاً تَشكّل صفّ طويل أمام المدرسة التي من المفروض أن أذهب بدوري للاقتراع فيها (ما أزال رسمياً من ساكني برّاقي). الأشخاص الذين ينتظرون افتتاح المراكز ليسوا من برّاقي، بل من المناطق البعيدة (مثل سيدي موسى والكاليتوس): جُمّع الناخبون لأسباب أمنية في برّاقي؛ لا بد من القول بأن قسماً كبيراً من البنى التحتية، المدرسية والإدارية، في تلك النواحي قد دُمّر خلال السنوات الأخيرة (في بن طلحة، قام عسكريون بثياب مدنية بالإشراف على العملية الانتخابية في مراكز الاقتراع). لم أكن أتوقع أبداً رؤية هذا الإقبال الكبير من الناس على الاقتراع! المقترعون من سكان برّاقي ما زالوا قلائل، لكنهم سيأتون بدورهم.

عليّ أن أصرّح بأنني اقترعت لزروال. لقد تأثّرت برأي العسكر الذين أعرفهم: قالوا لي إنّه رجل مستقيم يريد أن يقطع الصلة مع النظام القديم، حتى وإن كان هذا النظام قد أتى به. كان في وضع صعب، إذ أنّه ملزم من جهة بأن يمتثل لأوامر من رفعوه إلى سدّة الرئاسة، ومن جهة أخرى عليه أن يفرض الشرعيّة بالحوار مع الأحزاب السياسية، وحتى مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS. قلت في نفسي: إنّه رجل النظام القوي مقارنة مع المرشّحين الآخرين الذين لا هامش لديهم للمناورة، والأولَى إذاً أن تُوفَّر له الفرصة للعمل على تحقيق «المصالحة الوطنية» رغم أنّها لن تؤدي إلا إلى تعزيز انتصار العسكريين. الأمر الأساسيّ والمهمّ هو أن يتوقّف

سفك الدماء، وأعتقد أن كثيراً من الناخبين كانوا يشاطرونني هذا الرأي.

مع ظهور نتيجة الانتخابات التي فاز بها، كما هو متوقّع، اليمين زروال بنسبة 61% من الأصوات، قدّر العديدون أن التزوير كان كبيراً. ليس من ناحية نسبة المساهمين في الاقتراع بقدر ما هو بالنسبة المئويّة التي نالها كل مرشّح على حدة: قيل إن محفوظ نحناح، المرشح الإسلامي، حصد أصواتاً أكثر بكثير من نسبة 25.5% التي منحته إياها النتائج الرسمية؛ بل يُرجّح أنه تجاوز اليمين زروال. لكن هذه الانتخابات كانت بالنسبة للسلطة نعمة من السماء أتاحت لها أخيراً أن ترفع من شأن نفسها وتُبَيّض صفحتها تجاه الرأي العام العالمي الذي ما فتئ يلومها على ذلك «العيب» المتمثّل بانقلاب العام 1992.

كثر الحديث عن هجوم عسكريّ ضد «الإرهابيين» خلال صيف العام 1994 وخريفه. ربّما شُنَّ هذا الهجوم في مناطق أخرى ـ وما جرى في مفتاح أو «حرب الأحراش» قرائن عليه ـ غير أننا، في منطقتنا، بقينا مهملين كليّاً. لم نرَ تغيّرات تذكر حتى أوائل العام 1996. في البدء، أقيم، كما سبق أن قلت، مخفرٌ عسكريٌ متقدّم في مدخل بن طلحة على الطريق العام بين برّاقي وسيدي ـ موسى ضمّ في البداية من 200 إلى 300 جندي معظمهم من المتطوّعين في الجيش التابعين لثكنة برّاقي. وقد شغلوا مبنى متجر خدمة ذاتية قديم أغلق أبوابه مذ راحت الجماعات المسلحة تزرع الذعر. هذا بالإضافة إلى أنّ عناصر شرطة مكافحة الإرهاب PCO في برّاقي وسيدي موسى، وخاصة في الكاليتوس (وقد اشتُهر رئيسها المسؤول المفوّض بيرم بأنه جلاّد)، وكذلك مفارز التدخل السريع، كانت أفضل تدريباً وخبرة، ومجهزة بمعدّات أكثر تطوّراً. وقيل إن هناك «وحدات خاصة» لمكافحة الإرهاب وصل عددها في العام 1995 إلى 60.000 رجل.

في بداية العام 1996 أخذ العسكر يقومون بجولات في شاحنات

أو سيارات لاندروفر في أحيائنا، في أوقات مختلفة إنّما أثناء النهار فقط. كانوا يقومون بالتمشيط في حي الجلالي، فيُخرجون الشبان من منازلهم ويحتجزونهم في الملعب الرياضي طوال النهار، ثم يخلون سبيلهم بعد أن يختاروا بعضاً منهم يسوقونهم معهم ليختفي أثر معظمهم بعد ذلك. جرى هذا النوع من المداهمات ثلاث مرات في بن طلحة خلال العام 1996، وقد عانى منه بصورة خاصة شبان مجمّع الـ 200 مسكن. في مطلع العام 1997 تجرّأ العسكر على الخروج من ثكناتهم سيراً على الأقدام لإجراء تلك الجولات التفتيشية. كان عددهم يتراوح بين عشرين وثلاثين جندياً، وقد حاولوا التقرّب من السكان الذين عانوا من غزوات الجماعات المسلّحة. اعتباراً من تلك الفترة أخذوا ينصحون المدنيين بالتسلّح.

كنا نحسّ بأنّ الجيش لا يهتم بملاحقة الجماعات المسلحة، بقدر اهتمامه بالكشف عن شبكات الدعم وتفكيكها. لقد حدثت بضعة صدامات صغيرة مع الجماعات، لكنها لم تكن بتلك الجدّية. حتى هذا اليوم ما أزال عاجزاً عن إدراك سبب عدم تصدّي العسكر بحزم للجماعات المنتشرة في منطقتنا؛ فأمكنة انتشارها معروفة، بين البساتين أو في مأوى عجزة قايد ـ قاسم: أي كان بالإمكان تضييق الخناق على أفرادها بسهولة واعتقالهم. لا يمكنني تصوّر أن الجماعات قد أقامت مقرّاً عاماً لها في ذلك المأوى الذي لا يبعد إلاّ بضعة كيلومترات عن العسكر، ومارست فيه نشاطاتها خلال سنوات دون أدنى مضايقة. لكن هذه التساؤلات لن تجد لها جواباً؛ بل بالعكس، فبمرور الزمن وتتالي الأحداث، ستثار أسئلة أخرى يكتنفها بدورها قدرٌ أكبر من الغموض والألغاز.

فرق الباتريوت «الوطنيين» تبدأ بالظهور

عندما قرر الجيش، في الأساس، مناشدة «قوة داعمة» من المدنيين لمساعدته في دحر الجماعات المسلحة فكّر في مجاهدي حرب التحرير القدماء: فهم على العموم من المنطقة ويعرفون

الميدان تمام المعرفة؛ إضافة إلى أنهم يجيدون استخدام السلاح. لذلك فهم أوّل من سُلّحوا. غير أنه لم يكن هناك في منطقتنا عملياً مجاهدون قدماء، والقلائل منهم الذين يعيشون في بن طلحة مسنّون. بالمقابل كانوا كُثُراً في برّاقي، وقد قُتل بعضهم على يد الجماعات المسلحة. صاحب محطة المحروقات الواقعة على مدخل برّاقي نجا من اعتدائهم، وهو واحد من أوائل الذين حملوا السلاح في نهاية العام 1995.

في منطقتنا، كان تسليح الدولة للمدنيين الذين أُطلق عليهم اسم باتريوت أو الوطنيين مقترناً بشكل واضح بإرادة استعادة بعض أعضاء الجماعات المسلّحة أو الإسلاميين الناشطين إلى صفّها، لاستخدامهم في الكفاح ضد الإرهاب. وبفضل قانون الرحمة الصادر في شباط 1995، الذي يتيح لأشخاص ملاحقين أو متورّطين في أحداث إرهابية الاستسلام إلى السلطات والاستفادة من تخفيف العقوبات، يساعد استخدام «التائبين» في الكشف عن شبكات الدعم وتفكيكها. لكن استسلام أعضاء الجماعات ومؤيديهم لا يتمّ بين ليلة وضحاها؛ إنّهم يُعتقلون غالباً، ويُعذّبون، ولا يرضون بالتعاون مع السلطات إلا بعد وعدٍ بإطلاق سراحهم.

ظهر الوطنيون الأوائل في منطقتنا خلال العام 1996. أولهم في بن طلحة، هو سمير د. (أمّه امرأة لعوب، تزوّجت شرطياً شاباً سُرّح لإدانته بالسرقة). كان يسكن في القسم القديم من بن طلحة، خلف حيّ القبائليين، ويتاجر بالسيارات المسروقة، يفكّكها ويبيعها كقطع تبديل. ميدان نشاطه كان عند مجرى الوادي الكبير، وكان يتقاسم أموال اختلاساته وسرقاته مع الجماعة المسلّحة GIA بشكل خاص.

ذات مساء عمد العذراوي أمير الجماعة المسلّحة المحليّة إلى اختطافه. اختفى سمير، فانتقمت زوجته بأن كشفت عن أسماء جميع أعضاء الجماعات المسلّحة الذين تعرفهم، قبل أن تغادر بن طلحة. بعد يومين، طلبت مساعدة العسكر لاسترجاع أثاث منزلها وأغراضها، وتوجّهت إلى المنزل مع عائلتها. في اللحظة التي فتح

فيها أولادها الباب، انفجرت قنبلة قتلت ابنها وابنتها. على أثر ذلك راح أصغر أولادها يَشي للعسكر بكلّ من يعرف ووضع نفسه تحت حمايتهم، وأقام عندهم قرب حاجز مؤسسة الأرصاد الجوية ENEMA، كما عمل لديهم مُخبراً، إلى أن قرّر ذات يوم الانخراط ضمن صفوف الوطنيين وفيما بعد، عندما سيظهر تفوّق العسكريين، ستعود العائلة إلى الاستقرار في منزلها السابق في بن طلحة.

في برّاقي تعدّدت ميليشيات الوطنيين، أمّا في بن طلحة فلم يكن هناك سوى بضعة أفراد قلائل، كما لم تتشكّل لدينا فرقة دفاع ذاتي. (تشكّلت فرق الدفاع الذاتي GLD من ميليشيات الوطنيين، وهم غالباً من «التائبين» القدامى، وكذلك أيضاً من الضحايا أو أهالي الضحايا الذين قضت عليهم الجماعات المسلّحة. ظهروا خلال العام 1994، وعملوا مع الدرك. وصل عددهم إلى نحو 30.0000 رجل؛ وسيوضع قانون يتعلق بتنظيم فرق الدفاع الذاتي GLD في كانون الثاني 1997). لم يقبل المسؤولون العسكريون المحليون أبداً بفكرة بتسليحنا بشكلٍ جماعي، لكنّهم لم يعترفوا بذلك صراحة. على أنه كانت لنا نحن أيضاً تحفظاتنا ووساوسنا فيما يتعلق بالتسلح. لم يكن السكان يثقون بفرق الوطنيين التي تسلّحت: إذ أنّ أفرادَها، في أغلبهم، كانوا سابقاً من الزعران الذين دعموا الجماعات الإسلامية المسلّحة، وها هم الآن يتعاونون مع العسكر. من بينهم كريمو ب، وسليمان أو سمير ب. وهناك أيضاً موسى، مع أنه ليس من «التائبين»، وسعيد شقيق العسكري الذي قُتل في العام 1994 عندما صودرت بطاقات هويّتنا. سعيد هذا لم يكن في رأسه سوى فكرة واحدة: الانتقام.

في العام 1996، لم يتجاوز عدد هؤلاء الوطنيين في بن طلحة الثمانية، لكنهم بيّنوا لنا جيداً أنّهم الأقوى. إذ بالرغم من انعدام مؤهلاتهم وتدريبهم على السلاح، فقد زُوِّدوا ببنادق من نوع Mat 49 جعلتهم يظنون أنهم أصحاب الأمر والنهي. معظمهم كانوا يسكنون بيوت الصفيح قرب الوادي الكبير، ويشعرون بأنهم مغبونو الحقوق

بالمقارنة معنا. لقد استقروا في بيوت الصفيح هذه، قادمين من سور الغزلان الواقعة على بعد نحو 130 كم من الجزائر العاصمة، منذ الثمانينات. ولمّا بدأ بناء المجمّعات السكنية الأولى في بن طلحة، أملوا في الحصول على مساكن لهم فيها، غير أنّ آمالهم ذهبت أدراج الرياح. كانوا يعملون في البساتين، ومنظّمين في تعاونيّة. الآن وقد أمسوا في موضع قوّة، راحوا ينتقمون منّا يومياً: يهرّبون، ويتاجرون بكل شيء، يبتزون الناس، يستبيحون المخازن، ويسرقون ثمار البساتين ليبيعوها. فالبساتين قد هجرها أصحابها بعدما كمَنَت بها الجماعات المسلّحة وزُعِم أنها مزروعة بالألغام؛ ومع ذلك كان هؤلاء الوطنيون يغامرون بالدخول إليها دون أن يصابوا بأذى. أخيراً لجأ المالكون إلى العسكريين لمرافقتهم أثناء جني الثمار، لكنهم اضطروا لدفع أجور تلك المرافقة.

كان جحا، «الوطني»، وبو جمعة مسلّحَين بصفّة شخصيّة. فيما بعد، وعقب مجزرة بن طلحة، سيبدأ تجنيد الميليشيات وتنظيمها وتهيئة أطرها لتقوم بدورها كـ «رديف» للجيش، بالسيطرة بشكل فعّال على السكان. اضطر الباعة المتجوّلون، منذ ظهور رجال الميليشيا، لأن يطلبوا منهم الإذن بالدخول إلى بن طلحة، وإلى التخلّي لهم عن قسم من بضائعهم. لم يبتزّ الوطنيون السكان بشكل مباشر، خشية الشكاوى، بل توجهوا إليهم قائلين: «يجب أن تساعدونا لأننا متطوعون دون أجر، ونحن وحدنا الذين نحميكم...» في البداية دفع لهم السكان خوفاً من الانتقام، بالرغم من أنّهم في الحقيقة يحصلون على مكافآت سخيّة من الجيش كل شهرين أو ثلاثة أشهر: نوع من أجر تقديري يختلف بين شخص وآخر، وبين فترة وأخرى.

حاول موسى ابتزازي على نسق الآخرين: طلب مني ذات يوم كيساً من الإسمنت وكيساً من الرمل فأعطيته إياهما، لكنه عندما كرّر الطلب ذكّرته بوجوب تسديد ثمن الكيسين السابقين أولاً. فتخلى

عندئذ عن طلبه وتركني بسلام. غير أن تصرفات الوطنيين المشبوهة، المحميّة غالباً بدعم المسؤولين المحليين المستفيدين منها، ذهبت أبعد من ذلك: فبالتواطؤ مع البلدية وتاجر كبير ونقيب في ثكنة برّاقي، استغلوا مقلع الرمل في بن طلحة وقاموا ببيع رماله للأفراد.

الحرس البلدي يبدأ بالظهور

مع بداية العام 1996، أخذ «الحرس البلدي» بالظهور في مناطقنا (في العام 1995 قرّرت السلطات العسكرية إحداث «الحرَس البلدي» لمراقبة المناطق المَدنيّة «المنظّفة»، وإتاحة الفرصة للجيش لتركيز جهوده على ملاحقة الجماعات المسلّحة في مخابئها. تضاعف عدد هؤلاء الحرّاس ليصل في السنوات التالية إلى 50.000 رجل). تشكّلت أولى مجموعات هؤلاء الحرس في برّاقي. بعد تكوّن تلك المجموعة خُصّص بعض أعضائها لبن طلحة، ثم لبنغازي، ليشكّلوا النوى الأولى للحرس البلدي. تم التطوّع سرّاً، وأفاد المتطوعون من فترة ثلاثة أشهر من التدريب، وحُدّدت لهم رواتب ولباس رسميّ. غير أن هذه المهمة لم تكن سهلة على الجيش، لأن بعض هؤلاء الحرّاس نقض ولاءه وتحوّل إلى المقاومة السريّة، كما حدث في سيدي موسى.

تشكّل حَرَس بن طلحة في حزيران 1996، بُعيد إنشاء المخفر العسكري المتقدم. لم يكن لهؤلاء الحرس مقر خاص بهم فشاركوا العسكريين ثكنتهم، ثم أصلحوا المدرسة التي تهدّم جزء منها أثناء اعتداء سابق واتخذوها مقراً. وبدءاً من شهر آب، أصبح يمكننا القول فعلاً إن هناك حرساً بلدياً في بن طلحة. أوائلهم كانوا من سكان المحلّة، اختيروا غالباً من الوطنيين الذين يعرفون المنطقة جيداً. وقد كُلّف هؤلاء فيما بعد بالعمل في مكان آخر لأسباب أمنية، في حين جيء بحرّاس من أمكنة أخرى بعيدة للعمل لدينا. ثم أُدخل المجنّدون في تلك التشكيلات، وقد كانوا يتعرضون للقتل لدى

عودتهم إلى قراهم بعد انتهاء خدمتهم العسكرية (أكثر المجنّدين كانوا يتطوّعون أيضاً في الجيش لينجوا من التهديدات، بينما يهرب آخرون نحو ليبيا). مسؤول الحرس جمال، وكذلك عضوان آخران، كانوا من برّاقي. بلغ مجموعهم في البداية حوالى العشرين، وسيرتفع عددهم فيما بعد ليصل إلى ما بين الأربعين والخمسين.

قبيل المجزرة أُنشئت وحدة للحرس المحلّي في بنغازي، وكُلّف مسؤول بن طلحة بالاهتمام بها، كما انتقل معه قسم من رجاله إلى هناك. لذلك لم يتواجد في بن طلحة، وقت حدوث المجزرة، إلا عدد ضئيل جداً من الحراس.

كان الحراس يُجرون دورات منتظمة محاولين التقرّب من السكان الذين بقوا على حذرهم تجاه العسكر. كانوا يعملون وسطاء بين المؤسسات العسكرية - بل حتى الإدارية أحياناً - والسكان. وهكذا أخذوا على عاتقهم بعض القضايا البيروقراطية عندما غابت الإدارة المحليّة كلياً في بعض المناطق. خدموا في آن واحد في مراقبة السكان وملء الفراغ الإداري. غير أن الحرس كانوا محميين غالباً برجال الدرك، الذين يصطحبونهم غالباً معهم لتعليمهم مكافحة الإرهاب. وهكذا أمكن للحرس البلدي أن ينصب أيضاً كمائن ضد الجماعات المسلحة.

بالتوازي مع هذا الانتشار العسكري، شعرنا بحدوث تبدّل جذري على مستوى الجماعات المسلّحة. فقد صفّى الجيش «الإرهابيين» النين كنا نعرفهم، أو ربما قُتلوا في تصفية حسابات داخلية، وبدا أنّ الأعضاء الجُدُد الذين لا يعرفهم السكان يتمتعون بتسامح العسكر. والواقع أن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، ومنذ خريف 1996، لم تَعُدْ تغامر بالتواجد في بن طلحة: أُزيلت الحواجز، وكفّ الرجال المسلحون عن الحضور للتموّن لدينا. أجل، كانوا مايزالون يقومون ببعض الاعتداءات والغزوات على أحيائنا، غير أن الوضع تغيّر بشكل واضح. خفّ التوتر وبدأنا نسترخي قليلاً بعد أن زال ثقل الوجود اليومي

للجماعات. إنّما، وعلى نحو غير مألوف، بدأت الجزائر العاصمة وضاحيتها الكبرى تتعرض إلى هجمات بالقنابل أو الأسلحة تزداد حدّة يوماً بعد يوم.

ما لفت نظرنا، هو أن رجال الشرطة الذين قبعوا في مراكزهم خلال سنوات، أجازوا الآن لأنفسهم التجوّل في الشوارع دون مرافقة، سيراً على الأقدام أو في السيارة؛ في حين كان السكان المدنيون يعانون من عودة عنف الجماعات الإسلامية المسلحة. كانت الفتيات في ذلك الوقت يُخطفن، وأحكام القتل تُنفَّذ حتى في العاصمة، والقنابل تنفجر في كل مكان، بينما قوات الأمن تعلن أكثر فأكثر عن وجودها. كلُّ شيء كان يجري وكأن تلك القوات واثقة من أنها لن تتعرض لأي خطر من ناحية الإرهابيين. كان ذلك أمراً يستعصي على الفهم.

مقتل سيد علي

قبل أن أروي قصة سيد علي يجب أن أتكلم عن عائلة بن عمران، التي كانت متورطة تورّطاً كلّياً في تجاوزات الجماعات المسلّحة. إنها عائلة تعود في أصولها إلى برّاقي، وتسكن في مجمع الـ 200 مسكن. والواقع أنّها لا تمتُّ لمبادئ الإسلاميين بصلة، غير أن أفرادها كانوا يستفيدون من الظرف الراهن لإملاء قوانينهم. قدور، الأب، وغد يفرض سلطته على الحيّ بترويع السكان. فبينما تحظر الجماعات المحلية التدخين، لا يكتفيّ بالظهور وسيجارته في طرف فمه مستخفّاً بالآخرين، وإنما يعمد إلى توبيخهم عندما يضبطهم بالجرم المشهود. كان يحتال على الناس دون أن يتجرؤوا على الاحتجاج، لأن ابنه جحا يعمل مع الجماعات بشكل سافر، وهو مسؤول عن مقتل العديد من الأشخاص. وهناك أيضاً عمر أخوه الأصغر الذي ينفّذ أعمالاً حقيرة، مثل إيصال بعض الإنذارات للسكان (وقد سار في محاذاة ابنتي مرّات عديدة لينصحها بوضع الحجاب)، ويبتزّ التجار أيضاً. وهناك أخيراً الأم والأخت اللتان

ستلعبان دوراً مشبوهاً فيما سيأتي من الأحداث. كان جحا يعمل في العام 1994 في الشركة الوطنية للمنتجات الغذائية ONACO، عندما أُحرقت. وقد بينّ التحقيق تورطه في تلك القضية؛ ولمّا لوحق، التحق بالجماعات المسلّحة وكان يُرى بشكل منتظم مع إرهابيي برّاقي. وقد قُتل الأب، الذي كان يراقب العسكريين، في العام 1996 أثناء اقتحام أحد الحواجز.

بدأ سيد علي في بناء بيت في العام 1989 في أحد الشوارع المعترضة للشارع الكبير، واستقر منذ العام 1991 في حي الجلالي. فتح مطعماً رخيصاً للعمال الذين يعملون في ورشة كبيرة ضمن الحيّ: كانوا يبنون آنذئذ قسماً من مجمع الـ 200 مسكن، وعدداً من المنازل الفردية الخاصّة. عمل سيد علي فيما بعد على توسيع مطعمه ثم فتح مخزناً للمواد الغذائية. فاستغلّه الأنذال وأذعن لهم عن جبن. في البداية كان من يدعى يوسف، وهو من ساكني مجمع الـ 200 مسكن، وبن عمران الأب وآخرون يساعدونه مقابل إطعامهم. كانوا يذهبون إلى مطعمه يأكلون ويشربون ويتصرّفون كأنهم في بيوتهم. ولكن مع ظهور الجماعات ازداد إحراجه والضغط عليه شيئاً فشيئاً، وما لبث أن تورّط.

من هنا أتت مصيبة حي الجلالي، إذ غدا مطعم سيد علي أشبه بمقرّ عام للجماعات. ما كان يمتثل لهؤلاء الأرذال عن قناعة إنّما عن خوف، وقد تناقشتُ معه في الأمر مرّات عديدة: لم يكن يعرف كيف يتخلّص منهم. في غضون ذلك أدرك العسكر في المخفر أن محل سيد علي أصبح بمثابة ملتقى لأولئك الأشخاص، علبة بريد، مركز تجمّع ومراقبة. فضغطوا عليه ليغير سلوكه، ومنذ ذلك الحين لم يعد يقبل بأن يكون لعبة في يد بن عمران.

حدث ذلك في نهاية تشرين الثاني 1996، كنت موجوداً في برّاقي وعلمت بحادثة قتل جرت في الليل فأسرعت بالذهاب إلى بن طلحة لأستوضح الخبر. قيل لي إن جماعة مسلّحة من ضمنها جحا وشرقي وصلت في سيارات، وتوقفت عند بيت سيد علي. جحا بن

عمران وشرقي دخلا المنزل، وسَمع الجيران جدالاً ونزاعاً اتّهم فيه جحا سيد علي بأنه «باع» أباه الذي كان قد قُتل قبل ذلك بأسبوع في كمين عسكري، وأنهّ غيّر معسكره. وقيل إن الأخير كذّب ما يتهمونه به. الإشاعة روّجت أيضاً أن عمر شقيق جحا كان قد طلب يد ابنة سيد علي ورُفِض، ولكي يتأكد عمر من أنه لم يُرفض لشخصه، أرسل امرأة إلى سيد علي تدّعي أنها تريد الفتاة لأخيها الشرطي، فوافق على طلبها. وربما كان ذلك محض أقاويل. فسيد علي عاد إلى التدخين والحظر مايزال سارياً، ولم يكن ذلك يحقّ سوى لبو قدور (لا بدّ من الإشارة إلى أن المحظورات كانت تختلف كليّاً من منطقة لأخرى، تبعاً لكل أمير. ففي الأربعاء دخلت الجماعات المنازل وحطمت أجهزة التلفاز. في بن طلحة كان طبق الاستقبال ممنوعاً ـ ولم يكن رأس ضابط الصف الموضوع في طبق سوى إنذار ـ في حين أن أكثر من 60% من الناس في برّاقي كان لديهم مثل هذا الطبق).

بعد المشاجرة ذبحوا سيد علي وزوجته الحامل التي كانت على مشارف الوضع، وابنتيه. عمر ابن سيد علي الأصغر، نجا بعد أن اختبأ مع قريبة له في إحدى الغرف، أما محمد، ابنه الأكبر، فقد كان وقتها في السجن لإدانته بالسطو على محّل للحليّ. في هذه الاثناء ذهب قتلة السيارة الثانية إلى منزل عبد الرحمن، مقابل المخبز، وجروه إلى الخارج. تبعهم ابنه، وهو شاب في الثانية والعشرين من العمر، جاهلاً سبب اقتياد والده، فأمسكوا به أيضاً وذبحوا الاثنين. ثم توجّهوا إلى الشيخ رباح، وهو صاحب مقهى، وانقّضوا عليه وقتلوه، كما قتلوا ابنه وصهره. لا أعلم لماذا قتلوا عبد الرحمن، فهو يعمل لدى «بيوتيك»، معمل المستحضرات الصيدلانية في سمّار، ترى هل رفض تزويدهم بالأدوية؟ هل قتلوا الشيخ رباح لأنه يدير مقهى اعتاد الناس أن يلعبو فيه الدومينو؟ لم أفهم ما هو الرابط بين مجموعات القتل الثلاث.

غير أن القتلة لم يكونوا قد أنهوا بعد عملهم القذر، فقد توجّهوا

إلى مخزن شوش، وسألوا عن فتاة اسمها كيشة، أرادوا أن يعرفوا أين تسكن. كان أخوها، وهو صديق لابن شوش بوخضرا، بالمصادفة في المخزن، وسألهم لماذا يبحثون عن أخته، فنصحوه بألاّ يقحم نفسه في ما لا يعنيه. أصيب الشاب بارتباك وأعطاهم العنوان. فذهب الإرهابيون إليها وقتلوها. لا أعلم من قتلوا أيضاً، لكن في ذاك المساء كان هناك ثلاث عشرة ضحية.

انتقام «الوطنيين»

وصل العسكر في اليوم التالي إلى بيت سيد علي بصحبة قريبته الناجية. ما إن فتحتْ تلك الأخيرة الباب حتى انفجرت قنبلة كانت موضوعة هناك، وسقط قتلى من جديد. طُوّق الحي، السكان الذين خرجوا من مساكنهم في الصباح الباكر للتوجه إلى أعمالهم، ضُربوا وشتموا، وكثيرون احتُجزوا في الملعب. أُلقي القبض على العديد من الأشخاص من بينهم عمر شقيق جحا «الإرهابي»، والكشبور، وغزال، الذي حُكم عليه بأكثر من سنتي سجن. واختفى بعضهم عقب هذه الحركة.

وُضِع عمر ابن سيد علي لدى عائلة من أقاربه، بينما سُمح لابنه الآخر محمد، السجين، بحضور الدفن. لم تمضِ فترة قصيرة حتى أُخلي سبيله، فاستقر في منزل والده. إنّه يريد أن ينتسب لفرق الوطنيين، وأعتقد أنّ هذا هو سبب إخلاء سبيله. لقد كنت معارضاً تماماً لتسليمه أي سلاح، فهو إنسان وغد، حتى إني تدخّلت لدى المقدّم كي لا يطلقوا سراحه.

بعد يومين حضر وطنيو برّاقي في وقت مبكّر لإيقاف العذراوي، وهو شاب مسكين يقيم في مكان قريب جداً من البساتين حيث تلتقي الجماعات لتستريح وتجدّد قواها، وثلاثة أُخر من جيرانه ومن بينهم لياس زوج فاطمة التي تغسل للجماعات ملابسهم. استطاع أولئك الثلاثة الهرب، ولكنهم عادوا أخيراً وسلموا

أنفسهم لرجال الدرك، فسجنوا وقُدّموا للمحاكمة. أُخلي سبيلهم بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر، لكنهم لم يعودوا إلى حيّ الجلالي.

ذهب الوطنيون أيضاً إلى بيت محمد بوعمرة الشهير بـ «بيلوت»، وقام أحدهم، وهو حامد ب. من برّاقي، بتصفيته. غير أن الفتى المسكين لم يمت في الحال، ظلّ يُحتضَر وقد نزف دمه كلّه. صاحت والدته كثيراً في طلب النجدة، ولكن عبثاً؛ فقامت أخيراً بحمله في عربة صغيرة بثلاث عجلات وسارت به نحو مئة متر، بيد أنه لفظ أنفاسه الأخيرة. قيل إن «بيلوت» كان يعمل لحساب الجماعات المسلّحة. أما فوضيل فقد زارته القوات المشتركة بعد الظهر وأخذته معها؛ وقد اختفى منذ ذلك الحين. بعد عدة أيام قامت جرّافة بهدم منزل العذراوي (رقم 80). غادرت عائلته الحي بعد أن غدت دون مأوى.

في الواقع كانوا كلهم رجالاً خدموا الجماعات طوعاً أو كرهاً، لكنّهم لم يقترفوا أية جريمة قتل. وبالمقابل بقي القتلة الحقيقيون أحراراً طليقين. روى لي عناصر من وطنيي برّاقي أنهم وشوا أكثر من مرة للدرك بالأشخاص الذين عُرفوا بنشاطهم لكنهم لم يُوقفوا، في حين اختفى آخرون لم يرتكبوا ذنوباً تُذكر، أو سجنوا سنوات عديدة.

«الوطني» حامد ب.، مثلاً، قَتل العديد من الناس دون أن يلقى أي إزعاج من قوات الأمن. ففي أيلول 1997، قبل خمسة عشر يوماً من المجزرة، وبينما كان الذعر والخوف في أوجهما وقد اجتاحا المنطقة المحيطة بالجزائر العاصمة بأكملها، جاء موسى، وحامد ب. وابن عمه كريمو إلى الحرّاش لمساعدة صديق لهم يقطن في مجمّع الـ 200 مسكن بعد أن تعرّض لاعتداء؛ وأخرجوا بعض الناس من منازلهم. ظنّ هؤلاء الناس أن لهم علاقة بالإرهابيين وأثاروا الحي بكامله. فأوقفهم رجال الأمن العسكري وحقّقوا معهم. بعد هذه الحادثة جُرِّد حامد من سلاحه مدّة شهرين أو ثلاثة، لكنه لم يلبث أن استعاده. كريمو ب. وموسى جُرِّدا كذلك من سلاحهما، ولكن

بعد أن حقق معهما رجال الأمن العسكري عادا إلى مزاولة نشاطهما كما في السابق.

لنعد الآن إلى مقتل سيد علي في تشرين الثاني 1996. لم يستوعب سكان حي الجلالي ما حدث في ذلك اليوم المشؤوم. لم يبكوا سيد علي، إنّما عبد الرحمن، فهو شخص محترم ومقدّر جداً في الحي، وكذلك بكوا الشابة. كان لهذه الحادثة انعكاسات كبيرة في إدراكهم للوضع العام. فقد ثار بعضهم وأرادوا حمل السلاح. كنّا أثناءها عند أمي ورأينا البقاء هناك عدة أيام. شعرت أنني مهدّد شخصيّاً بعد أن ذكرت خالتي لأمي أن عمر، أخا جحا، المسجون هو وابنه أعلمه أني قد وشيت ببعض الأشخاص، وأنهم يريدون قتلي. تجنّبت حيّ بن طلحة لبعض الوقت، ولم أفكّر بالعودة إليه إلا بعد أن علمت بموت جحا.

وقع جحا في كمين بين برّاقي وبن طلحة بعد أسبوع من وفاة سيد علي؛ إذ لمّا كان كل الناس يعرفونه، فقد تعذّر عليه التجّول بسهولة. صادف في حوش ميهوب مفرزةً عسكريّة، فلجأ مع أربعة من عناصره إلى أحد المنازل محتجزاً سكانه يومين أو ثلاثة أيام. نجحت امرأة في الهرب واستطاعت الوصول إلى مفرزة الدرك. لمّا علم جحا بهربها انتقم من زوجها ومن بعض أفراد عائلتها. طوّقت قوات الأمن المنزل واستطاعت، بعد نهار من الحصار، القبض عليه. كنت حينها في عملي، وعندما عدت في نهاية اليوم إلى برّاقي، نزلت أمام محطة الوقود فصادفت جمهرة من الناس أمام موقف الباص. قيل لي إن الجنود قد حملوا للتوّ جثث القتلى إلى مشرحة مستوصف برّاقي. ذهبت إلى هناك لأني كنت أريد أن أرى القتلى بأم عينيّ، ولكني بعد فوات الأوان. وجدت حشداً هائلاً من الشبان والنساء؛ وعلمت أن الجثث قد علّقت لمدة طويلة على درابزين حديقة البلدية في برّاقي بعد أن نقلت وعرضت في بن طلحة في سيارة 404 مغطاة.

كانت زوجتي تذهب بين وقت وآخر إلى حيّ الجلالي لتحضر بعض الأمتعة، أو لتزور جاراتها، وقد علمت من سليمة جارتنا

المباشرة أن الوطنيين يطوفون في الحيّ ويضعون إشارة الصليب على جميع المنازل الفارغة بهدف هدمها. عندما أنبأتني زوجتي بهذا توجّهتُ إلى حي الجلالي، وعلمتُ أن الحرس الجمهوري هو الذي أوعز للوطنيين بأن ينبّهوا السكان إلى ضرورة العودة إلى منازلهم. لم أفهم مطلقاً سبب تدخّل الحرس الجمهوري، المكلّف بحماية الرئيس، في قضايا حيّ متواضع من أحياء ضواحي العاصمة. لقد أجبرونا على كلّ حال على العودة، بل هددونا لنفعل.

رغم هذا الإنذار فقد انقضى نحو شهر قبل أن يعود قسم من سكان بن طلحة إلى مساكنهم. كان الناس يأتون ثم يرحلون. يتشاورون مع الجيران دون أن يصلوا إلى قرار. ذهبنا لزيارة النقيب مريزق في ثكنة برّاقي العسكرية، وهو المكلّف بتنظيم دوريات الأمن في الحيّ، وشرحنا له عدم رغبتنا في العودة إلا بعد تحقيق بعض الشروط: نريد مقرّاً عسكرياً ثابتاً في حي الجلالي عند الوادي، ونريد سلاحاً. ثم إن فكرة التسلح في الأصل هي فكرة العسكريين أنفسهم الذين كانوا يكرّرون على مسامعنا خلال قيامهم بدورياتهم، أنهم لن يلبثوا أن يعودوا للالتحاق بثكناتهم، وسنبقى عندها وحدنا. وقد نصحونا بأن نكون على استعداد للدفاع عن أنفسنا، واقترحوا أن نتقدم بطلبات للحصول على السلاح إلى الثكنة.

ما شجّعني على العودة إلى حي الجلالي، هو الوعود التي قطعها العسكريون، وعزمهم على إقامة وحدة للحرس البلدي قرب الكشك. وخلال ذلك الوقت اتصلّنا بالأهالي الذين هربوا إلى الأحياء المجاورة، لإبلاغهم طلب العسكريين. ورغم المهلة التي حدّدها هؤلاء الأخيرون، فإن بعض العائلات لم تعد إلا بعد أشهر. مصطفى بن يحيى الذي أجّر منزله، لم يقرّر العودة إلا قبل أسبوع من حدوث المجزرة. في كل مرة كنت أصادفه في الشارع، أو أمرّ على دار بلدية برّاقي حيث يعمل، كان يسألني عن الوضع، وعمّا إذا كنت أرى أنّ عليه العودة إلى الحيّ، فأجيبه بأن هذا أمر يخصّه، وليس بإمكاني التقرير بدلاً منه.

حتى عبد القادر تليجين، والد فؤاد، الذي غادر بن طلحة منذ أكثر من سنة، سيعود إلى منزله بعد نجاته من محاولة اعتداء بقنبلة وقعت في 9 تموز 1997 في بِلكور، أحد أحياء الجزائر العاصمة. قال لي عبد القادر: «لن نحظى بالأمان في أي مكان. فإذا كان لابدّ من الموت، فالأوْلى أن نموت في ديارنا».

الحياة تُستَأنَفُ في الحيّ

بعد مقتل بعض أعضاء الجماعات المسلحة، وتواجد الجيش ووحدات الحرس البلدي، عادت بعض الثقة لسكان بن طلحة، واستؤنفت الحياة الاجتماعية شيئاً فشيئاً. بدأتُ أجري بعض الإصلاحات في منزلي، وشجّعتُ الآخرين على أن يحذوا حذوي. كنت مع أولئك الذين يرون بأنه يجب ألاّ يُترك هذا العدد الكبير من المنازل مهجوراً، وأن علينا أن نجد مستأجرين، ونرفع الأنقاض من أماكن وجودها، ونقلّم أشجار الدغل التي تحجب رؤية البساتين، ونبني أسوار حماية، الخ. لم يكن العسكريون الذين هجروا منازلهم منذ العام 1994، قد أجّروها، وفكرّنا أن ضمان أمننا يستلزم أن نكون كُثُراً في الحيّ، ولكن علينا في الوقت نفسه أن نختار العائلات التي ستسكن معنا. كان الوطنيون يريدون إسكان رجالهم عندنا، غير أننا لم نكن نثق بهم. لقد أردنا أن يكون للأشخاص الذين يقيمون لدينا روابطُ عائلية في الحيّ، لا أن يتاجروا بالبيوت الخالية مطالبين بعمولة، كما يفعل الوطنيون.

منذ بداية العام 1997، أخذ عدد الهاربين من المناطق الأخرى يتزايد. ارتُكبت عدة مذابح في منطقة المدية، وخاصة في بني سليمان وتابلاط، حيث أعلنت الجماعات الإسلامية المسلحة GIA الحرب على غيرها من وحدات المقاومة السرّية. غدت قايد ـ قاسم تحت سيطرة الجماعات والعسكريين في آن. جميع هؤلاء الناس الذين يهربون لا يعرفون إلى أين يتّجهون. من جهتنا، كنا نسعى إلى

تمتين الترابط الاجتماعي في الحيّ بفضل الوافدين الجدد، ولكن لا بدّ من الحصول على موافقة أصحاب البيوت أولاً.

ذهبت لرؤية ثلاثة من العسكريين الذين بنوا منازل قريبة منا وأحطتهم علماً بالتهديدات بهدم البيوت. ذهبوا بأنفسهم إلى ثكنة برّاقي وطلبوا مقابلة النقيب مريزق. وبعد ذلك أذنوا لنا بالبحث عن مستأجرين لبيوتهم. في بيت الرائد حسان (رقم 55) أقامت وردة مع ولديها الصغيرين، وهي في الأصل من سكان بن طلحة لكنها غادرت الحيّ بعد وفاة زوجها الشيخ العربي. في منزل ضابط الصف في الأمن العسكري SM (رقم 47)، استقرّ عبد القادر مناوي الذي جاء من قايد ـ قاسم، وفي منزل النقيب في الأمن العسكري (رقم 46)، سكن ابنا شقيق موسى، عبد الرازق ورمضان، وعائلتاهما، وهما من تابلاط. وقد اشترط عليهما متابعة البناء إذا رغبا بالسكن. كما عاد بعض سكان بن طلحة القدامى مثل مسعود (وهو في الأصل من تابلاط) ويعمل في برّاقي. وقد أتاحت لنا هذه التغيّرات خلق جوّ مريح في حي الجلالي، وأخذت فكرة التسلّح تنضج لدينا شيئاً فشيئاً.

كان عبد القادر مناوي آخر من استقرّ في حي الجلالي في أيار أو حزيران 1997. هرب من قايد ـ قاسم لكثرة المشاكل التي تعرّض لها، فقد قُتل زوجُ ابنته الشرطي وبقيت دون مورد مما اضطرها للسكن في بيت أهلها مع طفلها الرضيع. ولم تكن الجماعات المسلّحة تتوقف عن الذهاب إلى منزله طالبة منه المساعدة، الأمر الذي كان يرفضه. ثم جاء الجيش ليضيّق عليه الخناق. كانت الإزعاجات تأتيه من حدب وصوب، فضلاً عن أنه كان ثرثاراً ويبيح لنفسه التصريح ببعض الأمور حتى للعسكريين. وفي اليوم الذي قُصفت فيه قايد ـ قاسم، هرب جميع السكان، وكان عليه هو أيضاً أن يغادر. لم يكن للناس الآتين من قايد ـ قاسم إلى بن طلحة سمعة حسنة، ذلك أنهم يُعتبرون مقرّبين من الجماعات المسلحة.

لم يكن سلوكه يتناسب مطلقاً مع سلوك أبناء حيّنا. فهو جريء، يخرج كل مساء مشعراً الشبان بشيء من المنافسة والتحدّي. له

ولدان وابن أخ، أثار سلوكهم كذلك نزاعاً كبيراً بين الشباب، لأن ولديه يتأخّران مساءً في الشارع، يتشاجران، ويزعجان الفتيات، وثمة شبان، كفؤاد وحمود، كانوا يستقبحون هذه التصرفات، ويزعمون أنهما لم يجيئا إلى الحيّ إلاّ لمراقبة تحركات السكان، وإعلام الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA. عملنا على تهدئة الجو، ومن يوم لآخر، كانت علاقتنا تتحسّن.

ابن آخر للمناوي اضطر للهرب خوفاً من تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة GIA التي دعته للالتحاق بها ورفض. في أحد الأيام حضر في سيارة لزيارة عائلته في بن طلحة، ورحل دون أن يتاح له النوم، وقع له حادث وغاب في سبات لم يصحُ منه. وهنا ظهر التضامن الكبير بين جيران الحي لمساعدة الأسرة المنكوبة. للأسف، توفي الفتى بعد شهر من الحادث. كان عبد القادر يعمل في معمل للبلاط، وهو شخص خدوم جداً لجأ إليه كل الجيران الذين استأنفوا أعمال البناء. وكان له أب غريب الأطوار، بوهيميّ رغم عمره المتقدم، يغادر المنزل العائلي ويسير قاطعاً الطريق كله على قدميه. يتغيّب أسابيع وهو يتنقل من سوق إلى آخر.

أما أنا فقد توقفت عن العمل في مؤسسة البناء في نهاية 1994، وبدأت أعمل لحسابي الخاص، وهذا ما جعلني أستقر في الغالب بين برّاقي وبن طلحة. في مطلع العام 1997 توقفت نهائياً عن العمل في البناء، وفتحت مخزناً في منزلي (رقم 44)؛ في البدء لبيع مواد البناء، ثم لبيع المواد الغذائية. أصبحت إذاً منذ ذلك الوقت متواجداً في بن طلحة على الدوام. وقد أفادني هذا، إذ سمح لي بالاطّلاع على كل ما يجري في الحيّ والالتفات إلى إسكان العائلات في البيوت الخالية، والاهتمام بشكل خاص بالشبان الذين يريدون التسلّح.

عادت الحياة الاجتماعية تأخذ مجراها الطبيعي. وكان أكثر ما يثير الانتباه هو صراخ الأطفال وضحكهم وهم يلعبون في الشارع. مضى وقت طويل لم نسمع فيه هذه الأصوات! عاد الناس كلهم إلى زراعة حدائقهم، وإلى تبادل النبتات فيما بينهم كعهدهم في السابق.

بعد سنوات الرصاص والدم تلك كلّها، خُيّل إليّ أني بدأت أتنفس. ظهر ذلك جليّاً في رغبتي في استئناف زراعة الزهور والثمار. لم تكن حديقتي كبيرة، لكنني رحت أزرع فيها كل شيء، حتى توت الأرض.

مذبحة الشبّان

ما أن تغلّبنا على صدمة مقتل سيد علي، حتى بدأنا ننظم أنفسنا رافضين الانصياع لأوامر الجماعات والعسكريين. قوّينا النوافذ، ووضعنا حواجز مشبكة وأبواب مصفّحة، كما أقمنا أسوار حماية. تابعنا أعمال البناء التي توقّفت في العام 1994، وباشرنا تمديدات الكهرباء الخارجية. إنّه أوّل رمضان يخرج فيه الشبان في المساء، ويلتقون في برّاقي للسهر. كان هناك بالتأكيد بعض العائلات التي تختبئ داخل بيوتها ما أن يحلّ الظلام، غير أننا، نحن الساهرين على السطيحات، كنّا كثيرين.

مساء ذلك اليوم، 14 كانون الثاني 1997، بعد الإفطار، كنت في المرآب منشغلاً ببعض أعمال صغيرة، عندما سمعت فجأة صوت طلقات نارية على مقربة من بيتي. أمام منزل عائلة بن زيادة (رقم 50)، كان ثمة عدد من الشبان مجتمعين: محمد جيجلي وعبد السلام بن زيادة وياسين منقلاتي، وابن صباع وابن الخياط. كانوا ينتظرون وصول حمود وبو زيد العائدين من برّاقي، وكذلك شقيق الطبوغرافي الذي ذهب لشراء الزلابية (تلك الحلويات التي تتحلّب لها الأفواه خلال السهرات الرمضانية)، ليذهبوا سويّة إلى المسجد لأداء صلاة التراويح. فجأة برز شرقي وثلاثة أو أربعة من المتواطئين معه من بين بساتين البرتقال، وأمروا الشبان بأن يركعوا ويديروا رؤوسهم نحو الجدار، وأطلقوا عليهم النار عن قرب من رشاش «كلاش» وبندقية «محشوشة» ذات فوهة منشورة. فجّر القتلة رأس محمد جيجلي ورأس ابن صباع؛ وسيعثر في اليوم التالي على جثة

شقيق الطبوغرافي الذي اعترضوه وهو عائد من برّاقي وقادوه نحو البساتين حيث ذبحوه.

عندما سمعتُ الطلقات صعدتُ إلى السطيحة، وسمعت والدة محمد جيجلي تصيح: «قتلوا أولادنا! قتلوا أولادنا!» والنسوة والبنات يصرخن وهن يرين ياسين مرمياً على الأرض: «قتلوا ياسين! قتلوا ياسين!» كان ابني الواقف معي على السطيحة يحب ياسين، سائق الشاحنة الأنيس، اللطيف. شيء فظيع! أنزلت الصغير إلى المنزل، وخرجت مع جاري محمد إلى الشارع. لم أر إلا جسدين. كان الشيخ محمد منقلاتي والد ياسين خارجاً عن طوره، لا يعلم ماذا يفعل. قال لي: «ابني في الفناء، سيموت!» كان الرجال قد أدخلوا عبد السلام وياسين إلى داريهما، والنساء يصرخن، عاجزات، وهن يعلمن أن ما من أحد على استعداد لنقل الجرحى إلى المشفى. بدا الشابان في حالة خطرة.

ذهبت لرؤية ياسين الذي نظر إلي وهو يئنّ قائلاً: «سأموت! سأموت!» رفعت قميصه، ولاحظت آثار الرصاص عند أضلاعه اليمنى وفي بطنه. لم يفقد كثيراً من الدم. غير أن عبد السلام كان في حالة حرجة. كان الأب جاثياً أمامه. طلبت منه أن يفعل شيئاً، لكنه بدا ضائعاً ومستسلماً. قال: «لم أفعل شيئاً. إذا أراد الله أن يموت، فليكن، هذه إرادته». إنها عائلة متحفّظة جداً، لا تحب إثارة الانتباه حول أي شيء يتعلق بها. أغاظني هذا التصرّف، الفتى يموت وقد يكون بإمكاننا إنقاذه. حاولت ومحمد العثور على شاحنة، ولاحظنا خروج عدد من الجيران من منازلهم لرؤية ما يجري ولتقديم العون. وصل أناس من حي بن طلحة القديم يحملون فؤوساً ورفوشاً وسكاكين عارضين علينا المساعدة. وهذا ما قوّى عزيمتي، وقلت في نفسي إننا إذاً قادرون على الدفاع عن أنفسنا.

في تلك اللحظة لم نكن نعلم أن الجماعة قد انسحبت إلى الوادي الصغير وأنها تراقبنا. قمنا بعدة جولات ذهاباً وإياباً دون أن تهاجمنا. فجأة ظهر عسكريان في الشارع الكبير ومعهما جرّار

زراعي ونصف مقطورة، سألا عما حدث، ووعدا بالعودة ومعهما نجدة. لم يعودا إلا بعد ذلك بساعتين!

خلال ذلك الوقت استعاد ابن الخياط وعيه. وجد نفسه سالماً، فقفز وقد تملكه الرعب من فوق سورين أحدهما سور بيت توردو، ليصل إلى الحارة الخلفية. لاحظ هذا الأخير شبحاً في أرضه. فظن أن هناك إرهابياً مختبئاً عنده، ولم يجسر على الخروج لإعطائنا سيارته. اعتقَد أن باب المرآب المعدني مفخَّخ.

عندما وصل الجنود أخيراً، لم نكن قد عثرنا على سيارة بعد. حوالى أربعين فرداً جاؤوا سيراً على الأقدام. لم يتوجهوا مباشرة إلى مكان المأساة، بل قاموا بدورة حول الحيّ. ثم انطلقوا من مركز حيّ الجلالي وسلكوا الحارة المارّة من جانب منزلي كي يقتربوا منّا. وفجأة دوّى صوت الرصاص من جهة الوادي الصغير. لقد فتح الإرهابيون النار عليهم، وبيتي يقع في مرمى نيرانهم. كنت ساعتها في بيت محمد منقلاتي والد أحد الشابين المصابين، وتملّكني الجزع والاضطراب؛ فإطلاق الرصاص مستمر وعائلتي في المنزل. ثمّ رأيت «الوطني» كريمو ب. يجتاز الشارع قرب منزلي. سقط على الأرض وهو يصرخ: «آه! يدي!» هرع موسى «الوطني» الآخر نحوه ليساعده، وجرّه إلى الزقاق خلف منزلي.

استمر العسكر في إطلاق النار في حين توقف ردّ رجال الجماعة المسلّحة. يبدو أنهم هربوا. توجّهت نحو العسكريين المحميين بالوطنيين وحدّثتهم بما جرى قبل ساعتين، وبيّنت لهم وجود جرحى بحاجة لإسعاف. ردّ عليّ أحد الجنود قائلاً: «هيا، اركض، اركض وأسعفهم» صدمتني هذه الوقاحة فابتعدت عنهم، مشمئزاً.

خلال ذلك الوقت كان محمد قد وجد أخيراً سيارة 504 وحمل إليها الجرحى. تجرأ جنديان على التقدّم، غير أنني بقيت في الخلف، إذ لم يعد لي رغبة في التدخّل. وجّه أحدهم شتيمة إلى بو علم،

وأمره بالدخول إلى منزله. عليهم الآن الاهتمام بالجثث. لم يجرؤوا على تقليبها خوفاً من أن تكون مفخّخة. فوضعوا حولها سلكاً من الحديد الشائك وجرّوها بسيارة اللاندروفر التي لم نستفد منها بشيء حتى الآن. لم أحتمل رؤية هذا المشهد واستدرت عائداً إلى منزلي. ما إن وصلتُ حتى قطع عليّ جنديان، يصحبهما أحد الوطنيين، طريقي وسألاني:

ـ لمن هذا المنزل؟

ـ لي.

ـ آه، لك. ومن أطلق علينا النار عندما وصلنا؟ في بيتك إرهابي. وهو الذي فعل.

خيل إليّ أنني أشهد فيلماً هزلياً ـ مأساوياً. هذا هذيان بالتأكيد! أجبته: «لم يطلق أحد النار من منزلي، كانت الطلقات تأتي من الوادي الصغير. سمعت أزيز الرصاص من جهة المشتل. لقد خرجت من منزلي للتوّ، ولا أحد فيه».

لم يرغبوا بسماع أي توضيح، وأمروني بالدخول إلى بيتي وإخراج الإرهابي. فكّرت بزوجتي وولديّ. إن صحّ ما يقولونه فهم إذن في خطر، قلت لهم: «موافق، سأدخل، ولكن برفقتكم». أجابوا: «هذا أمرغير وارد، ستدخل وحدك وإن لم تعد خلال عشر دقائق فسنفجّر المنزل».

ما العمل؟ يرفضون الدخول معي، ويرفضون إعطائي سلاحاً، ليس أمامي إذاً غير الدخول وحدي. وماذا يمكنني أن أفعل في عشر دقائق؟ لم أكن أفهم ما يجري على الإطلاق، غير أن القلق على أسرتي كان يستحوذ عليّ وقد صدّقت ما قالوه. قررت الدخول. كان الظلام دامساً. فتّشت في المرآب، ثم صعدت وفتّشت الغرف غرفة غرفة متلمّساً الجدران والأشياء. لم أجد شيئاً. لم تكن عائلتي هناك. اتجهتُ إلى بيت محمد عبر السطيحة. سمعتُ أصواتاً، وأخيراً صادفت سليمة؛ ماتزال مذعورة من تبادل إطلاق النار الذي جرى.

كانت زوجتي وولداي عندها، مختبئين في الممر. فشعرت بارتياح غامر.

عدت أدراجي، وأضأت جميع أنوار المنزل. دققت مرة أخرى في كل زاوية، ورأيت على الجدران آثار الطلقات التي اخترقت الخزائن الجدارية. نزلت، وأخبرت العسكريين بأنّ ما من أحد في المنزل، وأنه بإمكانهم الصعود والتحقّق بأنفسهم، وهذا ما فعلوه، لكنهم ظلوا مصرّين على القول بأن هناك من أطلق النار من منزلي. وأخيراً، رحلوا.

انتظرت عودة محمد الذي رافق الجرحى إلى المشفى. عاد وطمأننا على سلامتهم، لقد نجوا. كان الجميع يهمّون بالدخول إلى منازلهم، والعسكريون على أهبة الانسحاب، عندما وصل رجال الدرك. استفهموا عمّا جرى. وسمع محمد وبو علم نقيب الدرك يقول للوطنيين «دعوهم يموتوا كالكلاب!»

لم أدرك لماذا زعم الوطنيون والعسكريون أن النار قد أُطلقت من منزلي، شوّشني الأمر وأثار اضطرابي. لم أستطع النوم. فجأة سمعت طلقات رصاص؛ نظرت إلى ساعتي، كانت الواحدة بعد منتصف الليل. نهضت وتطلعت من نافذة المطبخ فرأيت جماعة من الرجال تتقدّم بهدوء وتطوّق المنزل. ثم هتف أحدهم: «إنّه هنا! إنّه هنا!» خيل إلي أن جماعة مسلحة تكمن قرب منزلي. انحنيت من النافذة قليلاً إلى الخارج، فطلب الرجال في الأسفل مني النزول. رفضت، لكنهم ألحّوا، بل هدّدوا بتحطيم الباب. ثم سمعت صوت حمود يصيح: «نصرو، نصرو، لا تخف، هذا أنا، إنهم يسألونك الخروج فقط للتحقّق مما يجري».

استفهمت عمّن يكون هؤلاء الناس فقيل لي إنّهم سكان مجمّع الـ 200 مسكن الذين حضروا من قبل مسلّحين بالفؤوس، ومعهم بعض الوطنيين. والواقع أنه بينما كان بعضهم يطوقون منزلي، ذهب آخرون إلى منزل محمد وهدّدوه بالقتل إن لم يقرّ بأنني متواطئ مع

الإرهابيين. أخيراً رضخت وفتحتُ الباب: كان بينهم «وطنيون» شرفاء، إنّما ثمة أيضاً سليمان، شقيق جحا وهو نذل سافل بكل معنى الكلمة. لم يكن «الوطني» موسى معهم، كان في المشفى مع صديقه كريمو الذي أصيب في يده خلال الصدام. دخلوا المنزل، طلبوا مصباح جيب وراحوا يفتشون عن ظروف الرصاص الفارغة في كل مكان، مدّعين أن النار قد أُطلقت عليهم من بيت الدرج. بالنسبة لهم كان الإرهابيون رجالاً خارقين، لا يُقهرون. ثم طلبوا هويتي، وقالوا لي إن عليّ الذهاب في اليوم التالي لمقابلة النقيب في الثكنة.

في اليوم التالي ذهبت إلى المخفر مع محمد لرؤية النقيب مريزق. لم يكن موجوداً، فقد توجّه إلى البساتين لمتابعة التحقيق في الاعتداءات التي حدثت في العشيّة. لحقنا به فوجدنا هناك العديد من العسكر. حاولت التحدّث مع النقيب، ولكني لم أتمكن من ذلك قبل انتصاف النهار. شرحت له الأمر، فردّ بكل بساطة: «آه نعم، فهمت» لم يشأ أن يقول لنا ما الذي فهمه. ثم أعاد لي رخصة القيادة. لدى عودتنا، رأيت الوطنيين يبحثون عن شيء حول منزلي. وجد أحدهم طلقات فارغة في الباحة أمام المنزل؛ أنا نفسي جمعت بعضاً منها خلال الليل من المكان الذي كان الوطنيون متواجدين فيه، وهي طلقات بندقية من نوع Mat 49. ما الذي حدث بالفعل؟ لقد أرغم العسكريون الوطنيين الذين رافقوهم على التقدّم أمامهم. كان الأخيرون مذعورين من الرصاص الصادر عن الجماعات المسلحة المحصّنة في مكامنها، فزعموا أن إرهابياً مختفياً في منزلي يمنعهم من التقدم. ذلك الإرهابي، هو أنا!

لحسن الحظ أن كريمو لم يمت، وعندما سألته إن كان قد حدث حقاً إطلاق نار من منزلي أنكر الخبر وأكّد لي أن الرصاص أُطلق من أمام المنزل. لكنني أعتقد أن ما دفع الوطنيين إلى التصرف بهذه الطريقة، هو أنهم لم يقبلوا بفكرة أن هناك من سوف يأتي لمنافستهم: فقبل حتى أن نُسلّح، كنا نهددهم بأنهم لن يكونوا بعد

الآن الوحيدين في استقطاب متطوعين جُدُد. إضافة إلى أن الرائد توجّه إليّ في مناسبات عديدة ليسألني رأيي في هذا أو ذاك من طالبي التسلّح، رغم أني لست، أنا نفسي، مسلّحاً.

لم يكن للوطنيين أي مصلحة في تسليحنا، لأن ذلك يمنعهم من متابعة أعمالهم المشبوهة، وخاصة تلك المتعلقة بابتزاز السكان التي يمارسونها دون أي خوف من انتقام طالما أنهم وحدهم من يملكون السلاح. كان لهم شبكتهم، ويتقاسمون الغنائم فيما بينهم آمنين شرّ المتطفلين. كان موسى، ورئيس ميليشيا الوطنيين في بن طلحة، محمد بو عمرة ـ (يرجى عدم الالتباس مع قريبه حامل الاسم نفسه الذي ينتمي إلى الجبهة المضادة والذي قُتِل قبل ذلك بعدة أشهر) ـ قد ذهبا معاً إلى الثكنة ليقولا إننا إسلاميون ومن الواجب عدم إعطائنا السلاح. عندما لاحظا أن الرائد لم يتأثّر بكلامهما، ذهبا إلى مفرزة الدرك ليبلّغا عنّا كموالين للجماعات الإسلامية.

رغم تكّتمنا، أعتقد أن الجماعات المسلّحة كان لديها علم بمناقشاتنا حول موضوع التسلّح. لقد كنا نتكلم عنه، أو بالأحرى، كان بعض الشبان يفكّرون به لأن زملاءهم في برّاقي كانوا يؤثرون عليهم. إنّما في الواقع لم يكن هناك بعد شيء جديٌّ. إنني على يقين من أن قتل الشبان كان يهدف إلى حملنا على صرف النظر عن ذلك المشروع حتى قبل أن نكوّن فكرة جدّية عنه.

مسألة التسلّح

احتجنا لبعض الوقت مع ذلك قبل أن نقرّر طلب أسلحة. تحدّثنا عن ذلك لأوّل مرّة مع مبارك، رائد ثكنة برّاقي، في بداية العام 1997، بعد موت سيد علي. فكرة إنشاء فرقة الدفاع الذاتي GLD أتت، على كل حال، من الرائد نفسه. لم أكن شخصياً محبّذاً لها: كنت أفضّل تشكيل جماعة من الأشخاص المسلحين بشكل فردي؛ فالأمر بالنسبة لي يتعلّق بالدفاع عن النفس وليس بمطاردة «الإرهابيين»، وهي المهمة الرئيسية لفرق الدفاع الذاتي. ذهبنا لرؤيته إذاً في

شباط 1997، ونَصَحَنا بأن نكوّن فريقاً من اثني عشر شخصاً. وثقت به، لأنّي شعرت بأنه إنسان يمكن التفاهم معه. لم أدرك إلا لاحقاً بأن تعليمات العسكريين كانت في الواقع تقضي بإنشاء فرقة للدفاع الذاتي لأنها ستتسلّح بواسطتهم وستكون تحت إمرتهم، بينما تأخذ جماعة بسيطة للدفاع عن النفس أسلحتها من مفرزة الدرك، وليست مكلّفة بأداء المهام ذاتها.

قمت بجمع ملّفات الطلبات. لم يكن من يطلبون سلاحاً من الشبان بين سن العشرين والخامسة والعشرين عديدين، لكنهم متحمّسون لحماية عائلاتهم وحيّهم من غزوات الجماعات. بدأنا نتحدث عن التسلّح سرّاً حتى لا يبلغ الموضوع آذان الجماعات أو الوطنيين. الواقع أنّ ما دفعنا لقبول فكرة التسلّح هو أن شباناً مثل فؤاد وحمود قد أخذوا يتقرّبون من الوطنيين القدامى، وبتنا نخشى تأثيرهم السيّء عليهم. وأردنا أن ننظّم أنفسنا لأنه بات من الواضح أنه لن يقام مركز للحرس البلدي في الحيّ. الأمر المهمّ بالنسبة لي هو أن أكون قادراً، سواء جاء التهديد من العسكريين أو من الإسلاميين، على حماية نفسي وحماية الآخرين.

باشرت العمل بحذر لأنني أردت أشخاصاً مضمونين. يجب أن نحصل على ثقة العسكريين باختيار أشخاص لا سوابق لهم، سواء «إرهابية» أو «جرمية». بدت القضية أصعب تنفيذاً مما كنا نعتقد، إذ وجدنا أننا بحاجة لرجال بمثل عمري لتوجيه هؤلاء الشبان. الملفّات بالذات لا تتطلّب كثيراً من الإجراءات؛ بيان عن الحالة المدنية، وصور، ورسالة تبينّ الدافع، هذا كل ما في الأمر. جمعت اثني عشر رجلاً لا ترقى إليهم الشبهات: ليسوا من المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولا من الأوغاد.

ذهبت لرؤية الرائد برفقة فؤاد، (لأن له نسيباً ذا رتبة عالية في شرطة سيدي موسى)، وبو علم (له أخ يعمل في وزارة الدفاع) وبو زيد وهو أخو حمود، وله أخ آخر يدعى يحيى، قُتِل بجبن وقُطِّع جسده إرباً. كان يحيى مديراً بالوكالة في سوق الفلاّح وله مخزن

للمواد الغذائية في حي الجلالي. بعد ظهر أحد الأيام وبينما كان الشبان يلعبون بالكرات الحديدية أمام مخزنه، جاءت جماعة شرقي تريد مقابلة يحيى. طلبت منه هويته وأمرته بمرافقتها. بعدها بيومين عُثر عليه، أو بالأحرى على ما بقي منه. لقد قُتل في الحقيقة لأنه لم يغضّ النظر عن السرقة والصفقات المشبوهة في سوق الفلاّح الذي كان يجب إعادة إيقافه على قدميه قبل أن يفلس إفلاساً تاماً. جاءت الأوامر بتصفيته لأنه مرتشٍ، وقامت الجماعة بارتكاب تلك الجريمة القذرة. خلال الاجتماع مع الرائد، انفجر بو زيد منتحباً وهو يروي تلك المأساة. جميع من أمثّلهم لا علاقة لهم بالجماعات، والعسكريون يعرفون ذلك.

كانت التحفّظات فيما يتعلّق بموضوع التسلّح، عديدة جداً في الحيّ. كثيرون وجدوا أن في الموضوع مخاطرة كبرى، أو رأوا أنه غير ذي جدوى. فهم يعتبرون أن المشكلة هي بين الجماعات المسلحة والعسكريين ولا علاقة لهم بها. ويعتقدون أنّهم ليسوا مستهدفين بما يحدث، وأنهم يقومون بالحراسة لأنهم يخافون على أبنائهم، لكنهم ينطلقون من مبدأ أن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA لا تهاجم أحداً دون سبب، وهم يعتقدون أن من يحملون السلاح يحكمون على أنفسهم بأنفسهم لأنهم يثيرون غضب الجماعات عليهم. حضر أب لمقابلتي قائلاً إنه لا يقبل بتاتاً بانتساب ابنه إلى جماعتنا، وقد صُدم عندما ذكرت له أن ما على ابنه سوى أن يمدّ رأسه من النافذة عندما يحضر الإرهابيون. لم يمض إلاّ وقت قصير حتى منح ابنه الموافقة على تقديم طلب لحمل السلاح. كنت أعتبر أننا محكوم علينا على كل حال، فالأولى بنا أن نتمكن من الدفاع عن أنفسنا بشكل فعّال. وقد أثارت مجزرة الشبان في كانون الثاني 1997 موجة عارمة من طلبات التسلّح، غير أن جميع جهودنا ذهبت أدراج الرياح، إذ لم نحصل في النهاية على أي سلاح.

ستكون هذه هي الحال أيضاً بعد مجزرة رايس الكبرى، في نهاية آب 1997 ـ والتي سأعود إليها فيما بعد ـ حيث اندفع أبناء

مناطقنا نحو الثكنات ومفارز الدرك يطلبون السلاح بإلحاح وتصميم. اختفت جميع التحفظات والمخاوف، فالخطر داهم، وجميع الناس مقتنعون بأن عليهم الدفاع عن أنفسهم بأية وسيلة. توصّلنا حتى إلى تشكيل جماعة من أربعة وعشرين شخصاً، وأدرك العسكريون جدّية تصميمنا، غير أن مبارك، رائد ثكنة برّاقي أكّد لي أنّه لا يرضى بأكثر من اثني عشر رجلاً، وعلى رأسهم شخص مسؤول. الآن وقد تطوّع كثيرون، فإنه يرفض تسليمنا السلاح! صحيح أنه كان بإمكاننا في ذلك الوقت شراء بندقية بـ 140.000 دينار، إلاّ أن أحداً في حيّنا لم يكن لديه القدرة على دفع مثل هذا المبلغ، باستثناء بو جمعة (الذي عمل المستحيل خلال أشهر كي يُسمح له بحمل السلاح بصفة شخصية: فقد شعر بأنه مهدّد لأنه يعيش قريباً من البساتين). كانت رغبة القرويين باسترداد بنادقهم التي سلّموها للسلطات في العام 1994 تزداد يوماً بعد يوم، إلاّ أن رجال الدرك رفضوا إعادتها لهم.

في 10 أيلول، أي قبل أسبوعين من المجزرة، حوالى الساعة الحادية عشرة صباحاً، مرّ الرائد في بن طلحة، ناحية الوادي مع مفرزة كبيرة، وأرسل أحد الوطنيين يستدعيني. أخبرني، أنّه بعد تفكير طويل، وبناءً أيضاً على أوامر القيادة، قد قرّر تشكيل مجموعة من اثني عشر شخصاً. فأجبته بأنني أرسلت له الملفّات منذ بعض الوقت. أبدى دهشته وذكّر لي أنه لم يستلم شيئاً، فبيّنت له أنني أعطيتها لكريم، نقيب الأمن العسكري. طلب مني الحضور إلى الثكنة، ووعدني بتسوية الموضوع خلال يومين. وفي يوم أرسلني إلى مفرزة درك برّاقي، حيث قال إنّي سأجد ثلاث بنادقَ لنا. فذهبت وانتظرت ساعات، وعندما وصل العريف في الساعة الثامنة مساءً قال لي إنه ليس لديه أية بنادق، وطلب مني الحضور في اليوم التالي. في اللحظة ذاتها شاهدت ثلاثة أشخاص يخرجون من الدائرة ومعهم ثلاث بنادق: بنادقنا.

لا أعلم إن كانوا يحسبونني مغفلاً، أو أنّ نزاعاً قد نشب في

قلب قيادة القطاع، غير أنني توصلّت إلى قناعة خلاصتها: إنّ رفض الطلب قد جاء من المنطقة العسكرية الأولى. لا بدّ من القول، في البداية، بأنّ هناك مفاهيمَ مختلفة تتعارض بين قوات الأمن حول دور الوطنيين. بعضهم يعتقد أنهم فريق معنيّ في هذه الحرب، ولكن البعض الآخر لا يشاطرونهم وجهة النظر هذه: فهم يعتبرون أن هذا الفيض من الأسلحة لا يخلو من الخطر. إنّهم يخشون ـ وهم على حق ـ تلك الزيادة المفرطة في عدد الوطنيين، ويعتبرون أن دورهم يجب أن يقتصر على القيام بالتحريات وإبلاغ قوى الأمن قبل توقيف الأشخاص. ازدادت قناعتي بأننا ضحايا هذه الرؤى المختلفة، وأعتقد أنّ قائد المنطقة السابق، سعيد باي لم يكن يرغب بتسليح المدنيين (ربما كان قد تلقّى الأوامر من الأمن العسكري SM)، غير أن خَلَفه سيسهّل توزيع السلاح على نطاق واسع.

اختفاء أمين

خلال تلك الفترة، شُغلت باختفاء أمين، ابن أختي نصيرة، وقد حَدَث هذا في بداية 1997. كنت أثناءها في بن طلحة. لم تكن أمي في الجزائر، وكان أولاد أختي يقيمون لدي شقيقي في برّاقي. في 30 كانون الثاني، وكنا في شهر رمضان، قمت بزيارتهم. استحمّ أمين وخرج للقاء رفاقه. لكنه ما لبث أن عاد بعد دقائق لأنه نسي أوراقه الثبوتية، ثم خرج مجدداً. كان يرتدي بابوجاً وقميصاً قطنياً. عدت إلى بن طلحة دون أن أودعه، وهو أمّر عادي، كثيراً ما يحصل.

في اليوم التالي جاء أخي وأنبأني أن أمين لم يعد إلى المنزل في الليلة المنصرمة؛ كان قلقاً جداً، ولم يذهب إلى عمله. بدأنا نبحث عنه؛ وفي حين توجّه أخي إلى مفوضية الشرطة، قمت أنا بإجراء دورة على الأقرباء، لكننا لم نعثر له على أثر. قصدت مجدّداً مفوضية الشرطة ومفرزة الدرك، ثم ذهبنا نسأل صديقه، فأفادنا أنهما التقيا الليلة الماضية بالفعل، وبأن أمين أراد العودة إلى

المنزل لإحضار أوراقه، وحدّدا موعداً للقاء، لكنه لم يَعُد. لقد اختفى إذن بعد خروجه ثانية من الشقة.

علمت بأنه تمّ مساء أمس، وقبل هبوط الظلام، تشكيل جهاز أمن كامل للتحقيق في كمين نُصب لاختطاف محافظ مدينة الجزائر. كان الحيّ يغصّ بقوات الأمن. ثم علمنا بأن أكثر من اثني عشر شابا قد اختُطفوا في ذلك الوقت. ادّعى بعض الجوار أنهم رأوا أمين يصعد إلى سيارة بيضاء اللون، اتجهت نحو منطقة الأربعاء. فقلت في نفسي لعلّه كان شاهداً على حادث يتعلّق بهذا الاعتداء.

عندما عدت إلى مخفر الشرطة لأقدم بشكوى، طُلب مني تقديم إفادة وصور هوّية، كما ذهب أخي بدوره إلى الشرطة وأعطاهم صوراً مرة أخرى. في كل مرّة نزورهم، كان يُطلَب منا صورٌ لأمين. دامت هذه الحال ما يقارب الشهر. لم أترك ثكنة إلا وزرتها وهم يحوّلونني من مكان لآخر، قيل لي: إن كان الأمن العسكري SM هو الذي اختطفه فيجب أن يكون في عين النعجة، في الثكنة الواقعة على طريق الخروج من برّاقي، هناك حيث يتدرّب الأعضاء الأول في فرق الوطنيين. خلال العيد الصغير (عيد الفطر)، لم أفعل شيئاً سوى البحث عنه. لم يهتمّ أحد بالأمر إلا بعد تدخّل منظمة العفو الدولية، وبعض منظمات وطنية أخرى. فقد اتصل النائب العام في الحرّاش بمفوضية الشرطة ومخفر الدرك في برّاقي، حتى قبلوا أخيراً أن يستقبلونا. تبينَ لي، وقد مضى شهر على غياب أمين، أنه لم تُسجّل بعد أية شكوى بهذا الخصوص! ولم يفتح أي ملفّ. غير أن شاباً من برّاقي أخبرني أنّه رأى أمين في إحدى دوائر الشرطة، فتوجّست شرّاً. قلت في نفسي إن المخابرات بالتأكيد هي التي أوقفته، ولكن لمّا كانت مدة التوقيف محددة باثني عشر يوماً، فإنهم لم يسجّلوا التاريخ كي يتمكنوا من تزويره عند تقديمه للمحاكمة. لن نرى أمين بعد الآن.

كان هذا الوضع شديد الوطأة والإيلام بالنسبة للعائلة. عادت أمي إلى الجزائر العاصمة وبقيتُ قربها عدة أيام، فقد كانت تشعر

بتأنيب الضمير لأنها سافرت وتركته. ذهبت أختي أيضاً إلى الجزائر، فعدت أنا إلى مزاولة عملي في بن طلحة. في أحد أيام شهر آذار 1997، رأيت أمي فجأة في بيتي، وكان من النادر أن تأتي إلى بن طلحة. طَلَبَتْ أن أرافقها وأختي إلى وهران، ذلك أنه قد عُثر على طرف خيط ربما يقود إلى أمين. إذ اتصل أحدهم بأمي زاعماً أنه مجنّد وأخبرها أن أمين موجود في إحدى الثكنات، جريحاً. لقد أصيب برصاص أطلقه الجنود عليه بعد أن حاول الهروب في زورق بالسرّ. وجدتِ أنه من الغرابة بمكان أن يأتي مجند بملابسه العسكرية، في الظروف الراهنة، شخصياً إلى برّاقي، فضلاً عن أن الجيش لن يعجبه هذا التصرّف. لقد ادّعى أنه في إجازة وعليه أن يعود في المساء إلى وهران. تواعد وأمي على اللقاء في المطار، لكنه لم يحضر.

أغلقتُ المخزن. ذهَبَتْ زوجتي والأطفال إلى برّاقي، وركبنا نحن الطائرة إلى وهران. بحثنا عن أمين في جميع الثكنات، والمستشفيات، وفي المشرحة والمرفأ، وذهبنا إلى جميع الأمكنة التي توقّعنا أن يكون قد مرّ فيها، إنّما دون جدوى؛ لم نحصل على أية معلومة إضافية عنه. قصدت أمي برنامجاً إذاعياً من نوع «إعلان بحث»، وتلقّت عدداً هائلاً من المكالمات الهاتفية. كل واحدة كانت تولّد، في نفس الأم والجدة، أملاً، سرعان ما يتحوّل إلى خيبة تغرقهما في اليأس من جديد. فيما بعد، وبفضل تدخل بعض الجيران ممن لهم علاقة بالأمن العسكري SM، تلقينا معلومات تفيد عن وجوده في ثكنة بن عكنون. ما يصعب السكوت عنه هو أن الوطنيين كانوا يعملون على مضايقة وإقلاق أهالي المفقودين، بادعائهم أن أبناءهم قد التحقوا بالمقاومة السرية.

بعد سنة من ذلك التاريخ، وفي نهاية رمضان 1998، سيختفي قريب آخر لنا، سيختطفه رجال من الأمن العسكري من منزل أخته في قلب الجزائر العاصمة. الواقع أنّ الشرطة والعسكر قد جاؤوا مرات عديدة في بحر أسبوع إلى منزل أمّه لتوقيفه؛ وفي كل مرة

كانوا يطوّقون البيت، إلا أنهم لم يعثروا عليه. داهموا مكان عمله، ولمّا لم يجدوا له أثراً، قبضوا على أخيه وهدّدوه فقادهم إلى منزل أخته. أوقفوهما، وأوسعوا الأخت ضرباً قبل أن يفرجوا عنها. أما المطلوب، فلم نره بعد ذلك.

6

صيف المجازر

قايد قاسم والهجوم العسكري

بعد مجزرة سيد علي في تشرين الثاني 1996، حاصر العسكريون مأوى العجزة في قايد ـ قاسم. لقد أدركوا أخيراً أن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA قد اتخذته مقرّاً، وأنها تنشط في المناطق المحيطة وتخفي سياراتها في المأوى نفسه. خلال ذلك الوقت، خلا مجمّع قايد ـ قاسم تدريجياً من أهله. فقد فرض الإرهابيون على السكان قيوداً كانت تتزايد باستمرار؛ ولمّا عجزوا عن تحمّل هذا الضغط، هجروا منازلهم فاحتلت الجماعة الإسلامية بعضها. أخيراً، وفي نهاية شهر أيار 1997، حاصر الجيش الحيّ كلّه، فغادره آخر سكانه. وعندها بدأ الهجوم الكبير.

قيل لنا إن هناك حوالى مئة وخمسين إرهابياً متحصنين في المجمّع ويحتجزون معهم نحو ستين رهينة. وإن على رأسهم عنتر الزوابري أمير الجماعات الإسلامية المسلحة، الرجل الدموي الذي يخشاه الجميع. كان العسكريون هم من روّج هذه المعلومة، كما أشاعوا أن الإرهابيين يستعدون لعقد مؤتمر، وأنهم في الواقع قد يكونون مفخخين. لاحظنا قوّة كبيرة من العسكر تطوّق المكان وتحاصر كامل منطقة قايد ـ قاسم، بمنازلها وبساتينها. أحضروا جرافات ليحفروا خنادق ويشقّوا طريقاً للعبور لأن الأرض ربما

تكون مزروعة بالألغام. كل ليلة كنا نسمع طلقات متفرقة ورشقات رصاص، وطوال مدة ذلك الحصار الذي بدأ قبل الانتخابات التشريعية في 5 حزيران 1997 وانتهى بعدها بشهرين، كانت القنابل تنفجر في كل مكان من العاصمة، كما ازدادت حوادث الاعتداء والخطف. مرة أخرى، استعصى علينا فهم شيء مما يحدث.

خلال تلك العملية الواسعة النطاق قام الجنرال الركن محمد العماري، القائد الأعلى للجيش، بالتحليق ثلاث مرات على متن مروحيته العسكريّة ليرى عن كثب الوضع في قايد ـ قاسم. زعم العسكريون أن الجماعة لديها ما يكفي من المؤن للصمود؛ لكنها تعاني من مشكلة خطيرة بالنسبة لمياه الشرب. والحال أننا علمنا أنّ مسؤولاً في الجيش قد كلّف بلدية برّاقي، بعد أسبوع من بداية الهجوم، بتأمين نقل صهاريج المياه التي ستترك، بعد استهلاك محتوياتها، في الحقول قرب المأوى. صديق سمير، أحد الوطنيين، وهو يعمل داخل منطقة قايد ـ قاسم كسائق آلية لنزع الألغام، أكّد أن موظفيّ البلدية يُحضرون المياه «للإرهابيين». ما مصلحة الجيش في تموين هؤلاء الأخيرين؟ كنا نشعر بأن ما يُحاك، يتجاوز مقدرتنا على التفكير.

قال العسكريون إنّهم لا يستطيعون القيام بعملية كبيرة، حرصاً على حياة الرهائن. وأولئك الرهائن قد لا يكونون من قايد ـ قاسم. أمر جد غريب؛ فنحن نعرف تمام المعرفة أن العسكريين لم ينزعجوا يوماً من قصف قرى بأكملها بقذائف الهاون أو الصواريخ. وهكذا، زاعمين الحفاظ على سلامة الرهائن، لم يبق أمام العسكر سوى تضييق الخناق على المجمّع بتدمير منازله بالجرافات. قسم كبير من الحيّ سوّي بالأرض.

تمّ التطويق بعسكر برّاقي من جهة، ومن جهة أخرى بعسكر سيدي ـ موسى المرابطين قرب حوش طَفيل (على بعد عدة كيلومترات من قايد ـ قاسم). جنود مخفر بن طلحة التابعون لثكنة برّاقي اشتركوا أيضاً في العملية، وحلّ محلّهم في المخفر وحدة من

رجال الدرك وأخرى من الحرس الجمهوري. خلال كل تلك المدة التي استغرقتها العملية، كانت هاتان الوحدتان تهتمان بشؤوننا، لكنهما لم تكونا تقومان بدوريات. رجال الحرس الجمهوري كانوا يُشاهدون كل يوم سكارى. الترسانة العسكرية الموضوعة تحت تصرفهم كانت هائلة، لكنهم لم يستخدموها، وجماعاتنا المسلّحة المحلية بدت وكأنّ لا علاقة لها بالجماعة المحاصرَة: بقينا نرى رجالها بين وقت وآخر، وإن بدوا في ضعف ظاهر. وخلال ذلك الوقت كله كان الطريق بين برّاقي وسيدي موسى مغلقاً والسير فيه ممنوعاً. ثم فجأة، في بداية شهر آب انسحب العسكر متخلّين عن الرهائن وعن الجماعات المسلحة. مرة أخرى أيضاً لم نفهم شيئاً على الإطلاق.

الإرهابيون يتحضنون في قايد قاسم

بعد أسبوع من رحيل العسكر أُعيد المسنّون إلى الملجأ. حاول أعضاء الجماعات المسلحة الذين ما زالوا متحصنين في قايد ـ قاسم، مستغلّين تراجع الجنود، القيام بطلعات خجولة للتموّن من قرى الحوش، وهي قرى منعزلة صغيرة في منطقة بن طلحة. غير أن الجماعات في معظمها كانت تبدو وكأنها تبخّرت؛ تضاءل عدد رجالها، وبدا وكأنّهم تُركوا وحدهم.

ذات ليلة كان المسمّى فركوس، وهو أحد «التائبين» من الجماعات الإسلامية الذين سلّحهم العسكريون لمكافحة شركائهم السابقين، ينتظر كامناً قرب مزرعة مقابل المخفر. دخلت مجموعة من أربعة رجال إلى المزرعة فهاجمهم فركوس عند خروجهم. قَتَل اثنين، وجَرح الثالث، فجرّه رفيقه الرابع الذي لم يصب بأذى، واستطاعا الهرب معاً. روى الناس أنّه قد عُثر في جيبي القتيلين على فطيرتين ساخنتين. قصة غريبة حقاً: أولاً، إنّ المرء ليعجب من أن الجيش لم يعاقب سكان المزرعة على تقديمهم الطعام

للإرهابيين؛ ثم، ألم يقولوا لنا بأن لديهم ما يكفي من المواد الغذائية، فلماذا يغامرون بالخروج من أجل فطيرة؟

ذهبت في الصباح الباكر لرؤية الجثتين. كنت في الواقع ما زلت أُفتّش عن ابن أختي أمين (كان يقال في تلك الفترة إن العسكريين يُخرجون المساجين من أماكن اعتقالهم لتصفيتهم وإيهام الناس بأنهم إرهابيون قُتلوا في المعركة). كانت الجثتان المثقّبتان بالرصاص مرميتين على قارعة الطريق ولم يتعرف عليهما أحد؛ في ثياب عمل زرقاء وعدّة مآزر لُبست بعضها فوق بعض.

في اليوم التالي حدث الأمر نفسه تماماً، إنّما هذه المرة بمعونة العسكريين الذين أجبرهم فركوس على الخروج من جحرهم. ولنا أن نتساءل لماذا خرج أفراد الجماعة مرة أخرى من المكان ذاته. في هذه المرة قتل العسكريون أربعة رجال وأوقعوا عدداً من الجرحى. ظللنا طوال الليل نسمع صوت إطلاق الرصاص، وفي صباح اليوم التالي عُرضت الجثث على سيارة 404: كانوا في مطلع الشباب وأجسادهم مثقبة بالرصاص كذلك، لكننا لم نر أي أثر للدم. ذكر السكان أنّهم شربوا مسكاً، وهو عطر مُركّز عُرف عن الإسلاميين استخدامه (وتجرّعه بكميات كبيرة يساعد على تسريع تخثّر الدم في الجروح الناجمة عن طلقات الرصاص). كانت وجوههم رمادية مخضّرة.

كان أحدهم بديناً، وهذا يثير الدهشة عندما نفكر بالشروط التي من المفروض أنهم يعيشون فيها! ما يبدو غبيّاً أيضاً هو ملابسهم: فهذه المآزر لا يرتديها المقاومون الإسلاميون. وأخيراً، بدت أجسامهم أبعد ما تكون عن الأجسام الرياضية القوية. ثم ترى ما الذي جعلهم يمرّون من المكان نفسه؟ فالمزرعة التي حدث فيها هذا الهجوم الثاني قريبة جداً من الأولى. كل ذلك يبدو في غاية الغرابة، ويدفع إلى التساؤل عما إذا لم يكن هؤلاء المساكين مساجين تمّ إعدامهم. بل إنني أتساءل عما إذا لم يكونوا بعضاً من الرهائن الذين تحدّث عنهم العسكريون. أليس من المعقول أن تكون

تلك ضربة أُعِدّت بالتواطؤ مع فركوس، الذي استُخدم لهذا الغرض؟ (سوف يتعرض هذا الأخير إلى مشاكل بعد فترة قصيرة: سيخطفه الأمن العسكري SM الذي اشتبه ببيعه ذخيرة للإرهابيين).

بعد أسبوع من عودة المستأجرين إلى دار العجزة، قام رجال من الجماعة المسلحة بمهاجمة المأوى. ربطوا المسنين بسلك من الحديد وأيديهم خلف ظهورهم وذبحوهم، وخطفوا سبع موظفات، إحداهن تسكن في برّاقي في المساكن 2004، وأخرى في بن طلحة. تمكنت موظفتان من الهرب، وأبلغتا عسكر المخفر الذي يبعد مسافة 800 م. سارع الملازم زهير مع وحدته لنجدة المسنين، دون أن يتلقّى أمراً بالتدخل. ما هي إلا أيام حتى صادفتُه في برّاقي بثياب مدنية، والظاهر أنه قد سُرّح من وظيفته.

بعد هذا الحادث قرّر الجيش أن يخصّ الملجأ بمفرزة كبيرة (من المدفعية والمدرّعات). في غضون أيام ذهبت لأرى ما يحدث، ولاحظت أن العسكر لا يجرؤون على الدخول إلى الحقول الواقعة بين قايد ـ قاسم وسيدي ـ موسى: فضّلوا إطلاق مدافع الهاون على منازل قايد ـ قاسم والبساتين، أو قصفها بالقنابل. السكان الذين كانوا قد هجروا منازلهم أرادوا العودة إليها، إلا أن العسكر رفضوا بشكل قاطع. طال هذا النزوح أيضاً أماكن مجاورة مثل الزواوي وطفيل والعميرة، التي قُصفت في الوقت نفسه، غير أنني أعتقد أن قايد ـ قاسم كانت الأكثر تضرراً.

دارت على ألسنة الناس خلال الصيف شائعة مفادها بأنه يجري التحضير لانقلاب عسكري ضد زروال، فتملك الجميع الهلع من هؤلاء الجنود.

المذابح تتزايد والذعر أيضاً

منذ شهر نيسان اتخذت المذابح في منطقة المدية أبعاداً تثير الذعر. عائلات بأكملها لجأت إلى الهرب، وبما أنّ لنا جيراناً عديدين

يعودون في أصولهم إلى تابلاط، فقد حاولنا أن نؤوي بعضاً منها. ما قصّه علينا أولئك اللاجئون مرعب ولا يمكن تصوّره، لم يهربوا من الإسلاميين، بل بالعكس، فهم الذين نصحوهم بالمغادرة لأن «الذبّاحين» قادمون. عصابات خفيّة لا يُعرف مع من أو لحساب من تعمل. ذكر شهود أنهم رأوا هؤلاء «الإرهابيين» يصلون في مروحية قبل أن ينفذوا مهمتهم القذرة. عسكر يتظاهرون بأنهم إسلاميون يروعون السكان. في بني سليمان، أخرج «إرهابيون» مزيفون المصلّين من المسجد رمزاً، كل خمسة معاً، وذبحوهم في الخارج. هذه الشهادات المرعبة لم ترِد فقط من تلك المنطقة. فطوال الصيف كانت أعداد القتلى وأسماء الاماكن المنكوبة تتوالى كأنها صلاة مأتمية. وكثيراً ما كنا نصادف ناجين من ثليت والعُمارية (من منطقة المدية) وعين الدفلة، ومن أمكنة أقرب إلينا: بوغارة، وبابا علي، وسوحان، وبني علي، حيث يذهب العشرات ضحايا رصاص وسكاكين المهاجمين الدمويّين.

وكلّما دنت المذابح والاعتداءات بالقنابل من الجزائر العاصمة، كلّما تملّكنا الذعر. كان فهمنا لما يُحاك لنا يتضاءل يوماً بعد يوم. كثير من الناس كانوا يقولون إننا إذا بقينا على الحياد، ولم نقحم أنفسنا فيما يحدث، فلن يصيبنا أذى. ولكن الحقيقة أن الطرفين كانا يريدان توريطنا في ذلك النزاع. يجب أن نختار هذه الجهة أو تلك، والعسكر يزيدون الضغط علينا بتهديدهم بالإنسحاب. كيف يمكنهم التفكير بتركنا لعصابات القتلة ويرفضون تسليحنا؟

الأكثر غرابة في الأمر، أنه رغم هجمات الجماعات المسلّحة هنا وهناك، كنا نرى رجال الشرطة والعسكر يتجولون طوال النهار في «الأحياء الساخنة» كبرّاقي مثلاً. لم أستطع أن أدرك لماذا يعتدي الإرهابيون على المدنيين بينما تتجوّل قوات الأمن بكل حريّة، بل ويجرؤ أفرادها على ركوب الحافلة أو سيارات الأجرة بشكل إفرادي، وبملابسهم العسكرية. لاحظنا أيضاً أن الأعراس، التي ظلّت حفلاتها لسنوات تقام على أضيق نطاق، قد أخذت تعود إلى سابق

عهدها من الضخامة، وخاصة لدى رجال الشرطة الذين كانوا يعبّرون بإطلاق النار عن فرحهم، وكذلك عن انتصارهم. وقد تضايق البعض من هذا التباهي، الذي اعتُبِر استفزازاً للمدنيين الرازحين تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والحرب التي لم تتوقّف عن تقديم حصتها من الموتى يومياً.

في 14 تموز 1997، انفجرت قنبلة في سوق ديار البركة الكبير في برّاقي (ذكرت الصحافة في اليوم التالي حصيلة مؤقتة بلغت 21 قتيلاً ونحو 50 جريحاً). كانت الساعة الحادية عشرة عندما سمعتُ انفجاراً هائلاً وأنا في متجري، فخرجت في الحال. لم أعلم في تلك اللحظة مكان انفجار القنبلة، لكنني أحسست بحرق في صدري، وبضغط لم يفارقني لعشرة أيام. سرعان ما عاد بعض الجيران من برّاقي وأخبرونا أنّ السوق هو الذي استُهدِف. كان يوم اثنين، اليوم الذي تؤمّه فيه النساء بكثرة.

عند سماع الانفجار سارعت النساء إلى الخروج من منازلهن، ورؤوسهن مكشوفة؛ فكلّ عائلة تقريباً كان لها مِن أفرادها مَن ذهب في ذلك اليوم يتسوّق، أو من يعمل هناك. ما كدت أغلق مخزني حتى رأيت عائلة شوش وهي تهرع إلى برّاقي. الأب يعمل إسكافياً، وهو يجرجر كل يوم منذ سنوات عربته المتواضعة إلى السوق ويبقى هناك حتى هبوط الظلام منتظراً زبائنه النادرين. زوجة عمّي منوّر خرجت مذعورة: فقد أرسلت ابنها عدلان البالغ الثانية عشرة من عمره ليشتري لها بعض الأغراض. كانت تصيح: «لقد قَتلتُه! لقد قَتلتُه!» كل الناس يبحثون عن وسيلة نقل. وُفقتُ أخيراً في العثور على جار يُقلّني في شاحنته الصغيرة.

وصلتُ متأخراً وقد بدأت سيارات الإسعاف تخلي الضحايا. كان مشهداً مريعاً. الوطنيون والشرطة يفرّقون الناس خشية وجود قنبلة أخرى. تلك التي انفجرت كانت موضوعة تحت إحدى البسطات وقد مزقت أجساد من كانوا بقربها، ومن بينهم عدة أولاد. لحسن الحظ بقي من أعرفهما شخصياً، ابن عمّي منوّر والأب شوش،

سليمين لم يصابا بأذى. زوجة عمّي منوّر كادت تنهار، ولم تتمكن من الوصول إلى برّاقي إلا مستندة على جارتين لها.

لم يكن انفجار القنابل يتوقف، أو يوّفر مكاناً. غير أن الوطنيين أظهروا يقظة وحذراً شديدين: ضاعفوا الرقابة والحواجز، ووضعوا رجالاً على مداخل الأبنية والجمعيات الشعبية المحلية APC والأسواق. أجروا تفتيشاً في كل مكان حتى في الشوارع العريضة، ودققوا في محتويات الأكياس وفي الأوراق الثبوتية التي يحملها ركاب وسائل النقل العام، والمنتظرون في مواقف الباصات. وفي ذلك الوقت نفسه بدأ الوطنيون يقيمون الحواجز في الشارع المؤدي إلى بن طلحة.

مجزرة رايس

تبعد رايس نحو 10 كم عن بن طلحة، وهي محلّة تقع على جانب الطريق العام المتجه إلى الأربعاء. خلال ليلة 28 ـ 29 آب استيقظنا على صوت طلقات بعيدة، وهدير طائرة مروحية. صعدت إلى السطيحة، فالتقيت بجارتي سليمة التي لم تستطع النوم بدورها. تساءلنا عمّا يحدث. لم يكن صوت المروحية أمراً غير مألوف في تلك الفترة، فهي تحلّق يومياً، وأحياناً مرتين في اليوم، إلا أننا نادراً ما كنا نراها. وقد استطعت في أحد الأيام أن ألمحها: إنها مروحية عسكرية. عدنا في تلك الليلة إلى النوم دون أن نعلم سبب تحليقها.

في اليوم التالي كان الجو ثقيلاً، خانقاً. شعرنا بأن هناك أمراً جللاً، فقد كانت صفارات سيارات الإسعاف توعوع دون انقطاع. ولم نلبث أن علمنا بما حصل: في قرية رايس، هاجمت عصابة من نحو مئة رجل السكان وقتلت قرابة ثلاثمئة شخص، بالسلاح الأبيض وبالرصاص. حاول الناس الهرب نحو الثكنة القريبة، ولكن العسكر ـ شيء لا يصدّق! ـ فتحوا عليهم النار وأوقعوا العديد من الضحايا (سيبررون فعلتهم لاحقاً بأنهم لم يستطيعوا التمييز بين السكان والإرهابيين، وهو أمر مستبعد). غير أن كثيرين منهم استطاعوا مع

نلك الهرب بالالتجاء إلى البساتين المجاورة. أفاد شهود عيان أن الإرهابيين حضروا قبل ثلاثة أو أربعة أيام من المذبحة، وقدّم لهم السكان الطعام بعد أن أكدّوا لهم بأنه ليس ثمّة ما يَخشَونه من ناحيتهم لأنهم أتوا «للاهتمام بالجيش». في ليلة المذبحة أقيم حفل زفاف شارك الإرهابيون فيه وقتلوا جميع المدعوين، ومعظمهم من النساء والأطفال؛ في حين برزت جماعة أخرى من البساتين وذبحت حيّاً بأسره، ورُوي أن قطيعاً من مئتي بقرة قد سرق. إذ كيف يمكن لهذا العدد الكبير من الحيوانات أن يتبخر، هكذا، في الهواء؟

تكلّمت مع صديق لمحمد يعود في أصوله إلى بلدة رايس، فصرح لي بأنّ تلك الرواية غير صحيحة. الواقع أن جماعة من الكوماندوس هي التي هاجمت السكان، وظلّت، لساعات، تعمل فيهم قتلاً وذبحاً. نعم، كان هناك عرس، وهو ما أتاح للمهاجمين جمع عدد كبير من الضحايا معاً وذبحهم. بيوت كثيرة أُضرمت فيها النار، ولاذ سكانها بالفرار.

في اليوم التالي مباشرة وريت الأجساد الثرى، كما سنلاحظ بعد مجزرة بن طلحة. دُفنت الجثث في مقابر مختلفة، ووُضع غالباً عدة قتلى في قبر واحد، وكأنّما أريدَ إخفاءُ العدد الصحيح للضحايا. رسمياً، أُعلن عن ثمانية وتسعين قتيلاً، غير أن السكان قالوا بأنهم أكثر من ثلاثمئة.

سَرَت منذ بعض الوقت شائعات جنونية حول هؤلاء القتلة الذين يذبحون دون شفقة أو رحمة. قيل إنّهم يضعون عُصابات كُتب عليها الغاضبون على الله. يتميزون بأن إبهامهم الأيمن مقطوع، أهدابهم محروقة، رؤوسهم حليقة، ولحاهم الطويلة مخضّبة بالحنّاء: هذه العلامات الفارقة المقصودة تعبّر عن الملامة الموجّهة لله لأنه لا يساعدهم في مشروعهم الدموي. وقد قيل الكثير عن هؤلاء الأشخاص ذوي القدرات الخارقة للطبيعة؛ وكلما كثُر الحديثُ عنهم، كلما حُشيت الروايات بتفاصيل مروّعة. العسكر أنفسهم روّجوا تلك

القصص الرهيبة. لقد انتاب السكان نوع من الهيجان الذي بالكاد هدأته فكرة الدفاع عن النفس.

أسئلة عديدة كانت ترهقنا: كيف أمكن لمذبحة أن تحدث في منطقة اتُخذت فيها كل تلك الإجراءات الأمنية، وأين هم الآلاف من عناصر قوات الأمن؟ كيف تمّكن القتلة من التنّقل في شاحنات دون أن يراهم أحد؟ ثمّة حواجز على جميع مفارق الطرق، والعسكر في كل مكان: كيف استطاع المهاجمون أن يختفوا هكذا ودون أن يلاحقوا؟

علمتُ أن رجال الشرطة حضروا منذ بداية الهجوم، غير أنهم لم يتلقوا أي دعم أو إمداد. اتصلوا بقيادتهم العامة فاتصل مركز قيادة الشرطة PCO برئيس الثكنة، ولكنه كان غائباً. أجاب الضابط المناوب باختصار: «تلقينا أمراً بعدم الخروج. وماذا لو كان السكان قد نصبوا لنا شركاً؟ ما عليهم إلا أن يتدبروا أنفسهم.» كان لدى بعض أفراد الشرطة من الشجاعة ما جعلهم يطلقون النار على المهاجمين، لكن عددهم لم يكن كافياً؛ وذُكِر سقوط قتلى بين صفوفهم. بعد يومين علمنا أن رائدَ الثكنة قد عُينّ في مكان آخر. هكذا كانت الأمور تجري على الدوام.

حدّثني جاري توردو أنّه رأى في اليوم التالي لمذبحة رايس، في حسين داي، سيارات مموهة يطلق منها مجهولون النار على السكان. سمعنا الشائعات نفسها بالنسبة لأحياء أخرى: القبة وبرّاقي بشكل خاص. لم توقع هذه الطلقات قتلى أو جرحى، وكأنّ هدفها فقط زيادة الذعر ودفع الناس إلى حمل السلاح. بل إن بعضهم رأى السيارة التي كانت النيران تُطلَق منها، وعلى بعد أمتار قليلة منها رجال شرطة في مركباتهم. وقد مرّت السيارة من أمام نقطة تفتيش، وتبخرت قبل وصولها إلى الحاجز الثاني.

لم نكن قد تغلّبنا بعد على صدمة رايس حتى علمنا أنّه إلى الغرب من الجزائر العاصمة، في مرتفعاتها، عند طرف غابة بَيْنام،

كان حيّ من أحياء بني مسوس يدعى سيدي يوسف، مسرحاً لمجزرة جديدة سقط فيها نحو تسعين قتيلاً. هناك أيضاً، وفي ليلة 8 أيلول، جاء قتلة في شاحنة وطوّقوا الساحة حيث يلتقي رجال القرية للثرثرة والتسلية. ادعوا أنهم عناصر من قوى الأمن وانقضّوا على السكان الآمنين، جمعوهم معاً وذبحوهم. لم يظهر الجنود إلا بعد ثلاث ساعات، بعد أن كان الناجون قد استطاعوا الهرب.

وكأن ذاك المكان لم يكن قد نال بعد كلّ نصيبه من الرعب. ففي اليوم التالي، وما إن رحل الجنود حتى عاد المهاجمون من جديد وقتلوا خمسة وأربعين شخصاً. أثارت هذه المذبحة المزدوجة نوعاً من جنون هذياني، حتى أن ألوفاً من سكان الضاحية الجزائرية هرعوا إلى الساحات العامة لمراكز المدن، إلى المشافي وإلى المدارس، يحتمون فيها. أما الذين بقوا في بيوتهم فقد تمترسوا فيها مجهّزين بمختلف الأدوات التي يمكن استخدامها كسلاح.

عقب هذه الأخبار ساد ذعر حقيقي، وسارع سكان عديدون إلى مفارز الدرك والثكنات يطالبون بالسلاح. وفي بن طلحة توافد السكان لمقابلتي يحملون ملفّات طلب أسلحة لم يسعني إلا رفضها وأنا أعرف أنّنا لن نتلقّى إلا اثنتي عشرة بندقية على الأكثر. في منتصف شهر أيلول تقريباً، ذهبنا مرة أخرى إلى الثكنة، ذلك أننا كنا مانزال ننتظر تسليحنا. فقيل لنا إن الرائد في قايد ـ قاسم؛ وملازم الأمن العسكري، لياس، يحظّر علينا بشكل قاطع العودة إلى الثَكَنة من أجل قضية التسلّح هذه. ذهبنا إلى قايد ـ قاسم للتحدّث مباشرة مع الرائد، فصادفنا جمهرة محتشدة أمام مأوى العجزة.

هناك رأيت الدور التي هدّمتها قذائف الهاون: زعم العسكريون أنهم لم يستطيعوا الدخول إلى الحيّ لأن الإرهابيين زرعوه بالألغام؛ وقالوا إنّهم لا يطلقون القذائف إلا إذا رأوا نوراً مضاءً خلال الليل، لكنهم في الواقع كانوا يقصفون حتى أثناء النهار. كان هناك عدد كبير من الناس يطالبون بأسلحة. لقد فاض بهم الكيل من البقاء تحت رحمة هؤلاء العسكر الذين لم يكتفوا بإعطائهم وعوداً

كاذبة فقط، بل دمّروا ممتلكاتهم: كانوا يريدون أن يتكفّلوا بحماية أنفسهم. علت نبرتهم، فأصبح العسكريون في منتهى العدوانية، وهددوا بإطلاق النارعلى السكان المساكين إن تقدموا إلى الأمام خطوة واحدة.

علمنا أخيراً أن شباناً من برّاقي قد حصلوا على أسلحة بصورة فرديّة، وأن بعض أهالي قايد ـ قاسم تطوعوا في فرق الوطنيين. إنهم يريدون العودة إلى حيّهم، ويطلبون من الجيش مساعدتهم على طرد آخر أفراد الجماعات المسلّحة المتحصنين في منازلهم. رفض عسكريّو برّاقي، بينما أخذ أولئك المتمركزون قرب المأوى يستخفّون بهم. ردّوا على السكان اليائسين بأنهم يفضّلون قصف المنازل من بعيد كي لا يعرّضوا أنفسهم للخطر.

ذهبنا كذلك إلى مفوضية الدرك، حيث وجدنا مجموعة من الأشخاص مثلنا يريدون التسلح، انهال علينا الدرك بالشتائم. رأيت رجلاً متقدّماً في العمر يبكي بعد أن قالوا له: «استمرّوا في منحهم بناتكم، الآن تشعرون بالخوف منهم لأنهم يذبحونكم، بالأمس كنتم تقدمون لهم الطعام!» تصرف سادي، مهين، والناس مرهقون. كانوا يشعرون كما لو أنهم يرسلون بهم مباشرة إلى حتفهم. قال لي عجوز آخر: «لقد شاركت في حرب التحرير وجُرِحتُ مرّات عديدة. ولم أتعرض لمثل هذا مطلقاً. لم يفعل الفرنسيون بي مثل هذا».

في أحيائنا بدأنا نهيئ أنفسنا لهجمات محتملة، غير أن بعض السكان غادروا الحيّ. كنت واحداً من أولئك الذين لم يرغبوا في المغادرة وحاولت تشجيع الآخرين على البقاء، على تنظيم أمورهم والدفاع عن أنفسهم، إنّما يجب التزام الحيطة، لأن طرق تسلّل الإرهابيين كثيرة ومتنوعة. على الأقل هذا ما قيل لنا. لم أرَ بنفسي تلك الجماعات الصغيرة التي تفخّخ المنازل أو تضع القنابل، غير أنني في كلّ مرة أغادر فيها بن طلحة، كنت أتفحّص لدى عودتي جميع المداخل.

لم أكن أغادر الحيّ كثيراً في ذلك الوقت. كان متجري يُستخدَم كنقطة تلاق، بل كصندوق بريد. ركبّنا كشّافات ضوئية وثلاث صفّارات إنذار أو أربع. كان الناس يطلبون المزيد، ولكن في كلّ مرّة كان على الجميع المساهمة بالتكاليف، 200 دينار للشخص الواحد. أقمنا حراسة، رغم رفض بعض الجيران الذين اعتبروا أن من شأن هذا أن يعرضنا لخطر الإرهابيين. أمّا الوطنيون فقد عارضوا هذه الفكرة بشدّة. جهزّنا كذلك أسلحة للدفاع عن أنفسنا. كنا نخزّن البنزين لتصنيع خليط قنابل المولوتوف، ونضع قطع القرميد وجميع أنواع الأشياء التي يمكن قذفها على السطيحات، ونجمع الرفوش والفؤوس والبلطات. أردت أن أشتري لنفسي بلطة، فوجدت أنّها فُقدت من السوق لكثرة الطلب عليها. أعددت بدءاً من أداة شدّ معدنية شكلاً يشبه السيف (لن نستخدم في نهاية المطاف هذه الأسلحة في اللحظة الحاسمة).

أصيبت جارتي نسيّة بوتي وأولادها بالذعر. كانوا يسكنون الطابق الأرضي من المنزل (رقم 4) والذي يفتقر إلى أي نوع من الحماية، وفي أوقات الشِدّة كنت أراهم، من سطيحتي، متجمعين في إحدى زوايا الفناء، متيبّسين من الخوف. كان لنسيّة شابان، في التاسعة عشرة والثالثة والعشرين من العمر. وقد تقاربت أسرتانا كثيراً في رمضان الماضي. كنت قد أرسلت ابني جمال لشراء مصل الحليب، ولمّا أذّن المغرب ولم يَعُد، خرجت لأرى سبب تأخّره. سمعت صراخاً، وصادفت ابني بوتي يتعاركان. يبدو أن الأكبر كان قد تناول حبوباً ولم يعد يدري ما يفعل. كان يحمل سكينين، وهو عازم على قتل أخيه. هرعت أمه نحوي وطلبت مني المساعدة. فصلتُ بين الأخوين، فرجتني أن أبقى للعشاء. أمضيت السهرة كلها عندهم، نتحدّث. أخبرتني عن عزمها على مغادرة الحيّ لأن بناتها يشعرن بالخوف. فاقترحت عليها أن يأتوا كل ليلة للمبيت عندنا، وفي النهار ينصرفون للاهتمام بشؤونهم اليومية. كانت البنات يحببن أولادنا، ويساعدن زوجتي في أعمال المنزل.



وكأنه لم يبلّغ بذلك الإجراء الجديد، وعنّف مرؤوسيه. عادت الدوريات إلى سابق عهدها منذ اليوم الأوّل، ثم توقّفت من جديد؛ ثم استؤنفت..

في بداية شهر أيلول، وبعد يومين من مجزرة رايس، استقرّت وحدات عسكرية جديدة في منطقتنا، وخاصة في قايد ـ قاسم (في مأوى العجزة)، وفي وادي سمّار: كان هؤلاء الجنود يرتدون ملابس ذات لون «بيج» فاتح، ومجهّزين بمصفحات خفيفة. قيل إنهم أتوا من بِسكرة؛ وقد وضعوا على مركباتهم شعاراً يمثّل جملاً. نُشر ما يقارب الـ 4.000 منهم في كامل المنطقة.

قبل ثلاثة أو أربعة أيام من مجزرة رايس، عادت كذلك الوحدات ذات البزّات الخضراء، التي سبق لها أن قادت الهجوم على قايد ـ قاسم في حزيران وتموز (وقيل في حينه إنهم من رجال الوحدة المصفحة الثامنة). وقامت من جديد بضرب قايد ـ قاسم والمناطق المجاورة لها وهدمت المنازل، بل دكتّها دكّاً، كما استهدفت بالقصف طفيل والعميرة. قيل إن الجماعات المسلّحة التابعة لمنطقة سيدي موسى كانت متحصّنة هناك.

الدوريات العسكرية غير المنتظمة التي كان يجريها عسكريو المخفر توقّفت قبل عدة أيام من مذبحة 22 أيلول. حلّ محلهم عساكر جدد متمركزون في قايد ـ قاسم، لم نكن نعرفهم. كان هؤلاء الجنود يرتدون بزّات قتال من البيج الفاتح، جديدة تماماً، وسترات واقية من الرصاص، وخوذات خضراء. كانوا يأتون كل يوم مرتين في النهار، وثلاث مرات في المساء. يسيرون على طول الشارع الكبير عندما يمرّون مساء، بينما يتجولون نهاراً في البساتين مع أمتعتهم؛ ويعودون إلى قايد ـ قاسم بعد إتمام دورياتهم. في المرة الأولى التي مرّوا فيها من حيّنا طلبوا من السكان التوقف عن القيام بالحراسة، غير أننا رفضنا الانصياع لهم وتابعنا القيام بها كالسابق: فكثير من الأحداث الغريبة كانت تجري آنذاك...

منذ مجزرة رايس كان رجال من الوطنيين يأتون كل يومين أو ثلاثة أيام راكضين يسألوننا إن لم تكن جماعة من الإرهابيين قد مرّت للتوّ. وعندما ننفي حدوث مثل ذلك الأمر يتهموننا بالتواطؤ ويهددوننا: «تلاحظون أشياء دون أن تعلنوا عنها، على كلّ حال، لن تلوموا إلاّ أنفسكم!» يقولون إن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA تهاجم السكان، وسيأتي دورنا قريباً. كان الوطنيون والعسكريون يزعمون أنّ ثمّة إرهابيين جُدُداً، يأتون ليسبروا المنطقة لأن جماعتنا المحلية غائبة عمليّاً (معظم أعضائها قد قُتلوا، ومن نجا منهم أُرسل إلى سيدي موسى).

الغريب في الأمر أن أحداً لم ير هؤلاء الإرهابيين «الجُدُد»: كل القصص الغريبة العصيّة على التصديق، كان مصدرها عناصر من الوطنيين. لقد رووا مثلاً أن إرهابيين متنكّرين بزيّ نساء يرتدين الحجاب جاؤوا إلى الحيّ. استفهمت من السكان عمّا إذا كانت إحدى هؤلاء النسوة قد اختبأت لدى أحد منهم، فأكّدوا لي بأنهم لم يروا شيئاً. أعتقد أنها قصص مُختلقة لإلقاء الذعر في قلوبنا والزعم بأننا متعاطفون مع الإرهابيين (ذلك أننا لم نشِ بهم).

في حوش ميهوب تحدّثوا عن هجوم إرهابي: دوّت صفارات الإنذار وتراكض رجال الدرك. لم يحدث شيء في الحقيقة. ولكن السكان حصلوا في مساء اليوم نفسه على حوالى عشرين بندقية بطلقتين، ليحموا أنفسهم. اقترح بعض الجيران في بن طلحة أن نفعل مثلما فعلوا لنحصل على أسلحتنا، لكن عدداً كبيراً منّا رفض فكرة القيام بمثل هذه المسرحية. أجل لقد اصطنع أهالي حوش ميهوب هذا الهجوم، ولكن في الواقع كان هناك كثير جداً من الإنذارات الكاذبة. كان الناس متوتري الأعصاب، ويكفي أن يتصوّر أحد أنه رأى إرهابياً حتى يتزلزل الحيّ بكامله. لذلك لم أكن مقتنعاً بالهجمات التي يتحدث عنها الوطنيون: فلو حَدَثت لاستنفر السكان كلّهم في الحال.

في الفترة ذاتها، بين 4 و 13 أيلول، جُرف شريط من الأرض

(بعرض 15 متراً تقريباً) بالجرّافات على طول بساتين بن طلحة، من الطريق العام حتى المشتل الواقع في طرف حي الجلالي. كان الهدف كشف المنظر ليتمكّن السكان من مراقبة البساتين التي يأتي منها الإرهابيون. تم الأمر بمبادرة من الوطنيين ورئيسهم محمد بوعمرة، الذي تجاوب مع طلب السكان الملّح؛ ووافق العسكريون، فعرض الشريط يتيح للشاحنات ولسيارات اللاندروفر المرور بسهولة.

نتساءل، لماذا لم يشقّوا ممراً على طول حيّنا حتى الوادي الكبير بما أن الجماعات تمرّ غالباً من هناك؟ ولماذا لم يُقِم العسكريون نقطتي مراقبة على جانبي الوادي ليشكلوا كماشة يسهل عند اللزوم شدّ فكيها، كما فعلوا في منطقة أخرى: لم يكونوا ليجدوا صعوبة في ذلك، فهناك على الضفة الأخرى للنهر معسكر بابا علي حيث يتمركز عدد كبير من الجنود. تنفيذ مثل هذا الأمر لم يكن ليتطلّب كثيراً من الوسائل أو من العسكر.

نحن أيضاً، على أية حال، كنا نريد قطع الأدغال عن جوانب المقسم، وإزالة هذه الغياض وأشجارها لنحتاط لأي هجوم متوقّع. كنا قد اقتلعنا بعض الأعشاب وبعض الشوك بأيدينا، لكن كان لا بد لنا من إحدى الآليات إذا أردنا القيام بأكثر. طلبنا مراراً من العسكر إعارتنا إحدى جرافاتهم؛ وكنا مستعدين للدفع. لديهم اثنتان، لكنهم ادعوا أولاً بأنهما معطّلتان، ثم منحني النقيب مريزق موافقة مبدئية. وأخيراً ذكر لنا العسكر أن المنطقة المطلوب تجريفها تابعة لـ «الوطني» جحا وأخيه سليمان الشريكين في تعاونية مع أشخاص آخرين، وأنّهما اللذان يعارضان هذا الأمر: فالشجرة ثمينة. والواقع أن العسكر هم الذين يعارضون: إذ ما قيمة واحد كجحا أو كسليمان؟

وعَدَنا محمد بو عمرة رئيس الوطنيين، الذي كان يقوم باقتلاع الدّغل على مدخل بن طلحة، بالحضور عند انتهاء مهمته، لكنه أخلف وعده. قررنا عندئذ أن نحرق الأدغال في بعض الأماكن الممتدة على

طول البساتين لنوسع مدى الرؤية قليلاً، لكننا وجدنا هذا عديم الجدوى، إذ يجب اقتلاع عددٍ من الأشجار أيضاً.

في هذا الجوّ المتوتّر حاولنا إذاً أن نتهيّأ بقدر استطاعتنا لهجوم محتمل. خلال الأيام العشرة التي سبقت المجزرة لم أنم. أولاً، كنا نسمع عواء بنات آوى وهو أمر غير مألوف، فليس لدينا مثل هذه الحيوانات في منطقتنا. الناس جميعاً كانوا يتحدثون عن ذلك: قيل إنّ الإسلاميين يتخاطبون فيما بينهم بهذا النوع من الصراخ. تحدّث الناس عنه منذ ما يقرب من سنة، أما أنا فقد سمعته لأوّل مرة قبل الهجوم على حيّنا بفترة وجيزة. وضعنا بعض الأنوار الكشّافة الإضافية الموجّهة نحو البساتين. لكن يبدو أنّه لم يكن ينقصنا إلاّ هذا: خلال عشرة أيام وبدءاً من الساعة الحادية عشرة ليلاً كنا نسمع ضرباتٍ ذاتَ إيقاع معينّ كأنها ضربات هراوة على سطح من الباطون، ذكّرتنا بإشارات مورس. لم أفهم مغزاها أبداً؛ هل هي إشارات متبادلة؟

ثم هناك تلك المروحية التي بدأت تظهر كل ليلة. كنا نشاهدها تأتي ومصابيحها مضاءة، وما إن تقترب حتى تطفئها. فلا نعود نسمع إلا هدير محركاتها الأصم. شيء يقبض الصدر.

كل هذه الظواهرالغريبة دفعت العائلات إلى التجمع ليلاً. عدة أسر كانت تنام معاً في منزل واحد للاحتماء ببعضها البعض. في الأسبوع الأخير طلبتُ من أمي أن تستبقي زوجتي والأولاد لديها بحجّة ما. اتخذت هذا القرار عندما أمرنا الملازم لياس بعدم الحضور إليه بعد الآن لطلب سلاح. لم أقل شيئاً لزوجتي، لأنني لم أرد إقلاقها وأنا أعلم أنها لن تقبل بتركي وحيداً في مثل تلك الظروف. كنت أريد أن أبقى في بن طلحة لأنني أشعر بأني أتحمّل مسؤولية ما تجاه جيراني: فقد دفعتُهم إلى أخذ الأمر على عاتقهم، وإلى التسلّح والدفاع عن أنفسهم؛ ومعاً استأنفنا أعمال البناء، وطالبنا بالسلاح، وتهيّأنا لهجوم، وقمنا بالحراسة: كيف يمكن أن أتخلّى عنهم في مثل هذا الوضع؟

كنا نحاول رغم كلّ شيء أن نمارس ـ مع البقاء على حذر ـ حياة طبيعية، ونهتم بمشاغلنا اليومية: يذهب الناس إلى أعمالهم، والأولاد إلى مدارسهم. كنت أفتح مخزني كل يوم، ونقضي الأمسيات في الشارع لأطول وقت ممكن.

غير أن بعض الأحداث كان أحياناً ينذر بالمأساة: ففي منتصف شهر أيلول تقريباً حضر جارنا مكّاتي لرؤيتنا بينما كنا نلعب الدومينو. منذ العام 1995 عاش في عالمه منفصلاً عن الواقع: لقد مرّ عليه الكثير. كان بيته يقع على تخوم البساتين فتعرّض مرّات عديدة إلى ضغوط الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA. أراد أن يحمي نفسه فبدأ يعمل في صنع القنابل إلى أن انفجرت إحداها بين يديه. كانت تمرّ عليه أطوارٌ من الصفاء الذهني، وأطوارٌ أخرى من الهذيان. في ذاك المساء جاء يودعنا حسب التقليد الإسلامي، وسأل الحاضرين أن يسامحوه، وقال إنه سامحنا جميعاً. ثمّ أكّد أننا كلّنا سنموت. ضحك بعضنا، غير أن سلوكه كان يثير الاضطراب. رغم الضحك، شعرت بالدم يتجمّد في عروقي. لا شك أنه أحسّ بالموت، ولن يفلت من المذبحة...

II

المجــزرة

7

أمسيّة تكاد تكون كغيرها

«لا يعلمون ماذا ينتظرهم»

في هذا المساء من 22 أيلول 1997، وككلّ مساء منذ بعض الوقت، كنا جلوساً حول طاولة أمام مخزني، أسفل المنزل. الحرارة مقبولة، ونحن آخر الساهرين. كان هناك عبد القادر مناوي ومحمد توردو، وأرزقي الذي تأخّر لأول مرة، ومحمد. كنا نسهر ستة أو سبعة نلعب الدومينو، وكان اللعب يطول موفّراً لنا فترات هروب من الواقع لم نعرفها منذ مدة طويلة. إنّها طريقتنا في أن نقول لا لكل ما يجري. من يرانا يحسبنا نعيش في سلام وأمان مع أننا نمرّ بفترة عصيبة زاخرة بالقلق والاضطراب. لم يكن «إرهابيونا» ناشطين كثيراً غير أنه كانت هناك عودة إلى العنف تتمثّل في هذه المجازر الجماعية جعلت الناس يهيؤون أنفسهم لضربة محتملة من الجماعات المسلّحة. ونحن نعيش في حذر، لكن هذا لم يمنعنا من الترويح عن أنفسنا أحياناً، كما كنّا نفعل في تلك الأمسية.

كانت الساعة التاسعة مساءً عندما رأينا مجموعةً من العسكر تتجوّل، إنهم بالتأكيد من هؤلاء الوافدين الجدد المتمركزين في قايد ـ قاسم لأننا لم نتعرّف على أحد منهم. كانوا جميعاً يرتدون بزات ميدان جديدة، وسترات واقية من الرصاص.

كانوا نحواً من أربعين رجلاً يسيرون الواحد خلف الآخر تماماً

مشكلين رتلاً بطول 150 متراً تقريباً. جاؤوا من جهة مقلع الرمل وسلكوا الطريق المارّ إلى الشمال من منزلي. عندما دنا الرجال الأوائل منا، أي عندما وصلوا أمام منزلَي شوش ونسيّة بوتي نظروا إلينا بدهشة وكأنّهم لا يتوقعون رؤيتنا خارجاً في تلك الساعة. قال أحدهم لرفاقه: «إنّهم يلعبون، الكلاب!» روى أرزقي أنه سمعهم يقولون: «لا يعلمون ماذا ينتظرهم». أصابنا شيء من الارتباك، تغلّبنا عليه أخيراً بالمزاح. تابع المتطفلون طريقهم وهم يسلكون الدرب حيث يقع بيت فؤاد، على طول النهر الصغير المردوم المارّ أمام مجمّع البيوت مسبقة الصنع الذي نسميه امتداد حي الجلالي، تلك البقعة الصغيرة التي لا تضمّ سوى بضعة منازل فردية ومنها منزل «بيلوت»، والتي تنفتح في أقصاها على الطريق الذي يقود إلى مأوى العجزة في قايد ـ قاسم عبر البساتين. هناك كانوا متمركزين، على مسافة أقل من كيلومتر واحد سيراً على الأقدام.

لم يكونوا قد وصلوا بعد إلى البساتين عندما سمعنا طلقات نارية صادرة من حوش ميهوب، إلى الشرق من بن طلحة. لم نعرها كبيرأهمية، فصوت الطلقات البعيدة غدا مألوفاً لدينا.

عندما استمرّت رشقات الرصاص لأكثر من دقيقة، قرّر جيراني التوقّف عن اللعب، ونصحوني بإغلاق المخزن إذ لا داعي للمخاطرة. نزل الهادي ابن نسيّة لمساعدتي على إدخال البضاعة المعروضة خارجاً وإقفال الباب المعدني. تلكّأتُ قليلاً: ففي غياب عائلتي عن المنزل، كنت أجد مشقّة في الابتعاد عن جيراني. اتّفقنا على الالتقاء على السطيحة. كنت أتجنّب الصعود إليها أحياناً لأن محمد والهادي لا يتحدثان إلا عن الإرهاب؛ ومع الوقت صار هذا الحديث يثقل عليّ. بصورة عامة كنا نلتقي كلّنا مع محمد وسليمة اللذين نتقاسم معهما السطيحة ذاتها، أما نسيّة بوتي التي أصبحت تقضي وعائلتها الليل في منزلي، فإنّها تعمل في الخارج وليس لها صلات كثيرة: هذه الأمسية المشتركة كانت تتيح لها بعض التسلية، وتمكّنها من

الاستفسار عمّا جرى في الحيّ خلال النهار. لم تكن نسيّة كثيرة الكلام، فقد كانت مشغولة تماماً بعملها وهمومها.

تناولت عشائي ثمّ التحقت بهم حوالى الساعة العاشرة أو العاشرة والنصف. كان محمد هناك يثرثر عن بُعد مع الجيران. كنا قد تجرّأنا منذ بعض الوقت على العودة إلى التحدّث من سطيحة لأخرى وهو ما تجنّبنا فعله سنوات. في ذلك المساء كان هناك عبد الرازق الذي تجمعه بمحمد علاقة حميمة؛ لم يبنيا بين منزليهما جداراً فاصلاً، لذلك كانا يشتركان بنفس الفناء. وهناك أيضاً موسى وأخوه بو عَلَم اللذان يقطنان في مواجهتنا في الشارع نفسه (المنزل رقم 29)، وجارهما الشيخ حسن (المنزل رقم 30) مع ولديه، علي جيجلي (منزل رقم 31)، جار الشيخ حسن وعمّي منوّر (رقم 23)، والرجل الذي يسكن مقابل مجمع المنازل مسبقة الصنع والذي كان في ذلك المساء ساهراً على سطيحة علي جيجلي. ومن منزلنا كان يمكننا أن نرى حيّ القبائل إلى الشمال، وإلى الشرق المشتل وحوش بودومي.

لم يكن لمنازل موسى وبوعلم وكذلك عبد الرازق سطيحات، كانوا جالسين كلٌ على شرفته في الطابق الأوّل المطّلة على الشارع. على صف منازلنا نفسه، يقطن عبد القادر مناوي، جار عبد الرازق المباشر، البشوش المرح الذي يعشق هذه الأمسيات الدافئة اللطيفة، وقد كان ساهراً على سطيحته، بينما قبع جاره بن يتو وأسرته في مسكنهم منذ هبوط الظلام. يأتي بعدهم على الصف نفسه منزل توردو الذي كان جالساً على سطيحته المماثلة في ارتفاعها لسطيحة المناوي. لم نكن نستطيع رؤيتهما لأنهما أعلى منّا. كنّا كلنا قد جمعنا سائر أنواع المقذوفات: ألواح خشب ثخينة، كتلاً حجرية، قرميداً، قوالب إسمنتيّة. أما أنا فكان لدي أيضا كومة من حجارة صفراء وبنّية كنت قد أحضرتها لبناء واجهة منزلي؛ بالإضافة إلى بنزين وزجاجات فارغة وضعتها في المرآب.

منذ بعض الوقت أصبحنا نجتمع كثيراً في الخارج. إنّها طريقة

للتعبير عن عزمنا على استئناف الحياة. وكنا نقضي الوقت في هذر ومزاح. موضوع تهكّمنا تلك الليلة كان عمّي منوّر: لم يستطع أن يفهم بطء السلطات في إيصال الكهرباء إلى المنازل وفي تركيب المصابيح الخارجية. كان ذلك يضايقه إلى حدّ الانفجار غضباً لأتفه كلمة تقال حول الموضوع. معه حق، فهذا الوضع لا يمكن أن يستمرّ وتلك الانقطاعات المفاجئة التي تعود في أغلبها إلى كثرة عدد الأشخاص الموصولين على العداد نفسه، يصعب تحمّلها. كان حنقه مبرراً، فقد حصلنا نحن على عدّاد ثلاثي الخطوط، أمّا هو فكان عليه أن ينتظر.

توقّف النقاش على السطيحات عندما مرت مجموعة من نحو ثلاثين رجلاً من الحرس البلدي على طول الشارع الكبير. لم نكن نراهم في العادة لأنهم يسلكون الشوارع الفرعية. كانوا يأتون، ثمّ يتفرّقون إلى مجموعات صغيرة تجوب الحارات ما يلزم من الوقت لتحرّي المنطقة كلّها. ليس لديهم موعد ثابت، يختارون في كل مرة مسارات مختلفة لإجراء دورياتهم ويتجّمعون مجدداً قبل انصرافهم. كنّا نعلم بحضورهم من صوت الكلاب التي تنبح عند وصولهم والصفير الذي يطلقونه لتحديد مواقعهم. بإمكاننا أن نميّزهم جيّداً لأنه اعتباراً من مجمّع الـ 200 مسكن في الشمال، كانت مصابيح الشارع تضيء كامل المنطقة.

في هذا المساء بدا سلوكُهم غيرَ مألوف، فقد ظلّوا مجموعةً واحدةً ولم يُجروا سوى جولة من ذهاب وإياب بخطى سريعة في الشارع الكبير، وكانوا عادة يأخذون وقتاً أطول. قال عبد القادر بلهجة ساخرة: «نعرف جيداً أنهم لا يحسّون بأنفسهم رجالاً إلا في النهار!» هذه الملاحظة، الطافحة بالسخرية واليأس ـ إذ كنا ندرك تماماً بأنه من العبث أن نأمل شيئاً من هؤلاء الحراس ـ أضحكت الجميع وروّحت عنّا لبعض الوقت.

أحضر الهادي فراشين ولحافاً كبيراً لأن الليالي غدت رطبة في ذلك الفصل وطلب مني الذهاب لأستريح: فالليلة دوره في الحراسة

مع أمين ابن محمد وسليمة، وهو فتى بين الحادية عشرة والثانية عشرة من عمره. محمد لم يعد راغباً بالاستمرار في الحراسة غير أن ابنه يلازمنا دوماً. قبل عدة أيام حضّر زجاجتي بنزين، ولكنه نسيهما في الشمس فاشتعلت النار في إحداهما. كان يسهر للحراسة مزوداً بكومة من الأشياء القابلة للقذف، مزهوّاً بها. إنه صبيّ مقدام، جريء.

منذ بعض الوقت، كما سبق أن قلت، وأنا أسهر كلّ ليلة على السطيحة وقد استعصى عليّ الرقاد، مُصيخاً السمع لأقل صوت أو حركة. تلك الليلة لم أتمنّع على النوم كثيراً، تغلّب التعب على السبب. نزلت إلى الطابق الأوّل وحاولت النوم، غير أن أسئلة لا عدّ لها راحت تتقافز في رأسي وتعذبني.

لم أفهم ماذا أراد العسكر أن يقولوا لنا. إن رؤيتنا نلعب الدومينو كان يجب، بالعكس، أن تشعرهم أن لدى الشعب عزيمة لا تُقهر. لماذا يعتقد بعضهم أن «دورنا» قد حان؟ لماذا طلبوا من السكان منذ بضعة أيام أن يتوقفوا عن الحراسة؟ لماذا بذل العسكر جهدهم لمنعنا من تسوية الأرض حول مجمّعنا والتي تتيح لنا رؤية الإرهابيين الذين يخرجون من البساتين؟

تذكرتُ بالمناسبة أني رأيت منذ حوالى أربعة أيام، ثلاثة من الوطنيين ثملين ـ اثنين في ملابس مدنية وواحداً في بزّة رسميّة. كانوا يعبرون مجمّع حيّ الجلالي وهم يشتمون الناس: «أيّها السفلة!»، «أيّها الخونة!». ربما كان هذا تفصيلاً لا قيمة له، لكنه ضايقني... كانوا منزعجين من الكلاب لأنها تنبح، ويخاطبونها قائلين: «عندما يمر الإرهابيون لا تنبحين، أما عندما نمر نحن...».

غفوت، يهدهدني هدير محرّك المروحية العسكرية التي كانت، كالعادة، تجوب السماء. كنا قد اعتدنا على صوتها إلى درجة أننا لم نعد نسمعه. نمت بضع لحظات وأنا أتذكر ما تنبّأ به مكّاتي منذ أسبوع خلا، عندما أيقظني فجأة انفجار هائل. نظرت إلى الساعة: كانت الحادية عشرة والنصف.

القنابل الأولى تنذر بالكارثة

كانت أصوات الانفجارات تأتي من المنطقة القريبة من البساتين. دون أن أرتدي ملابسي، صعدت كالإعصار إلى السطيحة أسأل عما يجري. لا أحد يعلم. النساء والأطفال يصرخون «قُضي الأمر، سيأتون، جاء دورنا!».

الناس كلّهم في الواقع كانوا يعرفون ما الذي يحدث. حاولت مناداة فؤاد الذي يطلّ منزله على حوش بودومي لكن صوتي ضاع في دويّ صفارة إنذار طاهر الذي كاد يثقب طبلة آذاننا. طلبت منه إيقافها ليتسنّى لنا التحدّث مع فؤاد. كان عبد القادر، الذي يسكن قريباً من طاهر، يسمعني فرجاه أن يوقفها. يجب أن نعرف بأي ثمن إن كان ثمّة هجوم، وكم عدد المهاجمين.

لم يجب فؤاد، وكان الصراخ يزداد ويتعالى. كان صادراً عن الناس الساكنين قرب البساتين، في الجنوب الشرقي من المجمّع (المكان الذي غادر منه العسكريون قبل ثلاث ساعات). سمعت أصواتاً تصيح: «لقد هاجمونا، لقد هاجمونا! إنهم يذبحوننا!».

كيف تمكّنوا من مباغتتنا؟ مع العلم أنّ كثيرين منّا كانوا يقومون بالحراسة، وكان يجب أن نُنذَر بوصول المهاجمين. أكان مرور العسكر هو الذي ضلّلنا وأوقعنا في الخطأ؟ ما أدهشنا أننا رأينا، لدى انفجار القنابل الأولى، طلقات خطّاطة خضراء وحمراء تُطلق من جهة منزل «بيلوت»، إلى الجنوب من مجمّع المساكن مسبقة الصنع. طلقات متواصلة دامت نحو خمس دقائق، ومع أنها أُطلقَت بعد ذلك من نواحٍ مختلفة، فقد وُجّهت كلها نحو المخفر الواقع إلى الشرق من بن طلْحة. كانت السماء ملونة، حمراء وخضراء.

حاولت إقناع نفسي بأن العسكر هم الذين يطلقون النار. قلت في داخلي ربما سمع الوطنيون شيئاً ما يثير الريبة وأنذروا الجنود المترصّدين، وهم بالتأكيد الذين يعطون الآن الإنذار أو يكشفون عن مواقعهم. كنت مخطئاً لسوء الحظ. صراخ الضحايا غدا أكثر إلحاحاً

وإقلاقاً. من المستحيل الوصول إلى فؤاد. لم نعد نرى أي شخص على سطيحات المنازل المواجهة لنا. هم وحدهم يستطيعون أن يقولوا لنا ما يحدث لأنهم يطلّون على الجهة التي يأتي منها صوت الانفجارات. وحسن الذي كنّا نتحدّث معه منذ قليل اختفى. علمت فيما بعد أن المهاجمين في جهة بيت «بيلوت» وأن المجزرة قد بدأت.

على سطيحتي، كانت النساء والأطفال منكمشين على أنفسهم في الركن القصيّ منها، تحت صفيحة من الأترنيت تسمح للنساء في الأوقات العادية بالانزواء والحديث دون أن يراهنَّ أحد. كانت هناك عائلة نسيّة المؤلّفة من سبعة أشخاص، وسليمة وزوجها وأولادها، وهم ستة، وأنا. كانت سليمة تروح وتجيء بطريقة هيستيرية وهي تضرب كفّاً بكفّ. إنّها تتصرف دائماً هكذا عندما تسمع ضجّة غير مألوفة، ومن الصعب السيطرة عليها.

نسيّة تتوسّل إلي أن أفعل شيئاً وابنتها سهيلة التي لم تبلغ الثامنة عشرة قد انتابتها نوبة هيسترية وهي ترتعش دون توقّف. توجهت نحوها محاولاً تهدئتها، أمسكتها من كتفيها وأنا أقول لها برفق: «لا تخافي، عليهم أن يقتلوني قبل أن يمسّوك. سيأتي العسكر حالاً».

اقتربت أمّها وقالت لي: «العسكر هم الذين سيقتلوننا! إنك لا تفهم شيئاً، هم الذين سيقتلوننا!» الجزم الذي نطقت به هذه الكلمات أصابني بشيء من الذعر، لكن كان عليّ وقتها إشاعة الهدوء. قرّرت أن نتجمّع كلّنا معاً وننتظر النجدة، فهي الطريقة الوحيدة للسيطرة على الخوف وكسب الوقت.

احتفظت نسيّة ببرود أعصابها، راحت تهدّئ الأولاد وترجوهم عدم الصياح. ابنها الهادي كان مرتبكاً ضائعاً، أما الصغير أمين فوقف أمام كومة القرميد والآجرّ مستعداً لمقاومة المهاجمين. على بعد نحو مئة متر إلى الجنوب من المجمّع، قرب بساتين البرتقال،

كانت السماء برتقالية، ومع كل انفجار كان اللهب يتعالى نحو السماء ترافقه غيمة هائلة من دخان أسود وبنفسجي. رجوتهم التزام الهدوء فالخوف هو ألدّ الأعداء.

طلبت من أمين أن يراقب الجهة اليمنى من منزله ومن الهادي مراقبة الجهة الشمالية من منزلي. قيل لي إن الجماعات خلال الهجمات، تنطلق وهي تطلق النار من ناحية لتهاجم من الناحية الأخرى. خشيت أن نؤخذ على حين غرة. كانت الشوارع جيدة الإضاءة منذ أن وضعنا كشافات في كل مكان تقريباً.

كان المهاجمون في ذلك الوقت في الجهة الشرقية، في الطرف الآخر من صف المنازل. فجأة لمحتهم أمام منزل بن يتو (رقم 27) في طرف المجمّع على صفّ بيت فؤاد. توجّهت إلى الجهة الخلفية من سطيحتي المشرفة على مركز حي الجلالي باتجاه الوادي الكبير. خشيت أن يأتوا لمهاجمتنا من تلك الناحية. وكم كانت دهشتي عندما رأيت أربعة أو خمسة عسكريين في ثياب قتال مموّهة فاتحة كتلك التي يرتديها عسكريو قايد ـ قاسم، يجتازون مفترق الطريق باتجاه البساتين. تزاحمت في رأسي جملة من الأسئلة، ولكن لم يكن لديّ الوقت لأتوقف عندها، إذ أثار انتباهي حدث آخر. لقد سمعت هدير محرّك.

عدت من الطرف الآخر من السطيحة فرأيت سيّارة الحاج، صهر عبد القادر مناوي، الرُمانية اللون تقف أمام منزل الأخير (رقم 47)، ثم تتراجع بأقصى سرعة إلى الخلف. تابعتها بنظري إلى أن اختفت خلف منزل مصطفى بن يحيى (رقم 1). لقد ترك زوجته وابنته عند مناوي.

حاولت مرة أخرى مناداة فؤاد، إذ كنّا ما زلنا جاهلين ما يحدث بالتحديد. ناديته باسمه مرات عدّة، فمن الضروري أن نعرف عدد المهاجمين الذين كانوا على ما يبدو كثيرين جداً. رأيت أشخاصاً يهربون في الزقاق أسفل منزلي. كانوا يصيحون: «إنّهم يهاجمون الجميع، إنّهم يذبحون الجميع!» صرخ أحدهم بصوت

كالعواء: «قتلوا كل من في منزل سعيد!». كان سعيد يسكن أحد أوائل البيوت على حافّة البساتين (رقم 28).

فجأة رأيت شاباً يقفز من منزل علي جيجلي (رقم 31) المواجه لمنزلي. اتّجه عبر الزقاق نحو بيتي. كان يصرخ كغيره: «إنّهم يقتلون الجميع»؛ ظننت وقتها أنه فؤاد. سأعلم فيما بعد أنّه الناجي الوحيد من عائلة الجيجلي، والذي هرب عندما دخل المهاجمون المنزل وبدؤوا القتل. كان القتلة في ذلك الوقت إذاً قريبين جدّاً منا، لكننا لم نرهم بعد في حارتنا. وهكذا، معتقداً أن فؤاداً هو الذي هرب لم أحاول مناداته مرة أخرى.

سمعت قرعاً على الباب، فنزلت وفتحت باب المدخل الحديدي الموجود في الجهة الشمالية من المنزل. إنها عائلة جورلاف، كانوا عشرة أشخاص على الأقل، كلهم نساء وأطفال، الرجل الوحيد بينهم لم يتجاوز العشرين من عمره. كان شاحباً وقد اعتُقل لسانه. أعدت إغلاق الباب وسندته بقطعة خشب ثخينة، ثم توجهت إلى الشاب وهززته من كتفيه وأنا أسأله عما حصل. تحت تأثير الصدمة، وقف عاجزاً عن إجابتي.

عندما وصلت إلى السطيحة رجتني نسيّة أن نغادر المكان. أما أنا فأردت أولاً أن أفهم ما يحدث قبل أن أتخذ قراراً. لم أكن أعرف ماذا أفعل: من جهة هناك هؤلاء العسكر الذين شاهدتهم على مفترق الطريق والذين لا يوحون بالثقة، ومن جهة أخرى المهاجمون الذين يقتربون. تابعت مراقبة الجوار، فلاحظت فجأة حارسين من الجماعة المسلّحة في آخر الشارع المعترض أمام منزل بن يحيى (رقم 1). كانت الساعة الثانية عشرة إلاّ ربعاً. أدركت أننا محاصرون، وأننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً غير البقاء مجتمعين على سطيحتنا وانتظار تدخل العسكر.

خلال ذلك الوقت رأينا كثيراً من الناس يركضون. افترضت أنهم أولئك الذين تعرضوا لأوّل هجوم في المنطقة التي يسكن فيها سعيد (رقم 28)، إنّها مجموعة صغيرة من المنازل تلك التي هوجمت

في البداية. السكان الذين هربوا منها توجّهوا نحو منزل بو جمعة (رقم 88) ونحو منزلي. قسم من القتلة سيذهب، بينما المذبحة دائرة في منزل سعيد، نحو حي «بيلوت».

من جديد سمعت طرقات على بابي. كان عبد القادر مناوي وعائلته. يجب التصرّف بسرعة. إنه سباق مع الموت، فالقتلة بالتأكيد في أعقابهم. لكنّ للمفارقة، لم يكن القتلة مستعجلين؛ فهم يطلقون بعض الأعيرة النارية، غير أن رصاصاتهم لا تصيب أهدافها. لقد هربت العائلة بأكملها، من الأب العجوز الذي تعدّى الخامسة والسبعين، إلى الحفيدة التي لم تتجاوز الأشهر الثلاثة. عددهم يربو على العشرين. معظمهم نساء وأطفال. عبد القادر عاري الجذع، حاف. صاحت نسيّة توبّخني وهي ترى هذا العدد من الأشخاص: «ستودي بنا إلى التهلكة، جميعنا. لا بدّ أنك مجنون لتُدخِل كلّ هؤلاء الناس».

كانت المروحية هناك تحوم طوال الوقت فوق رؤوسنا. يجب أن أقول إني لم أعد أُعيرها فيما بعد اهتماماً. الأحداث تتسارع، والناس يهربون، ونحن على السطيحة مشغولون بإجلاس هذا وذاك، وبتهدئتهم، وبمحاولة فهم الوضع. من بعيد كنت لا أزال أرى المهاجمين يخرجون من البساتين. عدة مجموعات خرجت. بعضهم يتوجّهون شمالاً بمحاذاة الوادي الصغير، وبعضهم يتوجّهون نحو الغرب. الذين توجّهوا شمالاً ساروا في مجموعات صغيرة وتجمّعوا أمامنا. بُعَيد مجيء عبد القادر تركّزت جمهرة صغيرة من المهاجمين مقابل منزلنا. هناك يوجد بيت قيد الإنشاء، ليس فيه بعد سوى أعمدةِ الأساس، وبلاطة الطابق الأول. ما من جدار واحد. كان يمكننا إذن رؤية ما يجري تحت وخلف البلاطة.

«سنذبحكم كلّكم!»

انحنيت نحو الشارع ورأيت عائلة تركض. النساء يحاولن الهرب وهن يحملن أطفالهن الرضع، ويسحبن أولادهن الأكبر،

رافعات أصواتهن بالتضرع إلى الله أن ينجيهن. في آخر الشارع، إلى الجنوب، انبثق من يلحق بهن. لا فائدة من الاستعجال. رجال أقوياء البنية، متمركزون من جهتنا قطعوا عليهن الطريق، أحاطوا بالرجل الوحيد، أمسكوا به، وأمروا النساء والأطفال بالمرور تحت البلاطة. سمعت توسلاتٍ، ونحيباً، وأنيناً، ثم صرخاتٍ حادّة، تتبعها حشرجاتُ شخص يُذبَح.

بعد عدّة أيام ستسنح لي فرصة للتحدّث مع هذا الرجل الذي نجح في الهرب. قصّ عليّ كيف أُرغم على مشاهدة عائلته كلّها تذبح، وكيف تمكّن في اللحظة التي كان سيذبح بها، من الإفلات من قبضة القتلة، والفرار. أطلق عليه المهاجمون النار، فركض باتجاه الحارسين الواقفين أمام بيت بن يحيى، واللذين حاولا الابتعاد قليلاً لتفادي الرصاص. وهذا ما أتاح للرجل المسكين النجاة.

رأيت هذين الرجلين اللذين يقومان بالحراسة على بعد ثلاثين متراً من منزلي. إنّهما يقفان ليقطعا الطريق على أولئك الراكضين على طول الوادي الصغير، الآتين من جهة «بيلوت» والقادمين من جهتنا. أحدهما مفرط في الطول، يرتدي قَشّابيّة، وفي يده سيف طويل لمّاع. والثاني أقصر منه قامةً، في ملابس القتال، ويحمل بندقية. وصل مهاجمان آخران، بدأ أحدهما بخلع نافذة الطابق الأرضي من منزل مصطفى بن يحيى (المنزل رقم 1)، وحطّم الآخر بضربة عصا المصباح الخارجي.

يا لابن يحيى المسكين، لم يمرّ سوى أسبوع على عودته إلى منزله مع زوجته وابنه الصغير وبناته السبع. كان، كما سبق أن قلت، قد هرب من بن طلحة في العام 1996 وأجّر منزله لقريب عبد القادر مناوي الذي يعود في الأصل إلى قايد ـ قاسم. لحسن الحظ، لم يجد المهاجمون أحداً في المنزل تلك الليلة. لقد تمكّنت العائلة من الهرب قبل وصول الحراس، ولجأت إلى العسكر في الشارع الكبير. قصّ علي فيما بعد أنهم تمكّنوا من الهرب بينما كان المهاجمون مختبئين خلف الشجيرات، على بعد 60 م من العسكر الذين لم يحاولوا التدخّل.

في اللحظة التي كانت الجماعة فيها منهمكة بذبح العائلة على بلاطة البناء كان مسعود بلعيدي وعائلته يمرّون من أمام منزلي وينعطفون يساراً ويقرعون بعنف على الباب الشمالي للبيت. هرعت نسيّة نحوي تتوسّل: «لا تفتح لأحد بعد الآن. ستتسبب في ذبحنا كلّنا!» ولكنّي لم أكن أستطيع ترك هؤلاء الناس خارجاً! نزلتُ راكضاً وفتحت الباب. أدخل مسعود جميع أفراد عائلته الكثر ووقف خلف الباب الذي أعدت إغلاقه بسرعة. كان حافي القدمين، في قميص داخليّ، يحمل في يمناه سكيناً طويلة. اندفعت زوجته وأولاده إلى داخل الغرفة غير مصدّقين أنهم سالمون. لقد استطاعوا النجاة بجلدهم، في اللحظة التي يتمّ فيها، وعلى بعد أمتار منهم، ذبح عائلة أخرى. كان المهاجمون الذين يعترضون الهاربين لجرهم نحو «البلاطة» لا يتجاوزون الخمسة أو الستة. وهذا ما أنقذ حياة مسعود.

كان مسعود يقطن في زاوية شارعنا الجنوبية. من منزله (رقم 37)، شاهد كل شيء. عدد المهاجمين يربو على المئتين، بدؤوا بمهاجمة بيت سعيد، ولم ينجُ أحد. كان يُؤوي كل مساء أربع عائلات أو خمساً من سكان وادي سمّار. قال مسعود إنهم ذبحوهم جميعاً ثمّ أضرموا النار في البناء. إنّه أوّل منزل يُحرق. تمكّن هو وعائلته من الفرار عندما تفرّقت الجماعة إلى قسمين. وأنذرني بأننا سنطوّق عاجلاً. كان المهاجمون قد وصلوا إلى شارعنا متنقلين من بيت لآخر. لن يلبثَ دورنا أن يأتي. كنا كثيرين جداً وضعافاً جداً! هناك عائلة مناوي وهي أكثر من عشرين فرداً، ثم عائلة جورلاف المؤلفة من عشرة أفراد، وإذا أضفنا عائلة مسعود تصبح حوالى ستين شخصاً.

طلب مني مسعود أن نترك عائلته على السطيحة وأن أخرج معه لنقاتل وندافع عن أنفسنا. إنه انتحار! لسنا سوى ثلاثة رجال عُزّل، مقابل أكثر من مئتين من الأعداء المسلحين والمدرّبين. ليس أمامنا أيّ أمل. علينا أن نصمد لحين وصول العسكر. قرر مسعود القتال.

أغلقت الباب وراءه. وقبل أن أصعد، ذهبت إلى المرآب الذي يمكن الوصول إليه من الداخل، وتناولت صفيحة البنزين وبضع زجاجات مهيئة لصنع خليط المولوتوف. عدت إلى السطيحة وأعطيتها للصغير أمين الذي راح يصب البنزين في الزجاجات المعدّة سلفاً لمثل هذا الظرف، والتي تحوي بعض الحصى والرمل.

كنت ما أزال أسمع صوت محرك المروحية التي تحوم، وصفّارة طاهر التي لا تتوقّف عن الزعيق. كانت الساعة تشير إلى منتصف الليل.

كان ابن جورلاف متكوّماً على نفسه وسط السطيحة إلى جانب عمود إسمنتي يترنح كرقّاص ساعة وقد دفن رأسه بين يديه. صرّح محمد لي برغبته في الذهاب وترك عائلته لدينا. كانت سليمة، زوجته، قد تنبأت بأنه سيغادرها ما إن تسنح له الفرصة. لقد جربت أكثر من مرّة أن تقنعه بترك المنطقة. اقتربت منّي قائلة وهي تنتحب: «نصرو يا أخي، سنموت جميعاً لن ينجو أحد من براثن هؤلاء المتوحشين». أجبتها بحزم بأنني لا أرغب في أن أُقتل. بغتة، اختفى محمد. لا أدري كيف ذهب.

انطلقت فجأة عدة رصاصات خطّاطة ذات شهب حُمرٍ وخُضْرٍ تخترق السماء بين مجمّعنا وحوش ميهوب، فأحيت أملنا برؤية فرقة العسكر التي مرت عبر حيّنا. أردت الاعتقاد بأنهم ما زالوا مترصّدين في الأرض القفر قرب المساكن مسبقة الصنع وهم يقودون الآن المعركة ضد المهاجمين. لم يكن هذا إلا وهماً، ففي الحارة التي تؤدي إلى الوادي الصغير مقابل منزلي رأيت نحو خمسين مسلّحاً يخرجون من العتمة بخطى ثابتة، مجهزين ببنادق رشّاشة، وبنادق سيمنوف وبنادق صيد بطلقتين. وقد تجمعوا تحت الشرفة في مواجهة منزلنا وراحوا يطلقون النار علينا من أسلحة نصف أوتوماتيكية، دون توقف. كان بعضهم يرتدون بزات قتال قاتمة، تشبه بزات «النينجا»، وبعضهم في قشّابيّات، وآخرون يضعون أقنعة، كما كان بينهم ملتحون. لا أدري لماذا لم أقتنع أبداً

بأنهم إسلاميون. وقد سُئلت فيما بعد لماذا اعتقدت بأنهم ليسوا إسلاميين. أظن لأن شعور البعض ولحاهم، كانت مستعارة.

كان الوضع يتأزّم، والحلقة تزداد حولنا إحكاماً. فقد لمَحَنا واحد من الجماعة على السطيحة وبدأ يصيح: «انظروا، إنّهم هناك، إنّهم كثيرو العدد!» جرّبنا أن نفهم لماذا يهاجموننا. كانوا يريدون كسب الوقت، يحاولون تحديد عددنا وهم يطلقون النار باتّجاهنا. أخذ عبد القادر مناوي ينادي أولئك الذين وقفوا إلى يمين الجماعة يصدرون الأوامر: إنّه يحاول أن يثنيهم عن قتلنا. رجته زوجته أن يسكت: «ستزيد من غضبهم وسيصعدون لينالوا منّا».

لم تكن مخطئة. فهم في الواقع لم يكلّمونا إلا لتوجيه الشتائم لنا. كان الرؤساء هم الذين يتكلّمون، يصرخون، ويصدرون الأوامر. ثمّ خرجوا من بين الجماعة وتقدّموا إلى الأمام؛ أذكرأنهم كانوا مقنّعين. لكن ذاك الواقف إلى جانب العمود لم يكن يضع قناعاً، كانت له لحية طويلة، ويرتدي بزة ميدان زرقاء قاتمة، وهو أمر غير مألوف لأن الملتحين يلبسون القَشّابيّة عادة. كان اثنان من بينهم يتكلمان بصوت عالٍ ويشتماننا وهما يصيحان: «سوف نذبحكم كلّكم، كلّكم ستموتون، دون رحمة! هذا واجب علينا».

رأيت من جديد عائلة تهرب في الشارع. وقعتْ في المصيدة. قبض المسلحون على الضحايا، الذين بالكاد قاوموا، وجروهم إلى تحت البلاطة. سمعت تضرعاتهم، وبكاء الأولاد ثم الصرخات الحادّة وأخيراً حشرجة بعضهم وقد حُزّت عنقه. لم أستطع رؤيتهم لأن المهاجمين كانوا يتجمّعون في ذلك المكان. لم أكتشف إلا في اليوم التالي فظاعة ما ارتكب على بُعد أمتارٍ قليلة من منزلي.

على البعد عند جادة بن طلحة الكبرى لفتتْ أنظارَنا أنوارٌ أُضيئت فجأة، استطعت أن أرى مصفحات الجيش، الـ ب.ت.ر. إنّهم يصلون بسرعة ويتخذون مواقعهم على مدخل المجمّع. بدأ الأولاد والنساء يصيحون: «وصل العسكر! وصل العسكر! لقد نجونا!» من

مصطبتي لم أر سوى مصفحتين. في الحقيقة كان هناك ست منها متمركزة في الشارع الكبير بين الطريق العام وحي الجلالي، وقد تجاوز الوقت منتصف الليل بنحو ربع ساعة.

«نحن هنا لنرسلكم إلى ربّكم»

في أثناء ذلك، سُدَّ شارعنا من طرفيه واتّخذ عدة رجال مسلحين منبطحين على بطونهم أماكنهم في المنزل المواجه لنا على أهبة الاستعداد للتدخّل. استمر مناوي في التحدّث إلى من بدا أنهم من الرؤساء. لاحظنا أن مجموعة خرجت من تحت البلاطة تستعّد لوضع قنبلة تحت منزلنا. يجب أن نفعل المستحيل لمنعها من الاقتراب. قذفنا باتجاهها كل ما وقع تحت أيدينا.

استمر مناوي في إقناع المهاجمين ببراءتنا بينما وقفت خلف أحد الأعمدة الإسمنتية دون أن أنبس ببنت شفة. كنت أحاول أن أفهم ما يحدث وأن أتحسّب لما سيفعلون. تابع مناوي خطبته: «لماذا تنتقمون منّا، ماذا فعلنا لكم؟ لم نفعل شيئاً! الأولى بكم أن تذهبوا إلى العسكر. إنهم على بعد مئة متر منكم! اذهبوا وقاتلوهم بدلاً من الانتقام منّا!».

وكأنه ضغط على زرّ التفجير بيده؛ ردَّ الرؤساء الذين أصبحنا الآن نميزهم بشكل أوضح بلهجة طافحة بالحقد والشماتة: «لن يأتي العسكر لنجدتكم! أمامنا الليل كلّه لاغتصاب نسائكم وأولادكم وشرب دمائكم. حتى لو استطعتم الإفلات منا اليوم، فسنعود غداً لنريكم! نحن هنا لنرسلكم إلى ربّكم!».

كنت متضايقاً ومضطرباً في آن. تعزّز لديّ الشعور بأن ثمّة شيئاً مختلاً، لوثةً، لدى هؤلاء الأشخاص. لا أعلم من هم هؤلاء الوحوش الواقفون قبالتنا. أريد أن أصدّق أنّهم الإرهابيون الذين أرهقونا بالحديث عنهم، ولكن شكّي كان يزداد. لقد أصبح عندي قناعةٌ راسخة بأنهم ليسوا إسلاميين: وحدهم العسكر يجدّفون بهذه الطريقة.

عندما بدأ الرجال المتمركزون على البلاطة يطلقون نيرانهم رميتُ أوّل زجاجة من المولوتوف لكنها لم تصل إليهم، فقد تحطّمت في الطريق. من هذا المكان الذي أختبئ فيه لم أكن أرى جيّداً ما يحدث في الأسفل. قررت أن أهبط إلى الطابق الأوّل لأراقب الأشياء عن كثب. عند صعودي ثانية لاحظتُ أن سليمة التي ما فتئت تجوب السطيحة طولاً وعرضاً تمسك كتفها بيدها اليمنى. لقد أُصيبت، وكذلك ابن مسعود الذي سقط وهو يتأوّه. كان الرصاص يصفر فألقيت بنفسي أرضاً موجّهاً الأمر للباقين ليفعلوا فعلي. زحفت باتجاه الجريح. كان ابن مسعود يتنفس بصعوبة، طلبت من النساء الاهتمام به وشدّ قطعة قماش حول جرحه لمنع النزف. لم يكن جرح سليمة بالغاً، وقد رجاها ابنها عبد القادر البالغ من العمر ثماني سنوات أن تستلقي قليلاً ولكنها لم تصغ إليه، ظلّت تذرع المكان جيئة وذهاباً بخطا سريعة وهي تكلّم نفسها. كان ابنها الآخر، أمين، يناولني زجاجات كوكتيل المولوتوف، فنشعلها ونقذف بها على المهاجمين. شحقت زجاجة أمين الأولى في الأسفل، في الزقاق، بينما وصلت الأخرى إلى مدى أبعد وسمحت لنا بأن نأخذ قسطاً من الراحة. ألقينا كلّ ما وُجد على السطيحة: قوالب إسمنتية، آجرّ، أحجار، كُتَلٌ قرميدية...

استمرت المروحية تُدوِّم فوق رؤوسنا، لكننا لم نعد نراها. لا نسمع إلا هدير محركها. أمّا الصفارة فقد توقّف زعيقها منذ وصول المصفّحات. يجب أن نكسب الوقت بانتظار العون. لم نفقد الأمل أبداً بوصول النجدة.

اعتقدت للحظة، لدى مجيء المصفحات، بأنّنا سننجو، غير أنني عندما سمعت أحد القتلة يصيح «نصرو، لن تفلت منا» أحسست أنّي تلقّيت ضربة عنيفة على صدري قطعت أنفاسي؛ وأدركت أننا لن نحظى بأيّة مساعدة وليس أمامنا إلاّ الاعتماد على أنفسنا. تتابعت الأشياء بسرعة كبيرة. كنت أعرف بأننا لسنا سوى ثلاثة رجال في

مواجهة أكثر من ستين مهاجماً. أخذ الرصاص الموّجه إلينا يزداد كثافة فأدركتُ بأنها طريقة لتحويل انتباهنا عن الجماعة التي تحمل القنابل لتثبيتها على واجهة منزلنا. فبمجرّد أن تنفتح ثغرة في الجدار، يصبح بإمكان المهاجمين الوصول إلينا.

طلبتُ من الهادي وأمين منعهم من التقدّم، مع الحرص على عدم الإسراف في استخدام الزجاجات المتفجّرة. كان الجميع على السطيحة يحذون حذوي ويلقون عليهم، زاحفين على بطونهم، كل ما يقع تحت أيديهم. رغم كل جهودنا نجح أعداؤنا بالاحتماء تحت شرفتنا وبوضع قنبلة على مدخل حديقة محمد، بينما أعوانهم يقذفوننا بقنابل يدوية. انتهى الأمر. لقد تغلّبوا علينا، لا مجال للبقاء في هذا المكان.

علينا أن نتصرّف بسرعة وأن نحاول الهرب. إنها مسألة دقائق وستنفجر القنبلة ويدخل المهاجمون إلى تحويطة الحديقة. توجّه الجميع نحو سلّم جاري محمد وبدؤوا بالنزول إلى الطابق الأوّل. عند بسطة الدرج توجد نافذة صغيرة تطلُ على الحديقة خلف المنزل وتعلو نحو 1.70 متراً تقريبا. وقف أحدهم في الأسفل يساعد النازلين. كان هناك نساء متقدّمات في السن، وأخريات بدينات، وأطفال. الأمر ليس سهلاً والوقت يدركنا. بينما كان البعض ينزل من النافذة كان آخرون قد غدوا خارجاً وهم يتسلّقون الجدار الفاصل بين حديقة محمد (رقم 45)، وجارو (رقم 54). وجد الشباب لوح خشب ثخين وضعوه على الجدار الذي يعلو 2.40 م لتسهيل الصعود، ولكن بقيت مشكلة النزول من الجهة الأخرى.

بينما كان قسم من الهاربين مايزال في حديقة محمد انفجرت القنبلة وأحدثت فجوة في الباب لكنه لم ينخلع. الجماعة الآن في الشارع، على بعد عشرين متراً، ويبدو أن أعضاءها لم يكونوا على عجلة من أمرهم. ربّما تصوّروا أنّ لدينا ما نردّ به عليهم، أو أنهم متأكّدون أننا لن نفلت من أيديهم. هذا ما منحنا بعض الوقت لإنزال

الأطفال والمسنّين من الناحية الأخرى المقابلة للجدار. رفضت سليمة أن تتبعنا. خذلتها قواها. منذ سنوات وهي تخشى هذا اليوم، ولكنها لا تريد الآن أن تقاوم الموت، إنها تنتظره بكل هدوء وسكينة. توسّل إليها ابنها عبد القادر أن تلحق بنا، ولكن عبثاً. قفزتُ الجدار لأستقرّ في حديقة مصطفى «جارو».

8

الجنون

المرحلة الثانية: في بيت وردة

لدى وصولي إلى الجهة الأخرى رأيت الناس ينتقلون عبر الجدار الفاصل بين منزل جارو ومنزل وردة (رقم 55) ليستقروا لديها. فقد كان ابن عم جارو يراقبنا، وعندما رأى كل هؤلاء الناس في حديقته رفض استقبالنا لديه، وأمرنا بالمغادرة. لم يكن أمامنا خيار سوى الهرب نحو المنزل المجاور من الشمال. ظلّ ابن عم جارو وعائلته مختبئين في المنزل، ونجوا.

كان البيت الذي تسكنه وردة يعود للرائد حسان الذي دعم أبوابه ونوافذه جيّداً. وقد فتحت لنا الباب بنفسها ودعتنا للدخول. كان هناك كثير من الناس في منزلها.

يبدو أن خطتنا قد نجحت. نجونا مؤقتاً. صعدت الدّرج بسرعة. كان الظلام مخيّماً، والأنوار مطفأة بكاملها. في الطابق الأول التقيت الزوجين المستأجِرين عند وردة. أخذ الرجل بذراعي يريد أن يحدثني. بدا في غاية العصبية. لم يكن لدي وقت أضيعه معه يجب أن أصعد إلى السطيحة لأرى الوضع على حقيقته. كان رمضان هناك، منهاراً تماماً: انقضّ المهاجمون من الخلف على منزل موسى (رقم 29) المواجه لمنزلي. وهو يعيش مع عمّه بو علم الذي قُتِلَ مع زوجته وابنته. رمضان قاوم، لكنه لم يستطع الصمود. هرب، في حين خُطفت امرأته وذُبِحَ ولداه.

عندما وصلت إلى السطيحة لاحظت أنّ عددنا كبير. كان الأطفال يبكون، وبعض النساء يتأوّهن وينتحبن، وأخريات يحاولن تهدئتهن. وارتفعت أصوات ترجوهن أن يصمتن غير أن الخوف يتغلّب على العقل. كن يرين المهاجمين يفتشون عن فرائس جديدة والناس يهربون نحو الغرب باتجاه منزل بو جمعة (رقم 88).

من حيث أقف كنت أُطلّ على الحيّ كلّه، فمنزل وردة أعلى من منزلي. كنت أرى الآن بوضوح أكبر، على بعد ثلاثمئة متر شمالاً، الشارع الكبير ومدخل المجمّع. هناك كانت مصفحات العسكريين مصفوفة على طول الطريق، تنتظر وأضواؤها منارة، وستبقى كذلك طوال الليل، وكأنها مستعدة للتدخُّل. مركبات أخرى تصل. اعتقدت بأنّها تابعة للشرطة. كان ثمّة كثير من الناس حول المجمّع، لكن لا أحد يتقدّم. عليّ أن أتسلّق إلى مكان أعلى، حتى مغسل الثياب لأتمكّن من تمييز الأشياء بشكل أكبر. تبعني الهادي ثم جاء دور أمين. طلبت منهما بالإشارة أن يخفضا رأسيهما، ينبغي ألاّ نلفت الأنظار إلينا.

من مكاني العالي كنت أشرف على كامل المنطقة. رأيت القنابل تتفجر، وشاهدت الحرائق، والناس وهم يهربون، وانتشار المهاجمين المسلّحين وتقدّمهم. كانوا ينقسمون إلى مجموعات صغيرة ويقتحمون البيوت المقابلة لبيتي (رقم 29) (ورقم 37). ولمّا كان منزل وردة (رقم 55) أعلى بكثير من المنازل الأخرى، فقد تمكّنت أحياناً من متابعة حركات القتلة: يبدو أن إحدى الجماعات اكتشفت البيوت المزدحمة بالناس، وأخرى تبحث عن أشخاص محدّدين. بعيداً، في مجمّع حي بودومي كان السكان يقاومون المهاجمين وبعضهم مسلّح ببندقية ذات طلقتين. لم أرهم، لكنني كنت أسمع طلقات النار والصراخ وألاحظ التحركات على السطيحات.

في الجنوب الغربي، في الشارع المحاذي لبساتين البرتقال، حاولت جماعة مسلّحة كبيرة أن تتقدّم لملاحقة بعض السكان الهاربين، لكن رشقتي رصاص أوقفتاها. بو جمعة، الذي كان

مسلّحاً، يسكن في ذلك الشارع، وقد قاوم وأتاح للعائلات أن تهرب وتختبئ في مكان آخر. إلى هناك كان يجب أن نذهب.

الجماعة التي حاولنا تجنّبها انعطفت نحو الغرب متهيّئة للالتفاف حول جزيرتنا. لن نلبث أن نُحاصَر. في زقاق منزلي كان ما يزال هناك عدد كبير منهم وهم الآن يأتون من الخلف. بعض العناصر كانوا ينظرون في الهواء. يبدو أنهم يحاولون أن ينصتوا ليعرفوا مصدر الأصوات. وبعضهم يصدرون أوامر ويشتمون منفّذيها. طلبت من الهادي أن ينزل ويحاول إسكات النساء. ما إن نهض حتى رآه رؤساء الجماعة وأشار أحدهم بإصبعه في اتجاهنا.

ليس لدينا دقيقة واحدة نضيعها. نزلت من مغسل الثياب وطلبت من الآخرين اللحاق بي. وصلنا إلى الحديقة فوجدنا الباب المؤدي إلى الشارع مغلقاً بالمفتاح. راح عبد القادر مناوي يبحث عن وردة التي قالت له إن المستأجر لديها يرفض أن يفتح لها خشية دخول المهاجمين إلى منزله. لا جدوى من الإلحاح. فمحمد، المستأجر، مصاب بالهيستيريا. مناوي أول من تسلّق جدار السياج وساعد أولئك الذين يريدون المغادرة. بقيت عند أسفل الجدار أُعينُ الناس على صعوده. لم يكونوا يتحرّكون بالسرعة المطلوبة، والذعر مسيطر عليهم: لم أعد أعرف من سيرحل ومن سيبقى عند وردة. الذين نزلوا إلى الشارع الخلفي هربوا، لا أدري إلى أين، فقد كنت منشغلاً بمساعدة النساء والأولاد على الصعود. طلبت من أحد الواقفين أن يحلّ محلّي، وتسلقّت الجدار بدوري إلى جانب عبد القادر. علينا الإسراع، فما زال ثمّة الكثيرون يريدون المغادرة.

فجأة رأيت المهاجمين يدخلون حديقة محمد. سليمة في البيت، لم تشأ اللحاق بنا. إنها هناك، جريحة، وبقعة كبيرة من الدم على صدرها. لم تحاول الهرب. تعلم أنها إذا هوجمت فلا مجال لديها للدفاع نفسها. قالت لي مراراً إنّها تفضل الموت على الحياة في هذا القلق. سحبها رجل من ذراعها وأمرها بأن تتبعه. كان يجرّها من

ناحية الجدار ولم أعد أراهما. أرادت أن تنتهي بسرعة وتوسّلت إليه أن يقتلها. سمعت عبد القادر، ابنها، يبكي ويصيح «أمّي، أمّي!» ثم ضربات ساطور، ثم، لا شيء...

هل وقعتُ في المصيدة؟

الجماعة الموجودة في حديقة محمد رأتني فوق الجدار. قال أحدهم للآخرين: «هذا نصرو، إنه يهرب!» وزمجر آخر: «يجب أن نأخذه حيّاً. أريده حيّاً!»

وجّهوا إليّ رشاشاتهم وسمعت الرصاص يئزّ من حولي. لم يتسنَّ لي الوقت لأتحقق مما يجري، إذ فقدت توازني وسقطت في الزقاق، في الجهة الأخرى من الجدار الذي يعلو 2.40 م. اصطدمت رجلي الحافية بحجر. أحسست بألم صاعق، وتورّمت ساقي على الفور. رأيت النساء والأطفال يهربون في الشارع، بعضهم يعود للصعود إلى منزل وردة. ثمّ غشي على بصري، وفقدت الوعي.

لا أدري كم دقيقة انقضت؛ لكنني، عندما استعدت وعيي، وجدت نفسي على الأرض، وحيداً في الشارع المقفر. لم أستطع النهوض وبدأت أرتعد. لم يكن الطقس بارداً، لكنني أحسست بأنّني أكاد أتجمّد. سأظلّ أشعر بالبرد طوال تلك الليلة، بل طوال عام كامل. أدركت أنّ الأمور بالنسبة لي لن تعودِ أبداً كما كانت. خُيّل إليّ أنّني مُقحَم في أحداث فيلم، أو أنّني أعبر إلى عالم آخر. أسمع انفجار القنابل عن بعد، أسمع كذلك صرخات على مسافة منّي. غير أن هدوءاً عجيباً، غيرَ حقيقي، كان يخيّم حولي. قبل لحظات، كان جميع هؤلاء الناس معي وكنت في حركة دائمة. الآن أجدني وحيداً في العتمة. لم أعد أسمع أي صوت في منزل وردة.

كم هو صعب ذاك الإحساس بأنك محكوم عليك بالموت. لأوّل مرة شعرت بأنّني خائف. لا أريد أن أموت.

لا أعرف أين أذهب، لم أتوصّل إلى قرار. فتّشت عن مكان ألجأ إليه ولاحظت على مقربة مني في الجهة الأخرى من الشارع ممرّاً صغيراً مظلماً بين منزل مسعود ومنزل أرزقي فارس (رقم 65 ورقم 68) - إذ لم يبنيا جداراً فاصلاً بينهما. بذلت جهداً كبيراً للنهوض. لم أفلح في الوقوف باستقامة وأخذت أقفز على رجل واحدة. في كل خطوة كنت أعاني آلاماً مبرحة. أخيراً قرّرت ألا أذهب إلى ذلك المكان فهو مكشوف جداً. فجأة سمعت أصوات المهاجمين تقترب من زاوية الشارع اليمني، على بعد نحو 50 متراً. دون تردّد بدأت أركض نحو اليسار، لم أعد أشعر بألم ساقي في غمرة خوفي من الإمساك بي. سلكت أول زُقاق على يميني بعد منزل فارس، إنه الشارع الذي يسكن فيه عيطر (رقم 79).

في اللحظة التي بدأت فيها بالانعطاف، لمحت عدداً من المهاجمين ينبثق من ركن الشارع مقابلي. إنهم يصلون إذاً من الجانبين. لا شعورياً سلكت الطريق الذي سلكه جميع الناس بعد مغادرتهم منزل وردة. يجب أن أجد مخبأً بسرعة. في الواقع، لم أكن أنوي في تلك اللحظة الذهاب إلى عيطر، بل تجاوزت منزلي حتى واختبأت في أرض غير مبنية كُدِّست فيها عشرات من العضاضات والقوائم الخشبية. لم أجد مكاناً ألجأ إليه. زحفت فوق جذوع الأشجار وبقيت هناك بضع دقائق محاولاً التفكير في الوضع الذي أنا فيه.

من هم هؤلاء الناس؟ لماذا يريدونني حيّاً؟ لا أستطيع أن أتخيّل كيف نادوني باسمي. كنت مذعوراً، فإن كانوا يريدونني حيّاً فلكي يقطّعوني إرباً. كلّهم يفعلون الشيء نفسه. شقيق بو زيد، يحيى، قُطع رأسه. العذراوي وشرقي ذبحاه. رأيت عسكريين يتنزهون في الشارع حاملين رؤوس ضحاياهم. كلّهم من فصيلة واحدة. إنّهم يحتفظون بك حيّاً لأطول مدة ممكنة، بادئين بقطع أصابعك، ثم معصميك، وهكذا حتى تلفظ أنفاسك الأخيرة. روى لي بعضهم كيف بقروا بطون الحوامل ليخرجوا منها الأجنة ويذبحوها.

المرحلة الثالثة: في بيت عيطر

لا، يجب ألاّ أبقى هنا، فالمكان مكشوف جدّاً ومضاء، وهو أوّل مكان يخطر ببال المهاجمين أن يفتّشوا فيه. ما إن خرجت، حتّى انهالت عليّ الحجارة وسمعت صوتاً من السطيحة يصيح: «إرهابي، إرهابي!» إنّه قادر، صهر محمد تابلاطي.

لم أكن أعلم في تلك اللحظة بالذات أين أنا. غير أنني جازفت، رغم أني قريب من المهاجمين، وأجبت: «توقّفوا، هذا أنا. أنا نصرو، جاركم».

نزل أحدهم وفتح لي الباب، إنّه ابن عيطر. ذكرت له أنني غير قادر على السير فجاء آخرون وساعدوني على صعود الدّرج. في منتصف الطريق، حملوني حملاً. رأيت في الطابق الأوّل بعض النساء والأطفال. توقّف الذين يحملونني لحظة ليلتقطوا أنفاسهم، ثمّ أكملوا على الفور طريقهم إلى الطابق الثاني.

في ذاك الطابق، لم تكن الجدران الداخلية قد أقيمت بعد. كان هناك كثير من الأولاد والنساء؛ بعضهن يجلسن على درجات السلم، وبعضهن يحتضّن أطفالهن الصغار والرضّع ليحمينهم. أمّا أولئك الفتيات والأولاد الذين لا يكفّون عادة عن المزاح والابتسام، فقد انقلبوا أشخاصاً آخرين، يرتسم الرعب والذعر على وجوهم. لم يكن أحد يصرخ. النساء منكمشات على أنفسهن، وإن تكلّمن، فبصوت منخفض. الجميع ينتظر. النور مُطفأ عدا نوّاصة صغيرة تضيء الوجوه القلقة. نظر بعضهن إليّ وتهامسن فيما بينهن. سمعتهُنَّ فقط يلفظن اسمي: «هذا نصرو، إنّه جريح!» هل هو فأل خير أم نذير شرّ بالنسبة لهن؟

لكنّي لم أكن أفكر في تلك اللحظة إلا في شيء واحد. لقد زاد البرد، بعد سقوطي، من شعوري بالرغبة في التبوّل: يجب أن أبول مهما كلّف الأمر إذ لم أعُد أستطيع التحمّل. لم أعبأ بوجود النساء وطلبت ممن يحملونني أن ينزلوني لأقضي حاجتي. لم أكن لأسمح

لنفسي في الأوقات العادية بالتصريح بهذا عَلَناً. وقفت على الأرض، وأدرت ظهري للحاضرين، وتبوّلت.

عليّ أن أصعد إلى السطيحة بمفردي، فالآخرون قد ذهبوا. بعد أن تعرّفت إلى بعض الوجوه التي كانت معي على سطيحتي تذكّرت اليمين الذي أقسمته لسهيلة، ابنة نسيّة. سألت على الفور إن كانت عائلة بوتي هنا فردّ أحدهم بالإيجاب. ارتحت ولم أسأل المزيد. لم أعلم إلا في اليوم التالي أنه لم يكن هناك عند عيطر إلاّ الفتاتان الأكبر والصبيان الأصغر. أمّا نسيّة وابنتها سهيلة وكذلك الهادي فقد بقوا عند وردة. لم يُرد الهادي ترك والدته، وظلّت الأم بالتأكيد بسبب ابنتها التي سيطر عليها الذعر، وقد قتلت الاثنتان، في حين قفز الهادي من السطيحة مع أمين، ابن سليمة، ورمضان. تظاهروا بالموت فتمكّنوا من النجاة.

عندما وصلت إلى السطيحة كانت الساعة تقارب الواحدة صباحاً. كان ثمّة الكثير من الرّجال؛ نحو أربعين. في المنزل كله حوالى مئة وعشرين شخصاً. وجدت تقريباً جميع جيراني من أكبرهم إلى أصغرهم سنّاً، يختبئ معظمهم خلف ألواح توتياء. كان هناك مسعود «دومينو»، وتابلاطي، وعمر، وعديلة، قسم كبير إذاً من ساكني الجزيرة حيث يقيم عيطر.

في الحقيقة لم يكونوا يعرفون تماماً ما الذي يحدث، وطلبوا مني أن أشرح لهم الوضع في الخارج. سألوني النصيحة، فقد كان منهم من يريد تغيير المكان. اقترحت أن نبقى معا: إنّنا عديدون ويمكننا تنظيم الدفاع. رويت لهم كيف تمكنّا، ونحن ثلاثة، من أن نصمد ما يقرب من نصف ساعة على سطيحتي. إنّنا هنا أكثر عدداً بعشر مرات! لحسن الحظ فإن بيت مسعود (رقم 78)، وبيت عيطر (رقم 79)، ليسا بنفس الارتفاع: لن يستطيع المهاجمون الوصول إلينا عبر سطيحة مسعود. كان يوجد بجانب منزل عيطر أرض خالية. قلت في نفسي إنّنا محظوظون لوجودنا في ما يشبه القلعة. وبدأت أشعر ببعض الأمان.

رعب يصحب آخر

أخبرت بعض من حولي بملاحظاتي حول الطريقة التي ينتهجها المهاجمون، وما علينا فعله حسب رأيي. أهم ما في الأمر أن نمنعهم من الاقتراب من المنزل للحيلولة دون وضعهم قنابل تفتح ثغرة تُمكّنهم من الدخول إليه. كما يجب جلب بعض الألواح الخشبية الثخينة لتردّ عنّا الرصاص الذي يُطلق من السطيحات المجاورة. جمع أحد الشبان، وهو مستلقٍ على الأرض، عدة ألواح خشبية ووضعها بجانب الواجهة الرئيسة المطلّة على الشارع. زحفت باتّجاه الألواح، وانحنيت لأرى ما يحدث في الزقاق.

أعتقد أن انفجارات القنابل قد صمتت في وقت من الاوقات أو غدت قليلة، فقد جذب انتباهنا أصوات صادرة عن بيت وردة الذي يبعد عنا نحو مئة متر تقريباً. تملّكني القلق على الأشخاص الذين تركتهم هناك، فالمهاجمون كانوا قريبين جداً عند هروبنا. في تلك اللحظة بالذات رأيت النسوة المتجمعات واقفات في الزاوية اليمنى من سطيحة وردة وظلال قاتمة تقترب منهن. رأيت أشباحاً في مغسل الثياب ميّزت بينهم شبح أمين ورمضان. تقدم أحد عناصرالمجموعة منهم ومدّ إليهم يده يحثّهم على النزول. سمعته يقول: «هيّا انزلوا، لا تخافوا. أقسم بأننا لن نؤذيكم» بقيت أشباح أمين والآخرين جامدة للحظة، وفجأة سقطتْ خلف المنزل، في الفراغ... كاد قلبي يتوقّف عن الخفقان.

غير أنّ الرعب لم يكن قد بلغ بعد نهايته. عاد المهاجم نحو الجماعة التي تحاصر النساء والأولاد، وسمعنا الصراخ والبكاء. النساء يلتصقن بعضهن ببعض، وأولادهن بين أرجلهن أو على أذرعهن، وعدد منهن يدفعن المهاجمين. أخذ المهاجمون يمسكون ببعض النساء ليبعدوهنّ عن البقيّة، وافترضتُ أنّهن اللواتي سيُختطفن. هناك نساء تصارعن معهم كاللبوات ليحمين بناتهن. أولئك اللواتي أبين اللحاق بالمجرمين قُتلن بالبلطات أو أُلقين على

الأرض وذُبحن. كانت النساء يصرخن: «لا تذبحونا. نرجوكم. اقتلونا بالرصاص ولكن لا تذبحونا!».

كانوا يسحبون الأولاد بقسوة متناهية ويرمونهم على أرض السطيحة، وفجأة رأيت أحد القتلة ينتزع ولداً متشبّثاً بأمّه، والأم تحاول أن تضمّه إليها، لكنه ضربها بساطور. أمسك الولد من رجله ودار نصف دورة حول نفسه وهو يضرب رأسه بعمود من الخرسانة، وقلّده الآخرون، وقد انتابتهم ضحكة جنونية. لم أعد أحتمل هذا المشهد فاخفيت رأسي بين يديّ.

بغتة لفتت انتباهي حركات عن يسارنا: عند مفترق الطريق حيث يقع منزل الحاج (رقم 71)، والذي قتل منذ عامين. وصلت جماعة صغيرة من القتلة تسحب شاباً يتحدّث بصوت عال، عرفت فيه «شوكولا» شقيق الحاج الأصغر، وهو متخلّف عقلياً. كانوا على ما يبدو يتسلّون. طوّقه أحدهم وراح يمزح معه ويطلب منه الذهاب لإيقاف المذبحة. ضحك الجميع وأشعلوا النار بإحدى السيارات المتوقفة في ذلك المكان بالذات، وأراد بعضهم أن يرميه في اللهب غير أن أحدهم أمسك به وقطع له أحد أطرافه ثم الآخر. كان صراخ المسكين يمزق الليل، صراخ لا يمكن وصفه. نظر الواحد منا إلى الآخر وقد جمّدنا الرعب. صَمَمْتُ أذنيّ، غير أنني لم أستطع تحويل نظري.

جرّوا أخت «شوكولا» وأباه العجوز خارج البيت. انقضّ بعض المهاجمين على الفتاة كلٌ يغتصبها بدوره، والأب مقيّد مكره على مشاهدة هذا المنظر. ثمّ قُتل الاثنان.

تقدّمت جماعة صغيرة مع رجل يتحدّث بصوت مهيب. كان يجادل ويصيح بكل قواه. إنّه «توردو» الذي انتابه الذعر فقفز من منزله وسقط بين أيدي المهاجمين وانهال عليه القتلة بالضرب بعصا، قبل أن يلقوا به داخل السيارة المشتعلة. سمعنا صيحات رهيبة، ورأيناه يحاول النهوض، لكن القتلة رشّوه بالرصاص.

كاد رأسي ينفجر، لم أعد أحتمل. بدأت أرتجف. أخذ البرد يزداد حدّة، وأحْسَست مُجدَّداً بالحاجة إلى التبوّل. كان بنطالي مبلّلاً. في تلك اللحظة أصبحت موقناً من أني لن أنجو. إنّها نهاية العالم. رحت أخاطب الله، كنت أشعر بالحقد عليه: «لماذا، لماذا هذه الفظاعات كلهاّ؟»

كنت تَعِباً، منهكاً، منهكاً. بردان وخائر القوى. أحسست بأن الحياة تتسرّب من جسدي. شعرت بالموت قريباً جداً عندما نظرت إلى السماء، تلك الزرقة المسودّة اللامتناهية، وتوجّهت إلى الله... وهنا، وكأن شحنة كهربائية هزّتني، شعرت مجدّداً بالخوف يتملّكني وبغريزة الحياة تدبّ فيّ. لا أريد أن أموت، أريد أن أعيش، أن أرى أولادي من جديد. أخذت أصيح كغيري بأن علينا أن نتّخذ قراراً، علينا أن نقاوم، وأن ننجو.

لكن المهاجمين مدرّبون ولديهم خطة محددة، أمّا نحن فبالكاد توصلّنا إلى قرار مشترك. البعض يريدون أن ينزلوا ليقاتلوا، والآخرون يثنونهم عن عزمهم. نضيّع الوقت والقتلة يزدادون اقتراباً منّا.

مقاومة باسلة بدون جدوى

من المكان الذي كنا فيه استطعنا أن نسمع ما يدور في الصف الأخير من المنازل الواقعة على حافة البساتين. طوّق المهاجمون المنطقة وهم يتقدّمون ويزرعون القنابل، يقتحمون البيوت ويذبحون أهلها. كنّا نسمع ضحكاتهم المسعورة وزعيق الضحايا الذين يحاولون الهرب. السكان يفرّون إلى الغرب، وبو جمعة، ببندقيته، يغطّي فرارهم. المهاجمون يلاحقونهم محطّمين في طريقهم المصابيح التي وضعناها، ويمرون متنقلين من بيت لآخر بهدوء، وتنظيم، دون أي خوف. «ينّظفون» الأمكنة، يقتلون، وينهبون كل ما يجدونه في طريقهم. رأينا في زقاق عيطر أولاداً بين العاشرة والثانية عشرة من العمر يخرجون من المنازل وهم يحملون قففاً

ممتلئة. إنّهم فتيانُ الحي وقد ألزمهم القتلة بحمل الغنائم والتوجّه بها نحو بساتين البرتقال حيث سنجدهم قتلى بعد ذلك.

كان المهاجمون على مقربة شديدة منّا الآن، أقل من مئة وخمسين متراً. يسيرون بمحاذاة الجدران وهم يطلقون النار ليفتحوا طريقاً لحملة القنابل. سألت محمد تابلاطي عن الساعة، كانت حوالى الثانية بعد منتصف الليل. نظرت إلى أرزقي فارس، الممدّد على الأرض على حافة السطيحة. ماذا يفعل العسكريون؟ لماذا لا يتدخّلون؟ لماذا لا تخرج المصفّحات الواقفة عند مأوى العجزة على بعد 1.5 كم من هذا المكان؟

أصبح انفجار القنابل أكثر عنفاً من ذي قبل. السماء سوداء من الدخان. توصّلتُ إلى تمييز الأشباح التي تتداخل الآن في شارعنا وتتحرّى البيوت بيتاً بيتاً. الرؤساء مازالوا موجودين وهم يلاحقون مرؤوسيهم وكأنهم لا يثقون بهم. يشتمونهم ويعنّفونهم: «اصعد من هنا، وأنت انظر إلى هناك!»؛ «انتبه ألاّ تموت بالرصاص، وإلاّ فلن تذهب إلى الجنّة. بسرعة! هيّا، تقدّم!».

كان المهاجمون يتقدّمون ببطء، وهم يسيرون في اتجاهنا. ونحن نقذفهم من مخزون قطع الآجر والطين. وقد أفلحنا في تأخيرهم قليلاً لأنّهم كانوا يحاولون تجنّب الإصابة بها. ما من إنسان على السطيحات المجاورة: كلّهم هنا أو هربوا إلى بيت جحا، العضو في فرق الوطنيين، الواقع في نهاية الشارع (رقم 89). كان جحا يطلق النار ليمنع تقدّم القتلة.

بعض الموجودين أرادوا الهرب مثل سعيد عديلة وعائلته، وتبعهم آخرون. ما إن خرجوا حتى أطلق المهاجمون الذين كانوا على بعد أمتار، النار عليهم. أصيب ابن سعيد في ساقه ووقع أرضاً. عاد إليه أبوه وحمله على كتفيه. وصلوا أخيراً إلى منزل جحا، غير أن كثيرين سقطوا تحت وابل رصاص القتلة. عندما أفكّر بأنه كان من المفروض أن نحصل على السلاح منذ أسابيع، أحسّ بالحنق والغضب يمزقانني!

إنّما بالرغم من جميع جهودنا في إبعاد المهاجمين، فقد طوّقوا منزل عيطر. لن يتمكن أحد من الهرب. نجح القتلة في الدخول إلى البيت المقابل وتمركزوا على السطيحة حيث أخذوا يطلقون النار باتجاهنا. أصابوا مسعود «دومينو» في رأسه فانهار أمامنا. هرعت امرأته نحوه فأصيبت بدورها. زحفت صوب الجَسَدين الهامدين. طلقات أخرى تأتي من الجهة اليمنى أصابت فارس في ذراعه اليمنى. ألقوا علينا قنابل يدوية طالتنا شظاياها، غير أنني كنت ما أزال قادراً على الانتقال والحركة.

فجأة سطعت الأنوار الكشّافة خلف منزل عيطر، وأبهرتنا. اتّجهت جميع الأنظار نحو ذلك النور. من أين يأتي؟ أُضيئ وأُطفئ عدة مرّات متتالية، ثم أضيئ من جديد فأنار مكان وجودنا. وقعنا في حيرة، لا بدّ من العثور على مخبأ جديد، فنحن الآن مكشوفون تماماً.

أخذ الجيران يصيحون، بعضهم إثر بعض: «العسكر قادمون! العسكر قادمون!» يبدو أنهم أصبحوا قريبين منّا. ارتبك المهاجمون وانسحبوا من السطيحة المقابلة، مما سمح لنا بالتقاط أنفاسنا قليلاً. غير أن الرؤساء الأفظاظ جاؤوا راكضين وصاحوا بعناصر الجماعة المسلّحة: «تابعوا! لا تتراجعوا! خذوا وقتكم، لن يأتي العسكر، هيّا إلى العمل!».

سألت رجلاً مسنّاً جالساً إلى جانبي عن الساعة. نظر إليّ نظرة تائهة قبل أن يجيبني: «إنها الثالثة وعشر دقائق صباحاً». حاولت أن أنهض وأنا أشعر مرة أخرى بحاجة ماسّة للتبوُّل. أردت أن أتوجّه إلى الجهة الأخرى من السطيحة حيث لا يوجد أحد. في منتصف الطريق شاهدت حمُّود ابن عبد القادر مناوي البكر، متمدداً على جسد مسعود وهو ينتحب. طلبت منه أن ينهض. أجابني دون أن ينظر إليّ: «مات أبي. لقد قتل هؤلاء الحقيرون أبي».

صحتُ في وجهه غاضباً بأنّ ما حدث قد حدث، وعليه الآن

التفكير بإنقاذ نفسه. نسيت في عجلتي أن أقول له إن هذا الجسد المسجّى على الأرض ليس جسد أبيه، إنّه جسد مسعود الذي أصيب قبل بقليل.

فجأة انفجرت أوّل قنبلة في بيت عيطر. لقد استغلّ القتلة عدم انتباهنا في اللحظة التي أضيئت فيها الأنوار الكشّافة ليقتربوا من المنزل ويباشروا الهجوم. كانت القنبلة موضوعة دون شكّ عند الباب المعدني الذي يطلّ على الشارع، فقد صدر عنها صوت يصمّ الآذان جعلنا نقفز هلعين.

لم أستطع الذهاب إلى الطرف الآخر من السطيحة فبَلثُ في مكاني، إذ يجب عليّ العودة إلى التمركز في المكان نفسه مع الآخرين ومنع القتلة من وضع قنبلة أخرى. كان المهاجمون الذين ابتعدوا لفترة عن السطيحة المقابلة لنا قد عادوا الآن وهم يطلقون النار بكثافة أكبر. تحت ذلك النور كنا مرئيين تماماً، وكذلك هم. كان هناك مناطق معتمة خلف أعمدة الإسمنت، أما أنا فكنت أقف خلف لوح الخشب الثخين.

أُطفئت الأنوار الكشّافة، التي لا بد أنها كانت موضوعة أمام مجمّع الـ 200 مسكن، بعد نحو ربع ساعة تقريباً. أمّا المروحية، فقد عدت لسماع صوت محركها. سيقول لي عيطر وآخرون إنها لم تتوقف طوال الليل عن التحويم فوق حيّنا.

استلقيت منبطحاً على بطني أتلمس الأرض بحثاً عن حجارة أقذفها من خلف اللوح الخشبي الذي أحتمي به. في الاسفل، رأيت مجموعة من الرجال يأتون راكضين لإخلاء أحد رفاقهم الذي كان ممدّداً على الأرض، مصاباً على الأرجح. حاولت أن أصيب الآخرين أيضاً.

أحدثت القنبلة الأولى ثغرة في الباب المعدني، دخل منها عدد كبير من المهاجمين. لم يكن الأمر سهلاً إذ لا بدّ أن يواجهوا مقاومة ضارية من سكان المنزل، ويلزمهم بعض الوقت للصعود من طابق لآخر.

سمعت طلقات رصاص في بيت الدرج، وأصواتاً مكتومة. أدركت أن هناك عراكاً بالأيدي. وبعد قليل سمعت صوت قنبلة ثانية، ثمّ ثالثة. من المؤكّد أن هذه القذائف قد قتلت أشخاصاً بالرغم من أنها ليست شديدة القوّة. والواقع أنها تستخدم لإحداث فجوة في الجدران المزدوجة المصنوعة من قوالب طينية، ولكنها لا تدمّر الخرسانة بسهولة، والدرج من الخرسانة. اهتزّ البيت. في الأسفل النسوة والأولاد يصرخون، ويبكون، ويزعقون. ظلّ الرجال على السطيحة يتشاورون. ما الذي يجب عليهم فعله؟

الآراء تتضارب، والوقت يضيع. بعضهم اقترح أن نتّخذ مواقع في بيت الدرج لنمنع القتلة من الصعود والوصول إلى النساء. لم يكن لديهم ما يدافعون به سوى بعض الأدوات والسكاكين. أذكر أنّي رأيت مذراة موضوعة على كومة من الأنقاض. تناولتها وشجّعت الأشخاص المتطوعين على النزول بأسرع ما يمكن غير أنني لم أستطع البقاء واقفاً. كانت المذراة تصلح لي كأداة اتكاء أكثر منها كسلاح. انتزعها محمد تابلاطي من يدي وتطوّع للنزول أولاً. قال لي بلطف: «عد إلى مكانك، إنك أكثر فائدة هنا حيث أنت!». الحقيقة أننا نخطئ غالباً في الحكم على الأشخاص، ومن نظنهم عاجزين يثبتون أنهم الاكثر شجاعة. بدأ الفتيان يجهّزون القوالب الإسمنتية التي ستُستخدم في صدّ المهاجمين في بيت الدرج.

كانت النساء موزعات بين الطابقين، إلاّ أن دخول المهاجمين دفعهن إلى التجمّع في الطابق الثاني. بعضهنّ شلّهن الرعب، فلم يبارحن مكانهن. زوجة أرزقي لزمت مكانها لحماية ابنها وابنتها وقد نجت، غير أن الصغيرين هلكا.

انفجرت عدة قنابل في وقت واحد، خُيّل إليّ أن المنزل سينهار. سمعت طلقات رصاص في بيت الدرج... صراخ نساء وأطفال... الرجال على السطيحة هرعوا بدورهم إلى بيت الدرج، لكنهم عادوا للصعود بعد دقائق راكضين. لم يتمكنوا من فعل شيء ذي فائدة، فقد نجح القتلة في اتخاذ مواقع لهم في الطابق الثاني ومنعوا الرجال من

النزول. بضع نساء استطعن الهروب إلى السطيحة، غير أن قسماً كبيراً منهن حُوصر في بيت الدّرج الضيّق وحُصِد برصاص القتلة.

يجب الآن أن نجد لأنفسنا حلاً، فلم يعد بأيدينا ما نفعله لمساعدة أولئك الذين بقوا في الأسفل. كما أن المهاجمين لم يحاولوا حتى الآن الصعود إلينا. لقد وجدوا في الوقت الحاضر ما يبحثون عنه: عدداً ضخماً من النساء والأطفال. من بقي من الرجال ذهب الرعب بلبّهم. بعضهم قفزوا في الفراغ لتتهشّم أجسادهم على الأرض، وآخرون اختبؤوا فوق سطح بيت الدرج الذي لا تتعدّى مساحته 2.4 م X 2 م.

نظرت إلى فارس. إنّه شاحب. غير قادر على الحراك. ذهبت إليه وقلت له إن عليه أن ينهض ويحاول الهرب. نظر إليّ وسار معي إلى طرف السطيحة المطلّ على حديقة المنزل الخلفية. انحنى ناظراً إلى الأسفل وأشار إليّ برأسه: «لن أستطيع النزول أبداً. هيّا! ربما استطعت أنت». لم يُصَب آنذاك إلاّ في وركه، ولكنه لم يعد يتمكن من القيام بأيّ جهد جسماني منذ أن أطلق العسكر عليه النار، قبل سنتين، بينما كان ينقل وردة إلى المستشفى.

المرحلة الرابعة: أشباح الليل

بدأت بالنزول من ناحية البيت الخلفية معتمداً على حاجز الواجهة المزدوج. تجنبت النظر إلى أسفل. رنَوْتُ إلى فارس للمرة الأخيرة. لم أستطع التسليم بتركه. نظر إلي وابتسم. ابتسامته فطرت قلبي. أحسست بأنّي أُسلِّمه لأعدائنا غير أن رشقات رصاص دوّت من جديد في بيت الدرج فسارعت إلى النزول وأنا أتعلّق بثقوب القرميد.

كل حركة كانت وكأنها تنتزع قطعة من لحمي، لكنني كنت أتماسك بقدر ما أستطيع. استرخيت قليلاً عند حافة شرفة الطابق الثاني. ثمّ بذلت الجهد نفسه لبلوغ الطابق الأول. عندما وصلت إلى

الشرفة فوجئت بأصوات نسائية داخل المنزل. كنّ يتكلمن بهدوء والنور مضاء. شاهدت ظلالاً عبر الشبابيك الخشبية الخارجية: كنّ يحاولن سرقة ما تحمله الجثث. للحظة كاد غضبي يتغلّب على عقلي. أردت تحطيم النوافذ ومفاجأتهن، غير أن الألم منعني من القيام بهذا، فضلاً عن أنهن لا بدّ عديدات في الداخل. قرّرتُ أن أترك نفسي أهوي في العتمة. قفزت من علو ثلاثة أمتار تقريباً.

وصلت إلى الأرض على قدميّ الاثنتين في الحديقة الخلفية لمنزل عيطر. أحسست بألم مُبرّح في ساقي اليسرى وفي كل أنحاء جسمي المرضوض. كان الظلام مخيّماً، غير أن ضوء القمر أتاح لي أن أميّز أشجار الموز وبعض النباتات الأخرى على طول السياج. فكّرت بسرعة، يجب ألا أضيع دقيقة واحدة. سمعت أصواتاً، ولا بدّ أن الرجال المسلّحين يفتشون الحدائق خلف المنزل. قررت أن أصعد على جدار الحاجز وأذهب في الاتجاه المعاكس للمهاجمين أي أن أسير في نفس الاتجاه الذي جئت منه منذ بضع ساعات مضت. زحفت على ركبتيّ فوق ذلك الجدار الذي لا يتجاوز عرضه الـ 20 سم، والذي يخدش لحمي في كل حركة.

كنت منهكاً، وأشعر بالبرد الشديد إضافة إلى خوفي. لم أعد قادراً على الدفاع عن نفسي. استنفذت جميع قواي وشعرت بأنيّ وقعت في المصيدة. سرت عشرة، عشرين، ثلاثين متراً، صرت ألهث وانقطع نفسي، توقفت بضع لحظات استأنفت بعدها سباقي مع الموت. لم أعد أفكّر، ولم أعرف إلى أين أنا ذاهب. الشيء الوحيد الذي اهتممت به هو أن لا أفقد توازني. اجتزت بضعة أمتار أخرى وأحسست بدوار سقطت بعده من أعلى الجدار إلى حديقة. لحسن الحظ لم أُجرح. اختبأت تحت جنبة صغيرة، ولكني اكتشفت أنه بالإمكان رؤيتي في ضوء القمر. لطّخت وجهي وذراعي بالتراب وسرت إلى الطرف الآخر من الحديقة، حيث الشجيرات أكثر ارتفاعاً وكثافة.

كان مسعود بلعيدي الذي أتى إلى منزلي في بداية المجزرة ثم

خرج ليقاتل، مختبئاً هناك. لم يحرك ساكناً. للحظة قصيرة كنا خائفين أحدنا من الآخر. ثم تعرف عليّ. زحفت نحوه، فطلب مني أن لا أتحرك أو أصدر أي صوت. إنّه هنا منذ بعض الوقت، قال لي إنه من الجنون أن أستمرّ في سيري في هذا الاتجاه، فالمهاجمون قد وضعوا حراساً، وهناك اثنان منهم في الزقاق الخلفي.

أعتقد أننا كنا في حديقة مَنزِلَي محمد بولال ومحمد تابلاطي (رقم 74 ورقم 75). من المؤكّد أننا قضينا هناك أكثر من ساعة، وكلانا ضائعان، حائران، مترقّبان أقل صوت غريب. سمعنا صرخات السكان الذين اعترضهم المهاجمون أثناء هروبهم، وكيف طلبوا منهم بهدوء وحزم أن يمرّوا، وألاّ يخافوا. رأيت المشهد الذي عشته قبل ساعات مقابل منزلي يتكرّر أمامي. الطريقة نفسها والأسلوب ذاته الذي ينتهي بذبح الضحايا أو الإجهاز عليهم بضربة بلطة. سمعنا الزعيق الذي يعقبه على الفور ردٌّ هو خليط من الضحك والشتائم الصادرة عن أحد قادة الجماعة المسلحة.

فجأة، مزّقت الليل صرخة حادّة. قبض مسعود على ذراعي بقوة فأحسستُ بأصابعه تنغرز في لحمي. تصلّب. ثمّ بالكاد تجرّأ على القول: «هذا ابني، إنّهم يذبحون ولدي» كان الشاب يصيح بأنه لا يريد أن يُذبح وأنه يفضل الموت بالرصاص، كان يتوسّل إلى قاتليه للقضاء عليه بسرعة. أمسك أبوه رأسه بين يديه، عاجزاً. ابنه بين الثامنة عشرة والعشرين من عمره وهو الذي كان قد أصيب بجُرح على السطيحة في ذات الوقت الذي أصيبت به سليمة.

ران لبرهة صمت ثقيل، ولكن سرعان ما عدنا نسمع صوت انفجارات بعيدة. الخوف لازمني، لم يتركني لحظة رغم وجود جاري وشريكي. راودتني رغبة في التدخين، غير أنني لم أكن أحمل سجائر وهذا أفضل على كل حال. بدا لي الوقت طويلاً جدّاً، لا يمكنني الانتظار هكذا دون أن أفعل شيئاً، مع أنني أعلم بأنّي لم أعد قادراً على السير خطوة واحدة، كنت أرتجف وأعضّ على لساني عند كل حركة.

عندها فقط انتبهت إلى وجود المروحية التي تحوم في السماء. مرّ بعض الوقت وأنا أسمع هدير محركها، إنّها تقترب، بل إنها قريبة جداً، لكننا لم نستطع رؤيتها. ثم أخذت تبتعد من جديد.

سمعت بوق شاحنة، بيد أنيّ لم أعرف ما الأمر. وسأعلم فيما بعد أن المهاجمين قد أوقفوا شاحنتين من طراز ماجيروس على تخوم البساتين إلى الجنوب من المجمّع.

اقترح عليّ مسعود أن نذهب إلى الجانب الآخر من المنزل (رقم 74)، لنصل إلى هناك يجب علينا اجتياز ممر يزيد طوله عن 15 متراً. سألته عن الساعة، كانت الرابعة والنصف صباحاً. استندت إلى كتفه ووصلت بطريقة ما، وأنا أقفز على رجل واحدة، إلى باب المدخل الرئيسي المصنوع من حديد مشغول. كان مقفلاً بالمفتاح، ومن المستحيل الخروج منه. غاب مسعود دقائق وعاد ومعه سلم معدني. سبقني بتسلّقه وطلب مني أن أتبعه. لم أستطع. حاولت الصعود درجة درجة على ركبتيّ، لكنني لم ألبث أن استسلمت.

مسعود الآن قد ذهب. سمعت أصوات أشخاص يتحدثون بعدوانية، غير أنّي لم أفهم كلمة مما يقولون. أردت أن أعرف ما يجري. في جهد أخير، صعدت السلّم على ركبتيّ وأنا أتّكئ على ذراعيّ، حتى تمكّنت من العبور إلى الجهة الأخرى من الجدار.

«نصرو، لقد نالوا منّا!»

كان المشهد في غاية القسوة. على بعد ثلاثين متراً من المكان الذي كنت فيه، جلس عشرات من الأطفال على الأرض في منتصف الشارع، يبكون. رأيت رجالاً يُخرجون الجرحى ويجمعون الرضّع في الطريق على مقربة من منزل عيطر. صاح أحدهم يطلب من السكان الخروج من المنازل. تقدّمت وأنا أقفز مستنداً إلى الجدار، عندما سمعت مسعود يصيح فجأة: «نصرو، لقد نالوا منّا. لقد نالوا منّا!». لم أستوعب شيئاً على الإطلاق. ظننت أنّه سقط بين أيدي

الجماعة المسلّحة. شيء رهيب. صوبت نظري إلى الأطفال الملطّخين بالدماء وكلّي اعتقاد بأنّهم في طريقهم إلى النبح. لم أحتمل رؤية هذا المشهد، فهربت. لم أكن في الواقع أعلم أن المهاجمين قد أخذوا يتراجعون نحو بساتين البرتقال، وأن أشخاصاً من خارج الحيّ هرعوا لإخراج الجرحى من المنازل. كنت في تلك اللحظة على قناعة تامّة بأن المجزرة مستمرّة، هناك أمامي.

لا أعرف كيف وصلت مع كلّ هذه الآلام إلى منزل أرزقي (رقم 68). بقيت في بيت الدرج، في ظلمة حالكة، ما يقرب من نصف ساعة. كنت مذهولاً، غائب الذهن، لا أعي تماماً ما أفعل. لم أصحُ من غيبوبتي إلاّ عندما سمعت هدير سيّارات وأصوات مُطَمْئنة في الخارج. جررت نفسي إلى السطيحة لأرى ما يحدث. لا بد أن الساعة كانت بين الخامسة والخامسة والنصف. شاهدت أشخاصاً يُخرجون الجرحى والقتلى من المنازل. كانوا يُخلون الجثث من منزل وردة (رقم 55). يستحيل التعرّف عليهم: أعناق محزوزة، ودماء، دماء، دماء.

انفجرت منتحباً فانتبه إلى وجودي أحد رجال الإنقاذ. طلب مني النزول عن السطيحة. شرحت له بصعوبة أني مصاب بجروح، وأني منهك. لا أعلم كيف وصلت إلى هنا لأن جميع المنافذ كانت مسدودة. أتت مجموعة من الأشخاص بسلّم ولمّا تبينّ لهم أنه قصير، طلب أحدهم المساعدة، فتقدّم عدد من الرجال وسندوه ليتمكن واحد منهم من إعانتي على النزول. وصلت أخيراً إلى الأسفل، وجلست على الأرض، أنتظر.

عندها عرفت أن نسيّة قد ماتت. لا بدّ أني رأيت الهادي، لم أعد أنكر. وصلت سيارة سيمكا 1100 لتقلّني. رفضت أن أركب لأنني قدّرت وجود حالات أخطر من حالتي تتطلب اسعافاً أسرع، لكنهم أكّدوا لي أنّ هناك ما يكفي من السيارات وأن قسماً كبيراً من الجرحى قد أسعفوا. ساعدوني على الصعود، فجلست في المقعد

الخلفي، بين رجلين. عانقني أحدهما فأزحت ذراعه. أراد أن يطمئنني وهو يقول لي إننا جاران، غير أنني لم أحاول حتى التعرّف إليه. كنت أبكي باستمرار. إنني حيّ، إنني حيّ! لقد انقضى الكابوس، ولكن من أيضاً بقي على قيد الحياة؟

خلال الليل كان سكان الأحياء المجاورة، برّاقي، وحيّ بن طلحة القديم وغيرهما قد علموا بما حصل من أصوات انفجارات القنابل، والرصاصات الخطّاطة، وصراخ الضحايا وعويلهم، فهرعوا على الفور. في ذلك الوقت كان العسكر والشرطة قد انتشروا في الشارع الكبير ومنعوا الناس من التدخُّل. ظلّ الناس ينتظرون هناك طوال الليل! بعد ساعات من انتظار مقلق، لم يعودوا قادرين على تحمّل هذا الوضع فاقتحموا الحاجز وأتوا لنجدتنا. كانوا كثيري العدد وكلّهم من المدنيين. منهم من حضر سيراً على الأقدام من الجهة الخلفية، بين الرابعة والنصف والخامسة، ومنهم من جاء بالسيّارة بدءاً من الساعة الخامسة. لم يكن هناك أي عسكري، أي شرطي، أو أيّة عربة إسعاف: وحدهم المدنيون، مع سيّاراتهم، جاؤوا لنجدتنا.

في تلك الساعة كانت حدة القذائف والرصاص قد خفّت بشكل ملحوظ، غير أنني علمت فيما بعد أنّ المهاجمين كانوا مايزالون في الحيّ عندما وصلت النجدات. انثنوا ببطء عائدين إلى البساتين وهم يصيحون بالسكان الذين كانوا قد لجؤوا إلى هناك: «اخرجوا، اخرجوا، الشرطة هنا!» فخرج بعض الناجين بسذاجة من مخبئهم. زوجة محمد غزال صاحب المنزل (رقم 83) الذي كان وقتها في السجن، وأولادها الأربعة قتلوا هكذا، في الدقيقة الأخيرة. من الغريب أن يقع هؤلاء الأشخاص في الشَرَك. هل كان ثمة ما أوحى لهم بالثقة؟ هل تخلّص المهاجمون من قشّابياتهم؟

9

أيام الرعب التالية

في المشفى

وصلت السيارة إلى أمام المدرسة الابتدائية الواقعة وسط شارع بن طلحة الكبير حيث رأيت عدة سيارات إسعاف تروح وتجيء. كانت مُنارة بكاملها، وفيها الكثير من الناس؛ مسعفون وجرحى وأموات. جميعهم في الباحة. وُضع الموتى في الجهة اليسرى وجُلِّلوا بغطاء. حملوني إلى الباحة. قدّم لي السائق سيجارة قبل أن يعود أدراجه إلى مكان المأساة. اقترب ممرض يريد أن ينتزع السيجارة منّي، وأمام رفضي تدخّلت إحدى الطبيبات وطلبت منه أن يدعني وشأني.

نَقل المدنيون جميع الجرحى أولاً إلى المدرسة ومن هناك أخذتهم سيارات الإسعاف إلى المشافي المختلفة. كان ثمة بعض العسكريين في داخل المدرسة، غير أن معظمهم كانوا ما يزالون في الشارع الكبير.

تمّ كل شيء بسرعة وكان التضامن رائعاً: حمل سكان الأحياء المجاورة الطعام والشراب والأغطية. لم أبق هناك أكثر من عشر دقائق. أُنبئت بأني سأنقل إلى المشفى بسيارة إسعاف. كان إلى جانبي امرأة مذبوحة، تحشرج. كانت مصابة بجروح بالغة. نُقلت أولاً مثلي إلى مشفى سليم زميرلي، ولكن لمّا كان من المتعذّر العناية بها هناك، فقد نُقِلت إلى مشفى مصطفى.

لم يكن مشفى زميرلي يبعد إلا ستة كيلومترات فوصلنا بسرعة فائقة، لم يستغرق الطريق سوى بضع دقائق. كانت الساعة السادسة صباحاً تقريباً، وأنا أنتظر دوري على أحد المقاعد وقد دفنت رأسي بين يديّ. المشفى في حالة غليان، كل من فيه مشغول. أفراد الطاقم الطبيّ لا يعرفون ماذا يفعلون، المشهد لا يحتمل. يوجد نقص مزمن في المسعفين، والنقّالات، والأسرة، ناهيك عن الأدوات والمعدّات واللوازم. وسأعاين ذلك بنفسي.

تقدّم مني ثلاثة من الدرك بثيابهم الرسمية، يحملون كرّاساً صغيراً. طرحوا عليّ كومة من الأسئلة لم أجب على أيّ منها. كان وجودهم يغيظني إلى أقصى حدّ. الآن بعد أن انتهى كل شيء، يهتمون بنا! أين كانوا خلال تلك الليلة؟ بلغت بأحدهم الوقاحة أن سألني كم ولداً فقدت. جُنَّ جنوني وانخرطت في النحيب. أنا أعلم أن أولادي كانوا في أمان لدى جدتهم في برّاقي، لكن كم من الأولاد قضوا نحبهم في بن طلحة. أليسوا كلّهم أولادي؟

خرجت من قاعة الطوارئ أبحث عن سيجارة. وجلست في مواجهة مجموعة من ثلاثة مدنيين ومُنقِذين في ملابس رسمية. اقترب المدنيون مني وقدّموا أنفسهم بصفتهم ضبّاطاً في الشرطة. وطرحوا عليّ أسئلة عديدة. سألني أحدهم عن نوع الأسلحة التي ظهر بها الإرهابيون. تدخّل أحد المنقذين وأكّد أن الجماعة كانت جيّدة التجهيز، بل مزّودة بأسلحة ثقيلة. ثمّ بدأ يصف ترسانة السلاح. فتساءلت في نفسي كيف يتوصّل الناس دائماً إلى الاطّلاع على مثل هذه المعلومات الدقيقة؟ ودحضت كلامه بعنف: «ماذا يعرف، هذا الذي يتكلّم، عن الأمر؟ لم يكن موجوداً حسب علمي! حقاً إن الناس يلقون الكلام على عواهنه. لا، لم يكونوا مدجّجين بالسلاح، كانوا يحملون بنادق، ورشاشات كلاشينكوف، وقنابل يدوية، إلا أنهم استخدموا بشكل خاص الساطور والبلطة لذبح ضحاياهم وتقطيعهم!».

استغلّت الشرطة المناسبة لطرح أسئلة أخرى. أقرّ أحدهم بأنه

لم يفهم شيئاً ويريد أن يعرف كم كان عدد المهاجمين وكيف تمكّنوا من ارتكاب مثل تلك المجزرة. لم يكن لديّ ما أجيبه به، فاستدرت عائداً إلى الصالة آملاً العثور على ناجين.

- أوّل من قابلتُ كان الشاب عديلة، وقد أنعش مرآه قلبي. كان مصاباً برصاصة في ساقه، لكن يبدو أن جرحه ليس خطيراً. سألته عن أخبار الآخرين. ذكر لي أن جارنا أرزقي، وابنه فوزي، وأمين ابن محمد، وجيران عديدين غيرهم موجودون في صالة الطوارئ. هرعت إلى إحدى غُرَف الإسعاف وأنا سعيد لعثوري على بعض الأحياء وبدأت أتحرى الوجوه المألوفة لي.

كانت حورية، زوجة أرزقي فارس أول وجه تعرّفت عليه. إنها حامل في شهرها السابع وقد فقدت كثيراً من الدم. رأيتها ممددة على نقّالة، ساكنة، والدموع تسيل بصمت على وجنتيها. تجد مشقّة في الكلام وفي التنفس، فقد كانت شبه مذبوحة. عند هجوم القتلة كانت تمسك بيدها ابنتها ذات السنوات الأربع وتحمل ابنها الأصغر بين ذراعيها. وهي الآن لا تعلم ماذا حلّ بهما. حاولت أن أشجعها وأشدّ من عزيمتها ذاكراً لها أن زوجها وابنها الآخر في الحجرة المجاورة.

دخلتُ إلى حيث يوجد أرزقي، وتأثّرت كثيراً لرؤيته. تذكّرت اللحظة التي تركته فيها على سطيحة عيطر. لم أكن أعرف إن كنت سأراه بعد ذلك حيّاً. تبادلنا بضع كلمات، ذكر لي أنه فقد اثنين من أولاده، وأراني الجرح في ذراعه، وطلب مني، وهو ينتحب، أن أنظر إلى السرير قربه حيث يتمدّد رمضان الذي كان يتأوّه من الألم. أصيب رمضان بكسور في كلّ أنحاء جسمه بعد أن قفز من مغسل الثياب في بيت وردة؛ إنّ بقاءه على قيد الحياة أعجوبة. عمه بوعَلَم بالمقابل مات. رأيت أمين ابن سليمة الذي كسر عقبه وهو يقفز كذلك من مغسل الثياب عندما حاصره المهاجمون. لم يكن يعلم أنّ أمه قد ماتت.

تعرّفت أيضاً على جيران آخرين، غير أنّ صدري ضاق فجأة

ولم أعد أطيق البقاء هنا. فسارعت إلى مغادرة هذا المكان السقيم.

رأيت ابن رمضان (وهو من تابلاط). قبل أسبوع كنت قد نسقت مع هذا الأخير لشراء المنزل (رقم 67) الموجود خلف منزل محمد تابلاطي، وهو قريب موسى قودري (رقم 29) وأخيه بوعلم، والاثنان يعودان في أصولهما إلى تابلاط مثل حسن (رقم 30)، وعبد الرازق، وجميعهم أنسباء. كان رمضان قد انتقل للتوّ إلى المنزل مع عائلته. قُتل كثير من أفرادها تلك الليلة. ابنه ذو التسعة عشر عاماً سيُشفى سريعاً من جراحه، غير أنني لا أعلم ما حلّ بطفله الصغير ابن السنوات الخمس الذي تلقى ضربة بلطة على رأسه...

في الساعة السادسة والنصف، وقت تبديل الفريق الطبيّ، ترك الممرضون والأطباء المشفى دون انتظار زملائهم. بقينا فترة وحدنا، دون أيّة معونة أو إشراف طبيّ! هذا بالإضافة إلى أنّ المسعفين كانوا يعاملوننا بازدراء، كأنّنا إرهابيون. وقد انتظرت زهاء ثلاث ساعات قبل أن أُعرض على الأشعة. كما وضعوا الجصّ على ساقي دون تنظيف الجروح أو استخراج الأشواك وشظايا القنابل، وستصاب بالتهاب فيما بعد. أبديت هذه الملاحظة للطبيب فأجابني بأنهم هنا يعانون من النقص في كل شيء حتى في الكحول الطبي.

خرجت وحيداً من قاعة الطوارئ وتوجّهت بمفردي نحو المدخل الرئيسي وأنا أقفز على قدمي السليمة. كانت الساعة التاسعة صباحاً. أمام البوابة الكبرى عشرات من الأشخاص الذين ينتظرون قوائم الضحايا المقبولين في المشفى، وأولئك الذين حُوّلوا إلى أماكن أخرى. كان الدخول ممنوعاً على كلّ شخص لا يعمل في المشفى، والمواعيد مؤجّلة إلى تاريخ لاحق. لم يكن هناك كثير من أفراد قوى الأمن، وغاب الصحافيون كليّاً.

الموت في كل مكان...

طلبتُ من الحرّاس أن يجدوا لي سيارة أجرة: ليس لديّ الآن

سوى رغبة واحدة، أن أعود إلى منزل أمي وأرى أولادي. بعد نحو نصف ساعة من الانتظار، لم أجد أية سيارة أجرة مستعدّة للتوجّه إلى برّاقي فقرّرت النزول إلى الطريق العام، لعلّي أجد سيارة تقلّني بطريقة «الأوتوستوب». في النهاية توقفتْ شاحنة صغيرة قَبِل صاحبها نقلي. عند مروري من أمام مقبرة سيدي رزين، طلبت من السائق التوقف بضع دقائق. كان هناك عدد كبير من سيارات الإسعاف التي تحمل جُثَثَ الضحايا، وثلاث آليات تعمل في حفر القبور. المتطوعون وفدوا من كل مكان ـ معتقدين أنّهم يُحسنون صنعاً ـ للمساعدة في دفن الأموات. غير أنني لم أعلم إلا فيما بعد بأن الكثير من الضحايا دفنوا دون علم عائلاتهم وبطريقة فوضوية. وسيتبينّ كذلك بأن بعض الجثث قد دُفنت في مقابر الجمهورية والعالية، وأن أجساداً عديدة وضعت في قبر واحد. وهكذا قلّصت السلطات من العدد الرسمي للضحايا!

تابع السائق طريقه صامتاً، لم ينبس ببنت شفة. عرض عليّ إيصالي إلى منزلي. عند وصولي إلى برّاقي نزلت من السيّارة وتهالكت على الأرض. ركض بعض الجيران وحملوني إلى شقّة أمي في الطابق الثالث. لم تكن أمي في البيت، فقد هرعتْ منذ الفجر، بعد أن عَلِمتْ بالمأساة، إلى بن طلحة مع زوجتي تتحرّيان عن مصيري. ولكن العسكر والشرطة كانوا قد ضربوا نطاقاً حول المدرستين ومنعوا أيّ شخص من الدخول. استطاعت الاثنتان مع ذلك أن تجدا طريقاً إلى المدرسة التي كنت فيها. أنبأهما بن يحيى، جاري، بأنني نُقلت إلى مشفى زميرلي. أسرعتا إلى ذلك المشفى، غير أن اسمي لم يرد ضمن قائمة المقبولين فيه، وأنا في ذلك الوقت داخل المشفى! فتوّجهتا، وقد جُنّتا، إلى مشفى بلفور، وأخيراً إلى مشفى مصطفى في مدينة الجزائر. ولم تقرّرا الاتصال بالمنزل إلا بعد العصر، فأنبأتهما خالتي، التي حضرت لزيارتي، بأنني سليم معافى.

عند وصولي إلى المنزل، استطعت أخيراً، ولأوّل مرّة بعد أكثر من اثنتيّ عشرة ساعة، أن أستسلم. شعرت بأنّ كلّ خلية في جسمي

تؤلمني. ارتميت على السرير، وحضر أهل الجوار لعيادتي والتعبير عن إشفاقهم لما حلّ بي. عندما دخلت أمي إلى المنزل ورأتني أجهشت بالبكاء ثم أغمي عليها. أما زوجتي فقد تملّكها الذعر حتّى أنّها لم تستطع التفوّه بكلمة واحدة. عَلِمَتْ بموت صديقاتها وجميع أولئك الأطفال، وستبقى تحت تأثير الصدمة أكثر من خمسة أشهر. ما أفقدني صوابي هو ملاحظة أن أولادي ينتابهم الهلع كلّما رأوني. لقد أصبحوا يخافون منّي.

كانوا على حقّ في خوفهم منّي، لأنني لم أعد مالكاً لتصرفاتي ولا لمشاعري. كنت أحسُّ بأنهم يرتبكون أمامي، وكنت عاجزاً عن تهدئتهم أو طمأنتهم. لكن الأهمّ من هذا أيضاً هو خوفي عليهم: في المشفى أفادني بعض الناجين أن المهاجمين كانوا يبحثون عن أطفالي. هذا يعني إذاً أنّهم لم يكونوا فقط يريدونني حيّاً، لكنهم يريدون أطفالي كذلك. يجب أن أتصرّف. ولكن في الحالة التي كنت فيها، مع هذا الألم الجسدي والنفسي الذي أعاني منه، والإعياء والحمى اللذين يوهنان عزيمتي، لن أتمكن من فعل شيء. كانت صور الرعب الذي عشته تتعاقب أمام عينيّ حاجبة عنهما الرقاد.

«أنتم جذور الإرهاب»

كانت ساقي تؤلمني إلى درجة أنّي بالكاد كنت أتمكن من السير. مع ذلك شعرت بالحاجة للذهاب إلى بن طلحة، والإلتقاء بجيراني لأفهم ما جرى حقيقة خلال ليلة الرعب تلك. لم أقل لأمي إنّي ذاهب إلى هناك كي لا أشغل بالها. حدثت المجزرة في ليل 22 ـ 23 أيلول؛ في 24 منه، عدت إلى بن طلحة لأوّل مرّة.

أوصلتني سيارة الأجرة إلى مدخل المجمّع، وأكملت مسافة المئة والخمسين متراً الباقية على قدميّ. لم أكن معتاداً على السير بعكازين، وكانت مشيتي عسيرة على هذه الطرقات التي لم تحظَ قطّ بالطبقة الأخيرة من الإسفلت، والتي كانت مغطاة بحجارة جرفتها مياه الأمطار. على المدخل تجمّع عدد من الوطنيين، غير أن

الإجراءات العسكريّة قد رُفعت. رأيت بعض السكان يغادرون الحيّ في سيارة حاملين بعض الأمتعة. كان الحيّ خاوياً، والقلائل الذين دفعهم فضولهم للحضور لم يجسروا على البقاء طويلاً في مكان وصلت فيه الهمجية إلى ذروتها ومايزال الموت يحوم في أرجائه: هنا، قبل ليلتين، ذبحت جماعة مسلّحة بالفؤوس والسكاكين ما لا يقل عن ثلاثمئة شخص، جرحت عدة مئات، واختطفت نحو ثلاثين امرأة وفتاة.

الحقيقة عرفتها هنا بالذات، من فم جيراني وأصدقائي الذين نجوا مثلي من القتل، والذين سعوا، منذ اليوم التالي، كل على طريقته، لأن يعرفوا أكثر. كان من الصعب قبول بعض الأشياء بالرغم من أن الوقائع لا تترك أيّ مجال للشكّ. السؤال الذي لا يفتأ يعيد نفسه، والذي قد لا نحظى أبداً بجواب عنه هو: لماذا؟ استحال عليّ أن أتصوّر كائنات بشريّة ترتكب هكذا عمل، مع أنه قد حدث فعلاً ولم يكن كابوساً.

بن طلحة بكاملها تحت تأثير الصدمة. السكّان في مأتم. بعض الجيران الناجين تجمّعوا أمام منزل شوش (رقم 3) على بعد خطوات من منزلي. كان هناك بن عالية، والهادي بوتي، والحاج الذي كان قد تمكّن الهرب بسيارة خلال الليل، حسن بن زيادة، بن يتو، وآخرون أتوا من تابلاط ليتقصّوا أخبار عائلاتهم. لجأ جميع الناجين تقريباً إلى بيوت أصدقاء أو أقارب لهم خارج بن طلحة، لكنهم عادوا ليتبيّنوا ما حصل وليتبادلوا آخر المعلومات. تناقشنا حول ما كتبته الصحف وخاصة ما ذُكر عن زيارة وزير الصحّة، يحيى قيدوم، الذي حضر بسرعة البرق بعد بضع ساعات من المجزرة، ليصعق الباقين على قيد الحياة بكلامه ويصيبهم بصدمة. الذين رووا لنا تلك المقابلة كانوا متقززين وثائرين: لقد استخفّت السلطات بما حدث، ودفعت الصحافة السكين عميقاً في الجرح.

صرّح قيدوم بأنه «حزين» لما حصل لنا، لكن الخطأ خطؤنا إذ لم يكن علينا أن ندعم الجماعات المسلّحة خلال ست سنوات! قام

التلفاز الجزائري بتصوير لقطات يظهر فيها فؤاد، الذي ذبحت أمه، وأخته ذات السنوات الأربع، وخطفت أختاه الأخريان، وهو يقول بأن قوات الأمن لم تتدخّل. لم يجد الوزير جواباً أنسب من قوله: «أنتم جذور الإرهاب، لقد غذّيتموه، وعليكم الآن تحمل التبعات». قول كلام بمثل هذه الفظاعة لأناس شهدوا مجزرة تعرّض فيها أبناؤهم، وآباؤهم، وأمهاتهم، وأخوتهم وأخواتهم للذبح بسكاكين الجزّارين المتوّحشين، لا يُطاق ولا يُغْتَفَر. لقد أدِنّا لتحويل الانتباه عن واقع عدم قيام العسكر بنجدتنا؛ ولم تكتفِ الصحافة الجزائرية بترديد هذه الادّعاءات، بل حوّلتنا إلى إرهابيين.

حاولنا أن نجري تقييماً لما حدث وتبينّ لنا حدوث أربعة هجومات على بن طلحة في تلك الليلة: الأول على معمل لدائن الزاوي الذي لم يخلّف كثيراً من الأضرار، غير أن الحارس قتل؛ الثاني على الحيّ الذي يسكنه القبائليون، وسقط فيه قتيلان؛ والثالث على حي بودومي، حيث استطاع السكان المسلّحون الدفاع عن أنفسهم (ومع ذلك سقط اثنا عشر أو ثمانية عشر قتيلاً)؛ أخيراً علينا، في حيّ الجلالي، حيث ارتكبت المجزرة. المذهل هو أن مجمّع المساكن مسبقة الصنع، المحاذي للمنازل الأولى التي اقتُحمت، والذي مرّ من أمامه عشرات المهاجمين، لم يُمَسّ. ولم أتوصّل إلى تفسير لهذا الأمر.

بدأنا بإحصاء الموتى والجرحى وهي مهمة ليست بالسهلة على الإطلاق نظراً لأن أغلب العائلات قد هربت من الحيّ. قدرّنا أن عدد من قتلوا تلك الليلة يفوق الثلاثمئة شخص، بينما ذَكَرت الصحف أنّهم خمسة وثمانون. وسيصبح هذا الرقم هو الرقم الرسمي لضحايا مجزرة بن طلحة.

في ذلك اليوم، لم أتوغّل في حيّ الجلالي. ومع ذلك، فمن حيث كنا موجودين، كنت أرى الثياب المكوّمة وبِرَك الدم الجافة تحت بلاطة الطابق الأول مقابل منزلي، شواهد على الفظاعات التي ارتكبت. لم أعد أتحمّل المزيد. تتالت أمام عينيّ مشاهد العائلات

الهاربة من الموت والمهاجمون يلاحقونها ليذبحوها فرداً فرداً دون شفقة، صغاراً وكباراً، نساءً وأطفالاً. رجل واحد استطاع أن يهرب رغم رصاص الأسلحة الأوتوماتيكية، ونجح بأعجوبة في الالتحاق بالعسكر المتمركزين على مدخل المجمّع. أوّل عائلة سقطت تحت نصال القتلة السفّاحين تحت البلاطة مقابل منزلي، هي في الأصل من تابلاط وكانت هنا في زيارة عابرة. زيارة كلّفتها حياة جميع أفرادها، عدا الأب. عندما نفكّر في الأمر نلاحظ أن أشخاصاً عديدين قد جاؤوا في الأيام الأخيرة إلى بن طلحة... ليموتوا. كنت ورفاقي في المحنة نتبادل تساؤلاتنا ويأسنا.

ما أثّر فيّ هو أنّه، ومنذ اليوم التالي للمجزرة، وبالرغم من الألم المريع الذي يمزّقهم، فإنّ الناس قد سلّموا أمرهم تماماً إلى الله: تقبّلوا ما حلّ بهم لئلا يغرقوا في الجنون والحقد والرغبة في انتقام أعمى. هذا لا يعني أنّهم صفحوا عن القتلة، ولكنه نوع من المواساة المتبادلة، كل منهم يتغلب على عذابه بمشاركة الآخر في مصابه. وقد منحني هذا قوة بقدر ما أذهلني. ذلك أني لم أؤمن يوماً بالقدر، وكنت أريد أن أعرف لماذا اختارنا نحن، نحن بالذات.

أكثر ما يصدم هو أننا كنا مُجمِعين على أن العسكريين هم قَتَلتُنا. كان الأمر بديهيّاً إلى درجة أنّه ما من شخص تساءل كيف توصلنا إلى هذه النتيجة ولماذا نحن واثقون إلى هذا الحدّ من صحّتها. فيما بعد، طرحت على نفسي السؤال لمعرفة إن كان أحد من الجيران قد تعرّف على بعض العسكر بين المهاجمين. كان من العسير، مع ذلك، أن أقتنع بهذه السهولة بأن العسكر قاموا بارتكاب تلك المجزرة. بالرغم من جميع القرائن التي ستثبتها تحرياتنا، فإنّ فكرة أن مصيرنا قد دُرِس وقُرّر، بل وحدِّد مسبقاً من قبل حفنة من كبار المسؤولين العسكريين، تبدو لي غير معقولة، أو واهية. إنني أفضل إلقاء تبعة ذلك كلّه على الجنون البشري.

في ذلك اليوم، بدأنا الإحصاء الرهيب للضحايا: فقد عيطر زوجته وابنه وعدداً من بناته؛ وشهد مقتل ثلاثة وثلاثين شخصاً في

بيته. مكّاتي وجميع أفراد عائلته ذبحوا؛ مسعود «دومينو» وكذلك زوجته قتلا على سطيحة عيطر؛ عبد القادر مناوي فقد ابنه وزوجته، وابنته وطفلها، وابنة أخرى؛ مسيلي الأب الذي اختبأ بين حاجزين في مكان لا تتعدّى مساحته عشرين سنتمتراً، صمد الليل بكامله؛ غير أنه تعينّ عليه أن يشهد ذبح زوجته وابنته المروّع.

قص علينا فؤاد المأساة التي وقعت في المكان الذي كان فيه. عائلته كلّها مع أربعة آخرين اختبؤوا في بيت علي جيجلي حيث تجمّعوا في مغسل الثياب. تعلّق فؤاد بالباب، وعندما فتحه المهاجمون واكتشفوا مكان المختبئين، بقي معلّقاً في الخلف. شهد ذبح نحو أربعين شخصاً، واحداً تلو الآخر؛ أُخرجوا من الغرفة وذُبحوا على بُعد أمتار منه. لم يرَ، لكنه سمع كلّ شيء. أمه وأخته الصغيرة ذات السنوات الأربع قُتلتا، أختاه اللتان في سن الزواج، إحداهما طالبة في التاسعة عشرة والثانية ممرضة في الحادية والعشرين، خُطفتا ولم يُعثر لهما على أثر. أمّا الأب فكان في مهمة عمل في الجنوب في ذلك الوقت. لم ينجُ أحد سوى ابن الجيجلي الذي تمكن من الهرب، وهو الذي رأيته راكضاً وظننت أنّه فؤاد. عمّي منوّر الذي كان أيضاً في بيت الجيجلي لقي مصرعه، وكذلك زوجته وابنته وابنه. عندما أفكر أننا كنا، قبلها بقليل، نمزح معه حول موضوع تمديد الكهرباء!

فقد مسعود بلعيدي كامل عائلته التي كانت عند وردة. كان قد أمضى الوقت في الشارع. شهد الأهوال! أضاع صوابه، ثمّ انقطعت عنّي جميع أخباره. كان عاملاً بالمقطوعية، هرب من تابلاط بعد أن هددته الجماعة المسلّحة، واشتغل في برّاقي. منذ ستة أو سبعة أشهر، سكن في حيّ الجلالي، وفي الفترة الأخيرة كان يجتمع معنا ليلعب لعبة الدومينو التي يحبها كثيراً. طاهر، صاحب صفارة الإنذار، اختبأ مع أسرته وتمكنوا جميعهم من النجاة. إلى منزل محمد بو عمرة المدعوّ «بيلوت» الذي قتل قبل عدة أشهر على يد الوطنيين، التجأت عائلات عدة. كان بيته من أوائل البيوت التي

دوهمت، وقد ذُبح جميع من فيه ثمّ فُجّر بالديناميت. جرى السيناريو نفسه في منزل سعيد، أحد المنازل الأولى التي يقابلها الآتي من قايد ـ قاسم على طول البساتين. العائلات الأربع أو الخمس التي كانت هناك، ذُبحت بأكملها وأحرق البيت.

هؤلاء هم «الإرهابيون» الذين تحدّث عنهم السيد وزير الصحة! عدت إلى برّاقي والأسى يحزّ في نفسي حتى الموت.

الأشياء تتوضّح شيئاً فشيئاً

كل يوم تقريباً كنا نذهب إلى ذلك المكان الملعون. هم الأشخاص أنفسهم الذين يأتون بانتظام محاولين أن يفهموا، بينما يظهر آخرون خلسة لتقصّي آخرالأخبار. بعض الجيران يعودون فقط لأخذ أمتعتهم ويختفون على الفور وهم يحتمون بالجدران.

في المرة الثانية التي ذهبت فيها إلى بن طلحة تجرّأت على الدخول إلى المجمّع. بدا لعينيّ مشهد رهيب: ثقوب هائلة في واجهات المباني، أبواب ونوافذ مقتلعة، سيارات محروقة، دم جاف في كل مكان، بيوت محترقة، رصاصات فارغة، أثاث وثياب مبعثرة في الشوارع. لم يكن هناك سوى قِلّة قليلة من الناس؛ لا أصوات أطفال يلعبون، ولا ضحكات نساء تسمع من المنازل. حيّ أشباح ذاك الذي اجتزته. لا شيء يستبقيني فيه سوى رغبتي في الفهم. أجد مشقّة في تصديق ما جرى خلال ذلك الليل الكابوسي مع أن ما رأيتُه محفورٌ في عقلي وفي وجداني.

في الأيام التالية بدأت أعرف أكثر فأكثر أشياء تؤكّد لي توجّسي ومخاوفي. مساء المجزرة في الساعة الحادية عشرة، قبل حتى أن تنفجر القنابل الأولى، توقّفتْ عدة سيارات إسعاف أمام مدرسة بن طلحة في الشارع الكبير. كما استقرّ رجال الشرطة أمام مجمّع الـ 200 مسكن، في مواجهة حي الجلالي تماماً. كان الهجوم قد بدأ فعلاً من جهة سعيد، غير أننا لم نكن قد لاحظنا شيئاً بعد. ولمّا

كنّا نعلم بطء المسؤولين في تلبية طلب النجدة فقد تساءلنا إن لم يكونوا قد أُنذروا قبل الهجوم. أتذكّر أنه في أحد الأيام كنت في اجتماع عملٍ مع قائد فرقة في ثكنة ERMA في الدار البيضاء؛ عندما تلقّى اتصالاً هاتفياً يطلب منه التدخّل وإرسال سيارة إسعاف لنقل عسكري جرحٍ في اعتداء وهو عائد من إجازته. أمضى المقدّم فترة بعد الظهر كلّها في تنظيم النجدة. سيارات الإسعاف هذه بقيت أمام حيّنا طوال الليل، وهي التي نقلتنا مع الفجر إلى المشافي المختلفة. قرينةٌ مرعبةٌ أخرى تدعنا نفترض أن بعض العناصر في قوات الأمن كانت تعلم أن المجزرة ستحدث: قبور حُفرت سلفاً. في مقبرة سيدي رزين، مقبرة محلة برّاقي التي يشكّل حيّ بن طلحة جزءاً منها، وقبل الحادثة بأسبوع، حُفر ثلاثون قبراً في مساحة مربّعة جديدة احتُفِظ بها خصّيصاً لضحايا المجازر. كنت قد رأيت هذه القبور المفتوحة مسبقاً، لكنّي لم أُعرها التفاتاً. وقتها لم أكن أعلم أنها تربيعة خاصة بضحايا المجازر. بعد المأساة ذهبت إلى المقبرة وتحدّثت مع الحارس الذي أسرّ لي أنه قبل أسبوع من المذبحة جاءه عسكريون وأمروه بحفر عدد من القبور، ثم جاء رجال الدرك وطلبوا منه أن يقوم بردمها. وأخيراً، وقبل يومين من المجزرة طلب العسكر منه إبقاء القبور مفتوحة. قال لي أيضاً إنّه غداة المجزرة وفي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً، أحصى ما مجموعه 147 قبراً، وإنّ الناس قد دفنوا فيها كيفما اتفق: امرأة مع رضيعها، عدة أشخاص في قبر واحد. وهناك ضحايا دفنوا أيضاً في مدافن الجمهورية (محلة سيدي موسى والكاليتوس) والعالية.

تابعنا إحصاءنا المشؤوم: عندما كنّا مجتمعين في منزل وردة، كانت منازل محمد (رقم 45)، وعبد الرازق (رقم 46)، وعبد القادر مناوي (رقم 47)، ومنزلي (رقم 44)، خالية. لمّا هاجمنا القتلة، صرفنا أنظارهم عن الجيران. بن ياتو وعائلته ظلّوا في بيتهم ولم يصبهم أذى، منزل توردو كان ممتلئاً، لكنّ الذعر تملّكه، فقفزإلى الشارع وانقضّ عليه القتلة، أمّا عائلته فنَجَتْ. نسيّة ماتت، وابنتها

سهيلة اختفت، مع أن هناك من رآها تُذبح في بيت وردة. افترضنا أنها دُفنت مع آخرين في نفس القبر. سليمة وابنها عبد القادر، ووردة وأولادها ماتوا. عبد الرازق وأخوه رمضان فقدا زوجتيهما، اللتين اختطفتا، وولدين. حمود وأخوه ذهبا إلى جارهما الأعمى الذي يسكن بيتاً من ثلاثة طوابق (رقم 52) يملكه عكلي، وهو تاجر قبائليّ كبير. اختبؤوا كلّهم في مغسل الثياب ونجوا.

لجأ محمد إلى بيت جحا، فقد لاحظ أنّ هذا الأخير كان يردّ الهجوم بإطلاق النار، وأراد أن ينجو بنفسه. كان تصرفُه قاسياً، لكنّي لا أستطيع لومه، فأنا أعلم أنه كان على خلاف مع عائلة سليمة: التي كانت تأخذ عليه أنّه تخلّى عن عائلته هو. لا أريد أن أطيلَ الشرح وأبرّر الأمر، ولكن هذا صعب الاحتمال. أعزّ شخصين عليّ في بن طلحة ماتا: سليمة ونسيّة.

بفضل قائمة كنا قد أعددناها لتتمكن سونلغاز من تمديد الكهرباء، جهّزنا أسماء جميع سكان حيّ الجلالي. ولقد تمكّنا شيئاً فشيئاً وعن طريق مقارنة معلومات الشهود من تحديد 417 وفاة.

وهكذا أصبح لدينا إحصاء إجمالي لا بأس به للناس الذين قتلوا، كما تمكّنا من حصر المنازل المهاجَمة في حي الجلالي، وملاحظة أن حيّنا الصغير هو فقط الذي استُهدِف: أي ذلك النطاق اعتباراً من بساتين البرتقال عند امتداد حيّ الجلالي إلى الشرق، وحتى الشارع المعترض إلى الغرب، والمحدِّد لـ «مركز» حيّ الجلالي، وفي الشمال حتى الزقاق المارّ إلى جانب منزلي. فقط بضعة منازل فرديّة واقعة إلى جانب مجمّع المساكن مسبقة الصنع قد هوجمت أيضاً. كل صفّ المنازل الممتدّ على طول البساتين زاره القتلة، غير أن قسماً من السكان استطاعوا لحسن الحظّ الهرب إلى منزل بو جمعة. كانت الجزيرة الصغيرة المعزولة التي تضمّ نحو عشرة بيوت، قد دُمّرت بكاملها وهناك سقط بالتأكيد معظم القتلى.

كلّ الشوارع ضمن هذا المحيط «زارها» المهاجمون، ولم

تستثنَ فيها إلا بعض البيوت. بتناول مخطط الحي بيتاً بيتاً تحققنا بذهول أن معظم المنازل «المعنيّة» تعود إلى عائلات هي في الأصل من مناطق تابلاط وجيجل (لجأ معظمها إلينا، كما سبق أن قلت، هرباً من تجاوزات الجماعات الإسلامية المسلحة التي أرهبت سكان تلك المناطق بغية إفقاد رجال المقاومة السرّية، المتمركزين هناك، اعتبارهم).

إذا أخذنا صف المنازل حيث يسكن فؤاد، على طول الوادي الصغير، وباستثناء منزل حفصي (رقم 26)، الذي وُضعت فيه قنبلة رغم أن العائلة لا تعود في أصولها إلى تلك المناطق، نجد أنه لم يُقتحَم سوى منزلَيْ فؤاد تليجين (رقم 25)، وعمّي منوّر (رقم 25)، وهما في الأصل من جيجل، حيث قُتل أفرادُ عائلتيهما جميعهم أو بعضهم.

في الصفّ المواجه لمنزلي هوجمت سائر البيوت التي تسكنها عائلات تعود إلى تينك المنطقتين: موسى (رقم 29)، وحسن (رقم 30)، وعلي جيجلي (رقم 31)، ومنقلاتي (رقم 32)، ورمضان (رقم 33)، ومسعود بلعيدي (رقم 37). كما قُضي على عدد من أفراد العائلات التي اختبأت في بيوتهم. على صفّ بيتي، هوجم بيت محمد (رقم 45)، وعبد الرازق (رقم 46)، والمناوي (رقم 41)، والزواوي (رقم 53)، وأُعفي الآخرون. هنا أيضاً استُهدِفت الأسر التي وفدت من تابلاط ومن جيجل. والأمر نفسه بالنسبة للمنازل الموجودة في صف منزل وردة. في صف منزل بو جمعة ذُبحت أسرة مكّاتي (رقم 86) بأكملها، وكذلك الأسرة التي تسكن المنازل الثلاثة الواقعة قبل (رقم 83)، وأصلها من تابلاط. في صفّ منزل عيطر، وهو أيضاً من جيجل، أبيدت العائلات التي تعود في أصولها إلى تابلاط، وخاصة عائلة تابلاطي (رقم 75)؛ ووصلوا حتى إلى المنازل الخلفيّة (ومنها رقم 67).

هناك، بالمقابل، عدد من البيوت اختبأت فيها عائلات بأسرها، لم تُزَر ولم تهاجم؛ منها منزل طاهر وهو من جيجل (رقم 57)،

والذي شغّل صفّارة الإنذار في بداية المجزرة، ومنزل عائلة ضابط الصفّ السابق في الحرس الجمهوري المقتول في العام 1994 (رقم 58)، وبناء التاجر الكبير عكلي (حيث لجأت عدة عائلات)، ومنزل فاطمة ولياس (رقم 22)، وبن ياتو وبن يتّو (رقم 27 ورقم 48). ثمّة بالتأكيد كثير من الضحايا لا يعودون في أصولهم إلى المنطقتين المذكورتين، ذلك أن العائلات تجمّعت معاً في المنازل. وهذا ما حصل لأرزقي الذي فقد ولدين كانا عند عيطر، أمّا منزله هو فلم يُمَس. وكذلك الأمر بالنسبة لنسيّة وبناتها، واللواتي يقع منزلهن خارج نطاق الهجوم حتى.

كلّما أحطنا بالطريقة التي تمّت بها المجزرة، كلّما ترسخت لدينا القناعة بأن المهاجمين كانوا يعرفون جيّداً تركيبة الحيّ ويعرفون من الذي يجب أن «يُستهدف»، وليسوا مجموعة من المجانين يسعون لقتل أكبر عدد ممكن من الناس كيفما اتفق، كما أرادوا لنا أن نعتقد. كما أن عدداً كبيراً منّا قد شاهدوا أوراقاً في أيدي بعض المهاجمين، تشبه القوائم. إذاً لم يدفع قادة الهجوم مرؤوسيهم لقتل أيٍّ كان، بل وجّهوهم نحو منازل محدّدة. كان الناجون من المجزرة الذين هربوا من تابلاط واستقرّوا بيننا يقولون: «لقد لحقوا بنا إلى هنا!». عديدون منهم أكدوا لي أنّهم تعرّفوا بين المهاجمين على إسلاميين مزيّفين سبق لهم أن اضطهدوهم في مناطقهم التي جاؤوا منها.

المهاجمون

تمكّنا من جَمع قرائن أخرى مقلقة للغاية عندما أعدنا ترتيب التسلسل الزمني للأحداث. مساء 22 أيلول، مع حلول الظلام، لاحظ سكان حوش بودومي جماعاتٍ صغيرةً تستقر في البساتين عند طرف المجمّع على طريق قايد ـ قاسم. ظنّوا أنهم عسكريون ينصبون كميناً. بعض الشهود قالوا إنّهم رأوا بزّات زرقاء من النوع الذي يرتديه الحرس البلدي أو «النينجا»، ثم وصلت جماعة ثانية

قبل نصف ساعة تقريباً من انفجار قنبلة عند منزل «بيلوت»، نحو الساعة الحادية عشرة والنصف؛ وذلك بعيد وصول الجماعة الثالثة، وهي جماعة خاصة، جاءت بأعداد كبيرة وبدأت بالقتل. مما يعني أن العسكر الذين رأيناهم يقومون بدوريتهم، كانوا قد مرّوا من خلال هذه الجماعات التي اتخذت مواقعها مع هبوط الليل، عند الساعة الثامنة مساءً. كيف نفسّر أن المفرزة لم تحرّك ساكناً إذا كانوا إرهابيين حقيقيين؟

نحو الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً بدأت الجماعة المسلحة بإطلاق رصاصات خطّاطة. ولقد وضعنا فرضيتين لتفسيرهذا العمل الغريب: إمّا أنّهم إسلاميون يسعَون للظهور بمظهر عسكريين نظاميين (لأن الرصاص الخطّاط يُطلق من أسلحة لا يستخدمها الإرهابيون عادة)؛ أو أن هناك عسكريين متورطين في العملية أرادوا بهذه الطلقات إفهام زملائهم في المناطق المجاورة أن المجزرة قد بدأت وأن عليهم عدم التدخل.

بعد أن قُضي الأمر سألت نفسي: ترى ما الذي جعل الناس الذين رأوا الجماعات الصغيرة تتمركز في البساتين يطمئنون إليها، ولم يدفعهم بالتالي إلى إنذارنا؟ لقد كنّا في الواقع نعيش فترة ذعر عام، وخاصة بعد مذبحة رايس، وكانت أبسط الأشياء الغريبة تثير شكوكنا. هل كان هؤلاء الرجال يرتدون بزّات قتال رسمية؟ هل كان لهم سلوك العسكر؟ إني متأكّد على كلّ حال من أنهم لم يكونوا يرتدون القَشَّابيّة، ولا كانت لهم لحى طويلة، وإلاّ لأثارت انتباه أهل الجوار. بالمقابل، فإن رؤية العسكر ينصبون الكمائن كانت مسألة عادية جداً ومألوفة.

كانت الجماعة الثالثة تتألّف من نحو 120 رجلا. وقد انقسمت إلى قسمين بعد أن أتمّت مهمّتها القذرة في منزل سعيد. قسم توجّه نحو المنازل الواقعة على صفّ منزل فؤاد، باتجاه الشارع الكبير، لينعطف إلى اليسار ويتجمّع أمام منزلي تحت البلاطة، وينتشر في الأزقة أمام وخلف منزلي. والقسم الآخر توجّه نحو منزل بو جمعة

وقام بتمشيط دقيق لجميع المنازل الواقعة على صفّه، وخاصة الجزيرة حيث يقطن سعيد، وذَبَح جميع السكّان الذين لم يستطع أحد منهم الهرب. قام بعضهم بالانعطاف نحو الطريق الذي يمرّ خلف منزلي، ليسلكوا بعدها الشوارع المعترضة، وخاصة ذلك الذي يوجد فيه منزل عيطر. وقاموا بتطويق القسم الشرقي من المجمّع سعياً وراء ضحاياهم.

لماّ فكرّت مليّاً، أدركت عدم حاجة المهاجمين للسرعة: إنّهم يعرفون بداهة أن أمامهم الليلَ بطوله، بينما كنا نحن نظُنّ وقتها أن كل شيء سيجري بسرعة كبيرة: كنا في الواقع معتادين على هجمات صغيرة، يضرب فيها المهاجمون ضربتهم ويختفون. لقد تهيّئنا لرد فعل يتناسب مع عمليات من هذا النوع، ولم يخطر لنا على بال بأنّها ستكون مجزرة تدوم ساعات، وتحصد مئات الضحايا. لم أعلم بمقدار ضخامتها إلا بعد أن جاء مسعود إلى منزلي وأخبرني أنّ المهاجمين ينوفون عن المئتين، وأنّ عائلات بأكملها قد ذُبحت. عندئذ بدأت أفهم أننا كنا حقّاً ضحايا هجوم واسع المدى، وأنّ المهاجمين قد نظّموا أنفسهم جيّداً وأعدّوا خطة مُحكمة. غير أننا في الحقيقة لن ندرك ما حصل تمام الإدراك، لأنه بكلّ بساطة صعب التصّور على أي إنسان يتمتّع بعقل سليم.

بملاحظة الطريقة التي لجأ إليها المهاجمون أمام منزلي فهمت استراتيجيتهم: الجماعة الأولى مكلّفة بوضع القنابل المتفجرة وهي مغطاة بالجماعة الثانية المجهّزة بأسلحة نارية. بعد شقّ الطريق، تتقدم الجماعة الثالثة المغطاة بالثانية وهذه الجماعة مكلّفة بالقتل والذبح بالسلاح الأبيض.

ما لفت نظري مرات عدّة خلال تلك الليلة، هو الدور الذي قام به بعض المهاجمين: من طريقة تصرفهم تبينّ لي تماماً أنهم قادة العملية. كانوا يصدرون الأوامر، ويطلقون الشتائم، ينلّون مرؤوسيهم الذين يجب أن يطيعوا دون اعتراض. مرات عدّة لاحظت، عندما تقدّمت المدرّعات في الشارع الكبير، أو أضيئت

أنوار الكشافات، أن المهاجمين متحيّرون لا يعلمون إن كان عليهم الاستمرار أو التراجع. وقد اندفع رؤساؤهم نحوهم يزعقون، مازجين التهديدات بالشتائم والوعود بمكافآت لاحقة. أولئك الذين كانوا ينفّذون المهمّات الدينيّة لم يكونوا يتكلّمون. مع ذلك فقد تمكنت في بعض الأحيان من سماع أصواتهم: أولاً عندما كانوا أمام منزلي وعبد القادر يتحدّث معهم، ومرة أخرى على سطيحة آل عيطر عندما وصلَتْنا أصواتهم من بيت وردة، وأخيراً بعد ذلك بقليل، عند منعطف الطريق، عندما وقع «شوكولا» وأخته وأبوه بين أيديهم. دهشت عندما لاحظت أن بعضهم يتحدث بلهجة الشرق الجزائري الواضحة. في العام 1994، عندما سلَبَنا أفراد الجماعات المسلحة أوراق هويتنا، وأرادوا تحطيم باب مسعود، جلبت انتباهي اللكنة ذاتها.

عندما رأيت المهاجمين أمام منزلي، لاحظت وجود ملتحين وغير ملتحين. أما فيما بعد، في بيت عيطر فلم أرَ أية لحية. ثمّ إنها بدت لي منذ البداية مزّيفة غير أننا لم نعثر على لحى مرميّة في المنازل أو في الشوارع بعد المجزرة. بالمقابل وجدنا محاقن ومظاريف فيها ذرور أبيض. كانت ملابسهم مختلفة الأشكال: بعضهم يرتدي بزات قتال قاتمة، كتلك التي يلبسها «النينجا»، وآخرون بالقَشّابيّة. هؤلاء وأولئك كان بينهم ملتحون.

كلهم أقوياء البنية مفتولو العضلات وجيدو التدريب. بعضهم كانوا طوال القامة بشكل لافت للنظر-مثل ذاك الحارس الذي تمركز أمام بيتي. أكثر من عشرة مهاجمين قُتلوا، ظلّوا في مكانهم. وقد رآهم الجيران قبل أن يُرحّلوا في اليوم التالي. أمّا أنا فلم أكن هناك وبالتالي لم أرهم. اثنان من القتلة كانا بدون رأس، وكأن هناك من قطع رأسيهما كي لا يتعرّف الناس عليهما. كانا يرتديان القَشّابيّة وتحتها بزّة قتال زرقاء قاتمة. وُجد مهاجم في أحد المنازل، يقرأ القرآن. كان أبله تماماً. طرح عليه السكان بعض الأسئلة، ولكنه لم يكن قادراً على الأجابة عليها. اقتاده العسكر إلى الثكنة، ولا أعلم

ماذا حلّ به. هل قُدِّم للمحاكمة؟ لم يُفتح، في حدود علمنا، أيُّ تحقيق في الموضوع، ولو جرى تثبّتٌ من هويات القتلى، لأُخبرنا بالأمر.

أحد المهاجمين الذين قُتلوا، وهو عملاق ـ أعتقد أنّه أحد الحرّاس الذين تكلّمت عنهم ـ كان يرتدي حزاماً فيه محاقن ومخدّر. قيل لي إنّ السكان قتلوه في اليوم التالي، وإنه حُمل بسيارة 404 عبر بن طلحة وبرّاقي. أما أنا فلم أره، كنت في المشفى آنذاك. ما يثير القلق، هو أن الجيران تعرّفوا على ثلاثة أو أربعة من الجماعة المسلّحة المحلّية. قال عبد القادر مناوي إنّه رأى شخصاً اسمه لفقير يسكن حوش ميهوب، وآخرون زعموا أنهم رأوا العذراوي. يبدو أن هذا الأخير ينتمي إلى فئة أشباح الإرهابيين، فقد صُرّح عن موته مرات عديدة، وكنا نحاول في كل مرة أن نرى جثته لنتأكّد من ذلك. في هذه المرة أيضاً أُعلن عن مقتله، فذهبنا إلى عدة مشارح ومستشفيات نتحرّى، دون جدوى. في بن طلحة قيل لنا إنّ إرهابي الحيّ، شرقي، قد قتله سكان حي بودومي، لكنني لا أعلم من رأى جثته. أخيراً، تحدّث البعض عن امرأة ـ والدة جحا بن عمران، الإرهابي الذي قُتل قبل عدة أشهر ـ ترتدي ثوباً أحمر وكانت تنشل الضحايا، وكذلك ابنتها نصيرة التي تصدّرت صورتها الصفحات الأولى في الجرائد الجزائرية في حينها.

رغم أفراد الجماعات المسلّحة الذين استدلّ الشهود عليهم ليلة المذبحة، استمرّ السكان في التأكيد أن المسؤولين هم العسكريون. الوطنيون وحدهم كانوا يقولون إنها الجماعات الإسلامية المسلحة. بالمناقشة مع الجيران توصلنا إلى نتيجة وقتية مفادها أن هذا النوع من المجازر لا يمكن تنظيمه أو تنفيذه إلاّ بوساطة فرق كوماندوس خاصة، «كتائب الموت». ولا يمنع هذا أن يكون الإرهابيون، الذين تعرفنا عليهم ضمنهم، قد أُدخلوا لضرورات آنيّة في تلك الوحدات الخاصّة. وربما كانوا، في الحقيقة، ألعوبة في أيدي هؤلاء القتلة أنفسهم منذ مدة طويلة.

كما رأينا مراراً في حوادث أخرى، فإن كتائب الموت هذه كانت تختفي تاركة الشبان حائرين في ما يفعلون. وهذا ما يفسر قطع المهاجمين لرؤوس معاونيهم لتجنّب التعرف عليهم. فالسكان الذين تعرّفوا على بعض القتلة، سيعتقدون بأن الجماعة بأمها وأبيها مؤلفة من الإسلاميين. بل إن الإسلاميين يمكن أن يظهروا على شاشة التلفاز ليعترفوا بجرائمهم. والأفراد الذين تُركوا في الحي أو في البساتين يعزّزون تلك الرواية. فؤاد وغيره من الوطنيين عثروا في البساتين على شبّان أضاعوا رشدهم تماماً. لكن الناس ليسوا بلهاء، ومعظمهم كانوا مقتنعين أنّ من نفّذ العملية في تلك الليلة المشؤومة، هم أشخاص محترفون.

عثرنا فيما بعد على ترسانة كاملة من الأسلحة في الشوارع والبيوت: قنابل، رمانات مختلفة، معظمها من صنع يدوي. القنابل التي استخدمت لإحداث فجوات في الجدران نُقلت على عربة. كان المهاجمون يذهبون لإحضارها لا أعلم من أين، وأفترض أنهم حملوها في شاحنات متوقفة عند حافة البساتين. لقد فجّروا بالتأكيد نحو مئة من هذه القنابل ولا بدّ من نقلها! كما كان هناك قنابل بزِنَة 32 كغ، أسطوانات من غاز البوتان ممتلئة بمادة TNT ومجهزة بمفجّر مع أسلاك كهربائية. وضعوا قرب منزل عيطر ثمانية منها على الأقل. في وقت من الأوقات خيل إليّ أن البيت سينهار.

كان لدى المهاجمين عدا عن تلك أشكال متعددة من القنابل اليدوية الصنع، ولم تكن كلّها مخصصة للقتل، بل إنّها استخدمت في الغالب لإحداث الدويّ وإطلاق الدخان ونشر الذعر، إلى جانب أنّها كانت تسبب جروحاً لأنها مكوّنة من قطع حديد وزجاج وشظايا صخور. وكان لديهم عدد من رشاشات الكلاشينكوف وبواريد سيمينوف (بواريد نصف آلية دقيقة الإصابة)، وبواريد بطلقة وبطلقتين. وفي نهاية المطاف كانوا يستخدمون عدّة كاملة من السلاح الأبيض: سيوف، وبلطات، وسكاكين مختلفة، وسواطير

(وجدنا عدداً كبيراً منها متروكاً، وكأنه برهانٌ على أن المهاجمين لا يستعملون إلا هذه الأسلحة «الهمجية» ولا يلجؤون إلى العيارات النارية).

جميع هذه الأسلحة تمّ استخدامها على مدى ساعات، لكن ما سبّب الرعب القاتل للناس كانت الأدوات التي استُعملت في الذبح. كنا نسمعهم يصرخون ويتوسلون إلى جلاديهم أن يقتلوهم بالرصاص. وحتى بعد أن قُرعت أجراس نهاية المذبحة، لم يتوقف القتلة. بدأت الشاحنات تطلق أبواقها بين الرابعة والرابعة والنصف صباحاً فانسحب المهاجمون وهم يَذبحون! روى الناس أنهم غادروا في نفس الاتجاه الذي أتوا منه، أي نحو قايد ـ قاسم.

قوات الأمن تراقب المشهد مكتوفة الأيدي

في الأيام التالية للمجزرة سنحت لي الفرصة للتحدّث مع الحاج (صهر مناوي) الذي هرب بسيارته منذ انفجار القنابل الأولى. قصّ عليّ أنه مرّ بثلاثة حواجز. الأوّل على مدخل حي الجلالي، والثاني للشرطة في الشارع الكبير عند المدرسة، والثالث للعسكر أمام مركز الحرس البلدي، في مدخل بن طلحة على طريق سيدي موسى. طُلِب منه مرتين أن يعود أدراجه. ينبغي القول إن الناس في تلك اللحظة كانوا يتدفقون من الجوار يتساءلون عما يجري راغبين في التدخل، وقد منعوا من التقدّم وكان عليهم الانتظار ساعات أمام الحواجز. تمكّن بعض الناجين من الهرب عبر الشارع الكبير، لكنّ عديدين منهم أُجبروا على العودة من حيث أتوا.

تقدّم العسكر بمصفّحاتهم عبر الشارع الكبير نحو منتصف الليل، أي في اللحظة التي بلغت فيها المجزرة ذروتها. من سطيحتي، كان بإمكاننا أن نرى مصفّحتين، لكننا سنعرف أنها كانت، في الحقيقة، ستاً. كانت هذه العربات تسير على طول الشارع الكبير حتى حي بودومي، ومصابيحها، طوال الليل، مضاءة. إنّهم عسكريو محطات الأرصاد الجوية ENEMA الذين تولوا هذه الحواجز.

فيما بعد، وجواباً على انتقادات المنظمات العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام وبعض الحكومات الغربيّة التي بدأت تتساءل عن أسباب عدم تدخل قوات الأمن، زعم العسكر أنه كان هناك ألغام وضعتها الجماعات المسلّحة لتسدّ المنافذ إلى الحيّ. وهي محض أكذوبة مناقضة تماماً للحقيقة. سأعود إليها لاحقاً.

عندما لم تتمكن هذه الرواية من الصمود، قيل لنا إنّ السيارة التي انفجرت مساء المجزرة حوالى منتصف الليل أو بعده بنحو نصف ساعة، أمام منزل سيد علي، هوجمت من قبل جماعة مسلّحة تمركزت في ذاك المكان وهي تطلق النار من رشاشات نصف آلية على العسكريين. بل قالوا إن شرطياً قُتل على يد أحد الإسلاميين. استطعت أن أتحدّث مع ممرض من مشفى زميرلي قال لي إن الشرطيّ قُتل، في الواقع، عن كثب، ولم يُصَبْ أي شخص في الشارع الكبير الذي كان مكتظاً بالناس. روى الناس أنّه كان هناك شرطي أصرّ على نجدتنا: ثمّة احتمال كبير أن يكون هو الشرطي نفسه الذي قتله العسكر كي يمنعوه من التدخل.

لنفترض جدلاً أن جماعة صغيرة مسلّحة تمركزت في ذلك المكان: ألم يكن باستطاعة قوات النظام أن تدخل إلى أحيائنا من جهات أخرى في الغرب أو الشمال. لاحظتُ بُعَيد بدء الانفجارات الأولى، عند مفترق الطرق في مركز حي الجلالي، عدداً من العسكريين يشبهون أولئك المتمركزين في قايد ـ قاسم. ماذا حلّ بهم؟ ثم إنّ الجيش مجهّز بمظليين: رأيناهم ينشطون في العام 1994 عندما حوصر الحيّ بكامله لإخراج الإرهابيين. لماذا لم يتدخلوا في تلك الليلة؟ لم يدخل العسكريون حي الجلالي إلا بعد رحيل المهاجمين وحتى بعد رحيل المدنيين. عندما كنت مختبئاً مع مسعود في الحديقة ورأيت الأولاد في الشارع، كانت الساعة حوالى الرابعة والنصف صباحاً. لم ينتشر العسكر في الحي إلا نحو الساعة السادسة بينما اختفى المهاجمون بين الخامسة والخامسة

والنصف. ولم يدخلوا إلى المنازل ليتفقدوا إن كان هناك جرحى، أو ليخلوا القتلى. لقد تكفّل الجيران والناجون بهذه المهمّة.

رحل المهاجمون إذن إلى الأماكن التي أتوا منها أي من الطريق الذي خطّته الجرافة والذي يقود إلى قايد ـ قاسم. في ذلك الوقت كان آلاف من الجنود متمركزين على بعد بضعة كيلومترات، بل إن بعضهم كانوا على بعد أقل من كيلومتر واحد، ومع ذلك تمكّن منّا رجل مسلح من المرور دون أن يلاحَظوا أو يُعتَرض طريقهم؟ عدة شاحنات وقفت على حافة البساتين؛ بو جمعة وجاره بو بكر، الساكنان في تلك الناحية، شاهداها بأمّ أعينهما، وقالا إنّها شاحنات عسكرية حمّلها القتلة بما نَهَبوه: لقد أمروا أطفال الحيّ بنقل المسروقات إلى الشاحنات. في اليوم التالي اكتُشفت جثث عديدة لأطفال بين العاشرة والثانية عشرة في ذلك المكان، ومنهم ابن أرزقي.

كما سبق أن قلت، أطلقت هذه الشاحنات أبواقها عندما حان وقت الرحيل، وغادرت من الجهة التي أتت منها مع بعض الرجال فقط لحراسة الغنائم (القسم الأعظم من المهاجمين غادروا على الأقدام عبر البساتين باتجاه قايد ـ قاسم، وسنعلم ـ سأعود إلى هذا لاحقاً ـ أن عشرات منهم بقَوا في الواقع هناك). لا يمكن للمرء مغادرة مجمّعنا دون المرور عبر طريق سيدي ـ موسى، والسير بمحاذاة قايد ـ قاسم حيث يتمركز آلاف الجنود! لماذا لم يُوقَف الإرهابيون هناك؟ لماذا لم تُغلق جميعُ المنافذ في حي الجلالي خلال ليل المجزرة؟

قيل لنا إن الجماعات المسلّحة استقرّت في البساتين منذ سنوات. لكن من يحسبوننا؟ هذه البساتين التي تمتد ستة كيلومترات إلى الجنوب وكيلومترين إلى الغرب، ليست موجودة فقط في سهل مكشوف، لكنها محاطة بمساكن وثكنات عسكرية. هناك أربعة آلاف من الجنود المجهّزين بمصفّحات، متمركزين في المنطقة، خاصة في قايد ـ قاسم، في ثكنة بابا علي الواقعة على بعد أقل من عشرة

كيلومترات، بالإضافة إلى مفرزة برّاقي الكبرى، هذا دون ذكر عسكريي مدخل بن طلحة، وعسكريي مؤسسة الأرصاد الجوية. لقد كان بالإمكان طرد الجماعات من بساتين البرتقال بمنتهى السهولة: يكفي تطويقهم وإحكام الحصار حولهم. لكن في الواقع لم يكن لدى الجيش أية رغبة بمكافحة الجماعات المسلحة. الأمر واضح وضوح الشمس. السؤال هو لماذا؟

طوال تلك الليلة، كما قلت، حلّقت مروحيّة فوق مسرح المأساة. بعد ذلك بنحو عشرة أيام، ذهبت مع بضعة ناجين آخرين إلى ثكنة برّاقي، نستفهم حول هذا الموضوع. جماعة من العسكر هناك أكّدوا لنا أنها فعلاً مروحيّة تابعة للجيش، أتت من قاعدة بوفاريك الجوية، على بعد نحو خمسة عشر كيلومتراً، وأن مهمّتها كانت مراقبة تحركات المهاجمين. لكن إن كانت تنقل معلومات بهذه الخصوص، لماذا لم يستَخدم الجيش هذه المعلومات لإيقاف المذبحة؟ كان لدينا انطباعٌ بأن عسكريي برّاقي لا يعلمون أكثر ممّا نعلم بشأن هذه المسألة. ولم نتوصلْ لمعرفة من أعطى الأمر لتلك المروحية بالإقلاع ولأي هدف، ولا استطعنا أن نتثبّت، كما يؤكّد بعض الشهود، بأنها استُخدمت لنقل قسم من المهاجمين إلى مكان الجريمة.

في اليوم التالي للمذبحة، أردتُ التحقق من ماهيّة الضوء الساطع الذي بهر عيوننا خلال الليل. على أرض قفر تقع شمال مجمّع المساكن مسبقة الصنع، على بُعد مئتي متر من منزلي، رأيت «عَتَلَتين» للشرطة ـ وهي كشّافات مركبة على روافع ـ في كل منهما ستة أو ثمانية كشّافات، قوّة الواحد منها 500 إلى 1000 واط. أخبرني مفوّض برّاقي بأنها الكشّافات التي عملت طوال ليلة المجزرة: شرح لي أن الشرطة كانت قد أقامتها خلال الليل خلف منزل عبد الرحمن (رقم 20)، على الأرض القفرالواقعة جنوب الشارع الكبير، لتضيء الحيّ، بهدف التمكّن من التدخّل. لكن العسكريين صرفوا النظر عن الأمر لأن الأرض قد تكون مزروعة بالألغام.

«اذهب إلى حيث تقودك قدماك وانتقم»

مساء المجزرة، كنّا نجهل أين اختفى الوطنيون. دُهشنا لأننا لم نرهم ولم نسمع أصواتهم. كنا بشكل عام نسمعهم في وقت دورياتهم غير المنتظمة، حتى وإن لم نرهم. لن نعرف إلا فيما بعد أين قَضَوا ليلتهم. طرح جحا وبو جمعة السؤال، لأنهما كانا الوحيدين اللذين دافعا بالسلاح. سنعلم أن معظمهم قد تلقوا دعوة من مريزق، النقيب في الجيش، إلى الـ فور ـ دو ـ لو، وهو ملهى يقع خارج الجزائر العاصمة. ذهبوا يمضون الوقت في إحدى زواياه في قصف ولهو. فحتى خلال سنوات الدم تلك لم تغلق البارات ولا علب الليل أبوابها.

لم يتزحزح كذلك أفراد الحرس البلدي من أماكنهم أثناء تلك الليلة. يجب القول إنهم كانوا تحت إمرة قوى مسلحة أخرى. مع ذلك فهناك حارسان، أحدهما يسكن في مجمّع الـ 200 مسكن، والآخر له عائلة في حي الجلالي، قد جاءا في وقت المأساة، فتلقّيا الأمر بعدم التحرّك، لكنهما لم يتحمّلا البقاء سلبيينَ، عصيا الأوامر وأتيا مع رشاشيهما. عند الحاجز أوقفهما الشرطة والعسكر، وانتظرا كالآخرين على مدخل حي الجلالي. كما سبق أن قلت، كان في الشارع الكبير حواجز كثيرة، وعدد هائل من قوات الأمن. علمت في اليوم التالي أنهم أتوا من كل مكان ـ من حسين داي والحرّاش والقبة والجزائر العاصمة. ذان الحارسان سُرِّحا فيما بعد من عملهما لأنهما خالفا الأوامر.

رجال من الوطنيين حضروا أيضاً من الأحياء المجاورة للتدخّل، غير أنّ العسكريين أوسعوهم ضرباً عند الحاجز. في الأيام التالية علمت كذلك أن «الوطني» عثمان، من مجمّع المساكن 2004 في برّاقي، قد حضر منذ الهجوم الأوّل، فصفعه العسكريون المتمركزون أمام حيّنا، ثمّ انهالوا عليه ضرباً بالهراوات.

جحا أحد «الوطنيين» المسلّحين في حي الجلالي، قاوم طوال

الليل وأنقذ بالطبع حياة العديد من السكان. كان معه أربعة أمشاط وثلاثون رصاصة، استخدمها كما ينبغي واستطاع أن يصمد خلال ساعات. بو جمعة ذعر في البدء وأفرغ مشطين في الحال. ومرّ بعض الوقت قبل أن يهدأ ويبدأ في إطلاق رصاصة بعد أخرى، لكنه تمكّن من تأخير تقدّم المهاجمين وأتاح للأشخاص الهاربين اللجوء إلى مكان آخر. عندما سمعتُ بما فعله هذان الرجلان بالرغم من محدودية إمكانياتهما، شعرت بالغضب يعصف بي: لو كان لدينا اثنا عشر شخصاً مسلّحاً كما تمّ الاتفاق عليه، لتمكنّا بالتأكيد من تجنّب هذه المجزرة الأليمة.

في أول مرة عدتُ فيها إلى بن طلحة بعدَ المأساة، التقيت فؤاد وبوزيد. كانا واقفين أمام الملعب الرياضي في برّاقي على الطريق الذاهب إلى بن طلحة. نزلتُ من الشاحنة وسرتُ باتجاههما. بعد بضع ساعات من المجزرة، طُلِب منهما المرور على الثكنة. تلقى بوزيد بندقية سريعة الطلقات، وحمّود، أخوه، كذلك. لم يُعطِ العسكريون فؤاد رخصة سلاح، لكنهم سمحوا له ببندقية بينما كان من المفروض أن يحصل على كلاشينكوف. النقيب هو الذي سلّمهما السلاح. قالا لي: «العسكر يبحثون عنك، سلاحك جاهز. إن لم تكن قادراً على حمله، اتركه لغيرك». إنّ التخلّي عن السلاح غير وارد بالنسبة لي. أريد أن أحمي أولادي. لكنّي لم أذهب في اليوم نفسه إلى الثكنة لأنني كنت أريد الذهاب قبل كلّ شيء إلى بن طلحة. بو زيد وفؤاد لم يجسرا على الذهاب إلى هناك. فؤاد يسكن مؤقتاً في ديار البركة.

في اليوم التالي، تقدّمتُ إلى الثكنة. كنت أشعر بأن جميع الناس حانقون. كنت أتميّز من الغضب بيد أنّي كنت مضطراً إلى كتمانه: لو أنّهم سلّحونا من قبلُ حسب الاتّفاق، لتمكّنا من إنقاذ حياة العديدين، هذا دون أن ننكر حقيقة أنهم حضِروا المجزرة دون أن يحرّكوا ساكناً. كيف أمكنهم أن يشهدوا مثل هذه المذبحة دون أن يتدّخلوا؟ لم أستطع أن أطرح عليهم السؤال. الرائد مبارك لم يجروَ على النظر

في عينيّ، وكذلك النقيب والملازم. لم نأتِ على ذكرالمجزرة. إنّه موضوع محرّم.

الرائد لا يتحدّث إلا عن الانتقام. عبّر لي ببضع كلمات عن إدراكه لما أعانيه من ألم، وعن أسفه، وأنه يجب ألاّ نكتفي بهذا. ثمّ أضاف: «إن احتجت لشيء، لا تتردّد في المجيء إلي في أيّة ساعة كانت.» انتهزتُ الفرصة لأطلب المزيد من الذخيرة. أعطوني بندقيتي، ورخصة حيازة سلاح. قرأت بوجوم التاريخ الذي تحمله: 23 أيلول 1997، يوم المجزرة بالذات! كنت عاجزاً عن التعبير عن ذهولي، لشدّة إحساسي بالاشمئزاز. أعطوني ذخيرة دون عدد، وطلب النقيب مني الانتباه، لأنه أخذ على عاتقه مسؤولية تسليمنا هذه الأسلحة. الملازم في الأمن العسكري ـ الذي قال لي قبل نحو أسبوع: «لا ترني وجهك مرة أخرى» ـ رافقني بالسيارة حتى المنزل. بعد عدة أيام أعطاني العسكر بزّة قتال قديمة الطراز، خضراء اللون (بعد مجزرة رايس تلقى جميع المدنيين أمراً بارتداء بزة تميّزهم عن العسكريين؛ لكن اللباس كان خليطاً متنافراً: بعضهم زُوِّدوا ببزّات مغاوير، بل طيارين، ومعظم أفراد جماعة الدفاع الذاتي GLD لم يكونوا يرتدون سوى سترة وبنطال جينز، دون حتّى أشرطة الساعد البرتقالية التي من المفروض أن تميّزهم عن غيرهم).

هذا السلاح الذي طالما انتظرناه، ليس أيّ سلاح: إنّه سلاح حربي، بندقية سريعة الطلقات، عيار 12 مم، وصلت للتوّ من روسيا وتمكّنني من أن أقتل. لكنّي لم أستطع أن أفرح بها، فقد استحوذت عليّ فكرة أننا لو حصلنا على أسلحتنا قبل تلك الليلة لتمكّنا من الدفاع عن أنفسنا. استشطّت غضباً؛ بلغت صفاقتهم حد تأريخ رخصة حمل السلاح في يوم المجزرة بالذات!

الآن وأنا ضعيف، ومريض، ومرضوض الجسم، أحمل هذا السلاح. غدوت مجنوناً، لكنني أُعطيتُ سلاحاً يمكن أن يخدمني

لإرواء غُلّتي في الانتقام والثأر ممن أريد، كم يروق لي هذا. مشهد الأطفال المرتاعين الجالسين في الشارع بعد المجزرة زاد من رغبتي الفتّاكة بالقتل. وفي هذا الوقت بالتحديد يقدمون لي سلاحاً وهم يقولون: «هيا اذهب الآن، اذهب وطارد الحلّوف. اذهب إلى حيث تقودك قدماك وانتقم!».

مع شعوري بذلك الحقد وتلك الحاجة إلى الانتقام، كنت أحسُّ بأن غريزة القتل التي تغلي في عروقي شيء مدمّر وخطر، وهذا ما زادني ثورة. طيلة أسابيع، بل شهور، كنت أصاب بنوبات من الحمى تتجاوز فيها حرارتي الـ 40 درجة. أعلم أنني كنت أوْلم أسرتي وأخيف أطفالي. أريد أن أحميهم غير أني عاجز عن ذلك. لقد سبّبت لهم الفزع. كنت مريضاً، قدمي في الجبيرة، والغضب ينهش أحشائي.

منذ ذلك اليوم المشؤوم لم نعد ننام في منزلنا، أقمنا في برّاقي، لدى أمي. ظللت خلال ليال بأكملها، أشعر ببرد لم أشعر بمثله من قبل. كنت أنتظر، أنتظر اللحظة التي سأنقلب فيها إلى متوحش. في الليالي التي لا أحسّ فيها بحدوث شيء أشعر بغضبي يتصاعد، كنت أطلق بضع رصاصات في الهواء غير مبال بالسكان النائمين، ولا بأفراد عائلتي الذين يستيقظون جفلين. أركض، بصعوبة بالطبع، لكنني أركض، بمجرد أن أسمع صرخة صغيرة أو صوتاً غريباً. ولأدفع عن نفسي البرد، كنت أرتدي كنزتين صوفيتين وسروالاً وبزّة الميدان، غير أن البرد لم يفارقني، كنت أحسّ بالقشعريرة في عظامي، في أعمق أعماقي، تلك القشعريرة التي عرفتها ليلة المجزرة، والتي لم تزايلني لوقت طويل.

كنت أنزل من البيت، حاملاً سلاحي، وحقدي؛ وأنا أعي أنّه انتحار، لكنني لم أكن أكترث، لم يَعُد لحياتي أي معنى. أمكث وحيداً في الشارع، وحيداً في الليل. ما إن يبزغ الفجر حتى أنهض وأصعد إلى البيت لأستريح، وهناك أيضاً أبقى وحيداً في سريري مع الحمى. لا أكلّم أحداً حتى أولادي: لقد أصبحوا يزعجونني الآن، أحاول أن

أستعيد الوقت الذي كنت ألعب فيه معهم، أروي لهم نكاتاً، وأتنزّه معهم، وأغني، وأعلمهم الغناء والرسم. غدا كل هذا بعيداً جداً. الآن كل شيء يثير حفيظتي، وشخصي بالدرجة الأولى.

الحمّى مستمرّة، ومرضي يتفاقم. كنت أُمضي، وبشكل دوريّ، ثلاثة أيام أو أربعة، مرهقاً، أرتعش، لا أقوى على النهوض. محجرا عينيّ ازدادا تقعُّراً، ووجنتاي اختفتا تاركتين مكانهما أخاديد طويلة عميقة على وجهي المضنى. وما أن أجد لديّ بعض القدرة حتى أخرج من المنزل. وخلال النهار، عندما لا أحمل بندقيتي أضع في جيبي سكيناً طويلة، أشد عليها بيدي اليسرى حتى يسيل دمي.

لم أعد إلى السُكنى في حي الجلالي، لكنني كنت أذهب إليه بانتظام، بل يومياً أحياناً، لأفهم ما جرى فيه تلك الليلة، وبشكل خاص لمرافقة أصدقائي المسلّحين. كان هذا همّيَ الوحيد عندما لا أكون مشغولاً بمساعيّ لمغادرة البلاد، أو مصاباً بإحدى نوبات هذياني. ساقي ما زالت تؤلمني، وسيمرّ شهران قبل أن أتمكن من السير بشكل طبيعي.

ما ساعدني في تلك الأوقات الصعبة، هو ما لاحظته من رغبة لدى الرأي العام العالمي في فهم ما حدث في بن طلحة. أختي المقيمة في فرنسا اتصلت بي هاتفياً تسألني إن كنت مستعداً للإدلاء بشهادتي إلى لجنة العفو الدولية وإلى صحافي يعمل في محطّة Canal Plus. فكرة التحقيق الدولي يمكن أن تساعدني على فهم بعض الأشياء. لم أتردد لحظة في قبول إعطاء شهادتي. رتّبت لي أختي اتصالاً مع الصحافي الذي بدا مهتماً بواقع وجود الجيش والثكنات حول بن طلحة. من الواضح أن قضية عدم تدخّل العسكريين تثير مشكلة على المستوى العالمي. ولكن بالمناقشة مع مختلف الصحافيين وممثلي المنظمات غير الحكومية لمست افتقارهم للمعلومات بشأن ما حدث في الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة. هذا التحقيق شجّعني كثيراً على السعي لأن أفهم أنا

نفسي أحداثاً كنت، على طريقتي، فاعلاً فيها. في ذلك الوقت كنت ما أزال عاجزاً عن العودة بتفكيري إلى الوراء، ولكني مدركٌ لأهمية هذا الأمر.

ذعر معمّم

قبل مجزرة بن طلحة بكثير، كان الذعر، كما ذكرت سابقاً، منتشراً في مناطق عديدة. جماعات مسلّحة أخذت تظهر فجأة وتذبح كل من في طريقها. لم يعد أي مكان آمناً، والشعب يحاول الدفاع عن نفسه بالوسائل المتاحة له. دعّم الناس منازلهم، وركّبوا الكشّافات الضوئية وصفارات الإنذار واشتروا أنواع الأسلحة جميعها: بلطاتٍ بشكل خاص، وسكاكين طويلة ومذاري ورفوشاً، إلخ. كما بذل الرجال ما بوسعهم للحصول على الأسلحة الناريّة من السلطات.

بعد مجزرة ليل 22 أيلول، أخذ الذعر بعداً جديداً. فقد كنّا قريبين من الجزائر العاصمة حيث كثرت هجمات العصابات المسلّحة: الحرّاش والقبة وبوزريعة والبيار. لم يَعُد الناس يعرفون ماذا يفعلون، أصبحوا يجتمعون معاً في المنازل ليلاً، ويقيمون الحراسة، كما تخلّوا عن حياتهم الاجتماعية التي داخلها الاضطراب والتشويش.

كنت أشاهد الناس من حولي غارقين في القلق. الشبان كلّهم يجلسون على سطيحاتهم، مجهّزين بترسانة أسلحتهم، متنبّهين لأدنى حركة، فالجماعات كانت تشنّ على الدوام هجمات على الوطنيين في فرق الدفاع الذاتي، تداهمهم، أو تضع لهم القنابل. يجب أن يفتحوا أعينهم جيداً، وأن ينتبهوا لجميع الأشخاص المشبوهين، حتى العسكر الذين يقومون ببعض الدوريات أو الذين يهرعون الآن عندما تنطلق أيّة إشارة إنذار. لم يَعُد الناس يثقون بأحد، إنّهم يريدون الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم.

المرة الأخيرة التي تدخل فيها العسكريون لإجلاء أشخاص

يسكنون الطابق الأرضي من بناء في مجمّع المساكن 2004 استقبلهم الأهالي بالضرب. كان الشبان المتمركزون بالقرب منه قد أطلقوا الإنذار بالخطر فاستيقظ سكان المجمّع في جلبة هائلة من الصراخ والزعيق وانهالوا على العسكريين ضرباً بقطع الآجرّ. كان لا بدّ من تدخّل بعض الوطنيين الذين يعرفون عناصر الجيش في المنطقة، لتهدئة الجو وإتاحة القبض على الجماعة الإرهابيّة. كانت تلك الجماعة قد أقامت في القبو مختبراً لصنع القنابل اليدوية. لم يشتبه أَحَد بهؤلاء الأشخاص الذين يعيشون حياة عائلية طبيعية مع أولادهم.

غير أن القنابل استمرت في الانفجار؛ ولجأت العائلات التي تسكن الأماكن المنعزلة إلى التجمّعات السكنية، أو بحثت عن مأوى لها في مفوضيات الشرطة، أو في مبنى المحافظة، أو أصبحت تقضي الليل في الشارع. كانت هجمة في جميع أحياء العاصمة وضواحيها، جعلت الناس يسارعون إلى احتلال الساحات العامة مسببين الارتباك للسلطات وقوات الأمن.

10

تلاعب وكذب

مجموعة «دفاع عن النفس» يرثى لها

ها نحن مسلحون. الواقع أن خمسة فقط من الاثني عشر الذين كان من المفروض أن يتلقّوا السلاح حصلوا عليه. أهو ضغط الوطنيين القدامى الذي حال دون تكوين المجموعة التي تقدّمنا بطلب بشأنها؟ أم أن القيادة العسكرية هي التي رجعت عن رأيها لأننا، في نظرها، لا نتمتع بالثقة الكافية؟ حتى هذا اليوم لم أدرك تماماً سبب هذا الإخلال بالوعد، خاصة وأن رجالاً آخرين من الحيّ سيتسلحون.

عليّ أن أعترف بأنني لم أكن شديد الحماس لهذا المشروع، ولكنّي كنت أحسّ أنني متورط في حكاية تشكيل مجموعة الدفاع عن النفس تلك، ولم يَعُد بإمكاني التراجع. كنت أجد نفسي مسؤولاً عن هؤلاء الشبان الذين تطفح قلوبهم بالحقد وقد أصبح في أيديهم الآن سلاح. لا بدّ من احتوائهم. في الحقيقة، وفي الوضع الذي كنت فيه، لم أكن قادراً على ذلك: فأنا لست أكثر تعقّلاً منهم! وكنت أؤاخذ نفسي لأنني أركبتُهم هذا المركب، وتُلحّ عليّ أحياناً فكرة أنّ تلك المصيبة قد وقعت على رؤوسنا لأننا كنّا قد طلبنا أسلحة. إنها حماقة، أعرف، ولكني لمتُ نفسي لأنني حرضت سكّان حيّ الجلالي على العودة إلى منازلهم بعد هربهم في العام 1996، ودعوتُهم إلى

استئناف حياتهم العادية، ومتابعة بناء بيوتهم، وتحدّي الصعوبات.

لجأ كثير من سكان الحيّ بعد المذبحة إلى مكان آخر، وكانوا يأتون من حين إلى حين ليطّلعوا على أخبار الجيران، وليطمئنوا إلى أن بيوتهم لم تتعرّض للسرقة. على أن بعض العائلات قد بقيت في الحيّ وبقيت تحسُّ أنّها في خطر، لأن المذابح استمرّت في المناطق المجاورة للجزائر العاصمة وفي أماكن أخرى، وسأعود إلى ذلك لاحقاً. سكان بن طلحة ظلّوا إذاً يعيشون في خوف، ويحاولون وسعهم الدفاع عن أنفسهم. كانت مجموعتنا الصغيرة في حالة يُرثى لها. فأوضاعنا المادية سيئة، والنفسية أسوأ. الشباب ضائعون تماماً: منصرفون إلى المخدرات، يشربون، وقد فقد، حتى أكثرهم إيماناً، كلّ أمل في الحياة. أمام مثل هذه الحالة من القنوط، نسيت كآبتي وانهياري. يجب أن نفهم ما حدث ونأخذ الأمر على عاتقنا. لا بدّ من معرفة مصير النساء الثلاثين المختطفات. لا بد من إعادة بناء بن طلحة. منذ اليوم التالي للمجزرة، ومنذ أن أجرينا إحصاءً للموتى، فكّرت بوجوب إقامة نصب تنكاري لهؤلاء الأبرياء. لن أتخلى عن هذا المشروع أبداً وسأنفّذه بالتأكيد ذات يوم.

لم نرغب في البقاء مختلطين مع الوطنيين، فأقمنا مقرّاً لنا في منزل آل حفصي (رقم 26)، الذين غادروا الحيّ مع بعض الأثاث والأمتعة خلال أسبوع من المجزرة. لقد نَجَوا بعدما اختبؤوا في مغسل الثياب مع جيرانهم، عائلة بن ياتو؛ وكان المهاجمون قد وضعوا قنبلة في المنزل. غير أن العسكر لم يكونوا يريدون أن يغادر الناس بن طلحة، وعند الخروج من القرية، كانوا يسجّلون أسماء العائلات المغادرة، وأرقام الشاحنات التي تنقل المتاع ووجهتها. كانوا يطرحون كومة من الأسئلة التطفّلية على الناس ويهددونهم: «ليكن بعلمكم، إذا رحلتم، فليس أمامكم عودة». كنت في الشاحنة عندما رحل حفصي ببقية الأثاث، ووجدت هذه الأسئلة مثيرة للسخط: كأنّهم يريدون معرفة عناويننا الجديدة لأنهم لم يتمكّنوا من النيل منا في المرة الأولى!

اتخذنا إذاً، بعد رحيل آل حفصي، منزلَهم مقرّاً لنا. كنا نلتقي يومياً في ذلك المكان ونقوم بالحراسة. ومع بقية المجموعات في الحيّ، كنا نوزع أماكن وساعات الحراسة وخطوط سير الدوريات. في الحالة التي كنت فيها، لم أستطع الذهاب يومياً إلى بن طلحة، هذا بغضّ النظرعن الدوريات التي لم أتمكّن بالطبع من المشاركة فيها وساقي في الجبيرة. غير أن وجودي، وكذلك وجود الآخرين، كان هاماً لرفع المعنويات وقد قضينا الليل مراراً معاً في ذلك المقرّ، مما قوّى روابطنا.

كان ثمّة الكثير مما يمكن عمله في الحيّ. ولقد حاولنا أن نُزيل كل ما يذكّرنا بالمجزرة، كنسنا الشوارع وغسلنا الدم عن الجدران؛ رغم ذلك، فالسيارات والمنازل المحروقة، والثقوب في الحيطان بقيت أكثر من خمسة أشهر. قام السكان بأنفسهم بإصلاح أوضاع مساكنهم دون انتظار مساعدة الحكومة. ولكن ظلّ هناك الكثيرمما يمكن عمله على الصعيد الإنساني: إذ ينبغي الحيلولة دون تصفية الحسابات، وأعمال الانتقام والسطو.

أسكَنَ الجيش «وطنيي» قايد ـ قاسم لدينا، بدون عائلاتهم التي أقامت لدى الأقارب. تجمعوا في منزل أحد الجيران، الكشبور (رقم 81)، الذي حُكم عليه بالسجن بعد أن أوقفه الوطنيون في شباط 1996، والذي جُرحت زوجته وإحدى بناته ليلة المجزرة. أراد بعض «وطنيي» قايد ـ قاسم الذين هدمت مساكنهم، إحضار عائلاتهم للإقامة في منازل بن طلحة المهجورة، الأمر الذي أردنا تجنّبه بأي ثمن. كان العسكريون يؤيدونهم في مطلبهم لأنهم يريدون الحيّ مليئاً بالسكان، لكننا كنا نعرف أن قسماً كبيراً من السكان القدامى سوف يعودون إلى منازلهم ما إن يتغلبوا على الصدمة.

كان شغلنا الشاغل في الأسابيع التي تلت المجزرة، جمع كلّ المعلومات التي ستتيح لنا فهم ما جرى، فهناك الكثير مما يجب إماطة اللثام عنه. لقد أدّت العجلة مثلاً في اليوم الأول إلى فوضى رهيبة في دفن الجثث، فلم نعرف، بين النساء المختفيات، مَنْ القتيلة

ومَنْ المُختَطفة. سهيلة ابنة نسيّة، شاهدها عدّة أشخاص ميتة تلك الليلة، إنما لم يعثر عليها في اليوم التالي ولم تتأكّد وفاتها. والأرجح أنها دُفنت في قبر جماعيّ. لم تستطع عائلتها استخراج شهادة وفاة لها إلاّ بشقّ الأنفس. علمنا أنّ المهاجمين قد اختطفوا ثلاثين امرأة، وبدأ البعض بالبحث عنهن، وعلى رأسهم فؤاد: فله أختان مختفيتان.

أجبرَوا عدداً من الوطنيين القدامى على مرافقتهم إلى البساتين، وعثروا هناك على عدة معاقل وعلى بئر فيها جثث وعظام بشرية، لكن تبينّ أنها جثث قديمة متحلّلة. أعلمنا السلطات عنها، ولم نعرف إن كان قد فُتح تحقيق بشأنها. المعاقل المكتشفة ماتزال عاملة، بل إنهم صادفوا فيها شباناً ضالين، أعضاء في الجماعات المسلحة. وهذا يدلّ على أن الجيش لو أراد أن يتخلّص من هؤلاء الإرهابيين، لتمكن بسهولة من من القضاء عليهم. بعد يومين أو ثلاثة من المجزرة، قال بضعة ناجين ظلّوا في بن طلحة، إنهم قد شاهدوا أشباحاً متهيّئة لمهاجمة الحيّ مجدّداً. وربما سمعوا عواء بنات آوى.

لا أعلم مدى صحة النبأ، فالناس متوترون جدّاً، ولدى أقل بلبلة، يفكرون بالإرهابيين. وبما أن السلطات لم تكن قابضة على زمام الأمور، فإن الحكايات الخيالية الغريبة كانت تشيع بين الناس. رُوي أنّ رجلين مسلحين يرتديان زيّاً أفغانياً تقدّما إلى ثكنة ليستسلما إلى السلطات، وأنّ الرائد مبارك عنّف الوطنيين لأن هذين الممسوسين استطاعا اجتياز عدد من الأحياء، ومرّا أمام أنوفهم دون أن يعترضهما أحد. هل هي قصة حقيقية أم أنّ العسكر اختلقوها للضغط على الوطنيين؟ رُوي أيضاً أن امرأتين مختطفتين تمكنتا من الهرب، عاريتين تماماً، حتى مخفر درك برّاقي. أحببنا أن نعرف هوية هاتين الامرأتين فقيل لنا إنهما اختُطفتا في مكان آخر وظروف أخرى. لن نعثر على نساء حيّنا أبداً، ولن نحصل على أية معلومة فيما يخصّهن.

بذل فؤاد كل ما يستطيع من جهد لحلّ بعض الألغاز ذات العلاقة بالمأساة. أحدها يتعلّق باشتراك اثنتين من آل عمران، الأم وابنتها، في المجزرة. وقد رآهما البعض تسلبان الضحايا ما يحملونه. عندما حدث انفجار في سوق برّاقي في تمّوز 1997، قيل إن نصيرة بن عمران، الابنة، هي التي وضعت القنبلة هناك. أُوقفت نصيرة لوقت قصير ثم أخلي سبيلها أمام دهشة سكان برّاقي. تساءل كثيرون كيف استطاعت أن تفلت من الحكم والإدانة. لكني لا أستطيع الجزم فيما إن كانت قد شاركت فعلاً في أحداث القتل في بن طلحة أم لا. قام فؤاد بالبحث عنها واكتشف وجودها عند أختها في فور ـ دو ـ لو. توجّه إلى هناك مع ضابط شرطة أوقفها. ولا أعلم ما حلّ بها بعد ذلك.

أقام الجيش مخفرين في بن طلحة عند بساتين البرتقال، أحدهما بعد المجزرة بثلاثة أيام، في بيت عائلة غزال المحترق (بيت الأم وأطفالها الأربعة الذين ذُبحوا عندما بدأ المهاجمون بالانسحاب)، والآخر بعد حوالى اثني عشر يوماً، في جنوب حيّ بودومي. لكن الأهمّ هو أن العسكريين أغرقوا الحيّ بالأسلحة. لم أستطع أبداً أن أعرف معاييرهم في تخصيص الأسلحة، فمجموعتنا لم تحصل عليها رغم الوعود. رجال آخرون، كنا نجهل أنّهم قد تقدّموا بطلب في الماضي، رأيناهم يتبخترون والسلاح في أيديهم. وفي حين أنّ الوطنيين كانوا من قبل مزّودين ببنادق من طراز Mat 49، عفا عليها الزمن وتعود إلى عهد الاستعمار، تلَقّوا الآن رشاشات كلاشينكوف أو بنادق سريعة الطلقات.

غير أن الأمر لم يقتصر على ذلك: كانت السلطات تسعى لأن تراقب الناس وتضغط على الأشخاص الذين يجرؤون على التحدّث عن المجزرة. تلَقى الوطنيون الأمر بإلقاء الرعب في قلوب السكان ليضمنوا أن يسلكوا سلوكاً «قويماً». بعد المجزرة انتشر عملاء الأمن العسكري في كل مكان. كنا نصادفهم على الدوام خلال زياراتنا لجيراننا في المشفى على سبيل المثال. كان الجرحى

يُراقَبون عن قرب كي لا يتكلّموا، بل يتلقون تهديدات سافرة. شوهد شرطيٌ يهدد مسعود بلعيدي، الذي ذُبح أفراد عائلته جميعُهم، في المقبرة صبيحة المجزرة لأنه تحدّث إلى قناة MBC التلفزيونية السعودية. قال له: «أغلق فاك وإلاّ قتلتك!» زارنا كثير من الأجانب، صحافيون بشكل خاص، ولم يستطيعوا الاستفسار بحرّية.

الصحافيون تحت الرقابة

غداة المجزرة، مُنع الصحافيون الجزائريون من الدخول إلى بن طلحة؛ وحتى من مشفى زميرلي الذي نقل إليه معظم الجرحى، تمّ طردهم. لكننا شعرنا بأنهم غير مهتمين بالناجين. فلو أرادوا حقاً، لأمكنهم التحدّث إلينا. وهذا ما فعله الصحافيون الأجانب.

في الصحافة الجزائرية لم نقرأ إلا الرواية المصرّح بها، دون أي ظلّ من شكّ حول الهوية الحقيقية للمهاجمين وشركائهم. لقد تبنّوا النظرية الرسمية التي تديننا وتعتمد على أن عصابات إسلامية انقلبت ضدنا لأننا واجهنا الإرهاب. كتبوا أن الأمر يتعلّق بـ «أعمال يائسة قام بها إسلاميون قُهروا عسكرياً» أو أنّه يتعلّق بهؤلاء «الثائرين على الله» المنشقّين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين بدؤوا منذ العام 1992 بمهاجمة السكان في ميتيجة والمِدْية، هؤلاء السكان الذين كانوا موالين لهم في وقت من الأوقات [...] وهم الآن ناقمون على الله الذي ـ حسب رأيهم ـ تخلى عنهم». إنّهم يُصرّون على أن الجماعات المسلّحة تذبح آلاف الجزائريين لإقامة جمهورية إسلامية. ما من كلمة واحدة عن العسكر المتمركزين بالقرب منّا الذين وقفوا يتفرّجون على المجزرة وكأنّ الأمر لا يعنيهم؛ ما من إشارة استفهام حول هؤلاء المهاجمين الذين يظهرون فجأة ويختفون في تلك المنطقة التي يسيطر عليها العسكريون.

بمقالاتهم التشهيرية الناريّة، لطّخ الصحافيون الجزائريون ذكرى الضحايا. قتلونا مرّة ثانية. لم يحاولوا التحدّث معنا، وعندما فعلوا بعد وقت طويل، فلدحض المعلومات المنشورة في وسائل

الإعلام الأجنبية. فقد هرع عشرات من الصحافيين من جميع أنحاء العالم إلى بن طلحة لفهم ما حدث، حيث رافقهم رجال درك كظلّهم، لم يفارقوهم لحظة واحدة. حضروا مباشرة بعد المجزرة في سيارة 4X4 فأخذوهم إلى حيّ بودومي فقط. فيما بعد، سيحضرون في باصات، لكثرتهم.

أتذكر أنّنا كنا في أحد الأيام نتسكّع في الشارع، فصادفنا صحافيي محطّات تلفزيونية يجمعون المعلومات في المحيط المسموح به. فجأة وجدْنا أحدَهم أمامنا يرطن ببعض الكلمات العربية مع السكان. وبسرعة لحق به دركيان وأفهماه أنه في المكان الخطأ وأن المجزرة حدثت في حي بودومي. وشدّدا: لا يحقّ له الذهاب إلى أبعد من ذلك. اعتذر الصحافي بحرارة مدّعياً أنه اعتقد أن المجزرة حصلت في بن طلحة وأن الأمر التبس عليه. سأله رجال الدرك إن كان قد التقط صوراً. أكد أن لا. لكنني متأكّد أنه فعل. في تلك الفترة لم يكن لديّ رغبة بالحديث مع الصحافيين، غير أنني بعد ذلك رأيت أنه من المهم وصف ما عشناه، وصرت أتحينّ الفرص للتحدّث إليهم.

خلال ما يقرب من خمسة أشهر، استمرّ الصحافيون بالحضور إلى حي الجلالي يرافقهم على الدوام عناصر من قوات الأمن لا يسمحون لهم بالكلام إلا مع أشخاص معيّنين؛ وهم غالباً من الوطنيين الذين اشترت المخابرات سكوتهم. وسيعيث رجال المخابرات فساداً في حيّنا: فهم- الذين، مع مرور الشهور والسنوات، سيجعلون الأشخاص المستعدين للكلام ينسحبون واحداً إثر الآخر، بإغرائهم بسيارة، أومال، أوسلاح. لكن في تلك الفترة، لم يكن لبعض الجيران من همّ سوى التعبير عن ألمهم وثورتهم ضد العسكر الذين قصّروا بشكل خطير في القيام بواجبهم في حمايتهم. بل لقد ذهبت اتهاماتنا إلى أبعد من ذلك: كنا نعتقد بأن رجال المخابرات العسكرية في الجيش هم المسؤولون عن المجزرة!

سنجد الوسائل التي تمكننا من إيصال الرسالة في أوقات يكون فيها الوطنيون والدرك غير قادرين على مراقبة الناس جميعاً، أو عندما يتركنا بعض الدركيين غير المطّلعين تماماً على ما جرى، نتحدّث. أذكر على سبيل المثال زيارة صحافيين برفقة عناصر من درك الحرّاش أعرفهم: إنّها المرّة الأولى التي أصادف فيها أفراداً من قوات الأمن متأثرين ومصدومين بما حدث، وقد سمحوا لنا بالكلام. وهناك أفلام وثائقية مصوّرة يُرى فيها بعض أهل الجوار وهم يروون ما شاهدوه، كاشفين الأكاذيب التي روّجتها الصحافة الجزائرية.

في نهاية العام 1997 وبداية 1998، ضاعفت وسائل الإعلام الأجنبية من اتهاماتها للجيش الجزائري الذي لم يتدخّل في المذابح التي جرت أمام عينيه، وأخذت تلّح على تشكيل لجنة تحقيق دولية. قامت دوائر الدعاية الجزائرية والأوساط ذات العلاقة معها بترويج أخبار مخالفة للحقيقة. زعموا مثلاً أن المجمّع كان محاطاً بالألغام ومن المتعذّر الدخول إليه. غير أننا لم نشاهد أي لغم. نحن على يقين من عدم وجود أي منها لا في الحيّ، ولا في البساتين، ولا في الشارع الكبير حيث تمركز العسكريون.

إن كان ما يقولونه صحيحاً، فكيف نجح بعض السكان في الهرب دون أن يعترضهم أي لغم؟ وكيف تمكن المدنيون من الحضور لنجدتنا مع الفجر، والمجزرة مستمرة، دون أن تمزّقهم الألغام إرباً؟ العسكريون أنفسهم دخلوا فيما بعد إلى الحيّ دون أن تقف في طريقهم أية ألغام. هل حرص المهاجمون على انتزاعها أثناء تراجعهم؟ هذا، ببساطة، مُحال. كما لم تحدث أية عملية لإزالة الألغام في حيّنا. الواقع أنّ المسألة محض اختلاق من قبل السلطات في محاولة لتبرير عدم تدخّل العسكر.

هذه الألغام المزعومة كُتب عنها الكثير، ومع ذلك فقد أحاط بذكرها دائماً شيء من الغموض؛ لأنّهم كانوا يتحدّثون عنها في الأوقات الواجب فيها تبرئة السلطات، بينما تُنسى هذه الحجّة في

أوقات أخرى. كما قالوا مراراً إنه إذا وقع هذا العدد الكبير من الضحايا فلأنّنا لم نرد التسلّح. لماذا؟ لأننا ندعم الجماعات الإسلامية. هذا مشين وغير معقول! لقد فعلنا المستحيل خلال أشهر للحصول على السلاح ولم نفلح في ذلك لأن العسكر لم يرغبوا في أن نتمكن، نحن سكان حي الجلالي، من الدفاع عن أنفسنا.

كانت زيارة هؤلاء الصحافيين، بالنسبة لأهالي بن طلحة، هامّة جداً. فقد رأينا كيف أن الصحف الوطنية، بجهلها ولا مبالاتها، لم تكفّ عن الاستهانة بنا ورفض سماع روايتنا. بينما لمسنا عن طريق الأقنية التلفزيونية ومحطات الإذاعة الأجنبية، أن قسماً من الرأي العام، بل وبعض الحكومات، كانت مقتنعة بما نقول، ولم تَنْسَقْ وراء كذب التفسيرات الرسمية. وهذا ما منحنا الأمل في أنّ يتمكن في النهاية جزءٌ من الحقيقة من اختراق الستار الحديدي الذي أسدل عليها طوال هذه السنوات. لقد أردنا أن نَفهم نحن، وأن يُحاكَم المسؤولون.

تابعنا باهتمام تصريحات جميع أولئك الذين تحدّثوا عن الجزائر، واستقبلنا بحماس مطالبة بعض المنظمات الكبرى بتشكيل لجنة تحقيق دولية (لأنه لم يُجرَ لدينا تحقيق وطني). في شباط 1998، رجَونا الكثير من زيارة وفد الاتحاد الأوروبي؛ غير أنه خَذَلنا وخيّب، بشدّة، آمالنا: إذ لم يأتِ أعضاؤه إلاّ لدعم السلطة في الجزائر!

العسكريون وتمثيلية عملية أولاد علاّل

في مواجهة التساؤلات الملّحة والمستمرة من بعض الأوساط الجزائرية، والمنظمات العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان خاصة، ووسائل الإعلام الأجنبية التي راعها التخلّي عن السكان المعرضين للخطر، بذل المسؤولون في الجيش الجزائري أقصى جهدهم للتظاهر بأنّ الوضعَ طبيعيٌ وأنهم مسيطرون عليه. فعدم عودة بعض القوى العظمى للمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولّية هو بالنسبة إليهم

أمر في غاية الحيوية. على الجنرالات إذن أن يجدوا الوسيلة المناسبة لتبريرعدم قيام وحدات الجيش المتمركزة على بعد بضع عشرات من الأمتار من مكان المجزرة بالتدخل.

غير أننا علمنا أن رئيس الأركان العامة الجنرال محمد العماري قد أعطى توجيهاً لمرؤوسيه قبل شهر من مذابح أيلول الكبرى 1997، بعدم الخروج من الثكنات دون أمر صريح من القيادة. لم نهتمّ كثيراً بهذا الأمر، بل ولم يتساءل أحد لماذا أُعطي. بالمقابل فإن المعلّقين والمحلّلين الجزائريين (وليسوا وحدهم، عندما نفكّر ببرنار - هنري ليفي وأندريه غلوكسمان) لم يترددوا في إيجاد تفسير مبتكر لتقاعس الجيش: إنّه في الواقع مشلول ببطء حركته، وتقنياته التي بطل استخدامها، وتقاليده السوفييتية، إلخ. يبدو أنه كان بالإمكان قول أي شيء شريطة أن يفيد في إجهاض فكرة تشكيل لجنة تحقيق دولية قبل أن ترى النور. ولإظهار أن الجيش يستطيع تحمّل مسؤولياته فإن قائد المنطقة العسكرية الأولى الجنرال سعيد باي، قد أقيل من منصبه بعد مجزرة بن طلحة.

كنّا نلاحظ على الأرض أيضاً انشغال العسكريين في إثبات هذا. فعندما لجأ سكان الأحياء المصابة إلى أماكن أخرى آملين أن يحظَوا فيها بالأمان، حاولت السلطات إجبارهم على البقاء في بيوتهم أو على العودة إليها: إنهم لا يريدون أن يفضح مرأى الأحياء المهجورة انعدام كفاءتهم. جهّزوا إذاً مراكز مراقبة داخل المجمّع، وهو إجراء طالبنا به منذ زمن طويل. مصابيح الإضاءة الخارجية التي لم توضع في أماكنها طوال تلك السنوات بالرغم من المطالبة بها مرّات ومرّات، ركّبتها البلدية... بعد أسبوع من المجزرة! كما حاولت السلطات استرضاءنا ببذل الوعود بمساعدات ماليّة لإصلاح المنازل، - وكان من المفروض أن يحظى حي بن طلحة بمبلغ ملياري سنتيم (حوالى مليوني فرنك فرنسي)، غير أن أربعة أشهر انقضت على المجزرة ولم نرَ من المبلغ شيئاً - يضاف إلى ذلك إعانات عينية صغيرة قُدّمت للفقراء خلال شهر رمضان أو في مناسبات أخرى، مبادرات كرم مزعوم لا توصف إلاّ بالتفاهة.

بيد أن الضربة الإعلامية الحقيقية للعسكريين سجلتها عملية أولاد علال. بعد أسبوع تقريباً من المذبحة، علمنا أن هذا المجمّع الواقع قرب سيدي موسى على بعد ستة أو سبعة كيلومترات من منطقتنا، والذي أخلي من سكانه منذ ما يقارب السنة، قد قُصف بالقنابل بذريعة أن الجماعة المسلحة المسؤولة عن المجازر موجودة فيه (ونحن نعلم أن قسماً كبيراً من المهاجمين ظلّوا بجوار حيّنا)، والحقيقة أن الجيش قصف في العام 1996 الحيّ لإخراج جماعة مسلّحة لختبأت فيه. لكن، كما لاحظنا في قايد ـ قاسم، وبدلاً من إتمام الهجوم إلى النهاية، فقد انسحب الجيش فجأة تاركاً الحيّ ومن فيه. النتيجة الفعلية لتلك العمليات، كانت تشريد السكان وتدمير مساكنهم.

في أيلول 1997، وللردّ على الانتقادات العالمية، صمّم «أصحاب القرار» في الجيش على إشهاد وسائل الإعلام على هجوم جديد ضد أولاد علال. وصل الصحافيون الجزائريون بالعشرات ليتابعوا مباشرة القضاء على وكر مزعوم للإرهابيين هُجر منذ نحو عام! وعرض العسكريون الجثث! زهاء مئة إرهابي قُتلوا في تلك العملية. بعد ثلاثة أشهر، ودائماً وفق الرواية الرسمية، سنعلم أن الإرهابيين المفترضين الذين نجوا قد وجدوا ملجأ لهم في غرب البلاد حيث سيكونون مسؤولين عن مجزرة راح ضحيّتها أكثر من ألف إنسان بريء! وقد تساءلنا بجدّيةٍ إن لم يكن العسكريون قد عمدوا، كما فعلوا سابقاً، إلى تصفية السجناء السياسيين وإظهار جثثهم على على أساس أنّها جثث الإرهابيين الخطرين. وفي تلك المناسبة، أُعلن مقتل العذراوي، أمير جماعتنا المسلّحة المحلية ـ وكان الإعلام الرسمي قد أعلن مرتين من قبل عن موته! حاولنا البحث عن جثته في عدد من المشارح، دون نتيجة.

استخدم الجيش الجزائري أولاد علاّل دليلاً يُظهر للرأي العام العالمي أنّه أهلٌ للقضاء على هذا الإرهاب الذي مايزال يفتك ويدمّر، حتى وإن كان «معنّداً». المطالبة بلجنة تحقيق يجب أن تُخنق بجميع

الوسائل، ولهذا السبب أرادت السلطة أن تثبت روايتها للوقائع رغم تناقضها: لا يمكن للقتلة أن يكونوا إلا إسلاميين، غير أن الجيش مسيطر على الوضع تماماً.

في بن طلحة، لم يَقُم الجيش بأي إجراء فوري يستحقّ الذكر في مكان المذبحة. مع أن بعض الوطنيين أطلعوه على وجود جماعات مسلحة في البساتين؛ وفؤاد، الذي رآهم شخصياً، حدّث عنهم النقيب مريزق، لكنّه أعاره أذناً طرشاء ولم يتابع الموضوع. دون أن أفهم سبب عدم اكتراث النقيب بالقبض على الإرهابيين، ذهبت فيما بعد لرؤية الرائد مبارك الذي وعدني بالاهتمام بهذا الأمر. وجب علينا الانتظار خمسة وأربعين يوماً قبل أن تطوّق البساتين وتُدَكّ المعاقل بمدافع الهاون.

خلال هذا الوقت استمرّت المجازر. في كل يوم نسمع عن ذبح 10 ـ 50 شخصاً في ولايات البليدة، والمدية، والجزائر، والبويرة، وتيبازة، المناطق القريبة من الجزائر العاصمة. المجزرة، سنعيشها من جديد في غرب البلاد، حيث سيُقتل بوحشيةٍ لا مثيل لها، خلال بضعة أيام، بين أواخر كانون الأوّل 1997 وبداية كانون الثاني 1998، أكثرُ من ألف شخص. وفي مكانٍ أقرب إلينا، في سيدي حامد قرب مفتاح والأربعاء، سيلقى أيضاً نحو أربعمئة شخص حتفهم ذبحاً.

هَرَبٌ وبداية جديدة

قرّرت أن أغادر، أن أترك الجزائر. فالمجزرة ولا مبالاة العسكريين التامّة جعلتني أقنط ربما أكثر من غيري، لأنني على مدى تلك السنوات كلّها ما برحتُ أثق بهم، وقد أملتُ حتى النهاية في رؤيتهم يظهرون ليخلصونا من هذا الكابوس. غير أن حبل القرى المتسربلة بأثواب الحداد لم ينقطع، وحصّة الموت من البشر ظلّت تكبر، أمام أعين عالم عاجز عن وقف هذا الجنون القاتل. لماذا تستمرُ الحكومات الغربية في دعم ذلك النظام العسكري، المسؤول بشكل مباشر أو غير مباشر عن تلك المذابح؟

كنت خائر العزم، منهاراً. مع كل مجزرة جديدة أعيش مجزرة بن طلحة ثانية. كنت أرى مرة أخرى أولئك النساء التعيسات منكمشات على أنفسهن وأولادهن حولهن، يتضرّعن إلى الله أن يرحمهن. أصبح التفكير بهؤلاء المتوّحشين الذين يجدون لذة حقيقية في الانقضاض على ضحاياهم، هاجساً يستحوذ عليّ. شعرت بأنّي لن أستعيد قواي ما دمت هنا. لم يَعُد من الوارد لدينا العودة للسكن في بن طلحة. فبعد ليلة الرعب تلك، لم أتمكن من قضاء ليلة واحدة في منزلي؛ بل احتجت إلى أكثر من أسبوع لأتمكّن من الاقتراب منه ثانية بعد أن دخل في روعي أنه مُفخَّخ. لم أجسر على الذهاب إليه بمفردي، وعندما دخلناه أخيراً، وجدنا فيه آثار دماء. هل مرّ منه المهاجمون؟ لست أدري، غير أن كلمات جيراني وهم يحذّرونني بأن أولادي في خطر لأن القتلة كانوا يبحثون عنهم، طاردتني، وأقنعتني بأن عليّ الذهاب بعيداً، بعيداً جداً لأنجو منهم.

قررت وزوجتي اللجوء إلى فرنسا. لا بدّ لنا من أن نبتعد، أن نقطع الصلة مع ما جرى طوال هذه السنوات، كي نحاول أن نستعيد طعم متعة الحياة وننسى ذاك القلق والخوف المتواصل من الموت. غير أن هذا الخوف لم يبارحني ورافقني إلى ما بعد مئات الكيلومترات، وإلى ما وراء البحر. لدى وصولي إلى فرنسا في شباط 1998، كان عليّ أولاً أن أستعيد بعض توازني. الحمّى المنهِكة التي تبقيني طريح الفراش بقيتْ تلازمني بعد مغادرتي الجزائر. احتجت إلى أشهر عدّة لأتعلم، وشيئاً فشيئاً، أن أعيش من جديد. وأقسمت على أن أساهم في فهم هذه المجزرة التي ذهب فيها هؤلاء الأطفال، هؤلاء النساء، وهؤلاء الرجال، ضحايا لعبة سياسية وصراع على السلطة. ذات يوم لن يستطيع الشركاء المتواطئون البقاء مستترين، وسيحاكَم هؤلاء المجرمون. وسوف يقام ذات يوم نُصُبٌ يحمل أسماء ضحايا مذبحة بن طلحة تخليداً لذكراهم.

مُلحَق

جرائم ضد الإنسانية

إعداد فرانسوا جيز وسليمة ملّاح

عندما نقرأ شهادة نصر الله يوس، ينتابنا الدوار. إنها ترغم جميع أولئك الذين هزّتهم أنباء مجزرة صيف 1997، في أوروبا، على تذكّر الجدل الذي دار آنذاك حول سؤال «مَنْ يقتل مَنْ؟» المتولّد عن الشكّ بهويّة المذنبين الحقيقيين. لقد بدا هذا التساؤل، بالنسبة لعدد من المراقبين، «مقذعاً»: فكيف يمكن طرح سؤال يبدو على هذه الدرجة من السخف واللامعقولية؟ كيف يمكن الاعتقاد بأن فصائل من الجيش الجزائري قد تكون مسؤولة عن هذه الهيجانات الدموية، في الوقت الذي تبنّت فيه الجماعات الارهابية المسؤولية عنها ولم تقصّر الشهادات في تأكيد المظهر «الإسلامي» للقتلة؟

ومع ذلك، فإن صدق ودقة حكاية نصر الله يوس لا يدعان أي مجال للشكّ: هذه الفرضية الفظيعة مبنيّة على أسس بيّنة، سنعود إليها مطوّلاً. إنها في الحقيقة فرضية فظيعة بكل ما في الكلمة من معنى: إذ كيف نتصوّر إمكانية قيام بعض كبار المسؤولين في القوّات المسلّحة التابعة لدولة تتمتع باحترام العالم كلّه بالتخطيط بكل برود لقتل مئات من مواطنيهم؟ هذا يبدو عصيّاً على الفهم ـ والتعبير استعمله نصر الله مراراً ـ إلى درجة يبدو فيها من المنطقي

أن تَطرح فرضيةُ الواقع نفسها بسهولة: ليس هناك ما تُفسَّر به هذه الهمجية إن لم يكن الجنون الذي يمكن أن يؤدي إليه التطرف الديني ـ وهو هنا تطرّف إسلام منحرف ـ، أعطى التاريخ عنه للأسف كثيراً من الأمثلة.

شهادة اتهام

تلك هي الفرضية الرسمية للسلطة الجزائرية منذ بداية «الحرب الجزائرية الجديدة» في العام 1992. فرضيةٌ عُرضت بإسهاب في الصحافة الوطنية، بل والعالمية كذلك، وخاصة في فرنسا، البلد الذي ارتبط مع الجزائر بتاريخ مشترك طويل فيه الكثير من الصفحات الدامية. بوسعنا أن نفهم كيف أن ثقل ذلك التاريخ، يضاف إليه عمى قسم لا يستهان به من النخبة الفرنسية عن الطبيعة الحقيقية للسلطة الجزائرية منذ الاستقلال ـ وسنعود إلى هذا لاحقاً ـ، قد جعلا الرأي العام الفرنسي يقف مذهولاً أمام انبثاق الإسلام السياسي الجزائري في العام 1989، وهو ذهول يُفسَّر إلى حد ما تأثّر وسائل الإعلام الفرنسية بتحليلات الحرب التي وضعها في الجزائر الجنرالات أنفسهم، بالإضافة إلى بعض المثقفين المدعوّين «ديموقراطيين» من أصحاب الكلمة المسموعة في باريس.

كانت التحليلات في البلدان الأوروبية الأخرى وفي الولايات المتحدة الأمريكية غالباً أكثر تبايناً، وأخذت بعين الاعتبار في جميع الأحوال التعقيد المتناهي للوضع، حتى وإن ظلَّت وجهة النظر السائدة في فرنسا ـ والتي تُعتبر مأذوناً لها ـ راجحةً على الأغلب. إنّما يجب الإقرار بأنه بالإضافة إلى احتمالات قصر النظر الأيديولوجي، فإنّ المعلومات الدقيقة والمثبتة التي تتيح تكوين نظرة إجمالية لظروف المأساة الجزائرية نادرة إلى حدّ يثير الدهشة. إنه في الحقيقة وضع مستغرب عندما نفكّر بأنه يتعلق بإحدى أطول الحروب المدنية وأكثرها دموية في نصف القرن الأخير: ما ينوف

على 150.000 قتيل[1] وآلاف المختفين، وانتهاك رهيب لحقوق الإنسان من قِبَل بعض الجماعات الإسلامية المسلّحة، وقوات الأمن، والميليشيات التي سلّحتها الدولة.

هذا، على الأقل، أمر لم تعد تنكره المجموعة الدولية، بفضل التحقيقات التي أجرتها عدة منظمات غير حكومية تتولى الدفاع عن حقوق الإنسان[2]. يبقى أن الشهادات التي استطاعت الحصول عليها قليلة العدد نسبياً ـ وإن كانت كلّها تقريباً دقيقة جداً ـ وخاصة فيما يتعلّق بأحد أكثر الجوانب إثارة للجدل، جانب تجاوزات العسكر، سواء بالنسبة للمذابح التي ارتكبوها باعتبارهم إسلاميين، أو بالنسبة لاستغلالهم الإسلاميين والتلاعب بهم.

بهذا المعنى تشكّل شهادة نصر الله يوس حدثاً عظيم الأهمية: إنّها المرة الأولى التي يمكن أن نقرأ فيها رواية بهذا التفصيل لشاهد مباشر على إحدى المجازر الأشدّ شراسة. رواية لا تكتفي بوصف ما عاشه بطلها طيلة ليلة المأساة، وإنما أيضاً خلال السنوات التي سبقتها، وتذكر كذلك نتائج التحقيقات التي أجراها مع غيره من الناجين، والتي لاقوا في إجرائها صعوبات جمّة[3].

لماذا لا نملك إلا هذا العدد الضئيل من الشهادات الدقيقة حول أعمال العنف التي مارستها قوات الأمن (المؤكّدة بوضوح في رواية

---

(1) رقم ذكره الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نفسه في اجتماع خاص مع الصحافيين في باريس، أثناء زيارة الدولة التي قام بها لفرنسا في حزيران 2000.

(2) انظر خاصة: منظمة العفو الدولية (أمنستي)، الاتحاد العالمي لمنظمات حقوق الإنسان، مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، مراسلون بلا حدود Algérie, le livre noir ، منشورات لاديكوفيرت، باريس، 1997.

(3) فيلم وثائقي متلفز هام لجان ـ بابتيست ريفوار وجان ـ بول بيّو Bentalha, autopsie d'un massacre ، أتاح فهماً أفضل لظروف تلك المأساة (عرض في سويسرا في 8 نيسان 1999 في إطار برنامج (Temps présent) في TSR 1، وفي فرنسا بنسخة أطول في 23 أيلول ضمن برنامج (Envoyé spécial) في قناة France 2) ولكن مذاك، قام نصر الله يوس، الذي أدلى بشهادته في تلك الفيلم، بجهد كبير في البحث والتحقيق أوصل إلى هذا الكتاب الذي يُعتبر شهادة أكثر تكاملاً.

نصر الله) وخاصة حول تورّط العسكريين في عدد من المذابح المنسوبة بشكل منهجي للإسلاميين؟ التفسير السهل غالباً هو التالي: فكرة تورّط كهذا تبدو غير معقولة بحيث لا توحي إلاّ بأحداث قصة خيالية، فمن الطبيعي إذن بأنه ما من شهادة مثبتة حقاً، ما من دليل مباشر قد ظهر حتى الآن.

الحقيقة للأسف أكثر بساطة وأشدّ قسوة: الصمتُ يُفسَّرُ بالخوف. ذلك وإن كان ثمّة الكثير من الوقائع المعروفة في الجزائر، فإن هذه الوقائع لا تمرّ من مِرْشحة الرقابة المفروضة ـ أو الرقابة الذاتية ـ على وسائل الإعلام (رغم شهرتها بأنها «مستقلّة»)، بينما تدور المعلومات الأكثر دقة بالمقابل بشكل واسع بين الأشخاص الذين يتبادلون الثقة: الوسط العائلي، الأصدقاء والأقارب المنتمين إلى المنطقة ذاتها، وزملاء العمل في المؤسسة (وقد أعطى نصر الله مثالاً على ذلك بذكر الطريقة التي علم فيها بما حدث أثناء الهرب من سجنِ تازولت[4]). أمّا خارج تلك الأوساط، فإن هذه المعلومات، وهذه الشهادات يمكن أن تؤدي إلى هلاك من ينشرها أو إيذاء أهله، وخصوصاً إن كانت محدّدة بالأسماء (عدد من اللاجئين إلى بلدان أخرى، وبصورة خاصة أولئك الهاربين من قوات الأمن يرفضون الشهادة علناً عمّا رأوه أو عايشوه خشية ملاحقة أفراد عائلاتهم الباقين في الجزائر)؛ وهذا ما يدفع الناس إلى الصمت.

إنه وضع يُفسِّر أيضاً الدور الهام الذي تلعبه الإشاعة في المجتمع الجزائري: وهي إشاعة لها أساس من الصحة غالباً، لكنها أيضاً ثمرة أشكال من التلاعب بالرأي العام وتسميمه، الفن الذي برعت فيه قوات الأمن العسكري الشهيرة التي غدت تسمّى (إدارة الاستخبارات والأمن DRS)، وهو بالضبط ما يمنح قيمة كبرى لهذه القصة التي نحن بصدد قراءتها، حيث نتبينّ بوضوح أن ما أورده الكاتب هو وقائع مثبتة بعيدة كل البعد عن كونها مجرد افتراضات.

---

(4) انظر صفحة 68 - 69 من هذا الكتاب.

كي ندرك الدلالة كلّها، يبدو لنا من الأهمية بمكان مجابهة هذه المعلومات أولاً بشهادات أخرى[5] متعلقة بالمجازر الكبرى المرتكبة في صيف 1997، فهذا يتيح لنا أن نفهم تماماً ما الذي سمح بصياغة نظرية التورّط المباشر أو غير المباشر لبعض قطّاعات الجيش.

مجازر صيف 1997 الكبرى

تندرج مجزرة بن طلحة في سلسلة أحداث زمنية مأساوية. فقبل عدة أسابيع، في ليلة 28 آب 1997، شهدت رايس أيضاً، وهي محلّة تقع على بعد عشرين كيلومتراً من الجزائر العاصمة، هجوماً واسع المدى قتل فيه أكثر من ثلاثمئة شخص. وخلال ليل 7 و 8 أيلول، ارتُكبت في سيدي يوسف، وهو حيّ في قرية بني مسوس الواقعة في ضواحي العاصمة، مجزرة مزدوجة راح ضحيتها تسعون قتيلاً. ولن تكون مجزرة بن طلحة التي حدثت في 22 أيلول 1997، الأخيرة: فعلى مدى الفصل الثالث من العام 1997 وأوّل فصل من العام 1998، ستزداد قائمة القرى المنكوبة طولاً، سواء في تلك المنطقة من الضاحية الجزائرية التي تقع فيها رايس وبن طلحة والمسماة «مثلث الموت» أو غيرها من المناطق. والواقع أن المذابح الجماعية المختلفة الأحجام والحدّة، لم تنقطع منذ ذلك الحين، وإن كانت تلك التي حدثت في العام 1997 قد صدمت الرأي العام بضخامتها.

لماذا لم يتدخل العسكريون؟

بالرغم من إحكام الحظر على المعلومات، فقد تمكّن عدد من الصحافيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان من جمع عدد من شهادات الناجين من المذابح الجماعية الثلاث - رايس وسيدي

---

(5) منها شهادات وردت في فيلم وثائقي متلفز لجان - بابتيست ريفوار وجان - بول بيّو وشهادات نشرت في: يوسف بيجاوي، عباس عروة، مزيان أيت لعربي، An Inquiry into the Algerian Massacres، منشورات هوغار، جنيف، 1999.

يوسف (بني مسوس) وبن طلحة ـ التي تلاحقت في أقل من شهر. وعندما نقارن هذه المعلومات، يلفت نظرنا للوهلة الأولى قرب الأحياء المصابة من المواقع العسكرية الكثيفة بشكل خاص في تلك المنطقة (وليس هذا بمستغرب عندما نعلم أنّ القطاع العسكري للجزائر العاصمة يضمُّ ما يقرب من 100.000 رجل). إنّ رايس قريبة جداً من ثكنتيْ سيدي موسى وبرّاقي العسكريتين وكذلك من مخفر قايد ـ قاسم، حيث كان مئات من الجنود يتمركزون في تلك الفترة، هذا دون نكر المخفر المتقدِّم الواقع على بعد بضع مئات من الأمتار من مكان المجزرة. إضافة إلى أن المنطقة عرفت منذ 16 آب عملية تمشيط واسعة، كما عُزِّز الوجودُ العسكري فيها. والشيء نفسه ينطبق على بن طلحة، حيث تمركزت عدة وحدات من الجند على بعد أقلّ من كيلومتر واحد، بينها تلك التي كانت تقوم بدوريات يومية في الحي المنكوب. أمّا مذبحة سيدي يوسف فحدثت على بعد بضع مئات من الأمتار من أكبر ثكنة عسكرية في البلاد، ومن المقرّ الوطني للأمن العسكري. وفي الحالات الثلاث ـ كما في كثير غيرها ـ ، يجب ألا ننسى أيضاً مراكز الحرس البلدي ورجال الميليشيات المسلحة الموجودين أحياناً بالعشرات.

ومع ذلك، ففي تلك الحالات الثلاث أيضاً، لم تتدخّل هذه القوات لإيقاف المذابح التي استمرت ساعات تحت وابل من القنابل والرصاص، وأحياناً تحت إشراف مروحيّة عسكرية كانت تجوب سماء الأمكنة المهاجَمة. والأخطر من ذلك أيضاً: حاول بعض السكان الهرب نحو الثكنات، فأعادهم العسكريون من حيث أتوا. في رايس قال الناجون إنّهم أثناء هربهم على الطريق باتجاه الجنود المتمركزين بالقرب من حيّهم أطلق عليهم هؤلاء النار[6]. وقد رأينا في بن طلحة كيف أنّ العسكر المتمركزين في بن طلحة لم يكتفوا بالبقاء طوال الليل على بعد بضع مئات من الأمتار دون أن يتدخّلوا،

(6) شهادات قدمت في فيلم وثائقي متلفز لسايرة شاه، Algerian Violence، بث على القناة البريطانية INT في 21 تشرين الأول 1997.

لكنهم أيضاً منعوا مرور المدنيين أو رجال الشرطة الذين حضروا بصفة شخصية من الأحياء المجاورة لنجدة المعتدى عليهم. وعندما لم يأبه واحد منهم للمنع، وحاول تجاوز الحاجز عنوة، أطلق عليه الجنود الرصاص وأردوه قتيلاً، وفقاً لرواية نصر الله[7].

شاهدٌ آخر أكّد: «عدد من رجال الشرطة والحرس البلدي في برّاقي [...] جاؤوا لتقديم العون، فمنعهم الجيش. قال الجنود إنّه لا يحق لأحد التدخّل، لأن النقيب غير موجود وهو وحده من يعطي الأمر بذلك[8]». يُحتمل أنه النقيب مريزق الذي ذَهَب ليتسلّى مع أفراد الميليشيات في فور ـ دو ـ لو. ويقصّ أيضاً ناجٍ آخر من مذبحة بن طلحة: «بعض القرويين استطاعوا الفرار من المذبحة وقصدوا العسكر. كانوا يسمعون إطلاق النار وأزيز الرصاص. صاح بهم أحدهم: «ألا تأتون للدفاع عنا؟» فأجابه الجندي: «لا أمر لديّ بإطلاق النار، أنتظرُ الأوامر.» قال له الشاب: «أعطني على الأقل رشاش كلاشينكوف، وأنا أدافع عن عائلتي بنفسي». ردّ الجندي: «لن تعلّمني ما يجب عليّ فعله، أليس كذلك؟[9]»

هذا هو أحد التفسيرات التي قُدّمت لتبرير عدم تدخّل العسكريين المتمركزين على مقربة من مسرح المذابح: لم يتلقوا من رؤسائهم أيّ أمر بالتدخل، لا بل كانت لديهم توجيهات صارمة بعدم التحرّك دون أمر. وبالفعل، فقد ذكر العديدُ من الصحافيين[10] وجودَ برقية وجّهها رئيس الأركان الجنرال محمد العماري في آب إلى جميع الوحدات في البلاد تفرض عليهم بحزم ألا يخرجوا من مواقعهم دون أمر صريح. صحافي آخر قال: «إنّ المذابح الأخيرة المرتكبة في رايس، وبني مسوس، وبن طلحة نُفِّذت ثلاثتها في مناطق محاطة بإحكام بالجيش والدرك.» في بني مسوس، قرب

---

(7) انظر صفحة 230 من هذا الكتاب.

(8) ليبراسيون، 23 تشرين الأول 1997.

(9) Bentalha, autopsie d'un massacre ، فيلم وثائقي متلفز سبق ذكره.

(10) انظر خاصة باتريك فورستييه، Derrière les nouveaux massacres, y aurait - il le clan des militaires éradicateurs؟، باري ماتش، 25 أيلول 1997.

العاصمة، تمكّن القتلة من تنفيذ مهمتهم خلال أربع ساعات دون إزعاج من أحد، وهم على بعد بضع مئات من الأمتار من ثكنة للوحدات الخاصة حيث تتمركز فِرقُ النخبة التابعة للجنرال اسماعيل العماري. في بن طلحة، وقبل ساعات من المأساة، لفت بعض المدنيين أنظار العسكر إلى وجود مجموعة من الأشخاص المشبوهين معسكرين على مدخل القرية الصغيرة. باختصار، ذاع الخبر، وعرف العسكر، لكنهم آثروا ألاّ يحرّكوا ساكناً. وذُكر أن هناك توجيهاً من رئيس الأركان العامة يمنع خروجهم ليلاً من الثكنات دون أمر خطيّ[11]».

هذه المعلومة هي أوّل قرينة هامة عن تورّط دوائر الجيش العليا في المذابح. إذ كيف يمكن للمرء تصوّر أن يشهد العسكريون مذبحة تحدث تحت سمعهم وبصرهم، دون أن يُبلغوا رؤساءهم في الحال؟ لقد كانوا منضبطين وتقيّدوا بالتوجيه الصادر قبل عدة أسابيع، فانتظروا الأمر، لكن هذا الأمر لم يأتِ أبداً بالتأكيد. ما هي الأسباب؟ سنحاول فيما بعد الإجابة على هذا السؤال. ولكن إذا كان العديد من العوامل يدعو إلى الافتراض أن بعض إدارات الجيش قد تورّطت في المجازر، يبدو بالمقابل أن العسكريين المتمركزين في المناطق المجاورة لم يكونوا كلّهم مطّلعين على ما يجري. أعطى نصر الله يوس دليلاً على ذلك عندما ذكر المحادثة مع ضبّاط ثكنة برّاقي الذين أكّدوا له بكل بساطة أن المروحية التي حامت طوال الليل هي مروحية عسكرية، والذين تبيّن له أن معلوماتهم لا تزيد عن معلوماته[12].

تبريرات الجنرالات

ما هي الحجج التي قدّمها رسمياً كبار مسؤولي الجيش لتفسير عدم تحرك جنودهم؟ روايةٌ مأذون لها بشكل خاص قدّمها أحد أهمّ

---

(11) كورييه أنترناسيونال، 2 ـ 8 تشرين الأول 1997، صفحة 10.
(12) انظر صفحة 232 من الكتاب.

الأشخاص في مجموعة «أصحاب القرار» العسكريين، والذي يعتبرونه منذ مدة طويلة «عرّابهم» الحقيقي: الجنرال المتقاعد خالد نزار وزير الدفاع السابق، من تموز 1990 وحتى تموز 1993. يقول في مذكراته المنشورة[13] في العام 1999 في الجزائر. «صحيح، إنّ أحداث القتل المتتابعة والمتقاربة زمنياً التي ارتُكبت في بن طلحة، ورايس، وبني مسوس، ومنطقة غليزان في غربي البلاد، قد أساءت كثيراً، لدى الرأي العام، إلى سمعة قوات الأمن الموكل إليها حماية السكان. فالوقت الطويل الذي استغرقته الاعتداءات، ووجود قوّات الأمن المحيطة بالمناطق المستهدفة، واختفاء الإرهابيين فور انتهاء عملياتهم، قد ساهمت في تغذية الشك حول قدرة قوات الأمن على القيام بمهامها كما يجب.

إن الأسباب التي تفسّر ما يبدو للوهلة الأولى غير قابل للتفسير تستند إلى العوامل التالية:

1) وجود متواطئين ناشطين في قلب السكان المستهدَفين، واقعين تحت سيطرة الإرهابيين بشكل كامل.
2) وجود جماعات إرهابية متجذّرة ضمن نسيج مدني داخل البنى التحتية ترتّب اعتداءاتهم وهروبهم بمجرد انتهائها، ودائماً بالاحتماء بغطاء من المتواطئين.
3) العمران العشوائي والكثيف، الذي يجعل تدخّل النجدة أكثر بطءاً وصعوبة.
4) الفتوى التي لا تجيز فقط قتل المدنيين، ولكنها تشرّع الغنيمة كذلك، مضفية طابعاً دينياً مبرّراً على تلك الجرائم.
5) الأماكن، خلال الهجمات، تُغرَق في الظلمة عن قصد، وهذا يؤدي إلى الخلط بين الضحايا وجلاديهم.

«ضمن هذه الشروط، وحتى لو كانت هناك وحدة على مقربة، يغدو التدخل من الصعوبة بمكان بسبب الظلمة، والكمائن المنصوبة

---

(13) خالد نزار، Mémoires، منشورات شهاب، الجزائر العاصمة، 1999، صفحة 81 ـ 82.

مسبقاً على جميع منافذ التدخُّل الممكنة، وبسبب الخلط الذي يؤدي إلى ارتباك شديد.

«التصرف الصحيح لآمر الوحدة إزاء هذا الوضع هو أن يُظهر نفسه بالتواجد وبإطلاق النار، كي يحدّ من الخسائر دون تعريض المدنيين للخطر، ويحاول شلّ الإرهابيين بقطع طرق الانسحاب عليهم.

«وفي جميع الأحوال لابدّ دوماً من الإقرار بأن ما من جيش في العالم يستطيع أن يؤمن السلامة لكل ضيعة صغيرة، ومركز معيشي، وتجمّع سكني وكذلك للنقاط الحساسة بجميع أنواعها، في الوقت نفسه، ولا سيما عندما ينبثق الخطر المجهول الهوية من تلك التجمّعات السكنية أو القرى الصغيرة عينها.

«إنّ الردّ الفوري في مثل ذلك الوضع يكون بإقامة نظام حماية ذاتية مسلّحة، وذلك لإيقاف المهاجمين عند حدّهم بانتظار النجدة على الأقلّ، أو إحباط هجومهم في أحسن الأحوال».

يبدو لنا من الضروري إيراد هذه المرافعة المطوّلة لأنها تكشف في رأينا عن صفاقة بعض الجنرالات الجزائريين. وبمجابهتها بشهادة نصر الله وحدها تبدو هذه الحجج واهية للغاية، أو يتبيّن أنّها، بكل بساطة، مجرّد أكاذيب. لنتوقّف فقط عند المقبول منها، والتي غالباً ما تمسّك بها كذلك مسؤولون آخرون في الجيش. أولاً، لم يتمكّن رجالهم من التدخّل، لأن الإرهابيين قد أحاطوا الأحياء المهاجَمة بالألغام (يفضّل خالد نزار التورية بكلمة «كمائن» المبهمة). رأينا في رواية نصر الله أن الأمر لا يعدو كونه كذبة مكشوفة: إذ لم توجد على الإطلاق أيّ ألغام حول حيّ الجلالي وهو الحيّ الذي جرت فيه الأحداث في بن طلحة. فهناك كما في مناطق أخرى، تمكّن المنقذون من أن يدخلوا إلى تلك الأماكن بعد تراجع المهاجمين، دون اتّخاذ أدنى احتياطات خاصة، بل حتى وهم ما زالوا موجودين فيها.

وماذا عن «الظلام» الذي يحول دون التمييز بين القتلة وضحاياهم؟ في بن طلحة، على الأقل، لاحظنا أن الأنوار الكاشفة التي وضعها السكان قد بقيت مضاءة طوال الليل بالرغم من أن المهاجمين قد حطّموا عدداً منها. كما أنّ قوات الأمن كانت قادرة على إنارة المكان، ذلك أن الشرطة قد ركّبت وأضاءت كشافات قويّة قبل أن... يأمر العسكريون بإطفائها. أما فيما يتعلّق بحجّة «العمران العشوائي» فيكفي إلقاء نظرة على خارطة بن طلحة وخاصة على مُخطّط حي الجلالي لنلاحظ أن الشوارع والتفرعات قد رُسِمَت بشكل واضح ومنتظم وهي سهلة البلوغ للغاية.

وحتى في حال قبِلْنا دون نقاش حجج الجنرال نزار الغريبة، كيف لا نتساءل لماذا لم يأتِ على ذكر أية كلمة حول قدرات الجيش الأخرى على التدخّل؟ فمن المعروف أن الجيش مزوّد منذ مدة طويلة بمروحيات جيّدة التسلّح ومجهزة للرؤية الليلية، في حين أن الإسلاميين المسلّحين لم يكن لديهم قطّ صواريخ أرض جو؛ ولو أنّ الإسلاميين كانوا هم حقاً من يرتكب المجازر، فليس من الصعب أو الخطر بالنسبة للجيش استخدام هذه المروحيات ـ خاصة وأن عدداً منها متمركز في بوفاريك، على بُعد عدة دقائق طيران من مواقع المذابح الرئيسية ـ ، للقضاء عليهم، فهؤلاء الرجال ينتقلون عادة على شكل مجموعات أثناء المذبحة: لم يحاول العسكر مرة أن يفعلوا هذا. ومن هنا يمكن أن نستشفّ قرينة جديدة عن تورّط قطاعات من الجيش في بعض المذابح.

ما هو أكثر دلالة أيضاً من حِيَل التملّص الباطلة هذه هو اتهام خالد نزار للسكان أنفسهم: إنه يندد «بالمتواطئين الناشطين الواقعين تحت سيطرة الإرهابيين»، و«بغطاء التواطؤ» الذي يستفيد منه الإرهابيون، و«بالخطر المجهول الذي ينبعث من هذه التجمّعات السكنية». وبذلك يبرر واقع أن أفضل ردّ هو تسليح السكّان. بتعبير آخر، بما أننا لا نستطيع التمييز بين القَتَلة والضحايا، فليس علينا، نحن العسكر، أن نتدخّل: لنسلّحهم، وندعهم يقتتلون...

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن جنرالات الجزائر سرعان ما

أشاعوا تفسيرات أكثر براعة من تلك المتعلّقة بالألغام أو الظلام. ولما كان من الصعب عليهم تقديمها بأنفسهم ـ وسنفهم السبب لاحقاً ـ فقد اختاروا، وفق أسلوب مجرَّب، إيصال رسالتهم عن طريق بعض المثقفين أو الصحافيين أو رجال السياسة الجزائريين المقرّبين منهم أو المشاركين لهم في وجهة نظرهم. وهي رسالة ردّدها لاحقاً مراراً وتكراراً عدد من المراقبين الأجانب ومنهم الفيلسوف الصحافي الفرنسي برنار ـ هنري ليفي.

ففي نهاية تحقيق دامَ عشرة أيام أجراه في الجزائر، وخاصة في أماكن المجازر، في بداية كانون الثاني 1998، نشر هذا الأخير في صحيفة «لوموند[14]» اليومية، مقالين مطوّلين طافحين بالحماس، كتب فيهما: «كنت قد اجتمعت في تيزي أوزو ووهران، وكذلك في الجزائر العاصمة، بعدد من ضباط الميدان الأخر، وطرحت عليهم السؤال نفسه حول سلبية القوات المسلّحة، فتلقيت من الجميع الجواب ذاته، لقد عَزَوا ذلك إلى«ثقافة» جيش التحرير الوطني ALN، وطريقة تحرّك الإرهابيين الزئبقية التي تجعل من المتعذّر «الإمساك» بهم، وأيضاً، إلى الصعوبة التي تواجه أي جيش زُجَّ في وضع مماثل في تكييف «آلته» مع عنف حرب عصابات لم تتوقف، علاوة عن ذلك، عن تغيير أشكالها ومواقع هجومها (إرهاب مديني، مهاجمة ضواحٍ ثم قرى، ثم بضع خيام منعزلة). وإذا كان عليّ في نهاية المطاف أن ألخِّص وجهة نظري، لَقلتُ كمعظم المثقفين أو الديمقراطيين الجزائريين الذين تمكّنت من مقابلتهم [...]: أصدّقُ انعدام كفاءة الجنود، بالتأكيد، ولامبالاتهم ربّما؛ والفكرة الموجودة في أذهان البعض بأن حياة جندي جيّد لا يمكن أن تتساوى مع حياة فلاح كان حتى الأمس القريب يراهن على انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لِمَ لا؛ أمّا أن يقوم «أركان حرب» أو «فصيل» أو حتى «فرقة مهمات خاصة» بالتحريض على المجازر، أو بتسليح الجزّارين، أو أن يتنكّر رجالها

(14) برنار ـ هنري ليفي، «Choses vues en Algérie»، لوموند، 8 و9 كانون الثاني 1998.

بزيّ الإسلاميين ـ لقد قيل هذا، نعم! ـ فهو ما لم أستطع تصديقه».

ليس ثمّة حاجة على الإطلاق لأن يكون الإنسان خبيراً في أسرار وخفايا الجيش الجزائري ليعرف أن فرضية «عدم كفاءته» بعيدة الصلة بالحقيقة. وسنعود لاحقاً إلى ما يمكن أن يقال عن «ثقافة الجيش الأحمر العميقة» (تعبير لأحد الضباط استشهد به برنار ـ هنري ليفي) التي تتحكم بالجيش الجزائري. ولكن في هذه المرحلة من تحليلنا، ليس علينا سوى أن نذكر ببساطة لماذا يبدو مستبعداً أن تُفسِّر لامبالاة أو لافاعلية «تسلسل القيادات» الإحجامَ المتكرّر لوحدات من الجيش، في ظروف متماثلة تماماً، عن التدخّل في عمليات إرهابية واسعة النطاق جرت تحت أنظارها. هناك سببان على الأقل:

أولاً، يعرف جميع المراقبين اليقظين أن إدارة الجيش تشكّل العمود الفقري للسلطة في الجزائر منذ الاستقلال في تموز 1962 (لنتذكر أنه عن طريق انقلاب فعليّ، وفي الشهر المذكور ذاته، فَرض «جيش الحدود» نفسه بمواجهة التيارات الأخرى في حركة التحرير؛ ومنذ ذلك الحين، ما انفكَّ المسؤولون فيه، ثم من تلاهم، يمثّلون الحكّام الفعليين، أيّاً تكن الواجهات المدنية التي يختبئون وراءها، وخاصة منذ العام 1992). إنّ حفنةً من الجنرالات ـ تسمّى في الجزائر «الحجرة السوداء» ـ تسيطر حالياً على لعبة التحالفات والمنافسات بين القادة العسكريين والمدنيين، وجميع الناس يعرفونهم: ضمن أهم القادة خلال سنوات «الحرب الجزائرية الثانية» نذكر الجنرال المتقاعد خالد نزار (الذي سبق ذكره)، والجنرال المتقاعد ووزير الداخلية السابق العربي بلخير[15]، والجنرال محمد

---

(15) ضابط سابق في الجيش الفرنسي (كخالد نزار)، مارس وظائف مختلفة في إدارة الدولة إلى جانب الرئيس السابق، الشاذلي بن جديد. رجل النظام الأساسي بحقّ منذ الثمانينات، يدين له عدد كبير من العسكريين المتنفّذين بمناصبهم، فجميع التعيينات الهامة كانت تمر عبره، حتى اختيار عبد العزيز بو تفليقة كمرشح «رسمي» لرئاسة الجمهورية في نيسان 1999. يلعب كذلك دوراً رئيسياً في العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية.

العماري[16]، والجنرال محمد الأمين مدين[17]، والجنرال اسماعيل العماري (الرجل الثاني في جهاز الأمن العسكري)، والجنرال أول محمد تواتي[18]، والجنرال فوضيل الشريف (قائد العمليات الأرضية).

هؤلاء الرجال، وآخرون غيرهم، يعملون وفق قواعد تُشبه تلك المستخدمة في أوكار المافيا الإيطالية ـ بضع كلمات مُلْغَزة يتبادلونها فيما بينهم تكفي لاتخاذ أخطر القرارات. إنهم يقبضون بيد من حديد على الموارد الرئيسة في البلاد: مركّبات الهيدروكربون (الغاز والبترول)، والتجارة الخارجيّة (مصدر «العمولات» التي تغّذي ثرواتهم)، وعلى الجيش بالطبع. وهم الذين رتّبوا إلغاء الانتخابات الشرعية وانقلاب كانون الثاني 1992 ـ وقد اعترف الجنرال نزار بهذا في مذكراته التي أشيرَ إليها آنفاً. ولا أحد يُنكر أنهم أداروا مذ ذاك، يوماً بيوم، وبالتفصيل، المراحل المختلفة للحرب المروّعة ضد خصومهم الإسلاميين، وخصوصاً ضد الشعب الجزائري الذي كانوا يخشون ثورته أكثر من أي شيء آخر.

كيف نتصوّر إمكانية قبول هؤلاء الرجال بمنفّذين «غير أكفاء» للوصول إلى غاياتهم؟ هذا أمر غير معقول ـ وهو السبب الثاني ـ ، بالإضافة إلى أنّهم استطاعوا أن يضعوا حيث أرادوا وحدات خاصة فعّالة بشكل رهيب، ليقودوا، بطريقة خاصة جداً بالطبع، الكفاح «ضدّ الإرهاب». حول هذه النقطة بالذات تتوافر شهادات عديدة، فجميع الجزائريين يعرفون ـ وكثيرون منهم قالوا ـ إن رجال الأمن العسكري، عضد السلطة القوي، موجودون في كل مكان، وهم

---

(16) ضابط سابق في الجيش الفرنسي، كُلف بإنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب في العام 1993. رئيس أركان الجيش منذ تموز 1993، وهو مناصر متحمس لتيار استئصال الإسلاميين.

(17) المدعو «توفيق». تعلم في مدرسة المخابرات السوفيتية KGB، وهو منذ العام 1990 رئيس إدارة الاستخبارات والأمن DSR، أو الأمن العسكري سابقاً.

(18) مستشار محمد العماري، المدعو «المخ»، لشهرته بانه العقل المدبر الرئيسي في إدارة الجيش.

يجمعون كمية مدهشة من المعلومات عن كل شخص، من هو، وماذا يفعل، في أقل الأحياء شأناً، وفي أصغر المؤسسات حجماً. كما أن رواية نصر الله وحدها تذكر عمليات مختلفة للـ «نينجا» ضد قرية محدّدة، ومجمّع معينّ، بل وشقة بعينها، والتي يستحيل توجيهُها دون تحضير دقيق، لا يمكن تصوّره في جيش يعمل بطريقة «بيروقراطية» تماماً.

ينبغي على أية حال أن يكون المرء على قدر كبير من السذاجة كي لا يرى ذلك. سذاجة لا يمكن أن نتّهم بها برنار ـ هنري ليفي، إذ لم تكن قد انقضت سوى عشرة أيام بالكاد على مجزرة بن طلحة حتى كتب في زاويته في صحيفة «لوبوان» الأسبوعية: «لماذا لا نقول لدولة «جبهة التحرير الوطني» وهي حتى إشعار آخر محاورنا الوحيد: أوقفوا جنون الدولة، أوقفوا انتقام الدولة، إن الإسلاميين مهما كانوا دمويين لهم الحقّ في محاكمات عادلة؛ لهم الحق، هم أيضاً، في ألا يتعرّضوا للتعذيب أو للذبح؛ فبرئكم على الإرهاب بالإرهاب المضاد تنتهون إلى القضاء على الديمقراطية وتمهّدون الدرب لقدوم الفاشية الإسلامية[19]». فلماذا إذاً نَشر بعد أربعة أشهر كتاب «أشياء شاهدتها في الجزائر» الذي يبيّضُ فيه صفحة «دولة جبهة التحرير الوطني»؟ الجواب عائد إليه حتماً، ولكننا لا يمكن إلاّ أن نُصدم بعمق بالدّعم الفعلي الذي يقدّمه ـ بالرغم من أنه يُنكر هذا ـ في تلك المرحلة الحرجة للغاية، للجنرالات الذين تُصرّ شهادات عديدة، وإن كانت مُجتزأة، على تحميلهم المسؤولية عن مجازر صيف 1997.

أيّاً كان الأمر، تجدر الملاحظة إلى أن جميع الأدلّة المقدّمة بشكل رسمي أو شبه رسمي لتبرير تقاعس العسكريين لا تصمد أمام التحليل. لذلك يجب أن نبحث عن الحقيقة في مكانٍ آخر، بالعودة أولاً إلى شهادات الناجين، وخاصة شهادة نصر الله.

---

(19) برنار ـ هنري ليفي، لوبوان، 4 تشرين الأول 1997.

ماذا يقولون لنا، في البدء، عن مظهر المهاجمين، الذين وصفتهم جميع الروايات الرسمية بأنهم «ملتحون» يهتفون بشعارات دينية، ويذبحون «باسم الله» حتى النساء الحوامل والأطفال الرضّع؟ إنّ هذه الهمجيّة التي تتجاوز العقل والإدراك، هي للأسف حقيقية تماماً. لذلك هل يمكن أن نتوقّف عند هذا الحدّ؟ هل يمكن أن نكتفي بالقناعة التي لا يفتأ يؤكدّها لنا بشدّة هؤلاء الذين يُدعَون «أنصار الاستئصال» الجزائريين، والتي تبنّاها بدوره برنار ـ هنري ليفي في هذه العبارات: «إنه لفاحش، نعم، سؤال «مَنْ يقتلُ مَنْ؟»، كأنّما يجب إضافة الشكّ، والإبهام، إلى الفظاعة[20]». كلمات مماثلة تقريباً لكلمات الفيلسوف أندريه غلوكسمان، في الفترة نفسها: «السؤال رقم واحد الذي يطرحه الجزائريون منذ ستة أشهر، ليس: مَنْ يقتل؟ فهذا السؤال أصبح مذ ذاك في نظرهم فاحشاً. إنّ شرّ العميان هو الذي لا يريد أن يرى[21]».

في جميع الحالات التي نقوم بتحليلها، وصل المهاجمون ليلاً، على متن شاحنات، أو على الأقدام كما في بن طلحة، ولكن مع سيارات مرافقة. كان عددهم كبيراً، بين مئة ومئتين، وقد ارتدوا ثياباً مدنية، أو ملابس تقليدية (قَشّابيّة)، أو أزياء أفغانية، أو بزة قتال؛ وأحياناً إحداها فوق الأخرى[22]. ألبسة بعضهم أوهمت السكان في البداية بأنهم يتعاملون مع أفراد من قوات الأمن. وهذا ما حصل في سيدي يوسف حيث تبادلوا الحديث مع أولئك الذين أتوا

(20) برنار ـ هنري ليفي، «Choses vues en Algérie».

(21) أندريه غلوكسمان، الوطن، 30 ـ 31 كانون الثاني 1998.

(22) شهادة السيدة الكشبور، التي جرحت أثناء مجزرة بن طلحة (انظر صفحة 242 من الكتاب)، حصلت عليها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وأعيد نشرها في An Inquiry into the Algerian Massacres، وقد تحدثت أيضاً عن مهاجمين شبان تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والعشرين، في لباس مدني ونقون حليقة. ابنها عثمان الكشبور ذو الأحد عشر عاماً كان مختبئاً بين أشجار البرتقال، وقد ادعى أنه رأى «إرهابيين يهبطون في طائرة مروحية».

ليذبحوهم. في بن طلحة يذكر أحد السكان الذي رآهم يخرجون من البستان: «في البداية اعتقدنا أنهم من العسكر، وعندما اقتربوا عرفنا أنهم المهاجمون[23]». في رايس قصّت إحدى الناجيات كيف أمروا رب المنزل بالخروج: «عندما خرج كانوا هناك [...]، ببزّات عسكرية وهم يلوحون بالبنادق. بينهم نساء يرتدين الحجاب فوق الزّي العسكري[24]».

كانوا مجهّزين بسلاح آلي وسلاح أبيض، وبعضهم ملتحون. لاحظ عدة شهود أنهم يستخدمون خناجر الجنود أو «سكاكين المظليين[25]». وأشار بعضهم إلى أنهم بدوا وكأنهم قد تعاطوا المخدرات (ذكر الناجون في بن طلحة، كما رأينا، أنهم عثروا على محاقن مرميّة في الشوارع في اليوم التالي)، وكانوا يصيحون بألفاظ وعبارات تجديفيّة.

كما تقول شهادة إحدى الناجيات من مذبحة رايس: «لقد ذُبِحَت ابنتها الكبرى أيضاً. كانت ممدّدة على الأرض. وضعوا أحد أولادها على يمينها والآخر على يسارها وصاحوا: «الله أكفر!» بدلاً من «الله أكبر[26]».

وناجيةٍ أخرى قالت: «حاولت ابنتي أن تهرب، ولكن اثنين من المهاجمين أمسكا بها وذبحاها. لم أكن أريد أن أموت، غير أنهم ضربوني ببلطة وقضيب من حديد.[...] ضربوني على وجهي ولم أعد أعرف من أين يسيل الدم. سقطتُ على الارض، وبسقوطي تعلّقت بلحية قاتلي. رغم أنه ذو لحية طويلة وملابس أفغانية، فإنه لم يكن

(23) Bentalha, autopsie d'un massacre ، فيلم وثائقي متلفز ذكر سابقاً.

(24) السيدة بشيري، شهادة حصلت عليها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) وردت في An Inquiry into the Algerian Masssacres، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 213.

(25) فرانسوا سيرجان، «كان يضعون لحى مستعارة وسراويلهم ملطخة بالدماء»، ليبراسيون، 23 تشرين الأول 1997.

(26) شهادة للسيدة بشيري، حصلت عليها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ذكرت في An Inquiry into the Algerian Massacres ، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 213.

مسلماً لأنه كان يسبّ الله. كما أن المهاجمين الآخرين كانوا يلعنون الله بدورهم. كما قلتُ، تمسّكت بلحيته فانفصلت وبقيتْ في يدي. كانت لحية مستعارة[27]». شهادة تُضاف إلى شهادة جندي ذكر فيها أنّه اكتشف بعد مذبحة ارتكبتها وحدته، لحية مزيّفة في جيب المساعد الأوّل[28].

لكن ما أذهل الناجين في جميع تلك الحالات، هو أنّ المهاجِمين أخذوا كامل وقتهم، وتصرّفوا وكأنهم يعرفون أن العسكر المتمركزين قريبهم لن يتدخلوا؛ وقد أكّد بعضٌ منهم هذا الأمر لسكان حي الجلالي بطريقة مستفِزّة[29]. ناجٍ آخر أيّد ما رواه نصر الله: «بل إنّي سمعت أحد المهاجمين يقول: «طلحة، تابع النبح وكن مطمئناً. الجيش يغطينا. لقد رتّبنا الأمر[30]».

أكّد شهود عديدون على الاحتراف والتقنية التي عمل بموجبها المهاجمون، بالرغم من أسلحتهم البدائية غالباً. وفقاً لما روته صحافية في جريدة ليبراسيون أجرت تحقيقاً عن بن طلحة بعد بضعة أسابيع من المأساة: «ما يثير الذهول يا يحيى، هو التنظيم الفائق للرجال المسلّحين. إنّهم رجال أشدّاء يرتدون ثياباً عادية، بعضهم فقط يضعون أقنعة سوداء اللون، وآخرون متنكرون بثياب أفغانية، ولهم لحى وشعور طويلة. لكل منهم عمله: مجموعة مكلّفة بالرصد والمراقبة، وأخرى تقتحم الأبواب، وثالثة تذبح[31]». شهادة

---

(27) شهادة أُخذت في 10 تشرين الأول 1997 عن طريق منظمة الدفاع عن ضحايا المجازر في الجزائر (الدانمرك)، ذكرت في An Inquiry into the Algerian Massacres، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 218.

(28) فرانسوا سيرجان، «كانوا يضعون لحى مستعارة وسراويلهم ملطخة بالدماء. جزائري فار من الجندية اتهم جنوداً متنكرين بزي إسلاميين بقتل المدنيين»، ليبراسيون، 23 تشرين الأول 1997.

(29) انظر صفحة 185 من الكتاب.

(30) Bentalha, autopsie d'un massacre ، فيلم وثائقي متلفز ذكر سابقاً.

(31) فلورانس أوبناس، Bentalha, le récit de dix heures de tueri ، ليبراسيون، 23 تشرين الأول 1997.

تضاف إلى شهادة نصر الله يوس حول طريقة عمل المهاجمين[32].

هذا يدفع إلى الافتراض أن بعضاً منهم على الأقلّ كانوا أعضاء في وحدات خاصّة (نصر الله يشير ـ وهذه ملاحظة تسترعي الاهتمام ـ إلى أنّ بعض قادة القتلة كانوا يتحدّثون بلهجة أهل شرقيّ البلاد). غير أن رجال الوحدات الخاصة هؤلاء، وإن كانوا على علم بكيفية اقتحام المساكن وذبح الناس، فإنّهم لم يكونوا خبراء بالمكان وطبيعته، والظاهر أنّهم تلقّوا المساعدة في مهمتهم من بعض أهل المنطقة ـ وهذا ما يبدو للوهلة الأولى مُذهلاً ـ ومن أعضاء القوّات الرديفة للجيش، ومن بعض «الإرهابيين» المحليين.

عدد من الناجين ذكروا أنهم تعرّفوا على بعض المهاجمين. في بن طلحة، يقول شهود إنّهم رأوا أفراداً من الجماعات المسلّحة في المنطقة، يعرفونهم جيّداً؛ بل ويتحدثون عن موت بعضهم. آخرون في رايس صرّحوا بأنهم تعرّفوا على عناصر من الحرس البلدي. أحد الناجين من مذبحة جديدة في برّاقي وصف المذبحة لصديقه الذي روى ما أخبره به: «في الساعة العاشرة ليلاً، جاؤوا، مقنّعين، إلى بيت صديقي. قالوا إنهم غاضبون من ابن الجيران، واتّهموه بأنه قدّم الطعام للإرهابيين. كان والد الشاب موجوداً، وهدّدهم بفأس. فقتلوه. سحبت الأم قناع أحد المهاجمين الذي أطلق عليها رصاصة في عينها بعد أن صرخ: عَرَفْتني! ثم قضَوا على الجميع ذبحاً، باستثناء طفل في الثامنة وابن صديقي الذي تظاهر بالموت». في اليوم التالي لم يشأ رجال الدرك أن يسجّلوا شهادته. إنّه يؤكد أنّه رأى بينهم أحد عناصر الحرس البلدي في برّاقي[33].

يبدو أن هذه المعلومات كلّها لم تؤخذ بعين الاعتبار من قِبَل جميع الذين أكّدوا بقوّة أن لا مجالَ للشكّ فيما يتعلّق بهوية المهاجمين. فقد ظلّوا متمسّكين بحجّة اعتبروها قاطعة: هذه

(32) انظر صفحة 225 من الكتاب.

(33) نظام عابدي، في C'est devenu une guerre de tribus، ليبراسيون، 24 أيلول 1997.

المذابح، مثل كثير غيرها من الأعمال الإرهابية في السابق، قد تبنت مسؤوليتها علناً جماعات إسلامية مسلّحة وبشكل رئيسي الـ GIA. وهذا هو الموقف الذي دافعت عنه خالدة مسعودي المُناصرة المتحمّسة لتيّار «استئصال» الإسلاميين، والتي ذاع صيتها بفضل كتابها الذي عُدّ من أكثر الكتب رواجاً[34]. فبعد عدّة أيام من مذبحة رايس، صرّحتْ خلال تجمّع للتضامن من أجل الجزائر، نُظّم في عيد صحيفة لومانيتيه: «نقرأ على الدوام في الصحافة الأوروبية، وغالباً بقلم أحد مدّعي التخصّص في القضية الجزائرية، السؤال التالي: «من يقتل؟» أنا أتحمّل مسؤولية القول، باسم الرضّع الذين قُطعتْ رؤوسهم، وباسم النساء اللاتي ذُبحن: إنّها الجماعات الإسلامية المسلّحة! ثم إنّ هذه المذابح قد تبنّتها مجموعات تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ برئاسة عباسي مدني[35]».

مع ذلك، فإنه من المعلوم أن «الجناح المسلّح» للجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، وهو الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS، لم يعترف بمسؤوليته عن أيٍّ من مذابح صيف 1997، بل إنّه على العكس أدانها مراراً، نافياً أن يكون الإسلاميون مرتكبيها. أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد استنكر مسؤولوها المجازر بشدّة، كعبد القادر حشاني على سبيل المثال: «إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تُدين هذه المذابح بدون أي تحفّظ.[...] أقولها بصراحة: هذه المذابح هي جرائم حقيقية ضد الإنسانية، وعندما ستُعرَف هويّة المسؤولين عنها يجب أن يلاحَقوا سواء في داخل الجزائر أو خارجها[36]». لكن إذا تجاوزنا الالتباس والخلط الذي غُذّي عن قصد بين الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS والجماعات الإسلامية المسلحة GIA (ومن المعروف أن عدداً من أعضاء الـ GIA، قد شنّوا بدءاً من العام 1995

---

(34) خالدة مسعودي، Une Algérienne debout، فلاماريون، باريس، 1995.
(35) خالدة مسعودي، «Le peuple sait qui tue»، رغار، تشرين الأول 1997.
(36) مقابلة مع عبد القادر حشاني قدمها أرزقي آيت العربي، لوفيغارو، 12 كانون الثاني 1998.

خاصة، حرباً شعواء لا هوادة فيها ضدّ الجيش الإسلامي للإنقاذ وفئات أخرى لا تشاركهم مواقفهم)، ألم يكن هناك أي تبنٍّ للمجازر من قبل الجماعات الإسلامية؟

إنّ كلّ ما صُرِّح به في هذا الخصوص صدر عن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، في الغالب، على شكل بيانات نارية صادرة من لندن. فقد أعلنت الجماعات الإسلامية المسلحة، في شهر شباط 1997، عن «مرحلة جديدة من الحرب ضد السلطة الجزائرية» متوعدة بتفجيرات في قلب العاصمة. [...] في ذلك البيان، تتعهد الجماعات الإسلامية المسلّحة بذبح «جميع المرتدّين وحلفائهم في المدن والقرى» وبالقيام بتفجيرات في قلب الجزائر والبليدة[37]. أمّا فيما يتعلّق بمذابح رايس، وسيدي يوسف، وبن طلحة، فالوثيقة الوحيدة التي يمكن اعتبارها اعترافاً هي «البيان رقم 51» من «الأمير» عنتر زوابري والذي نشرته صحيفة الأنصار في لندن (وهي تُعرّف غالباً على أنها الناطق باسم الجماعات الإسلامية المسلّحة في الخارج) بتاريخ 27 أيلول 1997، حيث نقرأ فيه: «إنّ جحودَ هذا الشعب الذي فقد إيمانه، وردّته إلى الكفر، ورفضَه الانضمام إلى المجاهدين أو التضامن معهم لن يفتّ في عضدنا أو يؤثر على تصميمنا في [السير قُدُماً إلى الأمام] ولن يعود علينا بعون الله بأي أذى أو ضرر. وهكذا فإن كل ما ارتُكب من جرائم، وذبح، ونفي، وتهجير، وحرائق، ومصادرة أملاك، وسبي نساء [...] ليس إلاّ تقدّمةً لله عزّ وجلّ[38]». جوهرُ البيان هجومٌ عنيف على «طغاة» السلطة، وعلى الدعوة إلى مهادنة الجيش الإسلامي للإنقاذ، و«تواطؤ» فرنسا. غير أننا لا نجد فيه ما يجلو لنا الشكّ فيما يتعلّق بالهوية الحقيقية لكاتبه أو كاتبيه.

---

(37) بلاغ نشر في صحيفة الحياة اليومية، 24 شباط 1997.

(38) ذُكر في كتاب كامل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من الإنقاذ إلى الجماعة، بيروت، 1998، صفحة 282 ــ 283.

شكّ عبّرت عنه دوائر الاستخبارات الغربية، وكذلك العديد من المراقبين المستقلّين. يقول المستشار أنطوان بصبوص: «إن نشر هذا النصّ قد أثار العديد من علامات الاستفهام؛ فهذا العمل الرائع في نوعه يمكن أن يكون من «فبركة» المكتب المختص بتسميم الأفكار وبالكفاح ضد التوجّه الإسلامي، التابع للأمن العسكري. فأيّة رسالة تستطيع أن تؤدي للنظام خدمة أعظم من تلك التي تتبنّى المسؤولية عن المذابح وتبرّئ ساحة الجيش وأعوانه الكثيرين وتهدّد فرنسا والأمم المتحدة، فيما لو أرادتا تدويل الأزمة[39]؟». ونذكر أيضاً تلك المعلومة التي أوردها باتريك فورستييه، وهو صحافي في مجلة باري ماتش حول «أبو حمزة» المسؤول عن إصدار الأنصار في لندن: «عندما وضعت الاستخبارات السرية البريطانية هاتفه المحمول تحت المراقبة، فوجِئَتْ بشدّة: إنّ مكالمات الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر صادرة من إحدى الثكنات[40]!» معلومة جائزة، غير أنّ أي مصدر آخر لم يؤكّدها[41].

في المقال نفسه يؤكّد باتريك فورستييه أن العسكريين متورطون في المذابح. غير أن التعليل الذي أعطاه ـ ونُقِل عنه كثيراً فيما بعد ـ لا يعوّل عليه. فبالاعتماد على «تقرير سريّ للأمن العسكري» يقول إنّ الجماعات الإسلامية المسلحة يمكن أن تكون قد

(39) أنطوان بصبوص، L'islamisme; une révolution avortée?، منشورات آشيت، باريس، 2000، صفحة 164.

(40) باتريك فورستييه، «Derrière les tueries, de sordides intérêts immobiliers et fonciers»، باري ماتش، 9 تشرين الأول 1997.

(41) أبو حمزة، مجاهد إسلامي مصري مؤمن بصدق على ما يظهر بأنه يخدم قضيته بنشر دعاية الـ GIA. ولكن يبدو أنه هو أيضاً كانت لديه شكوك حول صحة مصدر ذلك البلاغ. فقد قال لكامل الطويل بأنه يخشى أن يكون في الأمر تلاعب من قبل أجهزة المخابرات الجزائرية. وهذا هو السبب في أنه لم ينشر ذاك البلاغ على الفور. وأكد أنه طلب من مراسليه في الجزائر «تبريرات دينية» لتلك المجازر. ومع أنه لم يحصل عليها، فقد قرر مع ذلك نشر النص، لكنه قطع بعدها كل علاقة له مع الـ GIA (كامل الطويل، المصدر المذكور، صفحة 280 ـ 282).

اقترفت المذابح لحساب «العسكريين أصحاب الامتياز التابعين للائتلاف العسكري ـ الصناعي الذي يقف خلف الرئيس زروال» والمعارض لمعسكر «أنصار الاستئصال» الذي يقوده الجنرال محمد العماري؛ والهدف هو تمهيد السبيل أمام «عصابة المضاربين» لوضع أيديهم على المئة ألف هكتار القابلة للبناء التي تمتلكها الدولة في سهل ميتيجة، والمقرّر تخصيصها في مطلع العام 1998. إذ «بتفريغ المزارع التعاونية من سكّانها» عن طريق إرهابهم، يحولون دونهم ودون الانتفاع بحقّ الشُفْعة ويخلو الجوّ للمتاجرين من أصحاب الرتب العسكرية.

بعد ثلاث سنوات، تبدو هذه الفرضية مشابهة جداً لإحدى تلك الشائعات التضليلية التي اعتاد الأمن العسكري على إطلاقها، والهادفة في الحالة هذه إلى زعزعة نظام الرئيس زروال وأتباعه. بما أن ضحايا المجازر الكبرى لم يكونوا من الفلاحين المستثمرين للمزارع التعاونية بل من المدينيين، فإنّ أيّ تخصيص للأراضي لم يجرِ منذ ذلك الحين. وكما سنرى، فلا بد من البحث في جانب الأمن العسكري بالضبط لفهم أسباب تورّط بعض قطاعات الجيش في التلاعب بالإرهاب.

من هم الذين استُهدفوا؟

هناك أسئلة أخرى أكثر جوهرية تُطرَح بكثرة، وهي تؤكّد على كل حال فكرة النيّة المبيتة في المجّازر. لماذا اختار القتلة دوماً أحياء محدّدة بعناية؟ لماذا، كما سُئل في أحد المقالات التي نشرتها الصحف الجزائرية، مع العلم بأنّ تلك الصحف متحيّزة بشدة لفكرة المسؤولية الحصرية للإسلاميين عن المجازر، «لماذا اختار الإرهابيون هذا الشارع دون غيره عندما هاجموا بأعداد كبيرة حي بن طلحة[42]؟» كذلك تلاحظ صحيفة ليبراسيون اليومية الفرنسية

(42) عبلة شريف، «Les vérités sur Bentalha»، لوماتان، 9 كانون الأول 1997.

ـ مثلها مثل وسائل إعلام أخرى فرنسية وأنكلوسكسونية ـ في حالة مذبحة رايس «حقيقتين»: «الأولى هي أن الكومامندوس قد وجّهوا هجومهم بدقة، مستهدفين أُسَراً ومنازل بعينها. والثانية، الأوسع انتشاراً، هي أن القرويين المهاجَمين يعرفون القتلة الذين يُرجَّح كونهم من المنطقة نفسها»[43].

ولكن في الأسابيع التي أعقبت المجازر، أزاحت معظم وسائل الإعلام الجزائرية والأجنبية هذه الوقائع إلى المرتبة الثانية. وباعتبار أنّه لم يُؤْذَن بإجراء أيّة تحقيقات جديّة فقد بالغ الصحافيون كثيراً وسط هذه الأهوال، ورووا أحياناً قصصاً مبهمة غير قابلة للفهم: كما لو أنّ الصاعقة هي التي انقضّت وأنّه ليس ثمة أي منطق يسيّر تلك الأحداث الدموية.

فيما بعد، ظهرت أوّل محاولة تفكير عقلاني: لأنّ سكان الأحياء المستهدفة أداروا ظهورهم للجماعات المسلّحة وتخلّوا عن دعمها، فقد ضربهم عنف «أعمى». هذه هي الفرضية التي تناولها برنار هنري ليفي: «اقتربتُ من منازل بن طلحة المدمّرة. [...] هل أجبَروا، باستهدافهم بعض العائلات، سكانَ حيّ كاملٍ على إخلائه؟ هذا ممكن، نعم، لكن الأكثر احتمالاً هو أن تلك الأسَر المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، قد استفادت من نفوذها في الفترة ما بين 1988 و1991 عندما كانت سيدة الموقف بدون منازع في المحلّة، ثم ضاق رب الأسرة ذات يوم ذرعاً بدفع الجزية، أو وعى أن الريح قد غيّرت اتجاهها وأن ولاءه يعرّضه للخطر، أو أنّه يعطي للجيش الإسلامي للإنقاذ AIS بينما وجب عليه أن يعطي للجماعات الإسلامية المسلّحة GIA أو العكس...»».

هو تفسير معقول في الظاهر ويتضمّن جزءاً من الحقيقة. إن سكان بن طلحة، كسكان سائر الأحياء الأخرى الذين طالتهم مجازر صيف 1997، كانوا في معظمهم موالين للجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS.

---

(43) جان هاتزفيلد، ليبراسيون، 30 آب 1997.

لكن هنا أيضاً، عندما نضيف كلمة «أو العكس»، فإن فرضية أن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، وليس الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS، هي من ينتقم في الواقع من السكان المدنيين، تصل إلى طريق مسدود. إنّه التباس يعزّز فعلاً رواية أصحاب القرار الجزائريين الصفيقة: إن الضحايا في الحقيقة مذنبون، لأنهم تعاونوا يوماً مع ذابحي[44] الأطفال. وبغضّ النظر عن احتمال تسوية الحسابات العشائرية والعائلية - والتي انتشرت كثيراً منذ بداية الحرب - لا بد من الإقرار بأن الهدف الثابت للجماعات العديدة التابعة للجماعات الإسلامية المسلحة GIA هو هدف الجيش ذاته: إشاعة الرعب وتجريد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجناحها المسلح، الجيش الإسلامي للإنقاذ، من الدعم الشعبي. وسنعود فيما بعد إلى هذه الفرضية المنطقية، والأقرب إلى الحقيقة بكثير.

إنما قبل ذلك، ثمة حقائق أخرى تُستخلص من شهادة نصر الله يوس، وقد بيّنها جيّداً: جرت المذبحة في منطقة صغيرة من بن طلحة، قسم حيّ الجلالي، وهو مستطيل صغير لا تتجاوز أبعاده بضع عشرات من الأمتار تضم نحو مئة منزل. هوجمت بعض المنازل كذلك في القسم المسمى «امتداد حيّ الجلالي»، بيد أن مجمّع المساكن مسبقة الصنع الذي هو عبارة عن منازل مؤلفة من طابق واحد، وسهلة الهدم والحرق، بقيت سليمة لم تُمسّ.

ورغم أن شوارع الحي كلها قد مُشّطت، فلم «تُزَر» جميع المنازل. وقد رأينا أن تلك التي تؤوي العائلات العائدة في أصلها إلى مناطق جيجل والمدية (وخاصة قرية تابلاط) هي التي استُهدفت، بينما أُعفيت تلك التي يسكنها أشخاص يعودون في أصولهم إلى مناطق أخرى - باستثناء بعضٍ منها لاحظ المهاجمون كثرة المختبئين فيها.

---

(44) انظر صفحة 216 من الكتاب، تصريح معبر جداً لوزير الصحة يحيى قيدوم: «أنتم جذور الإرهاب، لقد غذيتموه، وعليكم الآن تحمل التبعات».

والحال أنه قد وُجد أن كثيراً من العائلات التي ذُبحت تعود في أصولها إلى تابلاط وجيجل وقد انتقلت حديثاً إلى بن طلحة، بشكل نهائي أو مؤقت، للهرب من الرعب الذي كانت تعيشه. ولتتمكن من ذلك كان عليها الحصول مسبقاً على إذن من القيادة العسكرية المحلية، مما يعني أن السلطات قد أُعلمت بوجود هؤلاء اللاجئين. وقد استقرّ معظمهم في الحي المنكوب، حيث كان يوجد، كما سبق أن رأينا، عدة منازل شاغرة (ذكر نصر الله أن إشارة الصليب قد وُضعت على المنازل الخالية قبل المجزرة بعدة أشهر[45])؛ بينما لم يستقرّ غير عدد قليل من عائلات اللاجئين في أحياء بن طلحة الأخرى.

هذه الحالة الخاصة جداً يمكن أن تشكّل أحد الأسباب الرئيسية لاختيار القتلة لحيّ الجلالي. وهناك فرضية معقولة تقول إنّ المهاجمين رجال من الوحدات الخاصة في الجيش اختيروا للتخلّص من شهود مزعجين: أولئك الذين رأوهم متنكرين بزي إسلاميين في مناطق تابلاط وجيجل[46]. وهو هَدَف يمكن أن يفسِّر الاختيار الظرفي لهذا الحيّ، ولكن تبقى هناك أسباب أكثر «استراتيجية»، وسنستعرضها لاحقاً، ربما تكون قد دفعت إلى تقرير مثل تلك المذبحة الجماعية.

في رايس كذلك، كان بين السكان لاجئون من المناطق التي عانت الإرهاب. حكى أحد الناجين لصحافي، أنه في ربيع 1997، ترك

---

(45) انظر صفحة 131 من الكتاب.

(46) في أوائل 1998، روى أحد الفارين من الجيش لصحيفة ذي أوبزرفر اليومية البريطانية أنه بعد رفضهم الانصياع لإيعازات العسكر بالتسلح، تعرض سكان قرية في منطقة جيجل لهجمات كوماندوس في هيئة إسلاميين، أسفرت عن سقوط أربع عشرة ضحية؛ قسم من الناجين التجؤوا إلى منطقة أخرى (جون سويني، ذي أوبزرفر، 18 كانون الثاني 1998). وقد رأينا، على النحو ذاته، ما رواه نصر الله من أن هناك شاهدين قدما من منطقة تابلاط (ابن حسن وابن عم موسى) ذكرا «تعرفهما على عسكريين متنكرين كإسلاميين، كانوا قد ذبحوا، أيام وجود الحواجز [في تابلاط]، ركاب عدة حافلات صغيرة على بكرة أبيهم» (انظر صفحة 105 من الكتاب).

الكثيرون منطقة الأربعاء ليلجؤوا إلى رايس: ذلك أنّ [...] شباناً من الجيش الإسلامي للإنقاذ [...] كانوا قد نبّهوا عائلاتهم إلى ضرورة المغادرة لأن القتلة قادمون[47].

دفاع عن النفس أو مطاردة للإسلاميين؟

عنصر يثير الفضول في رواية نصر الله، نجده أيضاً في شهادات أخرى وهو يخصّ مسألة تسليح المدنيين. فقد وصف بدقّة مماطلة المسؤولين العسكريين المحليين ومراوغتهم فيما يتعلّق بهذا الأمر. إنهم من جهة يدعون سكان بن طلحة لحمل السلاح ويهدّدونهم بالتخلّي عنهم، ومن جهة أخرى يبدون غير واثقين بهم، ذلك أنهم رفضوا عملياً تسليحهم، منتظرين أن يفعلوا ذلك أخيراً في اليوم التالي للمأساة.

من المؤكّد، كما رأينا، أنّ قسماً من السكان أبدوا تحفّظاً كبيراً على فكرة التسلّح خشية انتقام الجماعات الإسلامية، غير أنّ أولئك الذين أرادوا التسلّح كانوا يرتابون بالإسلاميين وبالعسكريين وبالوطنيين على حدٍّ سواء: لقد رفضوا أن يتحوّلوا إلى رديف للجيش في كفاحه ضد الإرهاب، وعقدوا النيّة على تنظيم دفاعهم عن أنفسهم بأنفسهم. من المرجّح إذاً أن العسكريين لم يكونوا ميّالين إلى تسليح رجال لا يمكنهم التحكّم بهم.

هذه نقطة جوهريّة. لأن استراتيجية الجيش، منذ بداية الحرب، كانت تقوم بكل وضوح على العمل على ضمّ السكان إلى معسكره، معسكر «استئصال» المعارضة الإسلامية بكافّة الوسائل. هذا ما عبّر عنه بوقاحة لإحدى الصحف الجزائرية في أيلول 1997 مسؤولٌ في حاكمية الجزائر الكبرى رفض الكشف عن اسمه، آخذاً على السكان المحليين عدم مشاركتهم في مكافحة الإرهاب. وعندما سأله أحد الصحافيين عمّا فعلته الدولة لحمايتهم أجابه: «وماذا يفعل المواطن

(47) لاكروا، 26 أيلول 1997.

من أجل الدولة؟ كي ينتزع حقوقه عليه أن يقوم بواجباته[48]».

في منطقة الأربعاء الموالية لجماعات مسلحة معارضة للـ GIA، التي أحدثت هناك دماراً كبيراً وفتكت بالسكان المدنيين، لم يُقدّم السلاح إلا لثلث من طلبوا التسلح. قال لهم رجال الدرك: «إذا شئتم أن نعتبركم من الآن فصاعداً رجالاً، يجب أن تجلبوا لنا رؤوساً. والرؤوس التي نريدها هي رؤوس رجال الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS[49]».

بين هذا القول واستخدام مذابح المدنيين للحصول على ولاء السكان الكامل، ليس هناك سوى خطوة لا يُستبعد أن تكون بعض الأجهزة قد خطتها. إنّها على كلّ حال قناعة محمد العربي زيتوت، الدبلوماسي السابق اللاجئ في بريطانيا: «هذا يعني أنّهم لا يعطون السلاح لأيّ كان. بل ينتظرون أن يُذبح قسمٌ من أهل القرية، كي يكون الباقون مقتنعين بإخلاص بفكرة مكافحة الإرهاب[50]».

في بن طلحة، بعد المذبحة، سيتزايد بمرور الأيام والأسابيع عدد الرجال الذين يحملون السلاح. وستذهب السلطات إلى أبعد من ذلك، فتقدم لهم سياراتٍ وتدفع لهم أموالاً كي لا يشهدوا على ليلة المأساة. في رايس حدث الشيء نفسه تماماً: قبل أسبوع من المجزرة طالب السكان كذلك بالأسلحة، ولم يتسلّموها إلا بعد انتهاء المجزرة[51].

دوامة «الحرب القذرة»

بعد هذا التحليل الأوّلي لظروف مجازر صيف 1997، توافرت

---

(48) لوموند، 9 أيلول 1997.

(49) فلورانس أوبناس، Algérie: Nous savons que nous sommes seuls، ليبراسيون، 10 شباط 1998.

(50) Bentalha, autopsie d'un massacre ، فيلم وثائقي متلفز سبق ذكره.

(51) باتريك فورستييه، باري ماتش، 17 تشرين الأول 1997.

لدينا حزمة أولى من الوقائع التي لا يمكن فهمها إلا بافتراض تورّط بعض قطاعات الجيش في المذابح. ومع ذلك فإن أية واحدة من هذه القرائن لا يمكن اعتبارها قاطعة إذا أُخذت على حدة: فاجتماعها هو الذي يكسبها أهمية، وخاصة أننا في هذه المرحلة لا نستطيع أن ندرك المنطق الذي يمكن أن يدفع بعض كبار مسؤولي الجيش الجزائري إلى التخطيط لأحداث عنف بمثل هذه الشراسة ضد السكان المدنيين.

لذلك فمن المهم الآن وضع هذه القرائن في حسابنا ونحن نعيد بصورة سريعة رواية تاريخ انحراف الجماعات الإسلامية المسلحة بدءاً من العام 1992، والحرب الخاصة جداً التي قادها الجيش معها وضدها في آن[52]... إنّها «حرب قذرة»، دموية وقاسية، ستقود اعتباراً من العام 1996 إلى هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل: التركز ضمن دائرة نصف قطرها ثلاثون كيلومتراً حول الجزائر العاصمة (ما يعادل باريس ومحيطها الكبير) حيث توجد كثافة سكانية عالية جداً، وعشرات الآلاف من الجنود الجاهزين للقتال، المدعّمين بألوف من رجال الميليشيات الرديفة للجيش والمتعايشين مع بضع مئات من المقاتلين «الإسلاميين» في نمط فريد. إنّه وضع سيلعب على الأرجح

---

(52) لسنا هنا بصدد رواية تاريخية مفصلة لأحداث فترة 1992 - 1997 ضمن الأعمال الكثيرة التي تعالج المسألة، نستطيع أن نعود إلى: سيفرين لابا، Les islamistes algériens. Entre les urnes et les maquis، منشورات سوي، باريس، 1995؛ مراسلون بلا حدود، Le drame algérien. Un peuple en otage، لاديكوفيرت، باريس، 1996؛ لوي مارتينيز، La guerre civile en Algérie، كارتالا، باريس، 1998؛ لوسيل بروفوست، La sconde guerre d'Algérie، فلاماريون، باريس، 1998؛ جلال مالطي، La nouvelle guerre d'Algérie. Dix clés pour comprendre، لاديكوفيرت، باريس، 1999؛ أنطوان بصبوص، L'islamisme, une révolution avortée؟، مصدر ذكر سابقاً؛ عابد شارف، Autopsie d'un massacre، منشورات دولوب، لاتور ديغو، 1998؛ مايكل ويليس، The Islamist Challenge in Algeria، نيويورك يونيفيرستي برس، نيويورك، 1997؛ فرنر روف، Die algerische Tragödie، أجندا - فيرلاغ، بيرلين، 1997؛ كامل الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، من الإنقاذ إلى «الجماعة»، مصدر ذكر سابقاً.

دوراً رئيسياً في إعداد وتنفيذ مذابح صيف العام 1997 الكبرى (والتي تبرّر أننا سنتعرّض بشكل أساسي، في تتمة هذا التحليل، للأحداث الطارئة في ضاحية الجزائر العاصمة).

يمكن أن نميّز على نحو مبسّط عدة مراحل في «الحرب الجزائرية الجديدة» التي بدأت في كانون الثاني 1992. الأولى، والتي دامت حتى نهاية 1993، تميّزت في وقت واحد بعمليات عديدة للجماعات الإسلامية المسلّحة في جو من الغموض والالتباس، وبأعمال القمع المتناهية القسوة التي مارستها قوات الأمن ضد قطاعات الشعب المشتبه بتأييدها للإسلاميين. وتبدأ الثانية في مطلع 1994، بعمليات عسكرية واسعة المدى ضد مخابئ الإسلاميين «السياسيين»، وعمليات دموية ضد الجماعات الإسلامية الأصولية و«خصخصة» جزئية للحرب مع مضاعفة الميليشيات بتحريضٍ من بعض قطاعات السلطة، وكذلك تصعيد القمع التعسفي ضد السكان الذي يشهد عليه العدد المتزايد من المختفين، والإعدامات دون إجراءات قضائية، وممارسة التعذيب، الخ. وبدءاً من العام 1996، وَهَن عزم المقاومة السرية الإسلامية كثيراً، وازداد عدد أفراد ميليشيا الوطنيين بشكل كبير، ومع ذلك فقد تضاعفت أعمال العنف والمجازر حتى وصلت ذروتها في صيف 1997.

1992 ـ 1993 بين رجال المقاومة والجماعات المحلية

في كانون الثاني 1992 أَنذرت الانتخابات المتوقفة بنهاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، وهي جبهة ضمّت جماعات من الإسلاميين ذات اتجاهات شديدة التباين. أُوقف زعيماها عبّاسي مدني وعلي بن حاج في حزيران 1992 في أعقاب إضراب عام قُمع قمعاً دموياً. إنّ تجربة القمع تلك في الوقت الذي كانت قيادة الجبهة قد تلقّت فيه ضمانات من الحكومة، هي التي دفعت بعض مؤيديها إلى اختيار سبيل المقاومة السريّة واعتبار الاقتراع طريقاً مسدوداً لا يمكن أن يوصل إلى دولة إسلامية؛ مع أن هؤلاء المؤيدين في

معظمهم ظلّوا في وضع ترقّب حتى إيقاف المسار الانتخابي، وهو إجراء عزّز وضعهم البدنّي وقادهم إلى تشكيل الفرق السرّية المسلّحة الأولى وفق نموذج غُذّي طويلاً بأساطير حرب التحرير ضد الدولة الفرنسية المستعمِرة.

مع موجة الاعتقالات المكثّفة وتفكيك جميع البنى التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجد أنصار الجبهة والمتعاطفون معها أنفسهم دون قيادة. تشكّلت شبكاتٌ يعوزها التنظيم والتماسك كما ظهرت معارضة شعبية. وقد وصف نصر الله يوس جيّداً تركيبة الأحياء المحيطة بالجزائر العاصمة في تلك الفترة حيث راقب تشكّل المجموعات السرّية الأولى المؤلفة من المناصرين المعروفين من السكان الذين كانوا يؤمّنون الدعم الماديّ للمقاومة السرّية ولعائلات السجناء، والذين رفضوا تأييد الانقلاب العسكري وعبروا عن ذلك بقبول «القوانين الإسلامية» التي فرضها المقاومون.

في الأشهر الأولى من العام 1992 وحتى العام 1993، تشكّلت في الأحياء المحيطة بالجزائر العاصمة مجموعات مقاومة محلّية. كانت ماتزال ضعيفة أو بالأحرى مشغولة بتنظيم نفسها وبمحاولة تجنب ضربات قوات النظام التي تلاحق جميع الرجال المقرّبين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فأعضاء الجبهة الذين لم يُقتلوا، أو يُسجَنوا (عدة آلاف أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال في الصحراء)، أو يستقروا في المنفى، قد دُفعوا إلى العمل بالسرّ أو إلى ترك المدن والالتحاق بمجموعات المقاومة المسلحة الأولى، وخاصة الحركة الإسلامية المسلحة MIA بزعامة عبد القادر شبّوطي الذي اضطر للانسحاب إلى المناطق الجبلية في الأطلس البليدي على مشارف مدينة الجزائر. وقد التحق به بدءاً من ربيع 1993، مئات من السجناء المحرّرين من معسكرات اعتقال الجنوب، والذين شكّل قسم منهم، في تموز 1994، الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS، الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، المتمركز بصورة خاصة في غرب وشرق البلاد.

منذ ربيع 1992، انتشر الحديث عن الجماعات الإسلامية

المسلّحة «GIA» «groupes islamiques armés»[53] (وهي خليط من تجمّع عدة زمر)[54] مكوّنة في معظمها من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS الذين أخذوا على الحزب الإسلامي «اتفاقه مع النظام على المشاركة في الانتخابات[55]». وقد تركّزت بشكل مكثّف في ضواحي العاصمة ـ وهي المنطقة التي ستشهد مجازر1997 الجماعية ـ ، لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ رأت النور في ذاك المكان وهي الأكثر شعبيّة فيه. ضمّت هذه الجماعات تحت عباءتها قسماً من الأعضاء الأكثر تطرّفاً، ومنهم «الأفغان» الشهيرون، أولئك الـ 300 ـ 400 مقاتل إسلامي جزائري (انضموا إلى المقاومة الأفغانية بين 1986 ـ 1989[56]) وأقرانهم المحليين الكُثُر الذين لم يغادروا الجزائر مطلقاً. رجال أشدّاء أجمع المراقبون كلهم على القول إنّه، ومنذ البدء، قد تمّ اختراقهم بشكل واسع من قبل عملاء الاستخبارات والأمن DRS[57].

وسرعان ما شكّل هؤلاء، وربما منذ صيف 1992، جماعات مضادة للمقاومة السرّية لاجتذاب الثائرين من الشبان. وهكذا استطاعوا تحقيق الغَلَبة على التنظيم العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ في ضواحي العاصمة حيث لم تتمكن الحركة الإسلامية المسلّحة MIA ولا الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS فيما بعد، من فرض سيطرتهما. ومنذ ذلك الوقت سيُدهَش العديد من المراقبين لعدم توقيف أيّ من أعضاء الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA، على كثرتهم.

---

(53) كانت هذه التسمية في البدء تلك التي استعملها السكان تلقائياً للإشارة إلى الفرق المسلحة العديدة التي تتشكل محلياً، والموصوفة، منطقياً، بالإسلامية. لكن اعتباراً من 1993، وخاصة في 1994، ستتحدث الصحافة الجزائرية بتكرار متزايد عن «الجماعة الإسلامية المسلحة» بصيغة المفرد، وكأنها تفترض أنها منظمة كفاح مسلح تقليدية؛ في حين أنه لا يوجد أي عنصر ملموس، فيما عدا البلاغات ذات المصادر المشتبه بصحتها، يسمح بتأكيد هذه الفرضية.

(54) سيفرين لابا، Les islamistes algériens، مصدر سبق ذكره، صفحة 236.

(55) المصدر السابق نفسه، صفحة 235.

(56) المصدر السابق نفسه، صفحة 238.

(57) انظر أنطوان بصبوص، مصدر سبق ذكره، صفحة 148.

في هذه الفترة لم يقتصر تلاعب إدارة الاستخبارات والأمن DRS على الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA، كما يشهد الاعتداء الذي حدث في 26 آب 1992 في مطار هوّاري بومدين وأسفر عن مقتل تسعة أشخاص وجرح مئة وثلاثة وعشرين؛ وهو «أول اعتداء أعمى تشهده الجزائر المستقلة[58]». ووفقاً لما أشار إليه عدد من المراقبين[59]، يبدو أن رجالاً من جماعة عبد القادر شبّوطي المقرّبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS قد عزموا بالفعل على القيام بهجوم على برج المراقبة، وكان من المفروض أن يتمّ ذلك خلال الليل، حيث خُطّط لتجنب وقوع ضحايا. والحال أن القنبلة قد انفجرت في منتصف النهار، وسط قاعة المسافرين: أدلّة عديدة ـ وخاصة حقيقة أن من أشارت إليه الشرطة كمسؤول رئيسيّ عن حادث التفجير كان قد أُوقف... قبل ذلك بثمانية أيام ـ دعت للافتراض بأن «أجهزة المخابرات» هي التي كانت وراء العملية وهي التي حرّكت الفاعلين.

في ضواحي الجزائر العاصمة، أراد شباب عديدون متحمّسون للصراع المسلح، أن يلتحقوا بالمقاومة السرّية، عن عقيدة وقناعة أو رغبة في تحاشي القمع الوحشي «للقوات الخاصة» التي شُكّلت في العام 1993 ووُضعت تحت إمرة قائد الأركان العامة الجنرال محمد العماري. هذه الوحدة المسلّحة المختصّة بمكافحة الإرهاب سيرتفع عدد أعضائها من 15.000 عضو إلى 60.000 عضو في العام 1995. ومنذ العام 1992، وخصوصاً في العامين 1993 ـ 1994، تعرضت الأحياء الشعبيّة التي تعاطفت مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، في ضواحي العاصمة وفي أماكن أخرى، للسحق «بمحدلة» حقيقية بهدف إرهاب الناس وتدمير كل رابطة بين الشعب المعادي للسلطة

(58) جوزيه غارسون، L'attentat de l'aéoport، مراسلون بلا حدود، Le drame algérien، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 184.

(59) انظر خاصة سيفرين لابا، Les islamistes algériens، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 232.

والإسلاميين المسلّحين. لقد استُعملت جميع أشكال العنف: تمشيط، نسف المنازل بالديناميت، اغتيالات، إطلاق رصاص على المصلّين الخارجين من المساجد، اعتقالات في الخفاء أو على رؤوس الأشهاد، تعذيب لا يتصوره إنسان ـ استخدام الحملاج بشكل دائم ـ ثم عرض الجثث مقطوعة الرأس.

وبدلاً من الحصول على التأثير المتوقّع، عمل هذا العنف على توسيع صفوف المعارضة المسلّحة. بعض الشبان تكفّلت بهم الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، وآخرون شكّلوا جماعاتهم المحلّية الخاصة. حماسهم الملتهب وتعطّشهم للانتقام دفعاهم إلى مضاعفة الاعتداءات والاغتيالات «المستهدفة» ـ في البدء لممثّلي الدولة، ثم منذ 1993، لرعايا أجانب وصحافيين ومثقفين معروفين بقربهم من السلطات (نسبت الشائعات بعضاً من حوادث القتل إلى إسلاميين استخدمهم الأمن العسكري، وستزداد هذه الشائعات إلحاحاً طالما أنّ السلطات لم تُجرِ أيّ تحقيق جديٍّ لتحديد المسؤولين عن هذه الاغتيالات). وفي الفترة نفسها، أخضعت الجماعات الإسلامية المسلّحة والجماعات المحلية السكانَ في عدد من المدن في ضواحي العاصمة إلى هيمنة اجتماعية متزمتة وصارمة، فأَحرقت مئات المدارس، وحرّمت بيع السجائر، وحظرت الصحف المعتبرة موالية للنظام، بينما ألزمت النساء بارتداء الحجاب، ومنعت دفع الضرائب[60]. أخذ عدد السكان الهاربين من تلك الأحياء يتنامى يوماً بعد يوم.

1994 ـ 1995: استخدام الجماعات الإسلامية المسلّحة والتلاعب بها

في ربيع العام 1994، بدّلت الحرب مستواها وشيئاً من طبيعتها. في المقام الأوّل ضاعف الجيش عملياته ذات المدى الواسع ضد

(60) سيفرين لابا، «le GIA»، ضمن مراسلون بلا حدود، Le drame algérien، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 183. في مناطق أخرى، مارس رجال الجيش الإسلامي للإنقاذ كذلك تلك الأساليب العنيفة في السيطرة الاجتماعية «الدينية».

معاقل المجاهدين المقرّبين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، ووجّه إليهم ضربات قاصمة: «قُصفوا أحياناً بالنابالم كما حدث في مفتاح، فدُمّرت معاقل الحركة الإسلامية المسلّحة MIA منذ العام 1994، وأصبحت عاجزة عن العمل، مما تسبّب في تشتيت مقاتليها[61]». ويؤكد نصر الله يوس في روايته وجود هذه المعاقل وكيف تغلّب الجيش عليها بدءاً من منتصف العام 1994.

قضت تلك الهجمات العسكرية، على المقاومين الأوائل المستقرّين في وسط البلاد جميعهم، وفي وقت ما، لم يعُدْ هناك في ضواحي العاصمة سوى رجال الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA (يقول نصر الله إنهم لم يكونوا موجودين حتى ذلك الحين في بن طلحة، ولم تعلن الجماعات المحلّية ولاءها لهم إلا بعد حادثة الهروب الشهيرة من سجن تازولت، في آذار 1994)، الذين أعلنوا في أيار عن اتحاد عدة جماعات تحت هذا الاسم ومنهم بعض «الناجين» من المقاومين (المقصود خاصة قسم من الحركة الإسلامية المسلحة MIA وحركة الدولة الإسلامية MEI أو ما بقي منهما، والتكفير والهجرة، وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS من تيار «الجزأرة» بقيادة محمد سعيد). أما الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS الذي تشكّل بعد أقل من شهرين فسيبقى محصوراً في شرق البلاد وغربها.

كما جرت تصفية حسابات دامية في قلب الجماعات الإسلامية المسلحة GIA نفسها: وهكذا سيتمّ القضاء على جماعة محمد سعيد في نهاية 1995؛ وسيصرّح رئيس الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد LIDD الناشطة في منطقة المدية، أن الـ GIA قد أعلنت عليهم الحرب اعتباراً من العام 1995، فتركوها ليشكّلوا بعدئذٍ، في العام 1997، الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد LIDD[62] (فقدت

(61) لوي مارتينيز، La guerre civile en Algérie، مصدر سبق ذكره، صفحة 323.
(62) انظر المقابلة مع أمير «الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد» علي بن حجار، في لوسوار الجزائرية 31 كانون الثاني 2000.

كتيبتهم في معاركها مع الجماعات الإسلامية المسلحة GIA من الرجال أكثر مما فقدت في معاركها مع الجيش). أخذت الجماعات، باطراد، تنقض ولاءها وتدين انحراف الـ GIA التي أعلنت حرباً صريحة على الشعب الجزائري بعد أن وصفته «بالمرتد» و«الكافر»، وصبّت انتقامها كذلك على الجيش الإسلامي للإنقاذ وعلى عائلات الجماعات التي لم توالِها.

كان هذا أول تحوّل للحرب: ففي ضواحي العاصمة، وفي بداية 1994، اتّبعت الجماعات الإسلامية المسلحة «منهج إرهاب بحت لم يكن يستثني السكان[63]». وقد أشار يوس إلى «موكب الموتى» الذي لم يعد المرء يعرف من قتلهم: الإرهابيون أم العسكر؟ غير أن سكان المنطقة لم يلبثوا أن أدركوا، ولكن بشكل ضبابي، أن هذا التمييز قد فقد مدلوله: فالإرهابيون يمكن أن يكونوا جنوداً متنكّرين، والعسكر متكيّفون تماماً مع وجود الإرهابيين المعروفين من الجميع. وهؤلاء وأولئك يرتكبون النمط نفسه من الأعمال.

لقد بيّن نصر الله جيّداً أن الجماعات المحليّة في بن طلحة وبرّاقي التي كانت تستفيد حتى ذلك الحين من تعاطف السكان ستتغير بالتدريج: فمعظم المقاتلين المتحدّرين من المنطقة قُتلوا على يد الجيش وحلّ محلّهم أوغاد ومجهولون عملوا باسم الجماعات الإسلامية المسلحة GIA وفرضوا نفوذهم بالعنف والابتزاز. وقد اشتكى سكان تلك الأحياء من تخلّي الجيش عنهم وتركِهم عاجزين في مواجهة عَنَت الجماعات، وستشرح إحدى ساكنات بن طلحة لهيئة الإذاعة البريطانية: «كانوا يعيشون بيننا، لا أحد يستطيع أن يقول لكم العكس. عند حلول الظلام، كان الجيش يغادر ليأتوا هم بزّيهم الأفغاني، ويتجولوا في القرية دون أن يعترضهم أحد. كلّ ما كنّا نستطيع نحن فعله هو إعلام الجيش، غير أنه لم يكن يحرّك ساكناً[64]».

---

(63) جوزيه غارسون، «La violence des islamistes»، في مراسلون بلا حدود، (Le drame algérien)، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 45.

(64) Bentalha: Autopsie d'un massacre، فيلم وثائقي متلفز سبق ذكره.

والأنكى من نلك هو أنّ الإرهابيين والعسكر كانوا غالباً ما يعملون يداً بيدّ. والدليل تلك الملاحظة الرهيبة التي نكرها نصر الله: «ازدادت الشكاوى المقدّمة إلى الشرطة بخصوص تصرفات الجماعات، ولكن ما هي إلا فترة وجيزة حتى تمّت تصفية المشتكين[65]». إن قناعة السكان باستفادة بعض الجماعات المحليّة المسلّحة من تواطؤ قوّات الأمن تفسّر ارتيابهم بتلك القوّات.

ارتياب غذّته أخبار جديدة مذهلة واردة من المناطق الجبلية القريبة من بن طلحة: كانوا يتحدّثون هناك عن رجال يصلون على متن مروحيات وقد وضعوا على رؤوسهم عصائبَ توحي بأنهم إسلاميون، يرهبون ويذبحون المدنيين في القرى. وبعد عمليات «التنظيف» هذه، يأتي الجيش ليستقرّ مجدداً. أصبح الأمر جليّاً، ثمّة رجال مقاومة مزّيفون يحاربون الحقيقيين، يمارسون الضغط على السكان ويجنّدون المتطوّعين الشباب الوافدين من المدن. رأى نصر الله يوس بأمّ عينيه هؤلاء «العسكر ـ الإرهابيين» الذين تمركزوا في المناطق الجبلية القريبة من مفتاح منذ منتصف العام 1994، وهم ينشرون الرعب متنكّرين بزيّ الإسلاميين[66].

نكرت الشهادات حوادث قتل جماعي في ضواحي العاصمة. فرقَ مغاوير مشكّلة من قوات خاصة تستبيح القرى التي تعتبرها مؤيدة للكفاح المسلّح، معتقلة عشرات المدنيين، ليُعثَر على جثثهم لاحقاً محترقة بعد تعرضهم للتعذيب. هذا هو الوضع ـ الذي مازال حتى اليوم غير مفهوم ـ لقرى منطقة-الشليف: «بين ربيع العام 1994 وخريفه، اعتُقل عشرات الأشخاص وتمّت تصفيتهم[67]». وعندما لم تكن تلك المذابح تمرّ بصمت، كانت أبواق أجهزة الدعاية في السلطة تصوّر عمليات الفرق الخاصة على أنّها عمليات قام بها الإسلاميون.

---

(65) انظر صفحة 100 من الكتاب.

(66) انظر صفحة 111 - 112 من الكتاب.

(67) وفق شهادات سكان تينيس (ولاية الشليف) المذكورة في Livre Blanc de la répression en Algérie (1991 ـ 1994)، منشورات هوغار، جنيف، 1995، صفحة 77 ـ 80.

وعلى الرغم من وجوب أخذها بحذر ـ فإن أخطار التلاعب، بل والتضليل الإعلامي يجب ألاّ تُهمَل ـ إذ أن رواياتٍ عدّة لأشخاصٍ فارّين من الجيش قد أكّدت ذاك النوع من العمليات. هذا مثلاً ما نُقل عن «عدلان شعبان» بتاريخ 2 كانون الثاني 1998 في صحيفة الوطن العربي اليومية التي تصدر في لندن: «منذ العام 1994، حدثت مذابح على يد أجهزة الأمن، خطّطت لها ونفذّتها دائرة خاصة في الأمن العسكري: وهي «الإدارة المركزية للأمن العسكري»، التي كانت تعمل ضمن إطار «مركز عمليات» مؤلّف من وحدة مغاوير يقودها العقيد عثمان طرطاق، المكنّى بشير. كان هدفها إرهاب عائلات الإسلاميين في الأحياء الإسلامية لعزلها عن العائلات الأخرى التي يمكن أن تشكّل لها دعماً كبيراً. اتخذت هذه الوحدة الخاصّة ثكنة بن عكنون في الجزائر العاصمة قاعدة لها، وكانت في البداية تضّم من ستة إلى عشرة عناصر يرتدون القَشّابيّة أو الجلباب وقد تركوا لحاهم تطول.

«طريقة عملهم هي التالية: في منتصف الليل تُقلّهم سيارات مدنيّة إلى الأحياء الإسلامية مثل شرارية، الكاليتوس، سيدي موسى، ومفتاح الخ... يدخل العناصر إلى القرية ويحدّدون عائلات بعينها، تلك التي ينتمي إليها الإسلاميون المطلوبون. يطرقون الباب وهم يصيحون: «افتحوا، نحن المجاهدون» وما أن يُفتح الباب حتى يُقتل جميع من في المنزل. في الصباح الباكر تُعرف حصيلة القتلى التي تصل أحياناً إلى نحو ثلاثين قتيلاً. ثمّ تدمّر المنازل بعد ذلك، أثناء النهار.

«توسّعت هذه العمليات بتعزيز تلك الوحدة الخاصة بوحدات مغاوير أخرى، وبشرطة ورجال ميليشيا. وحلّت عندها الطامّة الكبرى: حوادث قتل، ونهب، واغتصاب على نطاق واسع جداً أدخلت البلاد في دوامة خطرة، أخطر ما فيها كان وجود عدد متزايد من الأفراد الذين يرتكبون هذه المجازر، وكأنما أصابهم «وباء المجزرة»؛ كان القتلة يتعاطون المخدّرات لتهدئة أعصابهم... هذه

الحملات التأديبية غدَت بمثابة عمليّات وقائية تهدف إلى الحيلولة دون التحاق مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمقاومة السرّية بعد إطلاق سراحهم من معسكرات الاعتقال في الجنوب».

ازدياد الميليشيات

انقلاب هامّ آخر في الحرب حدث في العام 1994: وهو تشكيل النظام لميليشياتٍ تهدف بشكل رسمي إلى تمكين الشعب من الدفاع عن نفسه، وإلى إتاحة الفرصة أمام الجيش للتخفّف من عبء بعض المهمّات البسيطة والتفرّغ لمكافحة الإرهاب بشكل أكثر فاعليّة. في المرحلة الأولى تشكّلت الفرق المسمّاة «patriotes» أو الوطنيين ونشطت بطرق مختلفة بين منطقة وأخرى: كان بعضها مجهّزاً ومسلّحاً من قِبَل الجيش أو الدرك، والآخر من قِبل الشرطة، وكان قسمٌ ثالث مرتبطاً بمنظمات سياسية (مثل التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD في منطقة القبائل أو شيوعيي حزب التحدّي في منطقة بوفاريك). وبدءاً من ربيع 1995، أُحْدِثَ نظام «الحرس البلدي» (ولم يعمل بطريقة عشوائية، بل كان مرتبطاً مثل الشرطة بوزارة الداخلية) الذي وصل عدد أفراده إلى 50,000 رجل.

وفقاً لتصريح رئيس الوزراء في تلك الفترة، مقداد سيفي: «لا يوجد ميليشيات في الجزائر، ولا جنود مرتزقة، ليس هناك إلا جزائريون، ومجاهدون قدماء، وأبناء مجاهدين، و«وطنيون» يعملون مع قوات الأمن والحرس البلدي لحماية الشعب من القتل والسرقة والاغتصاب[68]». غير أن الحقيقة ستكون في حالات عديدة مختلفة تماماً، فعنف الميليشيات سيأتي ليضاعف عنف الجماعات المسلّحة وقوات الأمن، في التباس ينقلب أحياناً إلى فوضى؛ خاصّةً وأنه كان مألوفاً، كما رأينا، ألا يُوزّع السلاح إلا بعد مذابح نُسبت إلى الإسلاميين ـ وهذه حال بن طلحة ـ مؤدّياً إلى سلسلة لا نهاية

---

(68) ليبرتيه، 9 أيار 1995.

لها من حوادث الانتقام القاتلة. في منطقة ميتيجة، كما يشهد نصر الله يوس، كانت السلطات العسكرية المحلّية ترتاب بالسكان وتفضّل غالباً تسليح رجال عُرفوا بماضيهم الإجرامي، بل و«الإرهابي» بحيث تكون واثقة من سيطرتها عليهم. وسرعان ما يتحوّل هؤلاء الرجال إلى طغاة صغار، يمارسون السرقة والابتزاز ويدبّرون بالتعاون مع العسكر والموظفين الحكوميين المحليين أنواعاً مختلفة من المؤامرات والحيل. كان كل شيء يجري وكأن الهدف المرتجى ليس إعادة السلم الأهلي، بل إشاعة وتعميم ممارسة العنف.

بالرغم من ذلك، وبالرغم من حقيقة أن هؤلاء «الوطنيين المسلّحين» لم يتوقفوا عن ممارسة أعمال خارجة عن كل إطار شرعي أو نظامي، فإن وسائل الإعلام الرسمية أخذت تُشيد بعملهم بدءاً من الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني 1995، وظلّ عددهم في تزايد مستمرّ حتى وصل إلى نحو 300.000 رجل. في كانون الثاني 1997، واستجابة، ربما، لتنديد عدد من المنظمات العالمية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الانسان بتجاوزات بعض تلك الجماعات (أو ضمن نطاق الحرص على السيطرة عليها بشكل أفضل)، صدر قرار حكومي بتحويل ميليشيات الوطنيين إلى «فرق الدفاع الذاتي» GLD التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية لكن دون أن يطرأ على عملها على الأرض أي تغيير جذري.

الجيش يسيطرعلى مثلث الموت

هكذا، واعتباراً من العام 1996، ستعيش منطقة أطراف العاصمة، أو مثلث الموت كما لن تلبث أن تُسمى، وضعاً في منتهى الغرابة: الجيش يسيطر على المنطقة، الميليشيات موجودة، والجماعات المسلّحة أضحت أقلّ بكثير، ومع ذلك فإنّ اعتداءات وهجمات «الإرهابيين» الدموية ـ التي كان السكان يزدادون اقتناعاً بأنها تتمّ بالتواطؤ مع قوات الأمن ـ لم تتوقّف. ورغم أن الوسائل

متوافرة تماماً لديها، فتلك الأخيرة لم تُجرِ أي تحقيق، ولا اعتقلت المسؤولين عن تلك الأعمال حتّى عند تعرّفها على هويّتهم.

على الصعيد الوطني، كان الوضع أحياناً أكثر تناقضاً. أماً بالإجمال، فلم يكن من المبالغة القول إن الجيش يسيطرعلى الساحة بشكل واسع. منذ آذار 1995، أدان «الأمير الوطني» للجيش الإسلامي للإنقاذ AIS، مدني مزراق، بحزم التجاوزات التي ترتكبها الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA[69] بحقّ السكان المدنيين، وأعلن أنه يقبل بفكرة مفاوضات «سياسية» مع السلطة. وبقليل من التفكير يمكننا أن نلاحظ أن أهمّ أعمال العنف الأعمى الذي استمرّ في إغراق مناطق عديدة بالدم، خاصة في وسط البلاد، هو من صنع قوى تسيطر عليها بعض قطاعات الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر: «جماعات الجيش الإسلامية» (اسم أطلقه مرة مسؤول سياسي بارز من المعارضة على الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA[70])، الوطنيون، ومغاوير الوحدات الخاصة في الجيش الذين كانوا يتظاهرون بأنهم إسلاميون.

ضمن تلك الظروف احتدم الصراع، في بداية العام 1997، بين قوتين كبريين على رأس الدولة.

1997: حرب القوى

في رأي عالم الاجتماع الجزائري الهوّاري عدي: «إن حسن إدارة النظام يَفترض بالعسكري الذي اختير رئيساً للدولة ألاّ يسعى

(69) «هذه التعديات [...] هي من عمل بعض العناصر المندسّة والجاهلة التي تريد أن تدفعكم [الشعب الجزائري] إلى مواقف غير مشرفة وتصرفات ذات نتائج مؤسفة». (في «Mots de vrité» وهي رسائل موجهة إلى قطاعات مختلفة من المجتمع الجزائري كتبها مدني مزراق، ونشرتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في نيسان 1995).

(70) تسمية لا تنطبق في الغالب على كافة الجماعات العاملة باسم الـ GIA: فبقدر ما يبدو من المؤكد أن عدداً منها كان بالفعل تحت سيطرة قوات الأمن، بقدر ما يتوجب التوضيح بأن هناك عناصر «حقيقية» من الـ GIA كانت ناشطة أيضاً خلال فترة طويلة.

للحصول على استقلاله عن الجيش ليفرض نفسه عليه بشكل أفضل. ذلك أنّه إذا لعب رئيس الدولة دوره الدستوري «كرئيس أعلى للقوات المسلّحة» بحذافيره، فإن توزّع السلطات يدخل في أزمة. من هنا الانقلاب الذي قام به هوّاري بومدين على أحمد بن بيلا في حزيران 1965، والاستقالة الجبرية للشاذلي بن جديد في كانون الثاني 1992، وأيضاً الموت المأساوي لمحمد بوضياف في حزيران 1992[71]».

ومن هنا كذلك الصراع الذي نشب بين اليمين زروال وكبار قادة الجيش اعتباراً من نهاية العام 1996.

كان ذلك في كانون الثاني 1994، بعد المرحلة الانتقالية التي ابتدأت بمقتل محمد بوضياف ـ الذي أخطأ بالاهتمام الزائد بفساد الجنرالات الذين أوصلوه إلى سدة الرئاسة ـ ، وباختيار أصحاب القرار في الجيش اليمين زروال رئيساً. بمساعدة «مستشاره الأمني»، الجنرال محمد بتشين، الرئيس السابق للأمن العسكري، بدأ زروال ببناء «واجهة ديمقراطية» مطابقة للمخطط الذي صمّمه رفاقه: في تشرين الثاني 1995، اختير رئيساً للجمهورية بعد ظهور نتائج انتخابات لم يَخْفَ تزويرُها على أحد. وفي تشرين الثاني 1996، أَقرّ باستفتاء عام دستوراً جديداً يعزّز الإمتيازات الرئاسية. «بناءً مؤسّساتي» ستُضفى عليه لمسات الإتقان بانتخابات تشريعية وبلدية (في حزيران وتشرين الأوّل 1997) تعرّضت كذلك للغشّ والتزوير لضمان سيطرة كاملة لحزب السلطة الجديد، التجمع الوطني الديمقراطي RND.

انصار الاستئصال وأنصار الحوار

إنّما بالتدريج، وبدءاً من العام 1996، أخذ اليمين زروال ومستشاره يضعفان أمام الإغراء نفسه الذي تعرّض له أسلافهما،

---

(71) الهواري عدي، «L'armée algérienne confisque le pouvoir»، لوموند ديبلوماتيك، شباط 1998.

وهو التحرّر، مستندين إلى «الشرعية» المكتسبة عن طريق التلاعب بصناديق الاقتراع ـ وإن كانت إرادة التحرّر تلك، وسنعود إلى هذا لاحقاً، لم تهدف البتّة إلى الطعن في نهج السلطة وتكاتف القوى التي تشكّلها. إنّ التوتر بين هذه القوى يعود بصورة عامة إلى الخلاف على تقاسم الموارد المالية الناتجة عن الفساد، وبالتالي، على أساليب إدارة «الأزمة» (وهي تورية ملطّفة للدلالة على الحرب الأهلية).

خلال تلك المرحلة، أدّت هذه الخلافات إذاً إلى تعارض موقف جماعة الرئيس زروال ومستشاره بتشين مع موقف أصحاب القرار العسكريين الذين اختاروهما. كانت النواة الصلبة لهؤلاء العسكر تتألف من رئيس الأركان العامّة محمد العماري[72] خاصة، ورئيسي الأمن العسكري محمد مدين، واسماعيل العماري بالاشتراك مع «عرابيَهم» خالد نزار والعربي بلخير: كان هؤلاء الرجال الذين يلقبون أحياناً بـ «الكانونيين» (لأنهم كانوا المنظمين لانقلاب كانون الثاني 1992)، من أنصار «أولوية وتعميم النظام الأمني». وقد أعلنوا أن هدفهم هو الاستئصال النهائي للمعارضين الإسلاميين (مسلّحين أم غير مسلّحين)؛ وهم الذين كانوا، كما رأينا، من أداروا الحرب وحرّكوا العنف منذ العام 1992. هذا لا يعني أنهم يشكّلون بحدّ ذاتهم مجموعة متجانسة تماماً: إذ بالرغم من أن لهم أهدافاً مشتركة، فقد يحصل أن يتواجهوا في نزاعات تبقى الرهانات فيها غامضة. لكنّهم على كلّ حال كانوا متضامنين نسبياً في مواجهة اليمين زروال وساعده الأيمن محمد بتشين، الذي سيسعَون، وعلى مدى أشهر، للتخلص منه بشكل سافر، غير راضين عن محاولته الاستفادة من

(72) هو الذي حرص على الحفاظ على امتيازاته منذ تولي اليمين زروال منصبه المزدوج كرئيس للجمهورية ووزير للدفاع: ففي 5 شباط 1994، وقّع هذا الأخير المرسوم الرئاسي رقم 94 ـ 46 الذي ينص على أنه، «بالإضافة إلى صلاحياته، فإن رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي مخول بالتوقيع، باسم وزير الدفاع الوطني، على جميع المراسيم والقرارات، ومن ضمنها القرارات الإدارية».

الانفتاح الذي ينادي به صندوق النقد الدولي FMI في زيادة نفوذه المالي والسياسي إلى درجة الإقدام على التحضير لترشيح نفسه لانتخابات العام 2000 الرئاسية.

أول صدع بين الجماعتين سيكون نتيجة بعيدة لـ «اتفاق روما» الذي وقّعته في كانون الثاني 1995 أحزاب المعارضة الرئيسية، ومنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS. في هذا «الميثاق الوطني» من أجل حلّ الأزمة، يؤكّد الموقّعون على مبادئ مشتركة (حرية الرأي، احترام التداول الديمقراطي، نبذ العنف، الاعتراف بالتنوع اللغوي الخ.)، ويقترحون على الجيش وضع هياكل انتقالية تقود إلى انتخابات جديدة. فكرة كهذه، تؤدي حتماً إلى وضع حدّ لامتيازات السلطة، اعتُبرت غير مقبولة بالإجماع من قِبَل جميع الأطراف: لقد رفضوا عرض السلام جملةً وتفصيلاً.

إنّما نظراً للصدى الذي لاقاه الاتفاق على المستوى العالمي، لم يكن بإمكانهم البقاء مكتوفي الأيدي، لا بدّ من أن يفعلوا شيئاً. وسيفعلون بطريقتين: بإطلاق المسيرة الانتخابية المعدّة لمنحهم الشرعية «الديمقراطية»، وبتكثيف مستوى العنف في البلاد ـ عمليات عسكرية مذهلة ضد عناصر المقاومة في المعارضة المسلحة، تصفية العديد من المسؤولين الإسلاميين السجناء في قمع دام لـ «تمرّد» في سجن سركاجي في شباط 1995، تصعيد المذابح الّتي يرتكبها إسلاميون مزيّفون، زيادة عدد الميليشيات... كانت تلك الفترة أيضاً مناسبة لأن تضرب الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA من جديد أهدافاً أجنبية، وللمرة الأولى خارج البلاد: قَتْلُ فرنسيَين مستقرين في الجزائر في أيار 1995 في غرداية، اعتداءات عمياء في فرنسا أوقعت، بين تموز وتشرين الأول، عشرة قتلى ونحو مئتي جريح، تبعَتْها في أيار 1996 حادثةُ قتل سبعة رهبان لَترابيين في تيبيرين قرب المدية. ولكن في جميع هذه الأحداث، كان لدى أجهزة المخابرات الغربية قناعة بأن هذه الجرائم قد ارتُكبت بتوجيه من

المخابرات الجزائرية[73] بهدف صرف نظر الحكومة الفرنسية عن مساندة مسعى اتفاق روما وإقناعها، بالعكس، بدعم خيار «الحرب الشاملة» للجنرالات الجزائريين.

بدءاً من نهاية 1996، تصرف اليمين زروال ومحمد بتشين وكأنهما مقتنعان بأن التعديل الدستوري الذي أُقرّ باستفتاء عام، يتيح لهما حيّزاً جديداً من الاستقلالية، وأن سياسة العنف المتعدد الأشكال والألوان ليست الطريقة المثلى لتأمين استمرارية النظام. وقد أخذا عندها بالبحث عن طرقٍ تقود إلى حلّ أكثر «سياسية» يمرّ بصورة خاصة عبر اتفاق مع أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أوّل الخلافات التي طفت على السطح كان حول طريقة تشكيل الحزب «الرسمي» الجديد ـ سيكون التجمّع الوطني الديمقراطي RND ـ الذي حَدّدت مبادئه، ضمن منظور الانتخابات التشريعية والمحلية القريبة، مجموعةُ «أصحاب القرار» العسكريين في اجتماع مغلق في كانون الثاني 1997: فهل سيكون مجرّد بديل عن جبهة التحرير الوطني FLN التي استُهلِكت وانقضى عهدها كما يقترح «الكانونيون»، أم حزباً «رئاسياً» يحمل لواء «تجديد» النظام، كما يقترح اليمين زروال وبتشين؟ ضمن هذا المنهج، يتعهد الأخيران بإجراء محادثات سرّية مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وخاصة عبد القادر حشاني (الذي سيطلق سراحه من السجن في حزيران 1997) وعلي جدّي.

---

(73) انظر: هنري تينكو، «La sécurité algérienne pourrait être impliquée dans le drame de Tibhérin، لوموند، 8 حزيران 1998. من جهة أخرى، ولدى محاكمة ثلاثة جزائريين في بريطانيا بتهمة الإرهاب في ربيع 2000، أخلت المحكمة سبيل المتهمين وكان وراء قرارها وجود «وثائق سرية صادرة عن وزارات بريطانية تعتمد على تقارير أجهزة المخابرات البريطانية والأميركية [التي] ذكرت أعمال الإرهاب التي ارتكبتها قوات الأمن الجزائرية. [...]، وورد في تقرير آخر، أن ليس هناك ما يبرر أن تنسب الاعتداءات بالقنابل التي ارتكبت العام 1995 في باريس لإسلاميين، في حين أن أحد هذه الاعتداءات في تلك الفترة قد حصل بناء على توجيه من الحكومة الجزائرية». حسب ما ذكرته صحيفة الغارديان في عددها الصادر في 21 آذار 2000. ألجيريا إنترفاس، باريس، 23 آذار 2000، (www.algeria-interface.com).

نحن نجهل بالطبع تفاصيل المناقشات التي جرت آنذاك بين فريق زروال/ بتشين وفريق الجنرالات «أنصار الاستئصال». على أية حال لقد أرسل الفريق الثاني للأول عدة «إشارات» تُعبّر عن عدم الرضا، كان أوّلها دون شك اغتيال عبد الحق بن حمودة الأمين العام لاتحاد العمال الجزائري (النقابة الرسمية) بتاريخ 28 كانون الثاني 1997، الذي كان الرئيس زروال قد فاتحه - خلافاً لرأي «الكانونيين» - بأمر توليّه رئاسة الحزب الرسمي الجديد، وهي جريمة تبنّتها جماعة إسلامية تقول عن نفسها إنّها «حرّة ومستقلّة»، وستفسح المجال أمام «إخراج» معروف في تقاليد «المخابرات»: القاتل المفترض، رشيد مجاهد، والذي اعتقل بسرعة، يُقسَر على الإدلاء باعترافات متلفزة قبل أن يُنفَّذ فيه حكم الإعدام في سجنه بالسرّ؛ كما عُلِمَ أنّ جميع أعضاء جماعته قد قُتلوا بعِد أيام (الأمر الذي سيفسر غياب أي تحقيق رسمي وسيُغذّي الشائعة التي تنسب الاغتيال إلى «الكانونيين»؛ غير أن شائعة أخرى نَسبت القتل، بالعكس، إلى الفريق الرئاسي الذي اكتشف أن عبد الحق بن حمودة كان يستعدّ للانفصال عنه. من المؤكّد في جميع الأحوال أن حادثة الاغتيال تلك هي نتيجة الصراع بين الفريقين). بل لقد تحدّثوا أيضاً عن محاولة لاغتيال زروال[74].

هكذا كانت الحال دائماً خلال السنوات السابقة، في كلّ مرّة تحصل فيها محاولة تقارب بين بعض قطاعات السلطة وممثليّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ[75]، نشهد اندلاعاً جديداً لأعمال العنف

---

(74) ماغرب كونفيدنسييل، العدد 311، 30 كانون الثاني 1997، An Inquiry into the Algerian Massacres، مصدر سبق ذكره، صفحة 34. حول اغتيال عبد الحق حمودة، انظر: جان بيير توكوا، «La confession d'un terroriste à la télévision algérienn»، لوموند، 26 شباط 1997؛ L'étrange mort, en prison, de l'assassin du syndicaliste algérien Abdelhak Benhamouda، لوموند، 23 نيسان 1997.

(75) كذاك الذي قام به اعتباراً من ربيع 1994 الرئيس الجديد اليمين زروال، في البدء بتأييد من «أصحاب القرار» الذين أوصلوه إلى الحكم، والذين لن يلبثوا أن يجبروه على وضع نهاية مفاجئة له بعد سبعة أشهر (عُد إلى نور الدين خلاصي، «La fausse libération des leaders du FIS: une occasion perdue» في مراسلون بلا حدود، Le drame algérien، مصدر سبق ذكره، صفحة 219).

وخاصة في وسط البلاد. ولقد أدرك نصر الله يوس ذلك تماماً: «منذ شهر نيسان، اتخذت المجازر في منطقة المدية أبعاداً مريعة. عائلات بأكملها لجأت إلى الهرب، وبما أن لدينا العديد من الجيران المنتمين إلى منطقة تابلاط فقد حاولنا إيواء بعضها. ما قصّه علينا اللاجئون كان رهيباً وعصيّاً على التخيّل. إنّهم لم يفرّوا من رجال المقاومة، بل على العكس: فهؤلاء هم الذين نصحوهم بالرحيل، لأن «الذبّاحين» قادمون، عصابات خفيّة لم يُعرف مع من أو لحساب من تعمل. قصّ شهود أنّهم رأوا هؤلاء «الإرهابيين» يصلون في مروحية قبل أن ينفّذوا مهمّتهم القذرة. عسكر يتظاهرون بأنهم إسلاميون يروّعون السكان. [...] هذه الشهادات المرعبة لم تنحصر فقط في تلك المنطقة، فعلى مدى الصيف كانت أعداد القتلى وأسماء المناطق المنكوبة تتوالى كأنّها صلاة مأتميّة؛ كثيراً ما كنّا نصادف ناجين من ثليت والعمارية (في منطقة المدية)، وعين دفلة، وفي أمكنة أقرب إلينا مثل بوغارة، وبابا علي، وسوحان، وبني علي، حيث يذهب العشرات ضحايا رصاص وسكاكين المهاجمين الدمويين[76]»

هذه الظروف الاستثنائية هي التي قادت في البدء إلى صياغة فرضية قرار فريق العماري/ مدين/ العماري (أو قسم منه؟)، الذي اتُخذ على الأرجح خلال النصف الأوّل من العام 1997، باستخدام جميع الوسائل ـ بما فيها المذابح ـ لنسف مبادرات فريق زروال/ بتشين التي اعتبرت مذ ذاك «متناقضة» للغاية. هذا القرار يمكن أن يبدو منطقياً إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الفصام (الشيزوفرينا) الفريدة من نوعها التي أصابت هؤلاء الجنرالات: فقد تصرّفوا على الدوام ـ والمراقبون جميعهم متفقون على هذه النقطة ـ وكأنه لا وجود لأي ميدان سياسي مدنيّ، بالنسبة لهم، إذا لم يكن مبنياً حول أحزاب «ديمقراطية» حقيقية/مزيفة («إسلامية» حقيقية/مزيفة، و«علمانية» حقيقية/ مزيفة، إلخ.) تمكّنهم من التلاعب. وبما أنهم

(76) انظر صفحة 154 من الكتاب.

لم يستطيعوا تحقيق هذا الهدف السلميّ على الدوام، فقد حافظوا في الوقت نفسه على التغيرات المتطرّفة والعنيفة لتلك التيارات (الجماعات الإسلامية المسلّحة المتلاعب بها، الميليشيات «الجمهورية»)، التي يتحكّمون بها منذ تشكيلها، كما استخدموا الوحدات الخاصة في الجيش؛ تلك الوحدات التي يثقون بها كلّ الثقة.

بتفعيل هذه القوات كانوا يوجّهون «إشارات» إلى شركائهم/ خصومهم، متأكدين من أنهم سيفهمون تماماً مغزاها: فهم، وهم وحدهم، قادرون على إعادة تشكيل الحقل السياسي بإجبارهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المشاركة في لعبتهم (وضمن هذا المنظور، لا يعود من الضروري «استئصال» التيار الإسلامي، بل يُكتفى بإخضاعه إخضاعاً كاملاً)؛ ومن هنا، في نظرهم، الأهمية في إفهام قاعدة الحزب الإسلامي كذلك، هؤلاء «العامّة» الذين يشعرون نحوهم بازدراء عميق، بأنّهم سيستمرّون في معاناة ضربات الأصوليين المزعومين طالما لم تذعن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لسيطرتهم.

رأينا منذ العام 1994، مذابح مدنيين ـ «مستهدفين» من بين أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ نظّمها رجال من القوات الخاصة المتنكّرين كإسلاميين وشبان من الأنصار المتلاعب بهم، بهدف فصل الحزب الإسلامي عن قاعدته. ويبدو أن هذه التقنية قد استُخدمت من جديد على نطاق واسع خلال ربيع 1997 في سائر ضواحي العاصمة، المنطقة التي باتت منذئذ تحت سيطرة الجيش تماماً.

انحراف «الكانونيين» الجنوني

مع اقتراب صيف 1997 ازداد التوتّر بين المعسكرين حدّة. فمنذ الربيع، قام الرجل الثاني في إدارة الاستخبارات والأمن، الجنرال اسماعيل العماري، بالاتصال سرّاً بمدني مزراق أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS بهدف قطع الطريق على المفاوضات الجارية

بين رئاسة الجمهورية وسياسيي الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS. في حزيران، أحرز الحزب الرئاسي، كما هو متوقّع، النصر في الانتخابات التشريعية. وفي غمرة الاندفاع، قام اليمين زروال في تموز بتنحية قائد الدرك، عبّاس غزيّل (أحد دعاة الاستئصال)، وعينّ مكانه واحداً من أعوانه، هو طيّب درّاجي. غير أن الأهم من ذلك هو قيام الرئيس بإطلاق سراح اثنين من كبار قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، عبد القادر حشاني (في حزيران) وعباسي مدني (في تموز)، مما أثار بالطبع غضب «الكانونيين» العارم.

في تلك المرحلة بالضبط قام هؤلاء بحملة واسعة ضدّ الإرهاب في ضواحي العاصمة، أتى نصر الله على ذكرها: «لاحظنا العدد الكبير من العسكر الذين يطوّقون منطقة قايد ـ قاسم كلّها، ببيوتها وبساتينها. وقد أحضروا جرّافات لحفر أنفاق وفتح معبر يمرون منه لأن الأرض قد تكون مزروعة بالألغام. كنّا كلّ ليلة نسمع طلقات متفرّقة ورشقات رصاص، وطوال مدّة هذا الحصار الذي بدأ قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في 5 حزيران 1997 وسينتهي بعد شهرين من ذلك، كانت القنابل تنفجر في كل أنحاء العاصمة، كما ازدادت الاعتداءات وأعمال الخطف. مرة أخرى، لم نفهم شيئاً مما يحصل! خلال تلك العملية واسعة النطاق، قام الجنرال محمد العماري القائد الأعلى للجيش بالتحليق ثلاث مرات على متن مروحيته فوق قايد ـ قاسم ليرى الوضع عن كثب. [...]. ثمّ فجأة، في أوائل آب تقريباً، انسحب العسكريون دون إعطاء أية تفسيرات متخلين عن الرهائن وعن الجماعات المسلّحة. وهذه المرة أيضاً لم نفهم شيئاً على الإطلاق [...] خلال الصيف راجت شائعة مفادها أنّ هناك انقلاباً عسكرياً يُعدّ ضد زروال، فتملّك الناس الهلع من هؤلاء الجنود». إنها شائعةٌ بلغت من القوة حدّاً دفع الولايات المتحدة إلى إعلان دعمها لرئيس الدولة عبر سفيرها المعتمد في الجزائر.

في بداية شهر أيلول، وبعد عدة أيام من المذبحة التي حدثت في

رايس الواقعة على بعد بضعة كيلومترات، جاء هؤلاء الجنود[77] ليستقروا في قايد ـ قاسم. سمع نصر الله يوس من يقول إنها وحدة جاءت من بِسكَرة (في جنوب الجزائر)، وهي معلومة تطابق تلك التي رواها في العام 1998 زعيم جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد: «لم يكتفوا بالوقوف لا مبالين؛ إذ تلقينا معلومات تفيد بأنّ وحداتٍ خاصة وفدت من بِسكرة قد تدخّلت في الهجوم. وقد نُقلت بواسطة مروحيات وأُعطيت منشّطات لتشارك في مجزرتي رايس وبني مسوس[78]».

تسلسل الأحداث التي عرفناها سابقاً يؤكّد على كل حال فرضية التخطيط المسبق:

ـ في بداية الصيف، نُشر حوالى 4000 مقاتل من القوّات الخاصّة في المنطقة، تحت إمرة الجنرال محمد العماري المباشرة.

ـ في آب، أعطى هذا الأخير تعليمات لجميع الوحدات العسكرية بعدم الخروج من ثكناتها لأي سبب كان إلاّ بأمرٍ صريح.

ـ في 28 آب و7 أيلول: حدثت مجزرتا رايس وسيدي يوسف.

ـ في 1 أيلول: وُضع عباسي مدني في الإقامة الجبرية لأنه تجاوب مع النداء الذي وجّهه أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان.

ـ في منتصف أيلول، بدأ جنود القوات الخاصة بالقيام بدوريّات في بن طلحة مطالبين السكان بالتوقّف عن إقامة الحراسة؛ وبناءِ على طلب العسكر حُفرت قبورٌ في مقبرة سيدي رزين،

---

(77) انظر صفحة 163 من الكتاب.

(78) «La politique d'éradiction a échoué» مقابلة مع حسين آيت أحمد، جان ـ بول شانيولو، مجلة كونفلويانس ميديترانيه، العدد 25 ربيع 1998 صفحة 103 هذه المعلومة تتفق مع رواية كثير من المراقبين الذين تحدثوا عن وجود «الفرقة 192» (سميت كذلك نسبة لانقلاب كانون الثاني 1992)، وهي وحدة من إدارة الاستخبارات والأمن وضعت تحت إمرة العقيد «بشير» طرطاق، وكُلفت بهذا النوع من «العمليات الخاصة» (انظر صفحة 290 من الكتاب، شهادة أحد الفارين من الجيش والمدعو «عدلان شعبان»).

ستستخدم فيما بعد لدفن قسم من ضحايا مجزرة بن طلحة (انظر صفحة 220).

ـ في 21 أيلول: وُقِّعت «الهدنة» التي سيسري مفعولها بدءاً من 1 تشرين الأوّل، بين مدني مزراق (من الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS) واسماعيل العماري (من إدارة الاستخبارات والأمن DRS).

ـ في 22 أيلول: حدثت مجزرة بن طلحة.

ـ في 5 تشرين الأول: دعا الجيش الصحافة لحضور هجوم عسكري مشهود ضد قرية أولاد علاّل، المعرّفة بأنّها وكرٌ للجماعات الإسلامية المسلّحة GIA التي ارتكبت المجازر.

تعتبر هذه المبادرة الأخيرة في غاية الأهمية: إذ أنّها المرة الأولى منذ بداية الحرب التي يصرّح فيها الجيش لوسائل الإعلام بنقل وقائع عملية ضدّ الإرهاب كما ينبغي ـ وهذا ما ستتنافس على نكره عناوين الصحف اليومية الجزائرية: («الجيش يكسر جدار الصمت»، «الجيش يظهر»). في حين يشير كل شيء إلى أن الأمر برمّته، من أوله إلى آخره، لا يعدو كونه مسرحية. تحدّث نصر الله يوس، وهو محقٌ في هذا، عن «عملية تمثيلية» وتساءل «إن لم يكن العسكر قد صفّوا السجناء السياسيين، كما حدث مراراً، مدّعين أن جثثهم هي جثث هؤلاء الإرهابيين الخطرين[79]». وهكذا أرّخت عملية أولاد علال الستار على المشهد الأوّل الذي دام ثلاثة أشهر، والذي ينبغي أن نلاحظ أن التغطية الإعلامية فيه ـ بما فيها تلك العائدة للمجازر الكبرى ـ قد اتُّفِق عليها ورُتِّبت من ألفها إلى يائها.

سمح مجمل العملية لمنظمي تلك الجرائم بتمرير عدة «رسائل»: رسالة للرئيس زروال تفيد بأنّه ليس عليه أن يعيد تنظيم الميدان السياسي بالتفاوض لمصلحته مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ ورسالة إلى قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS وقادة الجيش

---

(79) انظر صفحة 250 من الكتاب.

الإسلامي للإنقاذ AIS، أن ليس لديهم خيار آخر سوى قبول هدنة وفق شروط الجيش إن هم أرادوا أن يروا نهاية للرعب الذي يعصف بمناصريهم؛ ورسالة إلى الشعب الجزائري، بأنّه لا ملاذ له في قلب زوبعة الجنون الدموي تلك إلا بالاستمرار في الاستكانة والخضوع لقانون «أصحاب القرار»؛ وأخيراً، رسالة إلى الأسرة الدولية، بأن تقتنع وبشكل نهائي بأنّ «الهمجية الإسلامية» قادرة على ارتكاب مثل هذه الفظاعات، وأنّ من مصلحتها أن تدعم الوحيدين الذين يمكنهم أن يشكّلوا لها درع حماية حتى وإن بدوا فاسدين ومن الصعب التعامل معهم (وهذا هو مدلول التغطية الإعلامية الاستثنائية للمذابح الكبرى التي شمح بها ـ تحت رقابة صارمة ـ للصحافيين الأجانب). وفي ما يتعدّى الأهداف «الاستراتيجية»، ليس من المستبعد، وفقاً لما رأينا، أن يسمح اختيار أحياء معيّنة كذلك بحلّ «مشاكل» أخرى، مثل ضرورة التخلّص من بعض الشهود المزعجين، وتصفية مؤيدي المعارضة المسلّحة.

خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة، لن تتوقف المناوشات بين الفريقين. كما أن المذابح، وإن أصبحت أصغر حجماً، ستتوالى بكثرة حتى مرحلة الهدوء التالية للمجازر الكبرى التي حدثت في منطقة غليزان غربيّ البلاد وخلّفت زهاء 1000 قتيل بين نهاية كانون الأوّل 1997 وأوائل أيام العام 1998. هدوءٌ سيلاحظ بدءاً من شهر شباط 1998، بالتزامن مع حملة علاقات عامّة دولية نظّمها «أصحاب القرار» الجزائريون، وسنعود إليها لاحقاً[80].

تواصلت «حرب الفرقاء» بطريقة أقلّ دموية خلال النصف الأوّل

---

(80) هذه النتيجة تتفق مع رأي كتّاب An Inquiry into the Algerian Massacres (مصدر ذُكر سابقاً صفحة 24 ـ 43)، الذين حاولوا أن يعيدوا تشكيل صورة عن ازدياد عدد وحجم المجازر المرتكبة في نهاية العام 1998: لقد تحققوا من أن كل حدث سمح بظهور تحسن في الوضع السياسي كان يتبعه تصعيد في العنف المنسوب إلى الإسلاميين. وسيظل المنحنى البياني في تصاعد اعتباراً من نيسان 1997، التاريخ الذي بدا فيه أن سلطة زروال/ بتشين تتوطد، ولن يتحدر بشكل ملموس إلا لدى زيارة المبعوثين الأجانب، ليبلغ مستوى منخفضاً نسبياً عند إعلان استقالة زروال في أيلول 1998.

من العام 1998، وتُوِّجت في الصيف بحملة عنيفة من قسم من الصحافة «المستقلة» ضد محمد بتشين، وانتهت باستقالة الرئيس اليمين زروال في 15 أيلول، واستقالة «مستشاره الخاص» بعد شهرين. لقد انتصر «الكانونيون»، وسينظّمون في شباط 1999 انتخابات ـ مزوّرة كسابقاتها ـ لواجهتهم المدنية الجديدة، عبد العزيز بوتفليقة (الذي لن يتوانى، كأسلافه، عن السعي بدوره للتحرّر من مرشديه...).

أصول العنف

نحن ندرك تماماً أن «السيناريو» المخيف الذي قدمناه لشرح مجازر صيف 1997 الفظيعة، لم يُثبَت بشكل قاطع، وأنه، في أغلب الظنّ، يحتوي على ثغرات. إنّ الوقائع الثابتة ـ ومنها تلك التي تكلّم عنها نصر الله يوس في كتابه ـ تؤكّد كلّها الفرضية الأولى التي تتحدّث عن تورّط ـ مباشر أو غير مباشر ـ لبعض قطاعات الجيش. ليس بين أيدينا ما يكفي من الأدلّة الدقيقة لنحدّد تماماً دوافع ذلك التورّط، وبصورة خاصّة الفرضية الثانية التي أتينا فيما سبق على ذكرها والمتعلّقة بتخطيط القيادة العسكرية، أو قسم منها، للمذابح ضمن إطار الصراع مع الفريق الرئاسي. في نطاق المعلومات المتوافرة، تبدو تلك هي الأكثر احتمالاً، إنّما لا يمكننا أن ننفي إمكان تدخّل عوامل أخرى وفاعلين أُخر. على أيّة حال، فإنّنا نعيد ونكرّر: وحدُها تحقيقات نزيهة يمكن أن تحسم تلك المسألة الجوهرية، المثقلة بالنتائج.

أيّاً كان الأمر، فإن وجاهة تلك الفرضية المزدوجة لا يمكن أن تُغني عن «تشريح» ثانٍ لكلّ ما نعرفه عن طريقة عمل السلطة الجزائرية منذ نحو خمسة عشر عاماً، وتأثير الماضي الاستعماري في تاريخ الجزائر المستقلة.

إنّ الصراع الذي ظهر ضد التيّار الإسلامي في نهاية الثمانينات لم يكن بالنسبة لـ «أصحاب القرار» في الجيش سياسياً بالمعنى التقليدي للتعبير: لم يكن قصدهم، كما زعموا مراراً، محاربة مشروع مجتمع يرفضون جوهره الشمولي. كان هدفهم على الدوام ـ ومازال بعد نحو تسع سنوات من بداية الحرب ـ القضاء على كل ما يمكن أن يقود الشعب إلى ثورة يُحتَمل أن تضع حدّاً لامتيازاتهم وتجفّف منابع ثرواتهم بشكل نهائي: وبصورة خاصة العمولات على التبادلات التجارية (تصدير الغاز والبترول، استيراد المواد الاستهلاكية) وهي تمثّل سنوياً عدة مليارات من الفرنكات[81] (والتي تستلزم تواطؤ المصالح الغربية، خصوصاً في فرنسا؛ وهذا عامل هام في الدعم الفرنسي للنظام الجزائري).

إنّها ثروات يتمسّكون، فوق كل اعتبار، بالحفاظ عليها، بل وبتوريثها لأبنائهم، وفقاً للرواية المثيرة للصحافي الفرنسي جوزيه غارسون الذي استشهد بأقوال «مسؤول رفيع» حصل عليها بعد أحداث القمع العنيف لفِتَن تشرين الأوّل 1988: «خلال ثلاثين عاماً، مزّقنا ربما بعضنا البعض، وطعن أحدُنا الآخر في ظهره، غير أننا حرصنا على ألاّ نتخلى عن زعيم معزولٍ أو مُستَبْعَدٍ، ولو بالاستمرار في زيارته؛ إذ أن ثمّة يقيناً يربط بيننا: أولادنا يجب أن يخلفونا. ونحن نعرف تمام المعرفة أن اليوم الذي سيُلغى فيه هذا القانون يعني النهاية لنا جميعاً. ذلك أنّ الشارع لن يكتفي برأس واحد، بل سيطالب بالرؤوس كلّها[82]».

---

(81) انظر بشأن هذا الموضوع إحدى الدراسات القليلة جداً التي تذكر تقييمات معقولة بالنسبة للمسألة: عبد الرحيم زروالي، «Les circuits de l'argent noir»، ضمن مراسلون بلا حدود، Le drame algérien، مصدر ذكر سابقاً، صفحة 112، وكذلك فتيحة طلاحيت، «Économie administrée, corruption et engrenage de la violence en Algérie» روفو تيير ـ موند، العدد 161، أيلول 2000.

(82) جوزيه غارسون، «Les mécanismes du pouvoir: opacité et organisation de la confusion» مقدمة لجلال مالطي، La nouvelle guerre d'Algérie، مصدر سبق ذكره، صفحة 13.

يبدو بوضوح أن احترام هذا «القانون» كان البوصلة الموجِّهة لأصحاب القرار الجزائريين منذ أحداث 1988 واشتعال حرب 1992. غير أن هذه الوقاحة المطلقة، وذاك الازدراء العميق لـ «الشارع» وتلك الخشية المستمرّة منه، لم تكن بالطبع بهذه الحتمية لو لم تُحفَر حفراً في تقاليد سلطة تميزت بوجود المنتفعين وباستخدام العنف، منذ حرب الاستقلال.

«لم يعد هناك في الإدارة اتجاهات سياسية وإنما فرقاء. حلّت العلاقات الشخصيّة محلّ الانتماءات السياسية. ما من أحد لديه استراتيجية مترابطة للحاضر والمستقبل. *المهمّ هو ديمومة المنصب* (التأكيد من عندنا)[*]. كلٌّ يأخذ حذره من الآخر ويحرص على العمل بأقصى ما لديه من عزم ونشاط ليستطيع التوقف عندما يقتضي الأمر». هذه الأسطر المعبّرة تنطبق تماماً وكلمة كلمة على التصرّف الحالي للسلطة الجزائرية، وهي تنطبق كذلك على إدارة جبهة التحرير الوطني في نهاية العام 1957، حسب رأي المؤرّخ محمد حربي، منذ اللحظة التي أحكم فيها خمسة قادة عسكريين (بلقاسم كريم، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، أعمر أوعمران ومحمود شريف) سيطرتهم على إدارة الحزب ضدّ «السياسي» عبّان رمضان، عقب الهزيمة التي مني بها الجزائريون خلال «معركة الجزائر» التي قادها الجيش الفرنسي بوحشية لا مثيل لها[83]. وقد علّق محمد حربي على ذلك المنعطف الحاسم في تاريخ حرب الاستقلال بهذه الكلمات: «هكذا بدأ عصر سادة الحرب.» ذلك «العصر» الذي يبدو أنه استمر لأربعة عقود لاحقة، مع فرق أساسيّ: وهو أن القادة العسكريين الذين صادروا السلطة بالأمس قد تصارعوا عليها وهدفهم استقلال بلادهم، أما القادة الحاليّون فلا يستأثرون بها إلا من أجل الحفاظ على امتيازاتهم.

---

(83) محمد حربي، Le FLN, mirage et réalité. Des origines à la prise du pouvoir (1945 – 1962)، منشورات JA، باريس، 1980، صفحة 204.

(*) (الكاتبان).

منذ بداية الحرب، كما يشرح محمد حربي في مقال متميّز: «أخذ قادة جبهة التحرير الوطنية احتياطاتهم ضدّ تسلّل عملاء أو عناصر مخرّبة، وجمعوا المعلومات الهادفة إلى إيقاف نشاطات الأشخاص الذين يُظنُّ مناهضتهم للجبهة عن طريق تشكيل أجهزة خدمات خاصة عُرفت بدءاً من العام 1960 باسم MALG. غير أن صلاحياتها التي وجب منذ الأساس أن تقتصر على جمع المعلومات، اتّسعت وانتهت إلى إحكام الرقابة على جبهة التحرير الوطني نفسها، وإلى السيطرة على بالشعب؛ كما قامت أجهزة الخدمات الخاصّة تلك بلعب دور أساسيّ في الصراعات بين الفرقاء[84]». منذ العام 1956، استخدم المسؤول الرئيسي في الجبهة، عبد الحفيظ بوصوف «الإرهاب لفرض احتكار السلطة، والتحريض على الوشاية، وزرع بذور الريبة التي تثبّط النقد والتنظيم والثورة[85]». وقد كان هو المخطّط الرئيسي لاغتيال عبّان رمضان في كانون الأول 1957، الزعيم الكاريزماتي في جبهة التحرير الوطني، والذي فرض وجوده خلال مؤتمر صومام في آب 1956، في مواجهة أولئك الذين أرادوا أن يتحكم السلاحُ بالسياسة (زعمت جبهة التحرير الوطني أن عبّان رمضان قُتل في إحدى المعارك على يد الجنود الفرنسيين). لم يتوقّف رجال نظام بوصوف، مستفيدين من تأهيلهم في مدارس المخابرات السوفييتية KGB بدءاً من العام 1958، ـ دفعة «البساط الأحمر[86]»

(84) محمد حربي، «Le système Boussouf» ضمن مراسلون بلا حدود، «Le drame algérien، مصدر ذُكر سابقاً، صفحة 89.

(85) المصدر المذكور نفسه.

(86) «سيتعلمون هناك فنون إخراج وتنظيم كافة أشكال التحريض والمؤامرات الاستباقية للقضاء على الخصم: تدربوا علىممارسة إرهاب منظم داخل الحزب، ولن تخرج نتائج تعليمهم إلى العلن إلا بعد الاستقلال» (المصدر السابق). لذلك إذا سلمنا بوجود «ثقافة الجيش الأحمر» لدى الجيش الجزائري، فإنها تتعدى كثيراً مجرد السلوك البيروقراطي.

الشهيرة ـ لم يتوّقفوا عن بسط نفوذهم باطّراد داخل حزب جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

وكما نذكر، قامت إدارة أركان «جيش الحدود» في تموز وآب 1962، بقيادة العقيد هوّاري بومدين، بتنظيم انقلاب ضد GPRA (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) والولايات المقاتلة في الداخل، واستولت على السلطة بعد مواجهات دامية؛ وفرضت أحمد بن بيلا على الرئاسة، كواجهة مدنية، مدة ثلاث سنوات. وبعد تنحية رئيسهم، حوّل «Boussouf's boys» أو «رجال بوصوف» ولاءهم إلى العقيد بومدين وكوّنوا الأُطُر الأولى للأمن العسكري الشهير الذي سيغدو العمود الفقري للنظام[87].

لم يكن لدى رؤسائه المتتابعين أي وازع من ضمير يحول بينهم وبين التخلّص من كل من يشكّل في أعينهم تهديداً. وقد صرّحوا باغتيال محمد خضر (1967)، وبلقاسم كريم (1970)، وعلي مسيلي (1987) (وكلهم في الخارج). ولمّا لم يعد هذا العنف «الموجّه» كافياً لم يترددوا في اللجوء إلى قمع «الشارع» (خلال تشرين الأوّل 1988) ثم إلى العنف «الجماعي» بدءاً من العام 1992.

إذاً ضمن هذا التقليد ـ الذي تطرّقنا إليه بشكل سريع هنا ـ يندرج «الكانونيون» الذين قادوا «حرب الجزائر الثانية» وهم كلّهم (باستثناء الجنرال مدين، من قدماء الـ«DAF» أو الفارّين من الجيش الفرنسي المنضوين تحت راية جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير).

هذا يفسّر دون شكّ أنهم، في محاكاة استعادية، قد اتّبعوا وعلى نطاق واسع أساليب «الحرب القذرة» التي قادها الجيش

(87) المصدر السابق نفسه. نذكر أن هواري بومدين كان مساعد عبد الحفيظ بوصوف خلال رئاسته للولاية الخامسة.

الفرنسي خلال حرب الجزائر الأولى، وهي أساليب مطوّرة عن تلك التي كانت تُستخدم منذ بداية الاستعمار للقضاء على مقاومة السكان[88]».

كانت هذه الأساليب في صيغتها «المنظّمة» قد وُضعت كنظرية ضمن نطاق المذهب المسمّى «ضد العصيان» الذي ضبطه واستكمله انطلاقاً من تجربة في الهند الصينية والجزائر، ضابطان فرنسيان هما العقيدان غارد وترنكييه ـ مذهب نعلم أن كبار ضباط الجيش الجزائري قد درسوه بتعمّق متضمّناً نسخته الأمريكية اللاحقة (counter - insurgency) (في حالة الجزائر يمكن أن يسمّى «ضدّ الجهاد»). المفهوم الأساسي لذلك المذهب هو عزل حرب المقاومة عن السكان الذين يدعمونها ـ «إبقاء السمكة دون ماء» ـ بالجمع بين «التأثير النفسي» و«العمليات الخاصة» التي لا تمتّ لتقنيات الحرب التقليدية بصلة، وفقاً لشرح أحد الاختصاصيين الأمريكيين: «لماذا لم يوقِف النظام الجزائري ولم يحاكِم أيّاً من المهاجمين؟ لماذا مَنَع الصحافة من استجواب الناجين من المجازر؟ لماذا يبدو قادراً على حماية مناطق النفط والغاز الشاسعة، وعاجزاً عن حماية عامة الشعب؟ لماذا لم تحدث المجازر في الأحياء الغنية التي يسكنها أصحاب الامتيازات الاستثنائية؟ ولماذا طالت فقط المناطق المتعاطفة مع الإسلاميين؟ كيف يُفسَّر التناقض بين قرب الجيش وسلبيته خلال تلك المجازر الوحشية؟ هذا القرب ـ السلبي هل هو

---

(88) في تقرير موثق جداً، يعرض صادق سلام مقارنة مدهشة بين أساليب الحرب المستخدمة حالياً في الجزائر وأساليب الأمس: صادق سلام، «Algérie: des colons aux colonels. Camps, extermination, éradication»، كاترين كوكوا، «Parler des camps, penser les génocides»، ألبان ميشيل، باريس، 1999، صفحة 322 ـ 348. بيير فيدال ـ ناكيه، من جهته، يؤكد أن «إرهاب الدولة يستخدم أساليب روبير لاكوست بحذافيرها، وكذلك أساليب الجنرال ماسو أو، في مستوياته المتواضعة، أساليب جان ـ ماري لوبن» (بيير فيدال ـ ناكيه، «L'Algérie, société militaire? Réflexions sur trois moments d'une histoire: 1958, 1988, 1998»، جيلبيرمينييه، «L'Algérie contemporaine. Bilan et solutions pour sortir de la crise»، لارماتان، باريس، 2000، صفحة 169 ـ 181).

مصادفة؟ أمرعارض؟ لا، أبداً! وفقاً للشهادات التي بين أيدينا، فإنّ لهذه المجازر تركيبةً مشتركة، وهذا القرب ـ السلبي لقوات النظام المسلّحة متكرّرٌ، منهجي. وفي تكتيك الحرب ضدّ العصيان، يُدعى هذا القرب ـ السلبي تنسيقاً عملياتياً، ويُطلق عليه اسم «المنطقة المجمّدة». إنّه التنسيق العملياتي ذاته الذي لوحظ في مذابح القرويّين التي ارتكبتها حكومات أميركا اللاتينية العسكرية، في سلفادور وغواتيمالا على سبيل المثال، وفي روديسيا في السبعينات. والجماعات الإسلامية المسلحة GIA هي منظمة مضادة للمقاومة الإسلامية (أي أنها مقاومة مزيّفة أو مموّهة بلَبوس مقاومة حقيقية)، تتحكم بها تماماً إدارة الاستخبارات والأمن DRS التي تشرف على تنسيق «عملياتها الخاصّة» مع الوحدات النظامية للجيش الجزائري. تهدف هذه «العمليات الخاصة» إلى الإساءة إلى سمعة المقاومة الحقيقية، وإلى التركيز على العنف لزعزعة المجتمع، وفصل الجماعات الإسلامية المسلّحة الحقيقية عن المدنيين الداعمين لها[89]».

وقد طبّق «الكانونيون» وبشكل لم يسبق له مثيل الأساليب التي اتبعها العسكر الفرنسيون بين 1954 و 1962 بشقّيها: الوحشية والتلاعب. بالنسبة للوحشية، نرى اللجوء إلى التعذيب الممارَس أحياناً في الأمكنة نفسها التي استخدمها الجلادون الفرنسيون في السابق، كأقبية المفوضيات في كافينياك وشاتونوف في الجزائر العاصمة، أو ذلك الإجراء المعتاد الفظيع المتمثّل في تشويه جثث

---

(89) مقابلة لـ ج. سميث، «GIA is a counter - guerrilla force»، أفريكا هيومان رايتس نيوزليتر، المجلد 2، العدد 7، 9 أيلول 1997. مع أننا نتفق بشكل كبير نسبياً مع هذا التحليل إلا أنه بحاجة لتوضيح. إذ لا يمكن في الواقع، كما رأينا، الكلام عن الـ«GIA» بصفتها «منظمة» تقليدية، ولو كانت مضادة للجهاد: فالحقيقة بالتأكيد أكثر تعقيداً. إذ استخدمت تلك الحروف الأولى من اسم الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA)، منذ العام 1993، جماعات مستقلة فعلاً مثلما استخدمتها جماعات أخرى تابعة للجيش، أو بالأحرى لوحدات خاصة في الجيش.

«الإرهابيين» القتلى قبل عرضها على الملأ[90]. أو عمليات الخطف التي يليها اختفاء نهائي[91].

من ناحية التلاعب، كان الفرنسيون قد شكّلوا مقاومة مزيّفة لإفقاد رجال جيش التحرير الوطني اعتبارهم، مثل «القوة K» الشهيرة التي قادها بوقابوس وهو «مصاليّ[*]» منقلب، ولكنها في الواقع كانت بقيادة النقيبين كونيّ وهنتيك اللذين جهّزا خفية مجموعات «دفاع ذاتي» من الجزائريين ـ غير أن بعضاً من أفرادها انتقلوا، مخاطرين بحياتهم، إلى جيش التحرير الوطني، مثلما حصل في عملية «العصفور الأزرق»[92]. ولعب الفرنسيون كذلك دوراً هاماً في انقسام المعسكر الوطني بدعمهم سرّاً مجموعات المقاومة المعارِضة لجبهة التحرير الوطني، مثل جيش الحركة الوطنية بزعامة «الجنرال بلّونيس»[93].

كما استخدموا تقنية ثانية وهي التضليل الإعلامي الذي أحدث أضراراً كبيرة في صفوف جيش التحرير الوطني ALN، كما كانت الحال في العام 1958 خلال «عملية عميروش» ذات الشهرة الأليمة («المزرّقة la bleuite» من اسم البزة الزرقاء التي كان يرتديها أفراد

---

(90) انظر عمر كارلييه، «D'une guerre à l'autre» جان ـ بول شانيولو، مجلة كونفلويانس ميديترانيه، العدد 25، ربيع 1998، صفحة 136.

(91) حول هذا الموضوع انظر الملف الكامل الذي وضعته ألجيريا ووتش «Vous nous les avez enlevés vivants, rendez - les nous vivants». ملف حول حالات الاختفاء عقب الاختطاف الذي تقوم به أجهزة الأمن، برلين، نيسان 1999 (www.algeria-watch.de/awrapdisp.htm). انظر أيضاً الشهادات ـ (ومنها شهادتان لشرطي وضابط منشقين) ـ المجموعة في ملف À propos du terrorisme (www.algeria-watch.de/awter.htm).

(*) نسبة إلى أحمد مصالي الحاج: وطني جزائري (تلمسان 1898 ـ باريس 1974)، يُعتبر رائد الحركة السياسية في الجزائر. أسس في فرنسا حزبين وطنيين: نجمة شمال أفريقيا 1924، ثم حزب الشعب الجزائري 1937. م.

(92) كاميل لاكوست ـ دوجاردان، «Opération «Oiseau bleu» ، لاديكوفيرت، باريس، 1996.

(93) حول هذه النقطة انظر الكتاب الرائع لشمس الدين، L'Affaire Bellounis. Histoire d'un général fellagha (تتصدره مقدمة «Retour sur la guerre d'Algérie»، بقلم إدغار موران)، منشورات دولوب، لاتور ديغو، 1998.

الفرقة الجزائرية الرديفة التابعة للنقيب ليجيه، الضابط الفرنسي المسؤول عن العملية): إذ قام جنود مكافحة التجسس الفرنسيون بالقبض على عدد من مقاتلي جيش التحرير الوطني ALN، ثم أفرجوا عنهم بعد أن ألقوا في روعهم بأن بعضاً من رفاقهم في السلاح كانوا خونة يعملون لحساب العدو. دفعت عملية التضليل هذه العقيد عميروش، رئيس الولاية الثالثة (منطقة القبائل)، إلى تعذيب وقتل ما يقرب من ألفي مجاهد[94]. ثمة تقنية أخرى لجأ إليها الجيش الفرنسي على مدى سنيّ الحرب: وهي تعبئة قوات رديفة من سكان البلاد ـ نحو 260,000 رجل، أشهرهم الحركيون ـ بهدف بثّ الفرقة بين السكان[95].

جميع تقنيات التلاعب هذه ـ مقاومة مزيفة، تضليل إعلامي، وقوات رديفة ـ قد استخدمها، كما رأينا، الجنرالات «الكانونيون»، منذ 1992 ـ 1993 كان بعضها على الأرجح مستمدّاً من عمل كتائب الموت «المدنية» (منظمة الشباب الجزائري الحرّ OJAL ومنظمة حماية الجمهورية الجزائرية OSRA) التي كان وجودها مع ذلك عابراً، حيث أن الإسلاميين الأصوليين في الجماعات الإسلامية المسلّحة GIA سرعان ما أثبتوا فعالية أكبر في الحرب ضد العصيان[96]. وبغض النظر عن العديد من العناصر الفعلية التي سبق لنا ذكرها والتي تؤكّد ذلك التلاعب، فإن تحليل التصريحات المنسوبة إلى الجماعات الإسلامية المسلّحة لا تدع أي مجال للشكّ في مدى ضخامته، وخاصّة اعتباراً منْ العام 1995: ففي تاريخ القرن

(94) راجع بنيامين ستورا، «Amirouche et les (purges) de 1958»، في مراسلون بلا حدود، Le drame algérien، مصدر سبق ذكره، صفحة 71.

(95) انظر مهند حمومو، Et ils sont devenus harkis، فايار، باريس، 1993؛ وكذلك بيير فيدال ـ ناكيه، «Alger - Paris - Alger»، مقدمة للطبعة الثانية من كتاب بوليت بيجو، Ratonnades à Paris، تسبقها Des harkis à Paris، لاديكوفيرت، باريس، 2000.

(96) هذه التقنية ستستخدم فيما بعد، مع قيام «الحركة البربرية المسلحة» في تموز 1998، والتي سيندد بها حسين آيت أحمد، زعيم جبهة القوى الاشتراكية، معتبراً إياها «انبثاقاً» عن إدارة الاستخبارات والأمن.

العشرين كلّه، لم تعرف في الحقيقة جماعات مقاومة تدّعي محاربة سلطة غاشمة وتتبنى في الوقت نفسه علناً ـ وهنا باسم الإسلام على ما يزعمون ـ كفاحاً شاملاً ضد الشعب المضطهَد...

بهذه الأساليب، ساهم «الكانونيون» بنجاح في نشر ثقافة العنف والموت في سائر أنحاء البلاد، مدمّرين جميع أسس الروابط والعلاقات الاجتماعية، معمّمين حالة لم يعد لحياة الإنسان فيها أية قيمة. هذا النهج، مع الظروف الناشئة ودعم المجتمع الدولي المخدَّر نوعاً ما بالموقف الفرنسي، يعزّز الفرضية القائلة بأنّ بعضاً منهم قد عملوا على الجمع بين الوحشية والتلاعب للتخطيط لمجازر جماعية في صيف 1997. مجازر يجب أن تُعتبر، بالنسبة للقانون الدولي، جرائم ضد الإنسانية.

تواطؤ المجتمع الدولي

من المؤكّد أننا لم نكن نملك، في خريف العام 1997، شهادة تحاكي شهادة نصر الله يوس في دقّتها، ولا جملة المعلومات وعناصر التحليل التي أتينا على ذكرها. ولهذا فإن هول الوقائع التي أوردتها وسائل الإعلام العالمية، والشكوك التي عبّرت عنها آنذاك حول الشروحات التي قدّمها الرسميون الجزائريون لتبرير عدم تدخّل قوات الأمن، كان لا بدّ أن يثير العديد من ردود الفعل، الخجولة من ناحية الدول والمنظمات الدولية، والأشدّ عزماً من ناحية المنظمات غير الحكومية ONG والمجتمع المدني.

مشاعر الاستنكار

وسنذكر هنا فقط بعض الأمثلة. في أواخر شهر آب 1997، صرّح كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة: «نحن أمام وضع اعتُبر منذ مدة طويلة مشكلة داخلية. إنّه لمن الصعب علينا جميعاً التصرف وكأن شيئاً لم يحدث، أو كأننا لم نعلم، تاركين الشعب الجزائري

لمصيره». ونادى «بحلّ عاجل[97]». في فرنسا ومع بداية شهر أيلول عبّر الرئيس جاك شيراك عن «استنكاره»، ودعا فرانسوا هولاند، الأمين العام المفوّض للحزب الاشتراكي، الأسرة الدولية لاتخاذ «مبادرات» بهذا الشأن[98]. كما أظهر الأمريكيون كذلك اهتمامهم، وأعلنوا عن دعمهم «لإجراءات عسكرية لا تتعارض مع الشرعية لحماية السكّان[99]».

ردود فعل تبدو في الحقيقة وجلة للغاية، عندما نتذكّر أن عدداً من كبريات المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان قد لفتت منذ سنوات عدّة انتباه هذه الدول وكذلك الرأي العام العالمي إلى أهوال الحرب الأهلية في الجزائر، سواء المنسوبة منها إلى الجماعات الإسلامية المسلحة أو إلى قوات الأمن. ومن هنا مطالبة هذه المنظمات بلجنة تحقيق دولية تسلّط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان وعلى المسؤولين عنها، مطالَبة أكّدتها المنظمات بشدّة في تشرين الأول 1997، ودعت فضلاً عن ذلك أعضاء لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى عقد دورة استثنائية حول الوضع في الجزائر[100].

بدأت فكرة تشكيل لجنة تحقيق دولية تلقى صدى لها لدى بعض الشخصيات والمنظمات غير الحكومية (مثل ماري روبنسون،

---

(97) وكالة الأنباء الفرنسية ورويترز، 30 آب 1997.

(98) لوموند، 2 أيلول 1997.

(99) لوموند، 26 أيلول 1997.

(100) منظمة العفو الدولية (أمنستي)، الاتحاد الدولي لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش)، مراسلون بلا حدود، «Algérie: appel à agir pour mettre fin à la crise des droits de l'homme»، 15 تشرين الأول 1997) وكذلك المطالبة بلجنة تحقيق دولية والتي تقدم بها، منذ 1997، بعض أحزاب المعارضة وعدد كبير من المثقفين الجزائريين (انظر خاصة: فتيحة طلاحيت، محمد حربي، الهواري عدي، «Lettre ouverte aux éradicateurs français»، ليبراسيون، 3 شباط 1998).

المندوبة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة [101]، المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة، اليونيسيف والبرلمان الاوروبي) وبصورة خاصة في فرنسا، لدى جمعيات فرنسية وجزائرية ـ وقد نظَّم بعضها بهذا الصدد، بتاريخ 10 كانون الثاني، مظاهرة اخترقت شوارع باريس.

إذا حكمنا على الأمر من خلال شدّة ردود أفعالهم، يبدو أن هذا الحدث ـ الذي لم يتوقعه «الكانونيون» ـ قد اعتُبر خطيراً جداً بالنسبة لأصحاب القرار الجزائرين، بكلّ فئاتهم. فهم يعرفون أن فرنسا هي التي تعطي المَثل للمجموعة الدولية حول «الملف الجزائري»: وهذه حقيقة فيما يتعلّق بالاتحاد الأوروبي، الذي طالما رأت الدول الأعضاء فيه أن الشأن الجزائري، لأسباب تاريخية، هو من اختصاص الكي دورسيه (وزارة الخارجية الفرنسية)؛ بالإضافة إلى الأمم المتحدة، وبدرجة أقل، الولايات المتحدة الأميركية، التي لم يكن في نيتها أبداً خلق حالة حرب مع باريس بسبب «ملَف» كهذا لا يحتلّ في نظرها سوى مركز ثانوي في السياسة الدولية.

لهذا السبب لم تألُ السلطة الجزائرية جهداً في ضمان «حياد متسامح» للحكومة الفرنسية، ومن المسلّم به أنّها قد عرفت كيف تستفيد من ذَنْب اليسار «الرسمي» الفرنسي، الاشتراكيين والشيوعيين على حدّ سواء، الذين لا تستطيع أحزابهم في الحقيقة أن تفاخر بموقفها خلال حرب التحرير: هذا الوضع، الذي حافظت عليه صداقات قديمة بين قادة جبهة التحرير الوطني وزعماء اليسار الفرنسي، تبينّ أنه مؤيد للجنرالات الجزائريين بخاصّةٍ بدءاً من مطلع الثمانينيات، مع وصول حكومات اليسار إلى السلطة في فرنسا (حدث الأمر نفسه في ألمانيا حيث ساند الحزب الاشتراكي الألماني

---

(101) التي صرحت في تشرين الأول: «أنا أرفض فكرة أن نمتنع عن قول أي شيء بذريعة عدم انتهاك سيادة الدولة في الجزائر، بينما يُذبح الناس هناك. لقد اصطدمتُ في الأسبوع الماضي مع وزير الشؤون الخارجية الجزائري حول هذه النقطة بالذات» (مقابلة في نوفو كوتيديان، لوزان، 17 تشرين الأول 1997).

جبهة التحرير الوطني والسلطة). غير أن النظام الجزائري عَنِيَ كذلك بالحفاظ على علاقات طيّبة مع اليمين الفرنسي ـ بغضّ النظر عن بعض التصريحات الدوريّة شديدة اللهجة ضد «حزب فرنسا»، الصفة المألوفة التي يَصِم بها النظام أعداءه السياسيين في الجزائر المستقلة ـ وبصورة خاصة مع التيار الديغولي. على تلك الخلفيات السياسية العميقة، عُقدت على مستوى عالٍ ومنذ زمن بعيد، صفقات تجارية وماليّة مثمرة مع اليمين ومع اليسار، تجعلنا نتصور تماماً «صعوبة» التنبّه الدائم للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يُعْتبر «أصحابُ القرار» الجزائريون مسؤولين عنها...

منذ بداية «حرب الجزائر الثانية»، بدا أن ذاك التواطؤ «الخامل» غير كاف في نظر المسؤولين في الجزائر ـ ولم يجانبوا في هذا الصواب، ففاعليته بدأت على الأرجح تضعف مع تجدّد رجال الإدارة السياسية الفرنسية. وفي تموز 1995، قدّر أحد مستشاري رئيس الوزراء ألان جوبيه، أن الاعتداء الذي أدمى باريس في محطة سان ميشيل لمترو الضواحي والذي نُسِب إلى الجماعات الإسلامية المسلّحة، يمكن أن يُعتبر إنذاراً بهذا المعنى: «إنّه دون أدنى شكّ من عمل الإسلاميين، لكنْ من وراءه؟ ربما كان هناك فريق من الأمن العسكري الجزائري أو من السلطة يريد أن يجرّنا الى التحالف معهم في كفاحهم ضد الإرهاب[102]».

قناعة شاركه فيها رئيس الوزراء الجديد ليونيل جوسبان الذي صرّح بوضوح في كانون الثاني 1997، قبل خمسة أشهر من تعيينه، وكان حينذاك زعيم اليسار المعارض: «إذا شئنا أن نكون صريحين، فإننا ما زلنا متردّدين بين خطر اللامبالاة ومجازفة التدخل. هي ذي في رأيي أسباب الصمت. [...] ليس من الوارد لدينا الاستسلام أمام قوى نكاد لا نتمكّن من تحديد هويّتها، ولكن لا بد من القول

(102) ذكرتها ستيفاني مينييه وكلود أنجيلي في كتابهما Sale temps pour la République، 1995 ـ 1997، غراسيه، باريس، 1997 صفحة 81.

بأننا لسنا على استعداد، بسبب هذا، لدعم السلطة الجزائرية في كلّ ما تفعله. [...] إن الحكومة في فرنسا، سواء أكانت من اليمين أو من اليسار، يحقّ لها أن تتساءل إن لم يكن في نيّة البعض، هنا أو هناك، توجيه ضربات لنا إذا ما تكلّمنا بصراحة أكبر.[...] أجل، يمكننا أن نأمل في أننا سنتجنب الأذى ما دمنا لا نقول شيئاً. لكن يمكننا أيضاً أن ندّعي أنّه إذا لم يوجد حلّ للنزاع، فإن تراكم أحداث العنف هذا سينذر بنتائج خطيرة في المستقبل. يجب علينا أن نختار إذاً [103]».

بعد ثلاثة أشهر من بدء ممارسته لصلاحياته، وبضعة أيام من مجزرتي رايس وسيدي يوسف، صرّح ليونيل جوسبان نفسه قائلاً: «حتى لو كنا نحسّ بالارتياع وبالشفقة [...]، هل علينا أن نظلّ نشعر بالذنب؟ إنّ فرنسا لم تعد مسؤولة أبداً عمّا تعانيه الجزائر اليوم. وعلى الصعيد الرسمي، فإنّ الحكومة الفرنسية محرجة *فيما تقوله* (التشديد من عندنا)[*]. قد تأخذُ مبادرات لا تُقبل، نحن نعلم هذا[104]». وقد نسب مراقبون عديدون هذا التحوّل في الرأي إلى «رسائل» سُلِّمت إلى الكي دورسيه وإلى بعض المسؤولين الفرنسيين، منذ تشكيل حكومة فرنسية جديدة في حزيران 1997، عن طريق عدد من المبعوثين الجزائريين المختلفين الذين يبدو أنهم استطاعوا إفهام محاوريهم أن «البعض، هنا أو هناك»، «يمكنهم توجيه ضربات» إذا قرّرت الحكومة الفرنسية أن «تتكلّم بصراحة أكبر»...

بدا واضحاً أن جنرالات الجزائر لم يجدوا هذا «الإقفال» المحكم للقضية كافياً، كما تؤكّد ضخامة الحملة الدعائية الاستثنائية التي أطلقوها على المستوى العالمي بدءاً من تشرين الثاني 1997 ـ وهي حملة يمكن اعتبارها، استدلالياً، قرينةً تضاف إلى الوقائع الجسيمة التي يحرص البعض منهم على إخفائها.

---

(103) مقابلة في صحيفة ليبراسيون، 27 كانون الثاني 1997.
(*) الكاتبان.
(104) مقابلة في لوموند، 16 أيلول 1997.

اعتباراً من شهر أيلول تصرّف أصحاب القرار الجزائريون بطريقة مألوفة وتقليدية تماماً على الجبهة الدبلوماسية، وهو ميدان يعرفون كيف يصولون فيه ويجولون، مسلّحين بتقاليد ورثوها عن أسلافهم الذين برعوا في هذا المجال وأثبتوا كفاءة عالية خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال. وقد ردّ الممثل الدائم للجزائر في الأمم المتحدة على كوفي أنان معتبراً أن ما قاله «غير مقبول لأنّه يتجاوز صلاحيات المسؤول الأوّل في منظمة دولية قائمة على أساس احترام سيادة الدول وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية[105]». وعَقِب مداولة بين أمين عام منظمة الأمم المتحدة واليمين زروال، قال دبلوماسيون جزائريون في نيويورك لصحيفة لوموند: «حصلنا على تأكيدات تفيد بأنّه من غير الوارد أن يتدخل الأمين العام ثانية في قضايانا الداخلية، واعتُبرت المسألة منتهية[106]».

وهي «رسالة» كانت، كما يبدو، كافية لاختزال الاستنكار الخجول لوزير الشؤون الخارجية الفرنسي إلى صمت تام («ليس لأحد القدرة في الوقت الحاضر على تقديم جواب مقنع حول المأساة الجزائرية»، علّق قائلاً في نهاية أيلول[107]). بيد أن الموقف الأمريكي كان مغايراً: فبعد مجازر غليزان، في 5 كانون الثاني 1998، صرّح جيمس روبن الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية، أن حكومته ترغب في تشكيل لجنة تحقيق دوليّة لمعرفة الشركاء المتورّطين في المجازر[108] (إنّما دون أن يُظهر كبير حماس لتحقيق تلك الرغبة).

لم يُجدِ الإيضاح الجزائري في التأثير على احتجاجات المنظمات غير الحكومية وصداها الإعلامي على الصعيد الدولي.

---

(105) لوموند، 2 أيلول 1997.
(106) لوموند، 25 أيلول 1997.
(107) لوفيغارو، 24 أيلول 1997.
(108) Daily Press Briefing released by the Office of the Spokeman, US Department of State، 6 كانون الثاني 1998.

كما استمرّت الحملة التي أُجريت في البداية لأهداف داخلية، عبر عناوين بعض الصحف الجزائرية التي تشهد عليها، على سبيل المثال، تلك العبارات التي أدلى بها في 29 آب، عمر بلحوشة رئيس تحرير صحيفة الوطن اليومية الجزائرية: «إنّ الجماعات الإسلامية المسلحة، التي أتى معظم أعضائها من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قد أعلنت الحرب على الشعب الجزائري. إنها تريد إقامة الجمهورية الإسلامية عن طريق «الجهاد»، بذبح الآلاف من الجزائريين(109)». ونقرأ بعد أسبوعين أيضاً في صحيفته: «بعض السكان مستمرون، رغم المصائب التي تحلّ بالمواطنين، في تقديم الدعم للجماعات الإرهابية، متيحين لها الاستفادة من التواطؤ في الهرب من عمليات التمشيط والرقابة(110)».

إنها إحدى الحجج التي تبدو اليوم بخاصةٍ صادمة بعد الذي قرأناه في هذا الكتاب، والتي يمكن أيضاً أن توصف بالهزالة طالما أن المقصد في النهاية هو إقناع الرأي العام العالمي. وفي المنحى نفسه صدر توضيح عن رئيس الدولة اليمين زروال بالذات بتاريخ 13 تشرين ثاني 1997 في صيغة «توجيه»: «ينبغي أن نعمل على تصحيح الصورة التي انتقلت من الجزائر إلى الخارج، وهي صورة مزيّفة شُوِّهت وفق مصالح بعض الجماعات السياسية، الداخلية والخارجية. ذلك أنّ الترويج لصورة صحيحة للجزائر يعاني من عيب في الاستراتيجية [...]، ومن الافتقار إلى فريق عمل متكامل، وإلى طاقم متمرّسٍ. إنّ إنشاء وكالة اتصالات خارجية مؤهلّة للعمل على انتاج وتصدير الصورة الحقيقية للبلاد على المستوى السياسي، والاقتصادي، والتجاري، والثقافي، والسياحي، هو ضرورة حتمية(111)».

---

(109) الوطن، 29 آب 1997.

(110) الوطن، 17 أيلول 1997.

(111) ذكرها جان ـ بيير توكوا في «Les succès de communication du pouvoir algérien» لوموند، 20 شباط 1998.

يحق لنا شرعاً التساؤل عن اللهجة المغلّفة بالسذاجة، كذباً ونفاقاً، التي كُتب بها هذا النصّ المستغرَب صدوره عن الرئيس؛ وأغلب الظنّ أنه صَرّح به بإيحاء من الزمرة التي كان آنذاك في نزاع سافر معها ـ إنما يجب عليه، رغم كل شيء، أن يُظهر تضامنه معها... وفي الواقع فإنّ «الوكالة» المعنيّة، المناقضة تماماً لتقاليد «نظام بوصوف» التآمرية، لن ترى النور على الإطلاق. ولكنها على المدى القصير، سوف تؤدي المهام التي أوكلت إليها صراحة ـ إسدال الستارعلى «قضية المجازر» ـ بفاعلية رهيبة.

منذ نهاية 1997، ذهب العديد من وجهاء النظام (ومنهم علي هارون الزعيم السابق لاتحاد فرنسا في جبهة التحرير الوطني) سرّاً إلى باريس حاملين رسائل وديّة لبعض الشخصيات السياسية والثقافية، ذات الاتّجاه اليساري خصوصاً، والمعروفة بنفوذها. وفي حين ازدادت المذابح (أكثر من 1000 ضحية، كما رأينا، في سلسلة المذابح التي أغرقت غربي البلاد بالدمّ)، أعقب هذا المسعى زيارات مكثّفة، رسمية وغير رسمية، قامت بها شخصيات فرنسية وأوروبية للجزائر. كان من أوائل الزائرين الفيلسوفان برنار هنري ليفي وأندريه غلوكسمان، اللذان عادا إلى الكلام عن تحقيقات صحافية كانا قد نشراها سابقاً، الأمر الذي لم يكن ليمرّ بالطبع دونما تنويه ـ وقد استحقّ كاتباها تقديراً من «عرّاب» الكانونيين، اللواء خالد نزار («فبشجاعتهما استطاعا تعريف الناس بالحقيقة»، سيقول في صحيفة الوطن في أول شباط، قبل أن يتقدّم من «صاحبَيّ الرأي والشجاعة» » بأسمى آيات التقدير والاحترام[112]»).

وفي كانون الثاني وشباط 1998 سيجئ دور وزير الخارجية الاشتراكيّ السابق كلود شيسون، وهو مناصر قديم للنظام (سيشرح لدى عودته بأنّه «يتفهّم ردّ فعل العاصمة الجزائرية» في رفضها التدخّل في شؤونها المتمثّل في تشكيل لجنة تحقيق دولية[113]، وأنّه

---

(112) ذكرها جان ـ بيير توكوا، المصدر السابق نفسه.

(113) لومانيتيه، 5 كانون الثاني 1998.

في مواجهة عنف الجماعات الإسلامية المسلّحة، وحده «العنف المضاد هو الردّ الممكن[114]»)؛ والوزيرة الاشتراكية السابقة إيفيت رودي (بالنسبة لها، «من الواضح أن الإسلاميين، مجانين الله هؤلاء، هم الذين يقتلون[115]»)؛ ثمّ وفد يمثّل الحزب الشيوعي الفرنسي برئاسة فرنسيس فورتز(«لن نعود إلى فرنسا لنتحدث عن مجازر وأعمال اغتصاب، بل سنقول ما شاهدناه؛ جزائر تحيا وتصارع من أجل بناء مستقبلها[116]»)؛ وأيضاً رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية، الاشتراكي جاك لانغ، الذي جاء في زيارة «خاصة» (وسوف يعود منها «بانطباعات جيّدة، وبإيمان بأن الديمقراطية قد نجحت في إقامة برلمان تعدّدي، ومجلس أمة يتولّى إجراء انتخابات محلّية تتيح للشعب إبداء رأيه، وتدفعه إلى تحمّل المسؤولية، كما تمنحه حرية التعبير في ضوء تعدديّة حقيقية ودولة حقوق بالمعنى الصحيح للتعبير[117]»).

وفي تلك الفترة أيضاً، قامت الـ «الترويكا» في الاتحاد الأوروبي بزيارة خاطفة مدتها أربع وعشرون ساعة في 19 كانون الثاني، طرح خلالها وزراء الشؤون الخارجية الثلاثة الممثلين للدول الخمس عشرة مسألة حقوق الإنسان علانية، وطالبوا الحكومة الجزائرية بالسماح بزيارة موفدين خاصين من الأمم المتحدة للنظر في مسألتي التعذيب والإعدامات بلا محاكمة، وهي مطالبة ستبقى دون متابعة. كما تطرّقوا أيضاً إلى «التعاون في مجال مكافحة الإرهاب»، وفقاً لطلب محاوريهم الجزائريين[118] ـ طلبٌ ألحّ عليه المسؤولون الجزائريون خلال لقاءات دولية متعدّدة

---

(114) الأكسبريس، 22 كانون الثاني 1998.
(115) الوطن، 1 آذار 1998.
(116) لومانيتيه، 21 شباط 1998.
(117) رويترز، 4 نيسان 1998.
(118) انظر تفاصيل تلك الزيارة والشروط الجزائرية في: عباس عروة، «L'UE et les massacers» ضمن An Inquiry into the Algerian Massacres، مصدر سبق ذكره، صفحة 778.

(لقاء الدول الخمس عشرة الكبرى، ومؤتمر القاهرة، واجتماع وزراء داخلية البلدان المتوسطية في نابولي).

بين الثامن من شباط والثاني عشر منه استقبلت الجزائر وفداً من البرلمان الأوروبي برئاسة النائب الفرنسي أندريه سولييه، ولكن ليس قبل أن تفرض شروطها مسبقاً. وستروي النائبة البلجيكية آن أندريه ـ ليونار فيما بعد كيف نَظَّمت تلك الزيارة: «قالت حكومة الجزائر لا، هذا واضح وصريح: ليس من الوارد أن نحشر أنوفنا في الشؤون الجزائرية. الرهان كان: «إذا ألححتم على مسألة المجازر، فلن تطأ أقدامكم أرض الجزائر». نعم، لا بدّ من الاعتراف بأننا لم نشأ القيام بتلك المجازفة[119]». لن يكون تصريح رئيس الوفد مفاجئاً: إن قوات الأمن «لم تتورّط في المجازر، لكنها شكّلت جيشاً ليس لديه من التدريب والتجهيز ما يمكّنه من التصدّي لأشكال الإرهاب المتعدّدة والمتغيّرة[120]». هي مجاملة قيّمتها الصحافية الجزائرية سليمة الغزالي، التي كانت قد تلقّت للتوّ من الاتحاد الأوروبي جائزة ساخاروف لحقوق الإنسان، بهذه الكلمات: «هكذا تستمر أوروبا، كما هو متوقع، في إغفال تميّزها، وفي دعم النظام الجزائري بإيعاز من باريس[121]».

وقد تُوِّجت هذه الحملة الدبلوماسية بزيارة «هيئة» من المحقّقين بين 22 تموز و4 آب 1998، تضمّ شخصيات انتدبتها الأمم المتحدة، بإدارة الرئيس السابق للجمهورية البرتغالية ماريو سواريز. وقد جاء تقرير تلك البعثة المعلن بتاريخ 15 أيلول، «مطابقاً للاتفاق الذي أُبرم بيننا وبين منظمة الأمم المتحدة»، كما صرّح، بوقاحة متناهية، وزير الشؤون الخارجية أحمد عطّاف. في الواقع،

---

(119) Bentalha, autopsie d'un massacre، فيلم وثائقي متلفز ذكر سابقاً.

(120) ذكرها مارسيل سكوتو في Les députés européens qui se sont rendus à Alger sont hostiles à une enquête internationale، لوموند، 19 شباط 1998، انظر أيضاً: أندريه سولييه، «Le déclic» لابروفانس، 21 شباط 1998.

(121) لوسوار دو بروكسيل، 14 شباط 1998.

وبعيداً عن اتّباع التوصيات الحديثة للجنة حقوق الإنسان التي كانت قد اعتَبَرت، في 20 تموز، بأنّه من الضروري «إجراء تحقيقات مستقلّة حول ضلوع قوات الأمن في مذابح الجزائر[122]»، برّأ تقرير الوفد في الوقائع المذكورة السلطة الجزائرية: إذ أعاد الرواية الرسمية فيما يتعلّق بالمجازر الجماعية؛ أمّا انتهاكات قوّات الأمن لحقوق الإنسان فقد وَصَفها بـ «التجاوزات»[123].

قائمة أعمال الدعاية المدهشة هذه لن تكتمل دون التنويه بالضجّة الإعلامية التي أُثيرت في فرنسا حول اتخاذ بعض المثقفين البارزين مواقف مدافعة عن النظام. فذروة المجد بالتأكيد كانت «الاجتماع الوطني الموّحد» المنعقد في قصر Mutualité في باريس بتاريخ 21 كانون الثاني 1998 تحت عنوان «الجزائر: الصمت يَقتل»، والذي أُتبع في اليوم التالي بأمسية خُصّصت لـ «ليلة جزائرية» في قناة Arte الفرنسية - الألمانية. في دعوتها إلى الاجتماع قالت منظمة Génération Écologie دون مواربة «إنّ خطورة الوضع تفرض علينا من الآن فصاعداً أن نوجه الاتهام إلى القتلة قبل الطغاة. [...] وإذا صحّ أنّه ليس هناك من يتمتع بالكمال، ولاسيّما النظام الجزائري، فإن القتلة، والجزّارين، وقاطعي الرؤوس، والمغتصبين، وباقري البطون، هم أسوأ بكثير». وهي وجهة نظر ستتكرر في اليوم التالي في ستوديو Arte، مع قسم من المشاركين أنفسهم (وقد سُمِع مدير تحرير صحيفة الأكسبريس يهتف بقوة: «لا، ليس الجيش هو الذي يَقتُل في الجزائر»).

في الأسبوع نفسه، صرّح مُعِدّ تلك الأمسية المتلفزة، الصحافي دانييل لوكونت قائلاً: «يكفيني تحليلات وتعليقات تعقّد الموضوع، أريد وقائع لا نظريات. إنني أعترض على هذه التحليلات التي لا تريد

---

(122) وكالة الأنباء الفرنسية، 3 آب 1998.

(123) يمكن الرجوع إلى هذا التقرير على العنوان www.algeria-watch.de/francais/farticle؛ ويمكن، على الموقع نفسه، قراءة: ألجيريا ووتش، Lorsque le panel rédige un rapport sur mesure...، 20 أيلول 1998، وعدد من ردود الفعل الأخرى المختلفة.

تسمية الداء ـ تحليلات من طراز «لا أحد يعرف من الذي يقتل» ـ وخاصة التي تُخفي حقيقة أنّهم يقتلون في الجزائر باسم الإسلام، أو على الأقلّ ـ باسم فكرة معيّنة في الإسلام. إنّهم يفضّلون الحفاظ على الالتباس بالمزج بين هذه المجازر والتجاوزات التي هي مسؤولية النظام؛ وتَرْكنا نفهم أن الجيش أو الأمن العسكري قد ارتكبا مذابح «نُسبَت» إلى الإسلاميين ـ دون أن نسمعهم مرّة، بالطبع، يقدّمون أدنى دليل محدّد يؤيد فرضيتهم. [...] اليوم، على النحو ذاته، يختار كل شخص معسكره. من جهتي، ما زلت أثق بالديمقراطيين والصحافيين الجزائريين أكثر من المتشدّدين أو غيرهم من مؤيدي التنظيمات الشمولية[124]».

هذا الموقف الذي لا يمكن أن نضع صدقه موضع الشكّ، يرسم لنا صورة جليّة للأوتار التي عرف مناصرو «الاستئصال» الجزائريون كيف يعزفون عليها بمهارة: فخطابهم الذي ركّز على اعتبار «الهمجية الإسلامية» سبب جميع مآسي البلاد لا يمكن إلاّ أن يستقبله بترحاب، في بلد علماني بعمقٍ كفرنسا، جميعُ الذين قرروا أن يرفضوا «التحليلات والتعليقات التي تُعقّد الوضع». وهذا يفسّر على الأرجح نجاحَ حملتهم المكثّفة خلال سنتي 1997 ـ 1998، ودوام تأثيرها: فبعد ما يقرب من ثلاثة أعوام تبدو فكرة إرسال لجنة تحقيق دولية مستبعدة أكثر من أي وقت مضى. وما زال الدم يُراق في الجزائر...

محاكمة المذنبين

ما من مصالحة أو وفاق حقيقي يمكن أن يحدث في الجزائر دون تحقيق العدالة للضحايا، إنّما هل يجب أن ننتظر تطوراً سياسياً يسمح بمحاكمة المذنبين أمام محاكم جزائرية مستقلّة حتى يثبت ارتكاب تلك الجرائم؟ إنّ مثال أفريقيا الجنوبية و«لجنة الحقيقة

---

(124) الأكسبريس، 22 كانون الثاني 1998.

والمصالحة» فيها، يبين إمكان ذلك. هذا اليوم آت بالتأكيد؛ ولكن بانتظاره، أليس ثمّة ما نستطيع فعله؟

إن التطوّرات على صعيد الحقوق الدولية اليوم تفتح آفاقاً واسعة للعمل من أجل الإقرار بهذه الجرائم. فبفضل عناد الضحايا وعائلاتهم والمنظمات غير الحكومية المحليّة والدولية، وبعد خمسة عشر عاماً من زوال الدكتاتورية التشيلية، وضع إصرار القاضي الإسباني بالتاسار غارثون نهاية للحصانة التي تمتّع بها الجنرال أوغوستو بينوشيه. وقد أحدث القاضي نفسه زلزالاً سياسياً في الأرجنتين بتوجيهه التهمة لضبّاط مسؤولين عن أكثر من 30.000 حادثة اختفاء بين 1976 و 1983.

إن مجازر بحجم تلك التي ارتُكبت في بن طلحة، ورايس، وغليزان الخ...، كان يمكن أن تُعتبر جرائم ضد الإنسانية، متيحةً، بهذه الصفة، إنشاء محكمة جزائية دولية، مثلما حدث من أجل يوغسلافيا أو رواندا أو حديثاً من أجل سييراليون في أفريقيا. ولكنّ صمت فرنسا الرسمي (والتي لم تجب حتى الآن على الاتهامات المتعلّقة بالجرائم التي ارتكبتها هي نفسها ضد الإنسانية، أثناء الحقبة الاستعمارية وحرب التحرير) والعمل المكثّف للشبكات وجماعات الضغط الفرنسية ـ الجزائرية للحيلولة دون تشكيل لجنة تحقيق دولية حول ما جرى في الجزائر ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة، قد لعبا ـ كما رأينا ـ دوراً حاسماً. وإذا ما ظلّت هذه الجرائم حتى الآن دون عقاب فذاك يعود بشكل أساسي لأسباب جيو ـ سياسية، كما هي حال جرائم روسيا في الشيشان منذ العام 1996.

غير أنه ما يزال بالإمكان العمل استناداً إلى القانون الدولي: فمرتكبو جرائم التعذيب (الجريمة التي لا تَسقط بالتقادم)، والمسؤولون عن الاختفاءات (الفعل الذي تعتبره الشرعة الدولية «جريمة مستمرّة»)، يمكن ملاحقتهم عن طريق محاكم أجنبية. يبدو إذاً من الصعب، في ظلّ ظروف كهذه، أن يتمكّن المسؤولون عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في الجزائر من الاستمرار في

الإفلات من القصاص. إن كون بعض هؤلاء المسؤولين من «المجاهدين» الإسلاميين أمرٌ لا جدال فيه؛ لكن لا بد من ملاحظة أن أحداً منهم لم يُحاكم يوماً أو يُدان أمام القضاء الجزائري، مما يبرّر تماماً، في حالتهم، اللجوء إلى القانون الدولي. هذا ينطبق بالأحرى على بعض قادة الجيش الجزائري: إذ لا تَدَع شهادة نصر الله يوس، كما رأينا، أيّ مجال للشكّ حول تورّط القوات الموضوعة تحت إمرة قسم منهم في مجزرة بن طلحة؛ وقد حاولنا أن نجمع في هذا الملحق جملةً من المعلومات والوقائع تبينّ أن الأمر لا يتعلق فقط بحادثة واحدة استثنائية أو فريدة من نوعها منذ بداية الحرب في العام 1992.

إن أسماء بعض هؤلاء المسؤولين العسكريين، الذين ما زالوا حتى الآن في مناصبهم، أضحت اليوم معروفة، وعلى كواهلهم تقع تُهَمٌ محدّدة وخطيرة. وإنّه لمن الضروري العمل بجدّ، انطلاقاً من التجارب الأمريكية اللاتينية والأفريقية الجنوبية، للتوصّل إلى إجراء تحقيقات مستقلّة تسلّط الضوء على ما جرى، وتحيل المذنبين إلى المحاكم المختصّة.

وكلّنا أمل في أن يساهم كتاب نصر الله يوس الجريء هذا، في التعجيل بهذا الاستحقاق. وأن يساعد على وضع نهاية لهذا الكابوس الذي يجثم، منذ أكثر من ثماني سنوات، على صدر الشعب الجزائري.

باريس، برلين، أيلول 2000

قائمة بأسماء سكان الحي

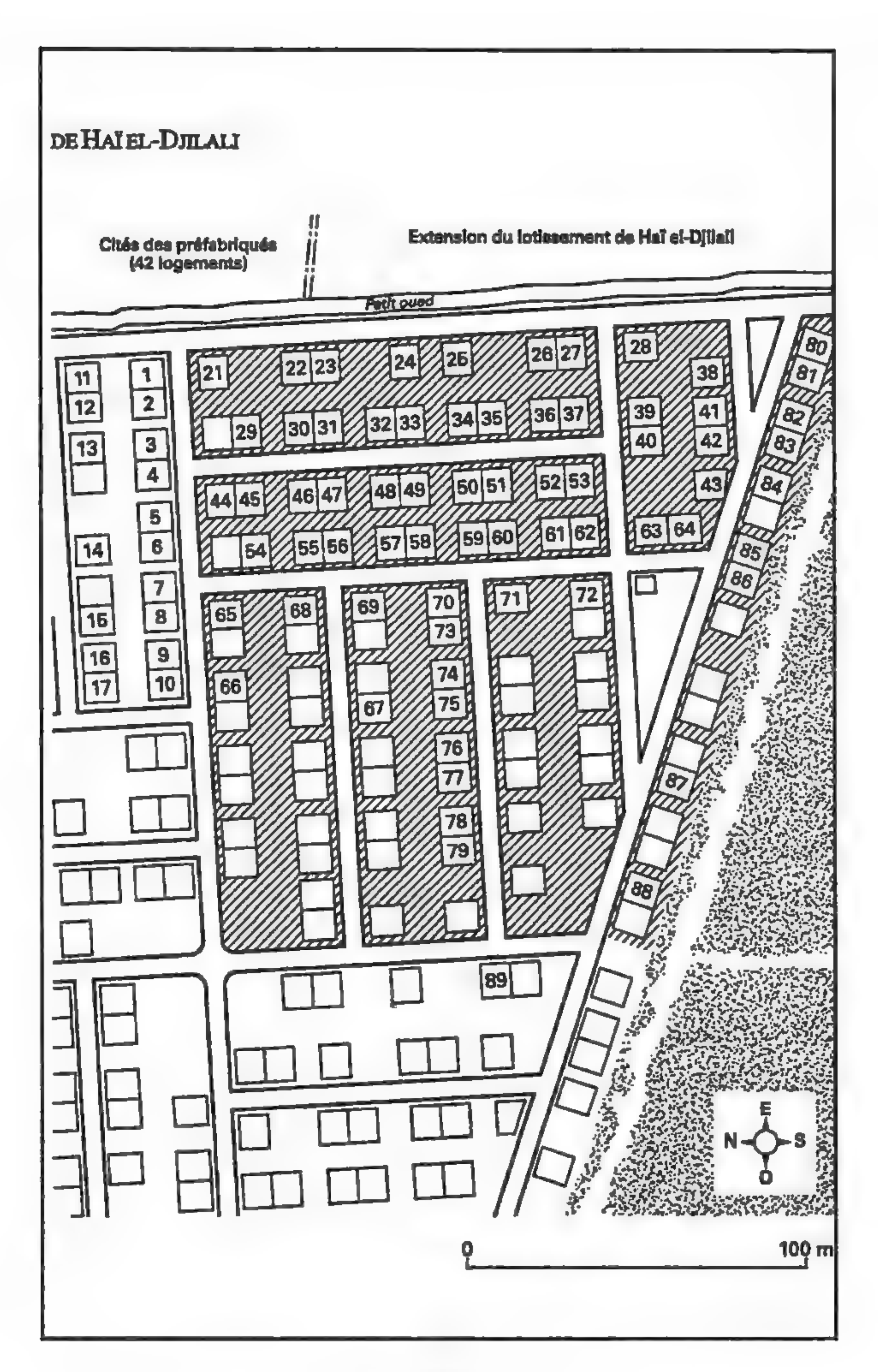
1 ـ مصطفى بن يحيى.
2 ـ محمد بن عالية.
3 ـ شوش بو خضرة.
4 ـ نسيَّة بوتي.
5 ـ محمد.
6 ـ ابراهيم معافى. (والد فوضيل المفقود).
13 ـ الخبّاز. (صهر الشيخ عمار).
18 ـ صالون حلاقة.
20 ـ عبد الرحمن.
22 ـ فاطمة وإلياس.
23 ـ عمّي منّور.(والد عدلان).
25 ـ عبد القادر تليجين. (والد فؤاد).
26 ـ عائلة حفصي.
27 ـ عائلة بن يانو.
28 ـ سعيد فرارمة. (أول منزل تمّت مهاجمته).
29 ـ موسى قودري. (شقيق بوعلم وعم رمضان وعبد الرازق).
30 ـ شيخ حسن.
31 ـ علي جيجلي.
32 ـ شيخ محمد منقلاتي (والد ياسين).
33 ـ رمضان. (الذي سكن قبيل المجزرة).
34 ـ شقيق زوجة محمد ابراهيمي. (الذي اشترى المنزل قبل المجزرة مباشرة).
35 ـ عامل في شركة الطيران الجزائرية.
37 ـ مسعود بلعيدي.
38 ـ عائلة جورلاف.
44 ـ نصر الله يوس.
45 ـ محمد وسليمة لشاني.
46 ـ عبد الرازق. (ابن شقيق موسى قودري؛ المنزل يعود للنقيب زروال).
47 ـ عبد القادر عناوي. (المنزل يعود للمساعد الأول عبد الحميد قواسمية).
48 ـ عائلة بن يتّو. (تاجر من برّاقي).
49 ـ محمد ابراهيمي، المدعو«توردو». (تاجر أصله من بن طلحة).
50 ـ محمد بن زيادة. (والد حسين وعبد السلام).
51 ـ منزل غير مسكون.
52 ـ رجل أعمى. (المنزل يعود للتاجر عكلي).
53 ـ عائلة زواوي. (التي التحق ولداها حمود وبو زيد بفرق الدفاع الذاتي GLD).
54 ـ مصطفى عيطر، المدعو «جارو».
55 ـ وردة (زوجة المرحوم لعربي، الموظف المتقاعد في وزارة الدفاع؛ المنزل يعود للرائد حسان).
57 ـ طاهر.
58 ـ عائلة المساعد السابق في الحرس الجمهوري الذي قتل في العام 1994.
59 ـ مسيلي.
60 ـ زايدي. (شقيق زوجة أحد العسكريين).
65 ـ مسعود. (أصله من بن طلحة).
66 ـ عائلة قولال.
67 ـ رمضان (وهو أيضاً مستأجر المنزل رقم 33).
68 ـ أرزقي فارس.
70 ـ عمر.
71 ـ محمد، المدعو «شوكولا» (شقيق الحاج، ضابط صف متقاعد، قتل في العام 1996).
73 ـ سعيد عديلة.
74 ـ محمد بولال.
75 ـ محمد تابلاطي.
78 ـ مسعود، المدعو «دومينو».
79 ـ أحمد عيطر.
80 ـ العنزاوي (لم يكن مقيماً وقت المجزرة: فقد هدم الجيش منزله في العام 1996).
81 ـ عائلة الكشبور.
83 ـ محمد غزال (كان في سجن الحراش وقت المجزرة).
86 ـ مكاتي.
87 ـ عائلة بوبكر.
88 ـ بوجمعة.
89 ـ جحا (من الوطنيين، شقيق سليمان).

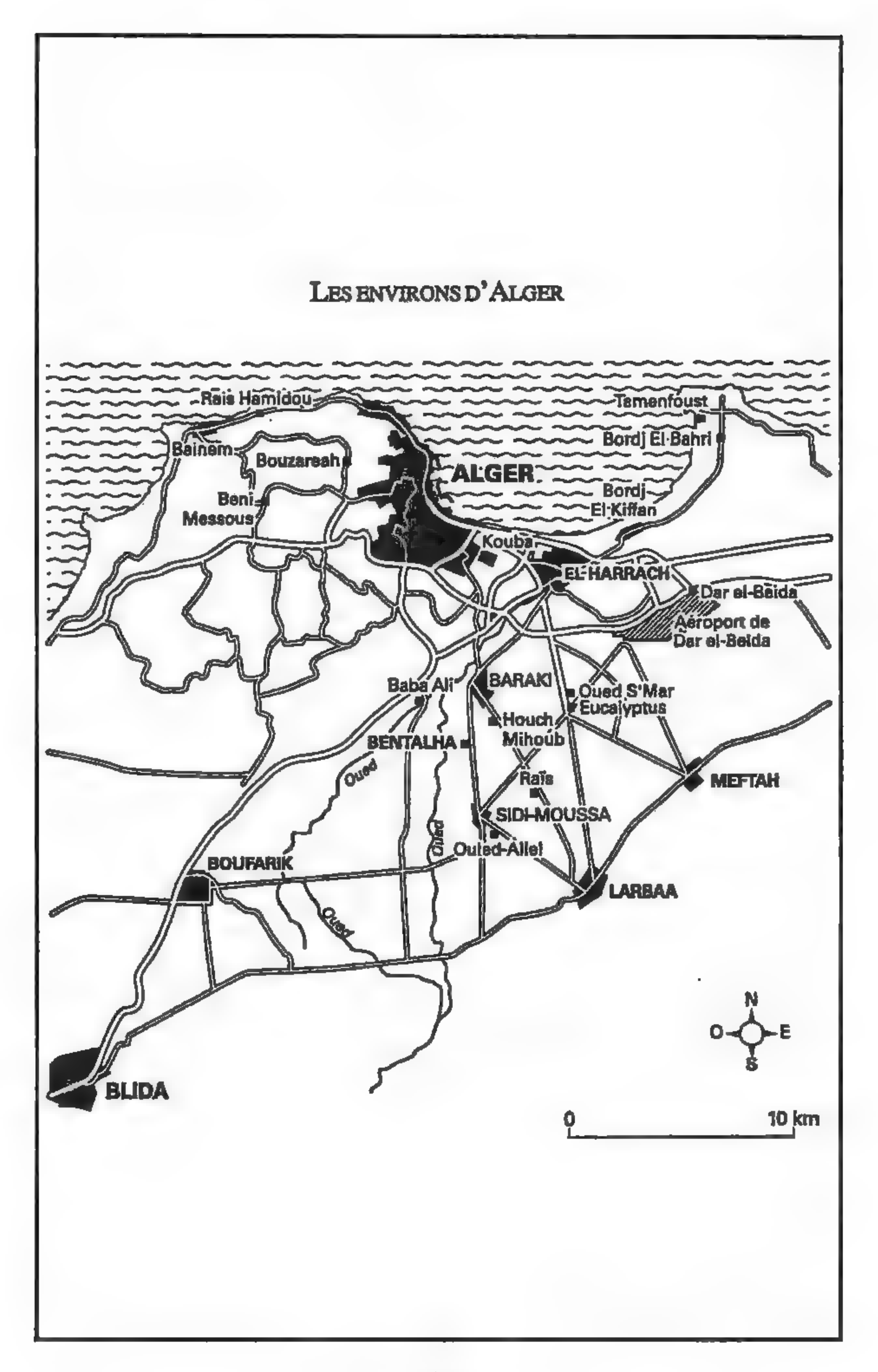
لقد أعطيتُ كلّ منزل في المخطّط رقماً اعتباطياً (وليس رقم المنزل الفعلي) بهدف تسهيل الأمر على القارئ؛ وهذه هي الأرقام نفسها التي ذكرتُها في روايتي.

أمام رقم كلّ منزل، كتبت اسم المستأجر الأصلي أو اسم العائلة التي كانت تقطنه لدى حدوث المجزرة: لم أستطع أن أتذكر، بالنسبة لساكني بعضها، سوى الاسم الأول، وبعضها الآخر لم أتذكر أصحابها أبداً (لأنه كان عليّ أن أضع هذه القائمة من الذاكرة بعد مضيّ سنوات عدّة على الأحداث، وقد نسيت بعض الأسماء؛ بالإضافة إلى أنّ عدداً من المنازل كان قد شغلها أشخاص وفدوا قبيل المجزرة، فلم يتح لي الوقت لمعرفتهم، أو أنني عرفتهم معرفة عابرة لم تسعفني في تذكرهم).

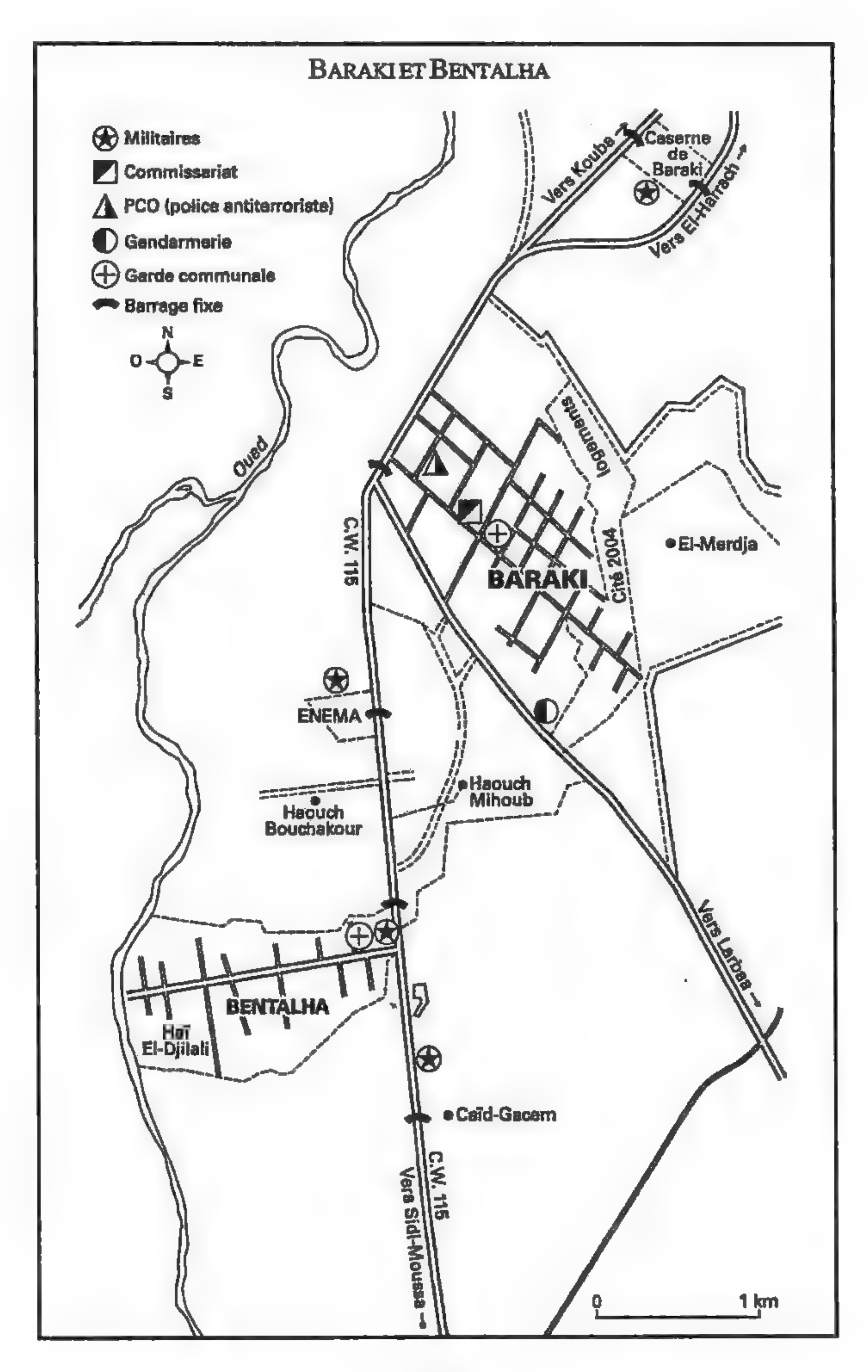
وقد أوردتُ، كما فعلتُ في الرواية، الاسم الأول قبل اسم العائلة (بعكس المألوف في الجزائر).

DE HAÏ EL-DJILALI

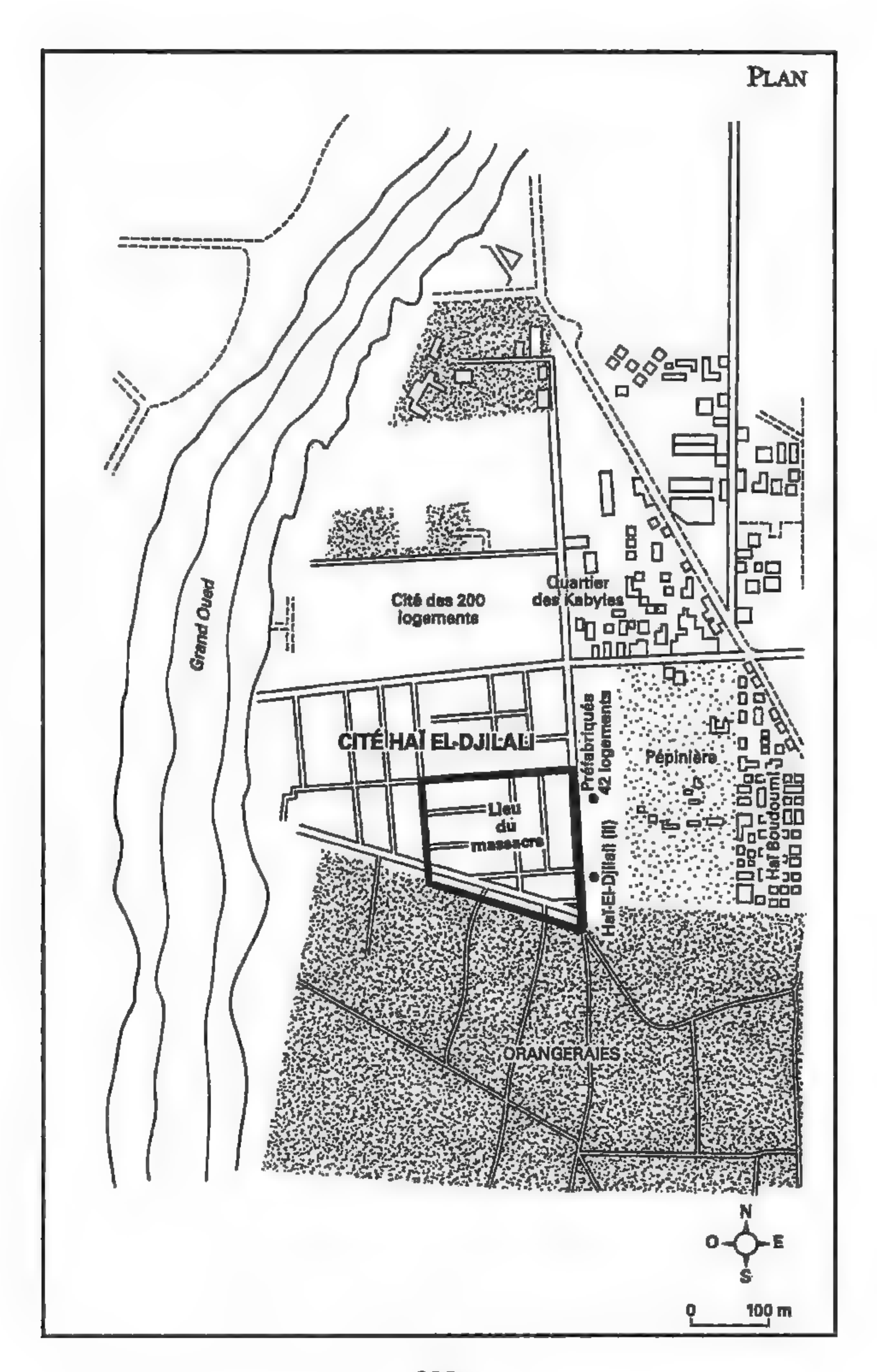


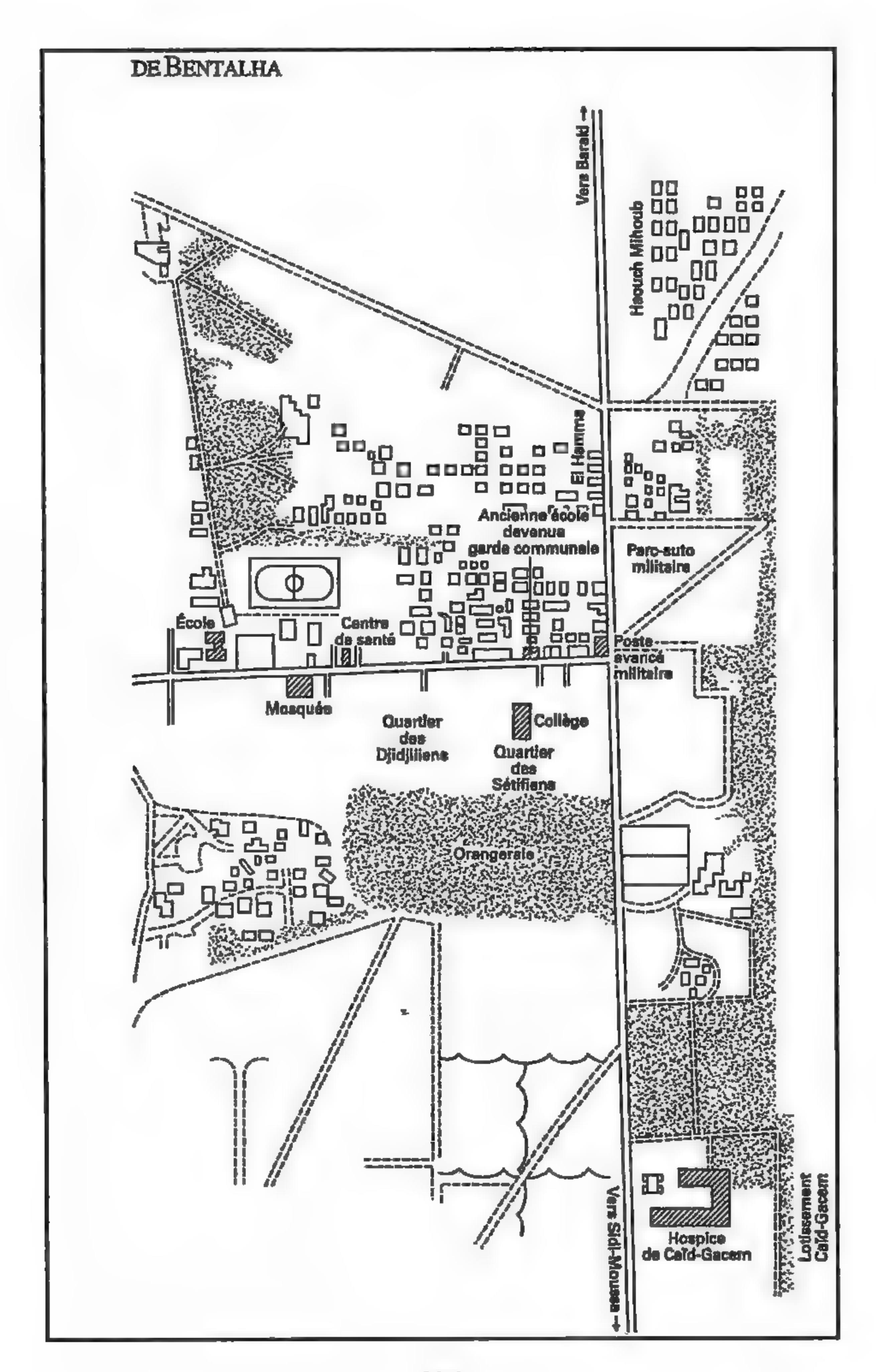


LES ENVIRONS D'ALGER



BARAKI ET BENTALHA
Militaires
Commissariat
PCO (police antiterroriste)
Gendarmerie
Garde communale
Barrage fixe
N
O
E
S
Vers Kouba
Caserne de Baraki
Vers El-Harrach
Oued
logements
C.W. 115
El-Merdja
BARAKI
Cité 2004
ENEMA
Haouch Mihoub
Haouch Bouchakour
Vers Larbas
BENTALHA
Haï El-Djilali
Caïd-Gacem
C.W. 115
Vers Sidi-Moussa
0
1 km


PLAN
Grand Oued
Cité des 200
logements
Quartier
des Kabyles
CITÉ HAÏ EL-DJILALI
Préfabriqués
42 logements
Pépinière
Lieu
du
massacre
Haï-El-Djilali (II)
Haï Boudoumi
ORANGERAIES
N
O
E
S
0
100 m


DE BENTALHA
Vers Baraki
Haouch Mihoub
El Hamma
Ancienne école devenue garde communale
Parc-auto militaire
École
Centre de santé
Poste avancé militaire
Mosquée
Quartier des Djidjiliens
Collège
Quartier des Sétifiens
Orangeraie
Vers Sidi-Moussa
Hospice de Caïd-Gacem
Lotissement Caïd-Gacem

فهرس

المجزرة

ملحق ـ جرائم ضد الإنسانية